

أَوْضَحُ الْمَسَائِلِ

إِلَى

أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

مُتَعَلِّقَاتُهَا

تأليف

الإمام أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف بن محمد

ابن أحمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد

توفي سنة ٧٧٨ هـ

أَوْضَحُ الْمَسَائِلِ

إِلَى

أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

مُتَعَلِّقَاتُهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

تأليف

الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

دار ابن حزم

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

ISBN 978-9953-81-623-4

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 6366/14

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

ترجمة المؤلف

(٧٠٨ - ٧٦١هـ = ١٣٠٩ - ١٣٦٠م)

هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر.

ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨هـ، واشتغل بالعربية حتى أتقنها وبرز فيها، وكان صالحاً ورعاً.

قرأ على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي، وتفقه على مذهب الإمام الشافعي، ثم تحنل بعد ذلك.

قال عنه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيويه.

وقال عنه شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: لقد انفرد ابن هشام بالفوائد العربية والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، والاقتدار على التصرف في الكلام.

من تصانيفه:

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب.
- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
- رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة.
- الإعراب عن قواعد الإعراب.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - هو كتابنا هذا -.
- نزهة الطرف في علم الصرف.
- موقد الأذهان - وهو في الألغاز النحوية -.

- توفي رحمه الله في الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١هـ، ودفن عند باب النصر
بالقاهرة - رحمه الله رحمة واسعة - .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمّانِ الأتمّالانِ على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، وقائد الغرّ المحجلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام السماوات والأرضين.

أما بعد حمد الله مستحقّ الحمد ومُلهمه، ومُنشئ الخلق ومُعْدمه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأكْرَمه، المنعوت بأحسن الخلق وأعْظمه، محمد نبيّه، وخَليله وَصَفِيّه، وَعَلَى آله وَأَصْحَابِهِ، وَأَحْزَابِهِ وَأَحْبَابِهِ، فإن كتاب الخلاصة الألفية، في علم العربية، نَظَم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك الطائفي، رحمه الله! كتابَ صَغَرٍ حَجْمًا، وَعَزَزَ عِلْمًا، غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألفاظ.

وقَدْ أسغفت طالبيه، بمختصر يُدَانِيهِ، وتوضيح يسايره وَيَبَارِيهِ، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلَّل به تراكيبه، وَأَنْقَحَ مبانيه، وأعذب به موارده، وأعْقِل به شَوَارده، وَلَا أُخْلِي منه مسألة شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نُقْدٍ أو تعليل، وَلَمْ آلْ جَهْدًا في توضيحه وَتَهْذِيبِهِ، وربما خالفته في تفصيله وَتَرْتِيبِهِ.

وسميته: «أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك».

وبالله أَعْتَصِم، وأسأله العِصْمَةَ مما يَصِمْ، لا ربَّ غيره، وَلَا مأمول إلا خَيْرُهُ، عليه توكلت، وإليه أنيب.

هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام - في اصطلاح النحويين - عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة. والمراد باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروف، تحقيقاً أو تقديراً. والمراد بالمفيد: ما دلَّ على مَعْنَى يحسُنُ السكُّوتُ عليه.

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ «زَيْدٌ قائمٌ» ومن فعل واسم، كـ «قَامَ زَيْدٌ» ومنه «اسْتَقِيمَ»؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب والمقدّر بأنت. والكَلِم: اسمٌ جنسٍ جَمْعِيٌّ، وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيٌّ أنه يدل على جماعَةٍ، وإذا زيدَ على لفظه تاء التانيث فقليل: «كَلِمَةٌ» نَقَصَ معناه، وصار ذالاً على الواحد، ونظيره لَبَنٌ وَلَبَنَةٌ، وَتَبَقٌ وَتَبَقَةٌ. وقد تبين - بما ذكرناه في تفسير الكلام: من أن شَرْطَهُ الإفادة، وأنه من كلمتين، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة - أن بين الكلام والكَلِم عمومًا وخصوصًا من وَجْهِ؛ فالكَلِم أَعَمُّ من جِهَةٍ المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره، وَأَخْصُ من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو: «زيد قام أبوه» كلام؛ لوجود الفائدة، وكَلِم؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة، و«قام زيد» كلام لا كَلِم، و«إن قام زيد» بالعكس.

والقولُ عبارةٌ عن «اللفظ الدالُّ على مَعْنَى»؛ فهو أَعَمُّ من الكلام، والكَلِم، والكَلِمَة؛ عمومًا مطلقًا لا عمومًا من وَجْهِ. وتطلق الكلمة لغة ويُراد بها الكلام، نحو: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ.



فصل: يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات:

أحداها: الجر، وليس المرادُ به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتُ»، بل المرادُ به الكسرة التي يُحْدِثُهَا عاملُ الجرِّ، سواء كان العاملُ حرفاً، أم إضافةً، أم تَبَعِيَّةً، وقد اجتمعت في البُسْمَلَةِ. الثانية: التَّنوين، وهو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيد، فخرج بقيد السكون النونُ في «ضَيْفَنَ» للطُّفَيْلِيّ، و«رَغَشَنَ» للمُرْتَعِشِ، وبقيد الآخرِ النونُ في «انْكَسَرَ» و«مُنْكَسِرٌ»، وبقولي: «لَفْظاً لا خطأً» النونُ اللاحقةُ لآخر القَوَافِي، وستأتي، وبقولي: «لغير توكيد» نونٌ، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، و«لَتَضْرِبُنَّ يَا قَوْمُ» و«لَتَضْرِبُنَّ يَا هِنْدُ».

وأنواع التنوين أربعة:

أحدها: تنوين التمكين، كزَيْدٍ وَرَجُلٍ، وفائدته الدلالةُ على خِفَةِ الاسمِ وَتَمَكُّنِهِ في باب الإسمية؛ لكونه لم يُشَبَّه الحرفَ فِينِي، ولا الفعلَ فِيمَنْعَ من الصرف. الثاني: تنوين التنكير، وهو اللاحقُ لبعض المَبْنِيَّاتِ للدلالة على التنكير؛ تقول:

«سَبِيَّوِيهِ» إِذَا أَرَدْتَ شَخْصاً مَعِيناً اسْمُهُ ذَلِكَ، و«إِيهِ» إِذَا اسْتَزَدْتَ مُحَاطَبَكَ مِنْ حَدِيثٍ مَعِينٍ؛ فَإِذَا أَرَدْتَ شَخْصاً مَا اسْمُهُ سَبِيَّوِيهِ أَوْ اسْتَزَادَهُ مِنْ حَدِيثٍ مَا نَوَّتُهُمَا.

الثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو «مسلمات» جَعَلُوهُ فِي مُقَابِلَةِ النُّونِ فِي نَحْوِ: مُسْلِمِينَ.

الرابع: تنوين التعويض، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ، وَجَوَارٍ عَوْضاً عَنِ الْيَاءِ، وَلَاذٍ فِي نَحْوِ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، عَوْضاً عَنِ الْجُمْلَةِ الَّتِي تَضَافُ «إِذْ» إِلَيْهَا.

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم. وزاد جماعة تنوين التثنية، وهو اللاحق للقوافي المطلقة، أي: التي آخرها حرف مد، كقوله:

١ - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِينَ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِ الْأَصْلَ «العتابا» و«أصابا» فجيء بالتنوين بدلاً من الألف، لترك الترنم.

وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو: اللاحق للقوافي المُقَيَّدَةِ بِزِيَادَةِ عَلَى الْوِزْنِ، وَمِنْ تَمَّ سُمِّيَ غَالِيًا، كقوله:

٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنَّ كَانَ فَقِيرًا مُغْدِمًا قَالَتْ وَإِنَّ وَالْحَقَّ أَنَّهُمَا نُونَانِ زِيدَتَا فِي الْوَقْفِ، كَمَا زِيدَتْ نُونُ «ضَيْقِنَ» فِي الْوَصْلِ

وَالْوَقْفِ، وَلَيْسَا مِنْ أَنْوَاعِ التَّنْوِينِ فِي شَيْءٍ؛ لِثُبُوتِهِمَا مَعَ «أَلْ»، وَفِي الْفِعْلِ، وَفِي الْحَرْفِ، وَفِي الْخَطِّ وَالْوَقْفِ، وَلِحَذْفِهِمَا فِي الْوَصْلِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَرْدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أَنَّ الْاسْمَ يُعْرَفُ بِالتَّنْوِينِ، إِلَّا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يُسَمِّيهِمَا تَنْوِينَيْنِ، أَمَا بِاعْتِبَارِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَلَا.

الثالثة: النداء، وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأن «يا» تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾ [يس: ٢٦] ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]، فِي قِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ، بَلِ الْمُرَادُ كَوْنُ الْكَلِمَةِ مُنَادَاةً، نَحْوُ: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا فُلُ، وَيَا مَكْرَمَانُ».

الرابعة: أل غير الموصولة، كالفرس والغلام، فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع، كقوله:

٣ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ

الخامسة: الإسناد إليه، وهو: أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة، وذلك كما في «قُمْتُ» و«أنا» في قولك: «أنا مؤمن».

فصل: يَنْجَلِي الفعلُ بأربعِ علامات:

إحداها: تاء الفاعل، متكلماً كان كـ «قُمْتُ» أو مخاطباً نحو: «تَبَارَكْتَ».

الثانية: تاء التأنيث الساكنة، كـ «قَامَتْ، وَقَعَدَتْ»، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة:

وبهاتين العلامتين رُدَّ على مَنْ زعم حرفية ليس وعسى، وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية نعم وبئس.

الثالثة: ياء المخاطبة: كقومي، وبهذه رُدَّ على مَنْ قال: إِنْ هَاتِ وَتَعَالَ اسْمَا فعِلين.

الرابعة: نون التوكيد شديدة أو خفيفة: نحو: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]، وأما قوله:

﴿أَقَائِلُنَّ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا﴾

فضرورة.

فصل: ويُعرَف الحرفُ بأنه لا يحسُنُ فيه شيء من العلامات التسع؛ كهل وفي، ولم.

وقد أشير بهذه المُثُل إلى أنواع الحروف؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كَهَلْ، وتقول: «هل زيد أخوك؟» و«هل يقوم؟» ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كفي، نحو: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كَلَمْ، نحو: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

فصل: والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع:

أحدها: المضارع، وعلامته أن يَضْلُحَ لأن يلي «لم» نحو: «لم يَقُمْ»، «لم يَشْم»، والأفصح فيه فتح الشَّين لا ضَمُّهَا، والأفصح في الماضي شِمِمْتُ - بكسر الميم - لا فتحها، وإنما سمي مضارعاً لمشابهته للاسم؛ ولهذا أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخويه.

ومتى دَلَّت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل «لم» فهي اسم، كأَوْهَ وَأَفْ بمعنى أتوجَّعُ وأتَضَجَّرُ.

الثاني: الماضي، ويتميز بقبول تاء الفاعل كَتَبَارَكَ وَعَسَى وليس؛ أو تاء التأنيث الساكنة كَنِعْمَ وبئس وعسى وليس.

ومتى دَلَّت كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التائين فهي اسم كَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ، بمعنى بَعُدَ وافترق.

الثالث: الأمر، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على الأمر، نحو: «قَوْمَنَّ»، فإن قبلت كلمة النون ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع، نحو: «لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَنَّ» [يوسف: ٣٢]؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم كَنَزَالِ وَدَرَاكِ، بمعنى انزل وأدرِك، وهذا أولى من التمثيل بَصْنَه، وَحَيْهَلْ فَإِنْ اسْمِيَتُهُمَا معلومة مما تقدم؛ لأنهما يقبلان التنوين.



هذا باب شرح المعرب والمبني

الاسم ضربان: مُعْرَب، وهو الأصل، ويسمى مُتَمَكِّنًا، ومبني؛ وهو الفرع، ويسمى غير متمكن.

وإنما يُبْنَى الاسم إذا أشبه الحرف، وأنواع الشبه ثلاثة:

أحدها: الشبه الوَضْعِي: وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين، فالأول: كناء «قُمْتُ» فإنها شبيهة بنحو: باء الجر ولا مِه وواو العطف وفائه، والثاني: كَنَّا مِنْ «قُمْنَا» فإنها شبيهة بنحو: قَدْ وَبَلْ.

وإنما أعرب نحو: «أَبٍ، وَأَخٍ» لضعف الشبه بكونه عارضاً؛ فإن أصلهما أَبَوْ وَأَخَوْ، بدليل أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ.

والثاني: الشبه المعنوي: وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حَرْفٌ، أم لا.

فالأول: كَمَتَى، فإنها تستعمل شَرْطاً، نحو: «مَتَى تَقُمْ أَقُمْ» وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بِنِ الشَّرْطِيَّة، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو: «مَتَى نَصَرَ اللَّهُ» [البقرة: ٢١٤]، وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام.

وإنما أعربت أَيُّ الشرطية في نحو: «أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ فَصَيْتُ» [القصص: ٢٨]، والاستفهامية في نحو: «فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ» [الأنعام: ٨١]، لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

والثاني نحو: «هُنَا» فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً، ولكنه من المعاني التي مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَوَدَّى بالحروف؛ لأنه كالخطاب والتنبية، فهُنَا مستحقة للبناء؛ لتضمنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع.

وإنما أعرب «هَذَانِ، وهَاتَانِ» - مع تضمنهما لمعنى الإشارة - لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثنى؛ والثنية من خصائص الأسماء.

الثالث: الشبه الاستعمالي وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن يَنُوبَ عن الفعل وَلَا يَدْخُلُ عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يَفْتَقِرَ افتقاراً متأصلاً إلى جملة.

فالأول: كـ «هَيْهَاتَ، وَصَةَ، وَأَوَّه» فإنها نائبة عن بَعْدَ وَأَسْكُتَ وَأَتَوَجَّعَ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل، فتأثر به، فأشبهت «ليت ولعل» مثلاً، ألا ترى أنهما نائبان عن «أَتَمُنِّي وَأَتَرَجِّي» ولا يدخل عليهما عامل، وَاحْتَرَزَ بانتفاء التأثر من المصدر التائب عن فعله نحو: «ضَرَبًا» في قولك: «ضَرَبًا زَيْدًا» فإنه نائب عن «أَضْرَبَ» وهو مع هذا معرَّب، وذلك لأنه تدخل عليه العوامل، فتؤثر فيه، تقول: «أعجبني ضربٌ زيد، وكرهت ضربَ عمرو، وعجبت من ضربه».

والثاني: كإِذَا وَإِذَا وَحَيْثُ والموصولات، ألا ترى أَنَّكَ تقول: «جِئْتُكَ إِذْ»، فلا يتم معنى «إِذْ» حتى تقول: «جاءَ زَيْدٌ»، وَنَحْوُهُ، وكذلك الباقي، وَاحْتَرَزَ بذكر الأصلة من نحو: «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ» [المائدة: ١١٩]؛ فيوم: مضاف إلى الجملة، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارضٌ في بعض التراكيب، ألا ترى أَنَّكَ تقول: «صُمْتُ يَوْمًا، وَسِرْتُ يَوْمًا»، فلا يحتاج إلى شيء، وَاحْتَرَزَ بذكر الجملة من نحو: «سُبْحَانَ»، وَ«عِنْدَ» فَإِنَّهُمَا مفتقران في الأصلة لكن إلى مفرد، تقول: «سُبْحَانَ اللَّهِ» وَ«جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ».

وإنما أُعْرِبَ «اللدان، واللتان، وأيُّ الموصولة» في نحو: «أضرب أيُّهم أساء»، لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية، ومن لزوم الإضافة. وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعرَّب؛ وهو نوعان: ما يظهر إعرابه، كأَرْضٍ، تقول: «هذه أرضٌ، ورأيت أرضاً، ومررت بأرضٍ» وما لا يظهر إعرابه كالفَتْى، تقول: «جاءَ الفَتْى، ورأيت الفَتْى، ومررت بالفَتْى»، ونظيرُ الفَتْى سُمًّا، كهْدَى، وهي لغة في الاسم، بدليل قول بعضهم: «ما سُمَّاك؟» حكاة صاحب الإفصاح، وأما قوله:

٥ - وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكًا

فلا دليل عليه فيه؛ لأنه منصوب مُنَوَّن، فيحتمل أَنَّ الأصل سُمٌّ، ثم دخل عليه التائبُ ففتح كما تقول في يَدٍ: «رأيت يداً».

فصل: والفعل ضَرْبان: مبني، وهو الأصل، ومُعْرَّب، وهو بخلافه. فالمبني نوعان:

أحدهما: الماضي، وبناءؤه على الفتح كضَرَبَ، وأما «ضَرَبْتُ» ونحوه، فالسكون عارضٌ أَوْجَبَهُ كَرَاهَتُهُمْ توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة [الواحدة] وكذلك ضمة «ضَرَبُوا» عارضة لمناسبة الواو.

والثاني: الأمر، وبنائؤه على ما يُجْزَمُ به مضارعُه، فنحو: «اضْرِبْ» مبني على السكون، ونحو: «اضْرِبْنَا» مبني على حذف النون، ونحو: «اغْزُ» مبني على حذف آخر الفعل.

والمعربُ: المضارعُ نحو: «يَقُومُ» لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد المباشرة، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون، نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح، نحو: ﴿لِيُنَبِّذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً، نحو: ﴿لَتَكْلُوكَ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَلِإِمَامًا تَرَوْنَ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩].

والحروفُ كُلُّهَا مبنية.

فصل: وأنواع البناء أربعة؛ أحدها: السُّكُونُ؛ وهو الأصل ويسمى أيضاً وَقْفًا، ولخفته دَخَلَ في الكلم الثلاث، نحو: هَلْ، وَقَمْ، وَكَمْ. والثاني: الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السُّكُونِ؛ فلذا دخل أيضاً في الكلم الثلاث، نحو: سَوْفَ، وَقَامَ، وَأَيْنَ. والتَّوَعَانِ الْآخِرَانِ هما: الكسر والضم، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخل فيهما، ودَخَلَ في الحرف والاسم، نحو: لام الجر و«أَمْسِ» ونحو: «مُنْذُ» في لغة مَنْ جَرَّ بها أو رَفَعَ، فَإِنَّ الْجَارَةَ حرف والرافعة اسم.

فصل: الإعرابُ أثرٌ ظاهر مُقَدَّر يجلبه العاملُ في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل، نحو: «زَيْدٌ يَقُومُ»، وَإِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ» وَجَرَّ في اسم، نحو: «لِزَيْدٍ» وَجَزَمَ في فعل نحو: «لَمْ يَقُمْ» ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول، وهي: الضُّمَّة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتخضع بالياء، وهي «ذُو» بمعنى صاحب، وَالْقَمُّ إذا فارقه الميم، والأب، والأخ، وَالْحَمُّ، وَالْهَنْ، ويشترط في غير «ذُو» أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات، نحو: ﴿وَلَهُ أُخٌ﴾ [النساء: ١٢]، و﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، و﴿وَبَنَاتٌ أَخٌ﴾ [النساء: ٢٣]، فأما قوله:

٦ - خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَقَا

فشاذ، أو الإضافة مَنُويَّة، أي: خيَاشِيمَهَا وَقَاهَا، واشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المُقَدَّرَة، نحو: ﴿وَأَخِي هَكْرُوثٌ﴾ [الفصص: ٣٤]، ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ [المائدة: ٢٥]، و«ذُو» ملازمة للإضافة لغير الياء، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها.

وإذا كانت «ذو» مَوْصُولَةٌ لزمها الواو، وقد تعرب بالحروف كقوله:

٧ - فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

وإذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات.

فصل: والأفصح في الهن النقص، أي: حَذَفُ اللام، فيعرب بالحركات ومنه الحديث: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْتُوا»، ويجوز النقص في الأب والأخ والحَم، ومنه قوله:

٨ - بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

وقول بعضهم في التشية: «أَبَانٍ» و«أَخَانٍ». وقضْرُهُنَّ أولى من نقصهن كقوله:

٩ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

وقول بعضهم: «مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ».

وقولهم للمرأة «حَمَاءة».

الباب الثاني: المُثَنَّى، وهو: ما وُضِعَ لاثنتين وأُعْنِيَ عن المتعاطفين، كالزيدان والهندان؛ فإنه يرفع بالالف، وَيَجَرُ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها. وحملوا عليه أربعة ألفاظ: «اثْنَيْنِ» و«اثْنَتَيْنِ» مطلقاً، و«كِلاَ» و«كِلتَا» مضافين لمضمَر؛ فإن أضيفا إلى ظاهر لَزِمَتْهُمَا الألف.

الباب الثالث: باب جمع المذكر السالم، كالزيدون والمسلمون؛ فإنه يرفع بالواو، وَيَجَرُ وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط؛ أحدها: الخلو من تاء التانيث، فلا يجمع، نحو: «طَلْحَة» و«عَلَامَة». الثاني: أن يكون لمذكر، فلا يجمع، نحو: «زَيْتَب» و«حَائِض». الثالث: أن يكون لِعَاقِلٍ، فلا يجمع، نحو: «وَأَشِيق» علماً لكلب، و«سَابِق» صفة لفرس.

ثم يشترط أن يكون إمَّا علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مَزْجِيًّا؛ فلا يجمع، نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ» و«مَعَدَّ يَكْرِب»، وإمَّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل، نحو: «قَائِم» و«مُذْنِب» و«أَفْضَل» فلا يجمع، نحو: «جَرِيح» و«صَبُور» و«سَكْرَان» و«أَحْمَر». فصل: وَحَمَلُوا على هذا الجمع أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ:

أحدها: أسماء جموع، وهي: أَوْلُو، وَعَالَمُونَ، وَعِشْرُونَ، وبابه.

والثاني: جموع تكسير، وهي: بَنُونَ، وَحَرُونَ، وَأَرْضُونَ، وَسِنُونَ، وبابه؛ فإن هذا الجمع مُطَرِّد في كل ثلاثي حذفت لامه وَعَوَّضَ عنها هاء التانيث ولم يُكَسَّرْ،

نحو: عِصَّةٌ وَعِصِينَ، وَعِزَّةٌ وَعِزِينَ، وَثَبَّةٌ وَثَبِينَ، قال الله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]، ولا يجوز ذلك في نحو: ثَمَرَةٌ لَعْدَمِ الحذف، ولا في نحو: «عِدَّةٌ» و«زِنَةٌ» لأن المحذوف الفاء، ولا في نحو: «يَدٌ» و«دَمٌ»، وشذَّ أَبُونُ وَأَخُونُ، ولا في أَسْمٍ وَأَخْتٍ وِبْنَتٍ لأن العوض غير التاء، وشذَّ بَنُونُ، ولا في نحو: شَاةٌ وَشَفَّةٌ لَأَنَّهُمَا كُسِرَا عَلَى شِيَاهِ وَشِفَاهِ.

والثالث: جموعٌ تصحيح لم تستوف الشروط، كأَهْلُونُ وَوَابِلُونُ؛ لأن أَهْلًا وَوَابِلًا ليسا عَلَمَيْنِ ولا صفتَيْنِ، ولأنَّ وَابِلًا لغير عاقل.

والرابع: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به كَعَلِيُونُ وَزَيْدُونُ مُسَمًّى به، ويجوز في هذا النوع أن يُجْرَى مُجْرَى غَسَلَيْنِ في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُتَوَنِّةً، ودون هذا أن يُجْرَى مُجْرَى عَرَبُونِ في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُتَوَنِّةً، كقوله:

١٠ - وَأَعْتَرْتَنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ

ودون هذه أن تلزمه الواو وَفَتْحُ النون، وبعضهم يُجْرِي بنين وبابَ سنين مجرى غَسَلَيْنِ، قال:

١١ - وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ أَبَا بَرًّا، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ
وقال:

١٢ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِيئُهُ

وبعضهم يطرد هذه اللَّغَةَ في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه، وَيُخْرِجُ عليها قوله:

١٣ - لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

وقوله:

١٤ - وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

فصل: نونُ المشنئ وما حُمل عليه مكسورة، وفتْحُها بعد الياء لُغَةً، كقوله:

١٥ - عَلَى أَخَوَذِيئِنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ

وقيل: لا يختص بالياء، كقوله:

١٦ - أَغْرِفَ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا

وقيل: البيت مصنوع، ونون الجمع مفتوحة، وكسرها جائز في الشعر بعد الياء، كقوله:

١٧ - وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وقوله:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

الباب الرابع: الجمع بألف وتاء مزيدتين، كهندات ومسلمات؛ فإن نُصِبَ بالكسرة نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوف اللام كسمعت لُغَاتَهُمْ؛ فإن كانت التاء أصلية كَأَيَّاتِ وَأَمْوَاتِ أو الألف أصلية كقُضَاةٍ وَغُرَاةٍ نُصِبَ بالفتحة.

وحُمِلَ على هذا الجمع شيثان: «أُولَاتٌ»، نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾ [الطلاق: ٦]، وَمَا سُمِّيَ به من ذلك، نحو: «رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ» و«سَكَنْتُ أَذْرِعَاتٍ»، وهي قَرْيَةٌ بالشَّام، فبعضهم يُعَرِّبُهُ على ما كان عليه قبل التسمية، وبعضهم يترك تنوين ذلك، وبعضهم يُعَرِّبُهُ إعرابَ ما لا ينصرف، وَرَوَوْا بِالْأَوَجِ الثلاثة قوله:

١٨ - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

الباب الخامس: ما لا ينصرف، وهو ما فيه عِلَتَانِ من تسع كأَحْسَنَ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاءٍ؛ فَإِنَّ جَرَّهُ بالفتحة، نحو: ﴿فَجَبَّوْا بِأَحْسَنِ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]، إِلَّا إِنْ أَضِيفَ، نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ﴾ [التين: ١٤]، أو دَخَلَتْهُ أَلْ مُعْرِفَةٌ، نحو: ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أو مَوْصُولَةٌ، نحو: ﴿كَالْأَعْنَى وَالْأَصْرَ﴾ [هود: ٢٤]، أو زائدة كقوله:

١٩ - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

الباب السادس: الأمثلة الخمسة، وهي: كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلْفٌ اثْنَيْنِ، نحو: تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ، أو واو جمع، نحو: تَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ، أو ياء مخاطبة، نحو: تَفْعَلِينَ، فَإِنَّ رَفْعَهَا بِثُبُوتِ النُّونِ، وَجَزَمَهَا وَنُصِبَهَا بِحَذْفِهَا، نحو: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وأما: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالواو لَامُ الْكَلِمَةِ، وَالنُّونُ ضَمِيرُ النِّسْوَةِ، وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ، مِثْلُ: ﴿يَرَبِّضَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وَوزنه يَفْعَلُنَ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: «الرِّجَالُ يَعْفُونَ»، فالواو ضَمِيرُ الْمَذْكُرِينَ، وَالتَّوْنُ عَلَامَةٌ رَفْعٍ فَتَحذف،

نحو: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ووزنه تَعْفُوا، وأصله تَعْفُوا.

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو: ما آخره أَلِفٌ كَيَخْشَى، أو ياء كَيَرْمِي، أو واو كَيَدْعُو؛ فَإِنَّ جَزْمَهُنَّ بحذف الآخر، فأما قوله:
٢٠ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
فضرورة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، في قراءة قُتُبِلَ فقيلاً: «مَنْ» موصولة وَتَسْكِينُ «يصبر» إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو على أنه وَصَلَ بنية الوقف، وإما على العطف على المعنى؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإيهامها.

تنبيه: إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة كَيَقْرَأُ وَيُقْرَأُ وَيَوْضُو، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي، ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مُقْتَضَاهُ، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذف، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر.



فصل: وتُقَدَّرُ الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي آخره أَلِفٌ لازمةً، نحو: الْفَتَى وَالْمُضْطَفَى، ويسمى معتلاً مقصوراً.

والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو: الْمُرْتَقِي وَالْقَاضِي، ويسمى منقوصاً. وخرج بذكر الاسم، نحو: يَخْشَى، وَيَرْمِي، وبذكر اللزوم، نحو: «رَأَيْتَ أَحَاكَ» و«مَرَرْتُ بِأَخِيكَ»، وباشتراط الكسرة، نحو: ظَنِّي وَكُرْسِيَّ. وتُقَدَّرُ الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف نحو: «هُوَ يَخْشَاهَا» و«لَنْ يَخْشَاهَا».

والضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو الياء، نحو: «هُوَ يَدْعُو» «هُوَ يَرْمِي». وتظهر الفتحة في الواو والياء، نحو: «إِنَّ الْقَاضِيَّ لَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَغْزُو».



هذا باب النكرة والمعرفة

الاسم نَكْرَةٌ، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين: أحدهما: ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، كرجل، وفرس، ودار، وكتاب.

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، نحو: «ذِي، وَمَنْ، وَمَا» في قولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ، وَبِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ، وَبِمَا مُعْجِبٍ لَكَ» فإنها واقعة موقع «صاحب، وإنسان، وشيء» وكذلك نحو: صَه - منوناً - فإنه واقع موقع قولك: «سُكُوتاً».

ومعرفة، وهي الفرع، وهي عبارة عن نوعين:
أحدهما: ما لا يقبل «أل» البتة ولا يقع موقع ما يقبلها؛ نحو: زيد، وعمرو.
والثاني: ما يقبل «أل» ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: «حارث، وعَبَّاس، وَضَحَّاك»، فإن «أل» الداخلة عليها لِلْمَحِ الْأَصْلُ بها.
وأقسام المعارف سبعة: المضمَرُ كأنا وهُم، والعَلَمُ كزيد وهند، والإشارة كذا وذِي، والموصول كالذِي والَّتِي، وذو الأداة كالغلام والمرأة، والمضاف لِوَاحِدٍ منها كابنِي وَغُلَامِي، والمنادى، نحو: «يَا رَجُلٌ» لمعين.



فصل في المضمَر: المضمَر والضَمِير: اسمان لما وُضِعَ لمتكلم كأنا، أو لمخاطب كَأَنْتَ، أو لغائب كهُوَ، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كقُومًا وَقَامًا، وَقُومُوا وَقَامُوا، وَقُفْنَا وَقُفْنَا. وينقسم إلى بارز - وهو ما له صورة في اللفظ كتاء «قُفْنَا» - وإلى مستتر، وهو بخلافه كالمقَدَّر في «قُفْنَا».

وينقسم البارز إلى متصل وهو: ما لا يُفْتَحُ به التطق ولا يقع بعد «إلا» كياء «ابنِي» وكاف «أكرمَكَ» وهاء «سَلِيهِ» ويائه، وأمَّا قوله:

٢١ - وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَيْدِيَارُ
فضرورة.

والى منفصل، وهو: ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد «إلا»، نحو: «أنا» تقول: «أنا مؤمن» و«ما قام إلا أنا».

وينقسم المتصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى ثلاثة أقسام:
١ - ما يختص بمحل الرفع، وهو خمسة: التاء كقُفْنَا، والألف كقَامًا، والواو كقَامُوا، والتون كقُفْنَا، وياء المخاطبة كقُومِي.

٢ - وما هو مشترك بين محلّ النصب والجر فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم، نحو: ﴿رَبِّتْ أَكْرَمَنِي﴾ [الفجر: ١٥]، وكاف المخاطب، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]، وهاء الغائب، نحو: ﴿قَالَ لَمْ يَصَابِرْ وَهُوَ يُجَاوِرُ﴾ [الكهف: ٣٧].

٣ - وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو «نا» خاصة، نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وقال بعضهم: لا يختص ذلك بكلمة «نا» بل الياء، وكلمة «هم» كذلك؛ لأنك تقول: «قُومِي» و«أَكْرَمِي» و«عَلَّامِي» و«هم فَعَلُوا» و«إِنَّهُمْ» و«لهم مال» وهذا غير سديد؛ لأنَّ ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، والمنفصل غير المتصل.

وألفاظ الضمائر كلها مبنية، ويختص الاستتار بضمير الرفع.

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً، وهو ما لا يخلُفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوعُ بأمر الواحد، كـ «قُمْ» أو بمضارع مبدوء بباء خطاب الواحد، كـ «تَقُومُ» أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ «أَقُومُ» أو بالنون، كـ «نَقُومُ» أو بفعل استثناء، كـ «خَلَا، وَعَدَا، وَلَا يَكُونُ» في نحو قولك: «قَامُوا ما خَلَاً زيداً، وما عَدَا عَمراً، ولا يكون زيداً وما عَدَا عَمراً، ولا يكون زيداً» أو بِأَفْعَلٍ في التعجب أو بِأَفْعَلٍ التفضيل، كـ «مَا أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ» و﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا﴾ [مريم: ٧٤]، أو باسمِ فِعْلٍ غير ماضٍ، كـ «أَوْه، وَنَزَالٍ».

وإلى مستتر جوازاً، وهو: ما يخلُفه ذلك، وهو: المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المَحْضَة، أو اسم الفعل الماضي، نحو: «زَيْدٌ قَامَ، وَهَيْدٌ قَامَتْ، وزَيْدٌ قَائِمٌ، أو مَضْرُوبٌ، أو حَسَنٌ، وَهَيْهَاتَ»؛ ألا ترى أنه يجوز «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» وكذا الباقي.

هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو: «زيد قام» واجب، فإنه لا يقال: «قام هو» على الفاعلية، وأما: «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام.



وينقسم المنفصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى قسمين:

١ - ما يختص بمحل الرفع، وهو: «أنا، وأنت، وهُوَ» وفروعهن؛ ففرع أنا: نحن، وفرع أنت: أنتِ، وأنتُما، وأنتُم، وأنتُنَّ، وفرع هُوَ: هيَ، وهُمَا، وهُنَّ، وهُنَّ.

٢ - وما يختص بمحل النصب، وهو: «إِيَّا» مُرَدِّفاً بما يدلُّ على المعنى المراد نحو: «إِيَّايَ» للمتكلم، و«إِيَّاكَ» للمخاطب، و«إِيَّاهُ» للغائب، وفروعها: إِيَّانَا، وإِيَّاكَ، وإِيَّاكُمَا، وإِيَّاكُمْ، وإِيَّاكُنَّ، وإِيَّاهَا، وإِيَّاهُمَا، وإِيَّاهُنَّ.

تنبيه: المختار أن الضمير نفس «إيّا» وأن اللّواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة.
 فصل: القاعدة أنه متى تأتّى اتصال الضمير لم يُغْدَل إلى انفصاله؛ فنحو: «قُمْتُ»
 و«أكرمتك» لا يقال فيهما: «قام أنا» ولا «أكرمتك إيّاك»، فأما قوله:

٢٢ - إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ

وقوله:

٢٣ - إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي ذَهْرِ الدَّهَارِ

فضرورة.

ومثال ما لم يتأت فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾
 [الفاتحة: ٥]، أو يلي «إِلَّا»، نحو: ﴿أَمَرَ آلًا تَعْبُدُونَا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].
 ومنه قوله:

٢٤ - وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى ما يُدافع عن أحسابهم إلا أنا.

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه وليس مرفوعاً؛
 فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناصخ، فالوصل
 أرجح كالهاء من «سَلِّينِي»، قال الله تعالى: ﴿سَلِّينَهُنَّ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿أَنْزَلْنَاهُنَّ﴾
 [هود: ٢٨]، ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]، ومن الفصل: «إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ»، وإن
 كان اسماً فالفصل أرجح، نحو: «عجبت من حُبِّي إِيَّاهُ» ومن الوصل قوله:

٢٥ - لَقَدْ كَانَ حُبِّيكَ حَقًّا يَقِينَا

وإن كان فعلاً ناسخاً، نحو: «خِلْتَنِي» فالأرجح عند الجمهور الفصل، كقوله:

٢٦ - أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ

وعند الناظم والرّماني وابن الطّراوة الوصل، كقوله:

٢٧ - بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالَكُهُ

الثانية: أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها، نحو: «الصديق كنته» أو «كانه»
 زيد» وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور، ومن ورود الوصل الحديث: «إن
 يَكُنْهُ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ» ومن ورود الفصل قوله:

٢٨ - لئن كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ خَالَ بَعْدَنَا

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصل، نحو: «ضربته» ولو كان غيرَ أعْرِفَ وجب الفصل، نحو «أعطاه إياك» أو «إياي» أو «أعطاك إياي»، ومن ثمَّ وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة، نحو: «مَلَكْتَنِي إِيَّايَ» و«مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ» و«مَلَكْتُهُ إِيَّاهُ»، وقد يُبَاحُ الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة، واختلف لفظ الضميرين، كقوله:

٢٩ - أَنَالَهُمَا قَفُوْا أَكْرَمَ وَالِدِ

فصل: مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض. فإن نَصَبَهَا فعلٌ أو اسْمٌ فعلٍ أو «لَيْتَ» وجب قبلها نون الوقاية، فأما الفعل، فنحو: «دَعَانِي» و«يُكْرِمُنِي» و«أَعْطَانِي» وتقول: «قام القوم ما خَلَانِي» و«ما عَدَانِي» و«حَاسَانِي» إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالاً، قال:

٣٠ - ثَمَلِ التَّدَامِي مَا عَدَانِي فَلَانِي

وتقول: «ما أَفْقَرَنِي إلى عفو الله» و«ما أَحْسَنَنِي إِنْ اتَّقَيْتُ الله»، وقال بعضهم: «عليه رَجُلًا لَيْسَنِي» أي: لِيَلْزَمَ رجلاً غيري، وأما تجويز الكوفي «ما أَحْسَنِي»، فمبني على قوله: إن «أَحْسَنَ» ونحوه اسمٌ، وأما قوله:

٣١ - إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

فضرورة.

وأما نحو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤]، فالصحيح أن المحذوف نون الرفع. وأما اسم الفعل، فنحو: «دَرَاكِنِي» و«تَرَاكِنِي» و«عَلَيْكِنِي» بمعنى أَدْرَكْنِي وبمعنى اتركْنِي وبمعنى الزمْنِي.

وأما ليت فنحو: ﴿يَلَيْتَنِي قَدَمْتُ لِحَاكِي﴾ [الفجر: ٢٤]، وأما قوله:

٣٢ - فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم

فضرورة عند سيبويه، وقال الفراء: يجوز «لَيْتِي» و«لَيْتِي».

وإن نَصَبَهَا «لعلَّ» فالحذف، نحو: ﴿لَعَلِّي أَتْلُعُ الْأَسَدَ﴾ [غافر: ٣٦]، أكثر من الإثبات، كقوله:

٣٣ - أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي

وهو أكثر من «لَيْتِي»، وغلط ابن الناظم فجعل «لَيْتِي» نادراً، و«لَعَلَّنِي» ضرورة.

وإن نصبها بقیة أخوات ليت ولعل - وهي: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ - فالوجهان كقوله:

٣٤ - وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ، وَإِنِّي

وإن خَفَضَها حرفٌ: فإن كان «مِنْ» أو «عَنْ» وجبت النونُ، إلا في الضرورة، كقوله:

٣٥ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِّي
وإن كان غيرهما امتنعت، نحو «لِي» و«بِي» و«فِي» و«خَلَايَ» و«عَدَايَ»
و«حَاشَايَ» قال:

٣٦ - فِي فَتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مِغْذُورٌ
وإن خَفَضَها مضاف: فإن كان «لَدُنْ» أو «قَطْ» أو «قَدْ» فالغالب الإثباتُ، ويجوز
الحذفُ فيه قليلاً، ولا يختص بالضرورة، خلافاً لسيبويه، وغلط ابن الناطم، فجعل
الحذف في «قَدْ» و«قَطْ» أَعْرَفَ من الإثبات، ومثالهما: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف:
٧٦]، قرئ مُشَدِّداً وَمُخَفَّفاً، وفي حديث النار: «قَطْنِي قَطْنِي» و«قَطِي قَطِي»، وقال:

٣٧ - قَدْزِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَلْدِي
وإن كان غَيْرُهُنَّ امتنعت، نحو: «أبي» و«أخي».



هذا باب العلم

وهو نوعان: جنسي وسياتي، وشخصي، وهو: اسم يُعَيِّن مُسَمَّاهُ تعييناً مطلقاً،
فخرج بذكر التعيين النكراتُ، وبذكر الإطلاق ما عدا العلم من المعارف؛ فإن تعيينها
لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما تعين مُسَمَّاهُ ما دامت فيه «أل»
فإذا فارقتْ فارقةَ التعيين، ونحو: «هذا» إنما يعين مُسَمَّاهُ ما دام حاضراً، وكذا الباقي.



فصل: وَمُسَمَّاهُ نوعان: أوَّلُو العلم من المذكَرِينَ كَجَعْفَرٍ، والمؤنثات كخزنيق،
وما يُؤلَّفُ: كالقبائل كَقَرَنَ، والبلاد كَعَدَنَ، والخيَل كَلَاحِقٍ، والإبل كَشَذَقَمَ، والبقر
كَعَرَارٍ، والغنم كَهَيْلَةَ، والكلاب [نحو] وَاشِقِ.

فصل: وينقسم إلى مُرتَجِلٍ، وهو: ما استعمل من أول الأمر علماً، كأدبٍ لرجل،
وسُعاد لامرأة، ومنقول - وهو الغالب - وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونَقْلُهُ إما
من اسم إما لحدث كزَيْدٍ وَفُضِّلَ، أو لعين كأسد وثور، وإما من وَصْفٍ إما لفاعل
كحَارِثٍ وَحَسَنِ، أو لمفعول كمنصور ومحمد، وإما من فعل إما ماض كَشَمَّرَ، أو

مُضَارِع كَيْشْكُر، وإما من جملة إما فعلية كَشَابَ قَرْنَاهَا، أو إسمية كزید منطلق، وليس بمسموع، ولكنهم قَاسُوهُ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة، وعن الزجاج كلها مُرْتَجَلَة. فصل: وينقسم أيضاً إلى مُفْرَد، كزید وهند، وإلى مُرْكَب، وهو ثلاثة أُنُوع: ١ - مُرْكَبُ إِسْنَادِيٍّ، كـ «بَرَقَ نَحْرُهُ» و«شَابَ قَرْنَاهَا» وهذا حكمه الحكاية، قال:

٣٨ - نُبِئْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدَ

٢ - ومُرْكَبُ مَزْجِيٍّ، وهو: كل كلمتين نَزَلَتْ ثانيتهما منزلةً تاء التانيث مما قبلها، فحكم الأول: أن يُفْتَحَ آخِرُهُ، كـ «بَغْلَبَكَ» و«حَضَرَمَوْتَ» إلا إن كان ياء فيسكن، كـ «مَعْدٍ يَكْرِبُ» و«قَالِي قَلَا» وحُكْمُ الثاني: أن يُغْرَبَ بالضممة والفتحة، إلا إن كان كلمة «وَيْهِ» فيبنى على الكسر، كـ «سَيَبُوَيْهِ» و«عَمَرُوَيْهِ».

٣ - ومُرْكَبُ إِضَافِيٍّ، وهو الغالب، وهو: كل اسمين نُزِلَ ثانيتهما منزلةً التثنية مما قبله، كـ «عَبْدَ اللَّهِ» و«أَبِي قُحَافَةَ»، وحكمه أن يُجْرَى الأولُ بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً، ويجر الثاني بالإضافة.

فصل: وينقسم أيضاً إلى اسم، وكُنْيَةٍ، وَلَقَبٍ: فالكُنْيَةُ: كل مُرْكَبٍ إِضَافِيٍّ فِي صَدْرِهِ أَبٌ أَوْ أُمٌّ، كَأَبِي بَكْرٍ، وَأُمُّ كَلْثُومٍ. وَاللَّقَبُ: كل ما أَشْعَرَ بِرَفْعَةِ الْمُسَمَّى أَوْ ضَعَّتِهِ، كزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَأَنْفِ النَّاقَةِ. والاسم ما عَدَاهُمَا، وهو الغالب، كزید وعمرو.

ويؤخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْاسْمِ، كـ «زَيْدُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ» وربما يُقَدِّمُ كقوله:

٣٩ - أَنَا أَبْنُ مُزَيْنَقِيَا عَمْرُو، وَجَدِّي

ولا تَرْتِيبَ بَيْنِ الْكُنْيَةِ وَغَيْرِهَا، قال:

٤٠ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو خَفْصٍ عُمَرُ

وقال حسان:

٤١ - وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو

وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أَنَّ اللَّقَبَ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْكُنْيَةِ، كـ «أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنْفِ النَّاقَةِ» وليس كذلك.

ثم إن كان اللَّقَبُ وما قبله مضافين، كـ «عَبْدَ اللَّهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ» أو كان الأول: مفرداً، والثاني: مضافاً، كـ «زَيْدُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ» أو كانا بالعكس، كـ «عَبْدُ اللَّهِ كَرَزُ» اتَّبَعَتِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ: إما بَدَلًا، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، أَوْ قَطْعَتُهُ عَنِ التَّبَعِيَّةِ: إما برفعه خبراً

لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف، وإن كانا مفردين، كـ «سعيد كُرُز» جاز ذلك وَوَجْهٌ آخَرُ، وهو إضافة الأول إلى الثاني، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه، ويردُّهُ النَّظَرُ، وقولهم: «هَذَا يَحْيَى عَيْنَانُ».

فصل: والعَلَمُ الجنسي اسمٌ يعيَّنُ مسماه بغير قيدٍ تعيينَ ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، تقول: «أُسَامَةُ أَجْرًا مِنْ ثُعَالَةٍ»، فيكون بمنزلة قولك: «الأسد أجراً من الثعلب» و«أل» في هذين للجنس، وتقول: «هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا»، فيكون بمنزلة قولك: «هذا الأسد مقبلاً» و«أل» في هذا لتعريف الحضور، وهذا العَلَمُ يُشَبِّه عِلْمَ الشخص من جهة الأحكام اللفظية؛ فإنه يمتنع من «أل» ومن الإضافة، ومن الصَّرْفِ إن كان ذا سببٍ آخَرَ، كالتأنيث في: «أُسَامَةُ» و«ثُعَالَةُ»؛ وَكَوَزِنِ الفعل في: «بَنَاتٍ أُوَيْرَ» و«ابن أَوَى»، وَيُبْتَدَأُ به، ويأتي الحالُّ منه، كما تقدم في المثالين، وَيُشَبِّه التَّكْرَرُ من جهة المعنى، لأنه شائع في أُمَّتِهِ لا يختص به واحد دون آخر.

فصل: وَمُسَمَّى عِلْمُ الجنس ثلاثة أنواع:

أحدها: - وهو الغالب - أَعْيَانٌ لَا تُؤْلَفُ، كَالسَّبَاعِ والحشرات كَأُسَامَةَ، وَثُعَالَةَ، وَأَبِي جَعْدَةَ للذئب، وَأُمِّ عَزِيطَ للعقرب.

والثاني: أعيان تُؤْلَفُ، كَهَيَّانَ بن بَيَّانٍ للمجهول العين والنسب، وَأَبِي المَضَاءِ للفرس، وَأَبِي الدَّغَفَاءِ للأحمق.

والثالث: أمور معنوية، كسُبْحَانَ للتسبيح، وَكَيْسَانَ لِلْعَدْرِ، وَيَسَارٍ لِلْمَيْسَرَةِ، وَفَجَارٍ لِلْفَجَرَةِ، وَبَرَّةٍ للبرة.



هذا باب أسماء الإشارة

والمُشَارُ إليه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكلُّ واحد منها إما مذكر وإما مؤنث، فللمفرد المذكر «ذا»، وللمفرد المؤنث عشرة، وهي: ذِي، وَتِي، وَذُو، وَتَوْ، وَذُو، وَتَوْ، وَذَات، وَتَا، وللمثنى ذَانِ، وَتَانِ رفعاً، وَذَيْنِ وَتَيْنِ جرّاً ونصباً، ونحو: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَكِرَيْنِ﴾ [طه: ٦٣]، مؤول، ولجمعهما: «أولاء» ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم، ويقالُ مجيئه لغير العقلاء كقوله:

٤٢ - وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلِيَّكَ الْإِيَامِ

فصل: وإذا كان المُشَارُ إليه بعيداً لحقته كافٌ حَرْفِيَّةٌ تتصَرَّفُ تَصَرُّفَ الكاف

الاسمية غالباً، ومن غير الغالب: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة: ١٢]، ولك أن تزيد قبلها لاماً، إلا في التثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مدّه، وفيما سبقتُه «ها»، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً.

فصل: ويشار إلى المكان القريب بهُنًا أو هُهْنًا، نحو: ﴿إِنَّا هُهْنًا فَلَعُودَت﴾ [المائدة: ٢٤]، وللبعيد بهُنَاكَ أو هُهْنَاكَ أو هُنَاكَ أو هُنَّا أو هِنَّا أو هنت أو ثَمَّ، نحو: ﴿وَأَرْزَلْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤].



هذا باب الموصول

وهو ضربان: حرفي، واسمي:
فالْحَرْفِيُّ: كلُّ حرفٍ أَوَّلَ مع صَلَتهِ بمصدر، وهو ستة: أَنْ، وَأَنْ، وَمَا، وَكَيْ، وَلَوْ، وَالَّذِي، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿يَمَّا سُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿لِيَكُنَّ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿يَوْمَ أَحَدَهُمُ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿وَحُضُّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩].
والاسميُّ ضربان: نَصٌّ، ومُشْتَرَك.

فالنَصُّ ثمانية: منها للمفرد المذكر «الذي» للعالم وغيره، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدُومُ﴾ [الزمر: ٧٤]، ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، وللمفرد المؤنث: «التي» للعاقلة وغيرها، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِيلِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، ولتثنيتهما: «اللذَانِ» و«اللَّتَانِ» رفعاً، و«اللَّذَيْنِ» و«اللَّتَيْنِ» جرّاً ونصباً، وكان القياسُ في تثنيتهما وتثنية: «ذَا» و«تَا»، أن يقال: اللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ وَذِيَانِ وَتِيَانِ، كما يقال: القَاضِيَانِ - بإثبات الياء - وَفَتِيَانِ - بقلب الألف ياء - ولكنهم فرَّقوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الآخر، كما فرَّقوا في التصغير، إذ قالوا: اللَّذِيَا وَاللَّتِيَا وَذِيَا وَتِيَا، فابْتَقُوا الأوَّلَ على فتحه، وزادوا ألفاً في الآخر عوضاً عن ضمة التصغير، وتميم وقيس تُشَدِّدُ النونَ فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيداً للفرق، ولا يختصُّ ذلك بحالة الرفع خلافاً للبصريين؛ لأنه قد قرئ في السبع: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿إِخْدَى أَبْنَى هَاتَيْنِ﴾ [القصر: ٢٧]، بالتشديد، كما قرئ: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [الفصل: ٣٢]، وَبَلَّحِرْتُ بِن كَعْبٍ وبعضُ ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان، قال:

٤٣ - أَبْنِي كُلِّيبٍ إِنْ عَمِّي اللَّذَا

وقال:

٤٤ - هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ

ولا يجوز ذلك في ذَانِ وَثَانٍ لِلإِلْبَاسِ.

وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لُغَاتٍ، وفي نون الإشارة لُغَتَانِ. ولجمع المذكر كثيراً ولغيره قليلاً «الآلى» مقصوراً، وقد يُمدُّ، و«الذَيْن» بالياء مطلقاً، وقد يقال: بالواو رفعاً، وهو لُغَةٌ هُذَيْلٌ أَوْ عُقَيْلٌ، قال:

٤٥ - نَحْنُ الذُّوْنُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةٌ مَلْحَا

ولجمع المؤنث: «اللاتي» و«اللاتي»، وقد تحذف ياؤهما، وقد يتقارض الآلى واللاتي، قال:

٤٦ - مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْآلَى كُنَّ قَبْلَهَا

أي: حب اللاتي، وقال:

٤٧ - فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا
أي: الذين.

والمشترك ستة: مَنْ، وَمَا، وَأَيُّ، وَأَلْ، وَذُو، وَذَا.

فأما «مَنْ» فإنها تكون للعالم، نحو: ﴿وَمَنْ عِنْدُكُمْ عِلْمٌ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]. ولغيره في ثلاث مسائل:

إحداها: أَنْ يُنَزَّلَ منزلته نحو: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبْ لَهُ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقوله:

٤٨ - أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

وقوله:

٤٩ - أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
فدعاء الأصنام ونداء القطا والطلل سَوْعَ ذلك.

الثانية: أَنْ يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه «مَنْ» نحو: ﴿كَمْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، لشموله الآدميين والملائكة والأصنام، ونحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، ونحو: ﴿مَنْ يَمُتْ عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥]، فإنه يشمل الآدمي والطائر.

الثالثة: أَنْ يقترب به في عموم فُضِّلَ بمن، نحو: ﴿مَنْ يَمُتْ عَلَى بَطْنِهِ﴾ [النور: ٤٥]،

﴿مَنْ يَمْشِ عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، لافترانهما بالعاقل في عموم ﴿كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [النور: ٤٥].
 وأما «ما» فإنها لما لا يَعْقِلُ وَخَدَهُ، نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَفْدُّ﴾ [النحل: ٩٦]، وله مع
 العاقل، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]، ولأنواع مَنْ يَعْقِلُ،
 نحو: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٣]، وللمُبْهَمِ أَمْرُهُ كقولك: وقد رأيت شَبَحًا: «انظر
 إلى ما ظَهَرَ».

والأربعة الباقية للعاقل وغيره؛ فأما «أي» فخالَفَ في موصوليتها ثعلب، ويردُّه قوله:
 ٥٠ - فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

ولا تُضَافُ لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ، نحو:
 ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مریم: ٦٩]، خلافاً للبصريين، وسُئِلَ الكسائي: لم لا
 يجوز «أعجبني أيُّهم قَامٌ»؟ فقال: أي كذا خُلِقْتُ، وقد تَوَثَّتْ وتَثْنَى وتجمع، وهي
 معربة؛ فقليل: مطلقاً، وقال سيبويه: تُبْنَى على الضم إذا أُضِيفَ لفظاً وكان صَدْرُ
 صلتها ضميراً محذوفاً، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مریم: ٦٩]، وقوله:

عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر.



وأما «أل»، فنحو: ﴿إِنَّ الْمَصْدِفَيْنِ وَالْمَصْدِفَتَيْنِ﴾ [الحديد: ١٨]، ونحو: ﴿وَالسَّقْفِ
 الْمَرْفُوعِ﴾ ٥٠ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ٦١﴾ [الطور: ٥، ٦]، وليست موصولاً حَرْفِيًّا خلافاً للمازني
 ومن وافقه، ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن.



وأما «ذو» فخاصة بِطَيِّئٍ، والمشهور بناؤها، وقد تعرب، كقوله:
 فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا
 فيمن رواه بالياء، والمشهور أيضاً أفرادها وتذكيرها، كقوله:

٥١ - وَيَبْرِي ذُو خَفَرْتُ وَذُو طَوْنِيْتُ

وقد تَوَثَّتْ وتَثْنَى وتُجْمَعُ، حكاه ابن السراج، ونازَعَ في ثبوت ذلك ابن مالك،
 وكلُّهم حكى «ذَاتٌ» للمفردة، و«ذَوَاتٌ» لجمعها، مضمومتين، كقوله:

٥٢ - ذَوَاتٌ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

وحكي إعرابهما إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات.

وأما «ذا» فشرط موصوليتها ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكون للإشارة، نحو: «مَنْ ذَا الذَّاهِبُ؟» و«مَاذَا التَّوَانِي؟».

والثاني: ألا تكون مُلغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع «ما» في نحو: «مَاذَا صَنَعْتَ» كما قَدَرها كذلك من «قال: عَمَّاذَا تَسْأَلُ» فأثبت الألف لتوسطها، ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر، وهو تَقْدِيرُهَا زائدة.

والثالث: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق، أو يَمُنْ على الأصح، كقول لبيد:

٥٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ

وقوله:

٥٤ - فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَ

والكوفي لا يَشْتَرِطُ مَا وَلَا مَنْ، واحتج بقوله:

٥٥ - أَمِئْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ

أي: والذي تحمليته طليق، وعندنا أن «هذا طليق» جملة اسمية، و«تحملين» حال، أي: وهذا طليق محمولاً.

فصل: وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق

لها يسمى العائد.

والصلة: إما جملة، وشرطها: أن تكون خبرية، معهودة، إلا في مقام التحويل والتفخيم، فيحسن إبهامها، فالمعهودة كـ «جاء الذي قام أبوه»، والمبهمة نحو: «فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلِئِمٍّ مَا غَشِيَهُمْ» [طه: ٧٨]، ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ «يَعْتُكُهُ» ولا طلبية كـ «اضربه» و«لَا تَضْرِبْهُ»، وإما شبهها، وهي ثلاثة: الظرف المكاني، والجار والمجرور، التامان، نحو: «الذي عندك» و«الذي في الدار» وَتَعَلَّقَهُمَا بِاسْتَقَرٍّ مَحْذُوفًا، وَالصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ، أي: الخالصة للوصفية، وتختص بالألف واللام، كـ «ضارب» و«مضروب» و«حَسَنٌ» بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسمية، كأَبْطَحٍ وَأَجْرَعٍ وصاحب وراكب، وقد تَوَصَّلَ بمضارع، كقوله:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة.

فصل: ويجوز حَذْفُ العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد، فلا يُحَذَفُ

في نحو: «جَاءَ اللَّذَانِ قَامَا» أو «ضَرَبَا» لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو: «جاء الذي هو

يقوم» أو «هو في الدار» لأن الخبر غير مفرد؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلْ دليل على حذفه، إذ الباقي بعد الحذف صالحٌ لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ونحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أي: هو إله في السماء، أي: معبود فيها، ولا يكثر الحذف في صلة غير «أي» إلا إن طالت الصلة، وشَدِّتْ قراءة بعضهم: ﴿تَكَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وقوله:

٥٦ - مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ

والكوفيون يقيسون على ذلك.

ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلاً، وناصبه فعلٌ أو وصفٌ غير صلة الألف واللام، ونحو: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُشْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [التغابن: ٤]، وقوله:

٥٧ - مَا إِلَهُ مُوَلِّيكَ فَضَّلَ فَأَحْمَدَنَهُ بِهِ

بخلاف «جاء الذي إياه أكرمت» و«جاء الذي إنه فاضل» أو «كأنه أسد» أو «أنا الضاربة»، وشَدِّتْ قوله:

٥٨ - مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةِ

وحذف منصوب الفعل كثيرٌ، ومنصوب الوصف قليلٌ.

ويجوز حذف المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفاً غير ماضٍ، نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، بخلاف «جاء الذي قام أبوه» و«أنا أمس ضاربه».

والمجرور بالحرف إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف معنًى ومُتَعَلِّقاً، نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: منه، وقوله:

٥٩ - لَا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءَ يَعْصُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

وشَدِّتْ قوله:

٦٠ - وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَخْسُدُونِي

أي: فيه، وقوله:

٦١ - وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّ إِلَهُ عَلَقَمٌ

أي: عليه، فحذف العائد المجرور مع انتفاء خُفْضِ الموصول في الأول، ومع اختلاف المتعلّق في الثاني، وهما: «صَبَّ» و«عَلَقَمٌ».



هذا باب المعرفة بالأداة

وهي «أل» لا اللام وَخَدها، وفاقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه.

وهي: إما جنسية، فإن لم تخلفها «كل» فهي لبيان الحقيقة، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وإن خلفتها «كل» حقيقة فهي لشُمول أفراد الجنس، نحو: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وإن خلفتها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالغة، نحو: «أنت الرجلُ علماً».

وإما عهديّة، والعهد إما ذكريّ نحو: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أو علميّ نحو: ﴿يَا لَوْلَا الْمُقَدَّسُ﴾ [طه: ١٢]، ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو حضوريّ نحو: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

فصل: وقد تردُّ «أل» زائدة، أي: غير مُعرّفة، وهي إما لازمة كالتي في عَلم قَارَنْتَ وَضَعَهُ كَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، أو في إشارة وهو «الآن» وفاقاً للزجاج والناظم، أو في موصول وهو «الذي» و«التي» وفروعهما، لأنه لا يجتمع تعريفان، وهذه معارف بالعلمية والإشارة، والصّلة، وإما عارضة: إما خاصة بالضرورة، كقوله:

٦٢ - وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

وقوله:

٦٣ - صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمُرٍ

لأن «بنات أوبر» عَلم، و«النفس» تمييز، فلا يُقبَلان التعريف، ويلتحق بذلك ما زيد شذوذاً نحو: «أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ».

وإما مُجَوِّزةٌ لِلنَّحْجِ الْأَصْلِ، وذلك أن العَلم المنقول مما يقبل «أل» قد يُلْمَحُ أَصْلُهُ فتدخل عليه أل، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صِفَةِ كَحَارِثٍ وَقَاسِمٍ وَحَسَنِ وَحُسَيْنٍ وَعَبَّاسٍ وَضَحَّاكٍ، وقد يَقَعُ في المنقول عن مصدر كَفَضْلٍ، أو اسم عَيْنٍ كَنُعْمَانَ، فإنه في الأصل اسمٌ لِلدَّمِ، والبابُ كُلُّهُ سَمَاعِيٌّ، فلا يجوز في نحو مُحَمَّدٍ وَصَالِحٍ وَمَعْرُوفٍ، ولم يَقَعْ في نحو: «يزيد» و«يَشْكُر»، لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل، وأما قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً

فضرورة سَهْلَهَا تَقْدُمُ ذكر الوليد.

فصل: من المَعْرِفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يستحقُّه حتى التَّحَقَّقَ بالأعلام؛ فالأول: كابن عباس، وابن عُمَرَ بن الخطاب، وابن عَمْرٍو بن العاص، وابن مسعود، غَلَبَتْ على الْعِبَادَةِ دون مَنْ عداهم من إخوانهم، والثاني: كالنَّجْمِ للثُّرَيَّا، والعَقَبَةِ والبيت والمدينة والأعشى، و«أَل» هذه زائدة لازمة، إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها، نحو: «يَا أَعْشَى بِأَهْلَةٍ»، و«أَعْشَى تَغْلِبَ»، وقد يحذف في غير ذلك، سمع «هَذَا عَيْوُقٌ طَالِعًا»، و«هَذَا يَوْمٌ إِثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ».



هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ: اسمٌ أو بمنزلة، مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلة، مُخَبَّرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمُكْتَفًى به.

فالاسم، نحو: «اللَّهُ رَبُّنَا» و«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا» والذي بمنزلة، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و«تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

والمجرد كما مثلنا، والذي بمنزلة المجرد، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، و«يَحْسِبُكَ دِرْهَمٌ» لأن وجود الزائد كلا وجود، ومنه عند سيبويه: ﴿يَا أَيُّكُمْ أَلْمَقُونُ﴾ [القلم: ٦]، وعند بعضهم: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ». والوصفٌ نحو: «أَقَائِمٌ هَذَانِ»، وَخَرَجَ نحو: «نَزَالَ»، فإنه لا مُخَبَّرَ عنه ولا وَصْفٍ، ونحو: «أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ»، فإن المرفوع بالوصف غير مُكْتَفًى به، فزيد: مبتدأ، والوصفٌ خبرٌ.

ولا بدُّ لوصف المذكور من تَقْدُمِ نَفْيٍ أو استفهام، نحو:

٦٤ - خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَ مَا

ونحو:

٦٥ - أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا

خلافاً للأخفش والكوفيين، ولا حُجَّةَ لهم في نحو:

٦٦ - خَبِيرٌ بئُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا

خلافاً للنظام وابنه؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فَعِيل، فهو على حد: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

وإذا لم يطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَتْ ابتدائيته، نحو: «أَقَائِمُ أَخَوَاكَ»، وإن طابَقَهُ في غير الأفراد تَعَيَّنَتْ خبريته، نحو: «أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ»، و«أَقَائِمُونَ إِخْوَتُكَ»، وإن طابَقَهُ في الأفراد احْتَمَلَهُمَا، نحو: «أَقَائِمُ أَخُوكَ».

وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرُّد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا.

فصل: والخبرُ الجزء الذي حَصَلَتْ به الفائدة مع مبتدئ غير الوصف المذكور، فخرج فاعلُ الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعلُ الوصف.

وهو: إما مفرد، وإما جملة. والمفرد: إما جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ، نحو: «هَذَا زَيْدٌ»، إلا إن أُوِّلَ بالمشتق، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ»، إذا أريدَ به شَجَاع، وإما مشتق فيتحمل ضميره، نحو: «زيد قائم»، إلا إن رفع الظاهر، نحو: «زيد قائم أبوهُ»، ويبرز الضمير المتحمل إذا جَرَى الوصفُ على غير مَنْ هو له، سواء أَلْبَسَ، نحو: «عَلَامٌ زَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ» إذا كانت الهاء للعلام، أم لم يَلْبَسْ، نحو: «عَلَامٌ هُنْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ»، والكوفيُّ إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس، تمسكاً بنحو قوله:

٦٧ - قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأُتُوهُمَا...

والجملة إما نفسُ المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رَابِطٍ، نحو: «هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١]، إذا قُدِّرَ «هو» ضميرُ شَأْنٍ، ونحو: «فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا» [الأنبياء: ٩٧]، ومنه «نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي» لأن المراد بالنطق المَنْطُوقُ به.

وإما غَيْرُهُ فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسْوَقة له، وذلك بأن تشتمل على اسمٍ بمعناه، وهو إما ضميره مذكوراً، نحو: «زيد قائم أبوهُ»، أو مُقَدَّراً، نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ»، أي: منه، وقراءة ابن عامر: «وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ» [النساء: ٩٥]، أي: وَعَدَهُ، أو إشارةً إليه نحو: «وَيَلِاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ» [الأعراف: ٢٦]، إذا قُدِّرَ «ذلك» مبتدأً ثانياً، لا تابعاً للباس. قال الأخفش: أو غيرهما، نحو: «وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الصَّالِحِينَ» [الأعراف: ١٧٠]، أو على اسمٍ بلفظه ومعناه، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾ [الحاقة: ١، ٢]، أو على اسمٍ أعم منه، نحو: «زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ» وقوله:

٦٨ - فَأَمَّا الصَّابِرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

فصل: ويقع الخبر ظرفاً؛ نحو: «وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ» [الأنفال: ٤٢]،

ومجوراً نحو: ﴿الْحَكْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، والصحيح أن الخبر في الحقيقة مُتَعَلِّقُهُمَا المحذوف، وأن تقديره كائن أو مستقر، لا كان أو أَسْتَقَرَّ، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجور كقوله:

٦٩ - فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني نحو: «الصَّوْمُ الْيَوْمَ» و«السَّفَرُ غَدًا» لا عن أسماء الذوات، نحو: «زيد الْيَوْمَ»، فإن حصلت فائدة جاز، كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً، نحو: «نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا»، وأما نحو: «الْوَرْدُ فِي أَيَّارَ»، و«الْيَوْمَ خَمْرٌ» و«الْليْلَةُ الْهَلَالُ»، فالأصل: خُرُوجُ الورد، وشَرْبُ خمرٍ، ورؤية الهلال.

فصل: ولا يبدأ بنكرة، إلا إن حَصَلَتْ فائدة: كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، و﴿وَعَلَىٰ آبَصْرِهِمْ نَسُوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، ولا يجوز «رَجُلٌ فِي الدَّارِ» ولا «عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ» أو تتلو نفيًا، نحو: «ما رجل قائم» أو استفهاماً، نحو: ﴿أَوَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، أو تكون موصوفة سواء دُكِرَا، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، أو حذفت الصفة، نحو: «السَّمْنُ مَتَوَانٍ بِدَرَاهِمَ»، ونحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، أي: مَتَوَانٌ مِنْهُ، وطائفةٌ مِنْ غيركم، أو الموصوف، كالحديث: «سَوْدَاءُ وَلَوْ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ»، أي: امرأة سَوْدَاءُ، أو عاملة عمل الفعل، كالحديث: «أَمَرَ بِمَغْرُوفٍ صَدَقَّةً، وَنَهَىٰ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَّةً» ومن 'عاملة المضافة، كالحديث: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ».

ويُقَاسُ على هذه المواضع ما أشبهها نحو: «قَصْدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ» و«كَمْ رَجُلًا فِي الدَّارِ»، وقوله:

٧٠ - لَوْلَا اضْطِبارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ

وقولك: «رُجِيلٌ فِي الدَّارِ» لشبه الجملة بالظرف والمجور، واسم الاستفهام بالاسم المقرون بِحَرْفِهِ، وتالي «لولا» بتالي النفي، وَالْمُضَعَّرُ بالموصوف.

فصل: وللخبر ثلاث حالات:

- إحداها: التأخر، وهو الأصل كـ «زَيْدٌ قَائِمٌ» ويجب في أربع مسائل:
إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا قرينة، نحو: «زيد أخوك» و«أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي» بخلاف «رجل صالح حاضر» و«أبو يوسف أبو حنيفة»، وقوله:

٧١ - بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا ...

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا.

الثانية: أن يُخَافَ التباسُ المبتدأ بالفاعل، نحو: «زيد قام» بخلاف «زيد قائم» أو «قام أبوه» و«أخَوَاكَ قَامًا».

الثالثة: أن يقتربن بإلّا مَعْنَى، نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، أو لفظاً، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأما قوله:

٧٣ - ... وَهَلْ إِلَّا عَلَيْنِكَ الْمُعْوَلُ

فضرورة.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مُسْتَحِقًّا للتصدير، إما بنفسه نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» و«مَنْ فِي الدَّارِ؟» و«مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ» و«كَمْ عَبِيدٌ لَزَيْدٍ» أو بغيره، إما متقدماً عليه، نحو: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، وأما قوله:

٧٣ - أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

فالتقدير: لهي عجوز، أو اللام زائدة لا لام الابتداء، أو متأخراً عنه، نحو: «غُلَامٌ مَنْ فِي الدَّارِ» و«غُلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ» و«مَا لَكُمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ» أو مُشَبَّهاً به، نحو: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، فإن المبتدأ هنا مُشَبَّهٌ باسم الشرط؛ لعمومه، واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سبباً، ولهذا دَخَلَتِ الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب.

- الحالة الثانية: التقدم، ويجب في أربع مسائل:

إحداها: أن يُوقَعَ تأخيرُهُ في لَبَسٍ ظاهرٍ، نحو: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» و«عِنْدَكَ مَالٌ» و«قَصْدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ» و«عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ»، فإن تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس «أن» المفتوحة بالمكسورة، و«أن» المؤكدة بالتي بمعنى لعل، ولهذا يجوز تأخيرُهُ بعد «أما» كقوله:

٧٤ - ... وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِيُوجِدِ كَادَ يَبْرِينِي

لأن «إن» المكسورة و«أن» التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا، وتأخيرُهُ في الأمثلة الأولى يوقع في إلباس الخبر بالصفة، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدُكَ﴾ [الأنعام: ٢]؛ لأن النكرة قد وُصِفَتْ بِمُسَمًّى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة.

الثانية: أن يقتربن المبتدأ بإلّا لفظاً، نحو:

مَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَخْمَدَا

أو مَعْنَى، نحو: «إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ».

الثالثة: أن يكون لَزِمَ الصَّدْرِيَّة، نحو: «أَيْنَ زَيْدٌ؟» أو مضافاً إلى ملازمها، نحو: «صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ».

الرابعة: أن يعودَ ضميرٌ متصلٌ بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ عَلَى فُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، وقول الشاعر:

٧٥ - ... وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

- الحالة الثالثة: جواز التقديم والتأخير، وذلك فيما فُقدَ فيه مُوجِبُهُمَا، كقولك: «زيد قائم» فيترجَّح تأخيرُهُ على الأصل، ويجوز تقديمُهُ لعدم المانع.

فصل: وما عُلم من مبتدئٍ أو خبرٍ جاز حذفُهُ، وقد يجب.

فأما حذف المبتدأ جوازاً، فنحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦ والجاثية: ١٥]، ويقال: كيف زيد؟ فتقول: دَنِفَ، التقدير: فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ، وإساءته عليه، وهو دَنِفَ.

وأما حذفه وجوباً فإذا أُخبر عنه بِتَغْيِتٍ مَقْطُوعٍ لمجرد مَدْح، نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ» أو ذَم، نحو: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوِّ الْمُؤْمِنِينَ» أو تَرْحُمَ، نحو: «مَرَرْتُ بِعَبْدِكَ الْمُسْكِينِ» أو بمصدر جيء به بَدَلًا من اللفظ بفعله، نحو: «سَمِعَ وَطَاعَةً» وقوله:

٧٦ - فَقَالَتْ: حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هُهُنَا؟!

التقدير: أَمْرِي حَنَانٌ وَأَمْرِي سَمْعٌ وَطَاعَةٌ.

أو بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها، نحو: «نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و«بئس الرَّجُلُ عَمْرُو» إذا قُدِّرَا خبرين، فإن كان مقدماً، نحو: «زَيْدٌ نَعِمَ الرَّجُلُ» فمبتدأ لا غير، ومن ذلك قولهم: «مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟» أي: مذكورك زَيْدٌ، وهذا أولى من تقدير سيويه: كلامك زيد.

وقولهم: «فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنْ»، أي: في ذمتي ميثاقٌ أو عَهْدٌ.

وأما حَذْفُ الخبر جوازاً، فنحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ» أي: حَاضِرٌ، ونحو: ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: كذلك، ويقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: زيد، أي: عندي.

وأما حَذْفُهُ وجوباً ففي مسائل:

إحداها: أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا والمبتدأ بعد «لولا»، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ»، أي: لولا زيد موجود، فلو كان كَوْنًا مقيداً وجب ذكره إن فُقدَ دليلُهُ، كقولك: «لولا زيد سَأَلَمْنَا مَا سَلِمَ» وفي الحديث: «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكَفْرِ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى

قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»، وجاز الوجهان إن وُجِدَ الدليل، نحو: «لولا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوَهُ مَا سَلِمَ»، ومنه قول أبي العلاء المعري:

٧٧ - فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد «لولا»، وَأَوْجِبُوا جَعَلَ الكون الخاص مبتدأ، فيقال: لولا مُسَالَمَةُ زَيْدٍ إِيَّانَا، أي: موجودة، وَلَحْنُوا المعري، وقالوا: الحديث مَرْوِيٌّ بالمعنى.

الثانية: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، نحو: «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ» و«إِيْمُنُ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ»، أي: لعمرك قَسَمِي، وَإِيْمُنُ اللَّهُ يميني، فإن قلت: «عَهْدُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ» جاز إثبات الخبر، لعدم الصراحة في القسم، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ» أن يقدر لَقَسَمِي عمرك؛ فيكون من حَذَفِ المبتدأ.

الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نَصٌّ في المعية، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» و«كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ» ولو قلت: «زَيْدٌ وَعَمْرُو» وأردت الإخبار باقترانهما جاز حَذْفُهُ وذكره، قَالَ:

٧٨ - وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وَزَعَمَ الكوفيون والأخفش أن نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» مُسْتَعْنٍ عن تقدير الخبر، لأن معناه مع ضيعته.

- الرابعة: أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَرًا عاملاً في اسم مُفَسَّرٍ لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا» أو مضافاً لِلْمَصْدَرِ المذكور، نحو: «أَكْثَرُ ضَرْبِي السَّوِيقَ مَلْتَوْتًا» أو إِلَى مُؤَوَّلٍ بِالْمَصْدَرِ المذكور، نحو: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا».

وخبر ذلك مُقَدَّرٌ بِإِذَا كَانَ، أَوْ إِذَا كَانَ، عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختاره الناظم، فيقدر في «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا» ضَرْبُهُ قَائِمًا، ولا يجوز ضربِي زَيْدًا شديداً، لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب، وَشَدُّ قولهم: «حَكَمَكَ مُسَمَّطًا»، أي: حَكَمَكَ لَكَ مُثَبَّتًا.

فصل: وَالْأَصَحُّ جَوَازُ تَعَدُّدِ الخبر، نحو: «زَيْدٌ شَاعِرٌ كَاتِبٌ»، والمانعُ يَدَّعِي تقديرَ «هو» للثاني، أو أَنَّهُ جَامِعٌ لِلصِفَتَيْنِ، لا الإخبار بكل منهما.

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله:

٧٩ - يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

لأن «يَدَاكَ» في قوة مبتدأين لكل منهما خبرٌ، ومن نحو قولهم: «الرُّمَّانُ حُلُوٌّ

حَامِضٌ»، لأنهما بمعنى واحد، أي: مُزٌّ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح، وأن يتوسط المبتدأ بينهما، ومن نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُودُّوا﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ لأن الثاني تابع.



هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى أَسْمَهَا، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خَبَرَهَا، وهي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يعمل هذا الْعَمَلْ مطلقاً، وهو ثمانية: كان، وهي أُمُّ الْبَابِ، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

الثاني: ما يعمل به بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهى أو دعاء، وهو أربعة: زال ماضي يَزَالُ، وبرح، وفتىء، وأنفك، مثالها بعد النفي: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُخْلِفُونَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، ومنه: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥]، وقوله:

٨٠ - فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

إذ الأصل لا تَفْتَأُ ولا أبرح، ومثالها بعد التَّهْيِ، قوله:

٨١ - صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ

ومثالها بعد الدعاء، قوله:

٨٢ - وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَائِكِ الْقَطْرُ

وَقَيَّدْتُ زَالَ بماضي يَزَالُ احترازاً من زال ماضي يَزِيلُ، فإنه فعل تام متعدي إلى مفعول، ومعناه ماز، تقول: «زَلَّ ضَأْنُكَ عَنْ مَعْرَكَ» وَمَصْدَرُهُ الزَّيْلُ، ومن ماضي يَزُولُ، فإنه فعل تام قاصر، ومعناه الانتقال، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُسَكِّتُ الْأَسْمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَكِنَّ زَالِئًا﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره الزَّوَالُ.

الثالث: ما يعمل بشرط تقدم «ما» المصدرية الظرفية، وهو دَامَ، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مریم: ٣١]، أي: مُدَّةٌ دَوَامِي حَيًّا، وسميت «ما» مصدرية لأنها تُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ، وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف، وهو المدة.

فصل: وهذه الأفعال في التصرف ثلاثة أقسام:

١ - ما لَا يَتَصَرَّفُ بحالٍ، وهو «ليس» باتفاق، و«دام» عند الفراء وكثير من المتأخرين.

٢ - وما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو «زال» وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، و«دام» عند الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً.

٣ - وما يتصرف تصرفاً تاماً، وهو الباقي.

وللتصاريق في هذين القسمين ما للماضي من العمل، فالمضارع، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، والأمر، نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، والمصدر، كقوله:

٨٣ - وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل، كقوله:

٨٤ - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَحَاكَ
وقوله:

٨٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أُحْبِكُ

فصل: وتوسط أخبارهن جائر، خلافاً لابن دُرستويه في ليس، ولابن مَعطٍ في دام، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَيْسَ إِلَيْرَ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، بنصب البر، وقال الشاعر:

٨٦ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةٌ لَذَاتُهُ

إلا أن يَمْنَعَ مانع، نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾ [الأنفال: ٣٥].

فصل: وتقديم أخبارهن جائر، بدليل: ﴿أَهْوَلَاءَ إِيَّاكَرْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبا: ٤٠]، ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلُمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، إلا خبر دام اتفاقاً، وليس عند جمهور البصريين، فأسوها على عسى، واحتج المجيز بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وأجيب بأن المعمول ظرف فيتسع فيه، وإذا نفي الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً، نحو: «ما قائماً كان زيد» ويمتنع التقديم على «ما» عند البصريين والفراء، وأجازه بقية الكوفيين، وخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنع بغير زال وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، وعمَّ الفراء المنع في حروف النفي، ويردُّه قوله:

٨٧ - عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فصل: ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمولٌ خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: «كان عندك، أو في المسجد، زَيْدٌ مُعْتَكِفاً»، فإن لم يكن أحدهما فجمهورُ البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يُجيزون مطلقاً، وقَصَلَ ابن السَّراج والفارسيُّ وابن عصفور فأجازوه إن تقدَّم الخبر معه، نحو: «كَانَ طَعَامُكَ أَكِيلاً زَيْدٌ» وَمَنْعُوهُ إن تقدم وحده، نحو: «كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِيلاً»، واحتجَّ الكوفيون بنحو قوله:

٨٨ - بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

وخرَّج على زيادة كان أو إضمار الاسم: مُراداً به الشأن، أو راجعاً إلى ما، وعليهنَّ فَعطية مبتدأ، وقيل: ضرورة، وهذا متعين في قوله:

٨٩ - بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً

لظهور نَصْبِ الخبرِ.

فصل: قد تستعمل هذه الأفعال تامّة، أي: مستغنية بمرفوعها، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: وإن حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ؛ ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُسْوَوْنَ حِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، أي: حين تَدْخُلُونَ في الْمَسَاءِ وحين تَدْخُلُونَ في نَصْبَاحٍ؛ ﴿خَلْدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧ و ١٠٨]، أي: ما بَقِيَتْ؛ وقوله:

٩٠ - وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ

وقالوا: «بَاتَ بِالْقَوْمِ»، أي: نزل بهم؛ و«ظَلَّ الْيَوْمَ»، أي: دام ظِلُّهُ؛ و«أَضْحَيْنَا»، أي: دَخَلْنَا فِي الضُّحَى.

إلا ثلاثة أفعال فإنها أُلزِمَتِ التَّقْصُصُ؛ وهي: فتىء، وزال، وليس.

فصل: تختصُّ «كان» بأمور، منها: جَوَّازُ زيادتها بشرطين:

أحدهما: كونها بلفظ الماضي، وَشَدَّ قول أم عَقِيل:

٩١ - أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدْتُ نَبِيْلًا

والثاني: كونها بين شيئين متلازمين لَيْسَا جَاراً ومجروراً، نحو: «ما كان أحسنَ زَيْداً»، وقول بعضهم: «لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِثْلَهُمْ»، وَشَدَّ قوله:

٩٢ - عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

وليس من زيادتها قوله:

٩٣ - وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامَ

لرفعها الضمير، خلافاً لسيبويه.

ومنها: أنها تُحذف، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوجه:
أحدها: - وهو الأكثر -: أن تُحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وَكَثُرَ ذلك بعد «إن»
و«لو» الشرطيتين.

مثال «إن»، قولك: «سِرْ مُسْرِعاً إِنْ رَاكِباً وَإِنْ مَاشِياً»، وقوله:

٩٤ - إِنْ ظَلِمَ أَبَداً وَإِنْ مَظْلُوماً

وقولهم: «الْأَسْ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ». أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيراً، ويجوز «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ» بتقدير: إن كان في عملهم خير فَيُجزَوْنَ خيراً، ويجوز نصبهما ورفعهما، والأول: أَرْجَحُها، والثاني: أضعفها، والأخيران: مُتَوَسَّطَانِ.

ومثال لو: «الْتِمَسْ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ»، وقوله:

٩٥ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً

وتقول: «أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمراً»، وَجَوَزَ سيبويه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تَمْرٌ.

وَقَلَّ الحذف المذكور بدون إِنْ وَلَوْ، كقوله:

٩٦ - مِنْ لَدُنْ شَوْلَاً فَإِلَى إِثْلَاثِهَا

فَدَرَهُ سيبويه: مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلَاً.

الثاني: أن تُحذف مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف، ولهذا ضَعُفَ «وَلَوْ تَمْرٌ، وَإِنْ خَيْرٌ» في الوجهين.

الثالث: أن تُحذف وحدها، وَكَثُرَ ذلك بعد «أَنْ» المصدرية في مثل: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ»، أصله: انْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقاً، ثم قُدِّمَتِ اللامُ وما بعدها على انْطَلَقْتُ للاختصاص، ثم حُذِفَتِ اللامُ للاختصار، ثم حذفت «كان» لذلك فانفصل الضمير، ثم زيدت «ما» للتعويض ثم أُدْغِمَتِ النون في الميم للتقارب، وعليه قوله:

٩٧ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

أي: لِأَنْ كُنْتُ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتُ، ثم حُذِفَ متعلق الجار.

وَقَلَّ بدونها، كقوله:

٩٨ - أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي

قال سيويه: أراد أَرْمَانَ كَانَ قَوْمِي.

الرابع: أن تُحَذَفَ مع مَعْمُولَيْهَا، وذلك بعد «إن» في قولهم: «أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا»، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما عَوْضٌ، ولا النافية للخبر.

ومنها: أن لام مضارعها يجوز حَذْفُهَا، وذلك بشرط كونه مجزوماً، بالسكون، غير متصل بضمير نصب، ولا بساكن، نحو: «وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا» [مريم: ٢٠]، بخلاف: «مَنْ تَكُونُ لِمِ عَقِبَةِ الدَّارِ» [الأنعام: ١٣٥]، «وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبَرِيَاءُ» [يونس: ٧٨]، لانتهاء الجزم؛ «وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ» [يوسف: ٩]، لأن جَزَمَهُ بِحَذْفِ النون، ونحو: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»، لاتصاله بالضمير؛ ونحو: «لَوْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرَ لَهُمْ» [النساء: ١٣٧]، لاتصاله بالساكن؛ وَخَالَفَ في هذا يونس، فأجاز الحذف، تمسكاً بنحو قوله:

٩٩ - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً

وَحَمَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَلَى الضَّرُورَةِ، كقوله:

١٠٠ - وَلَكَ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

فصل: في ما ولا ولات وإن الْمُعْمَلَاتِ عَمَلٍ لَيْسَ تَشْبِيهاً بِهَا.

أما «ما»، فَأَعْمَلُهَا الْحَجَارِيُّونَ، وَبَلَّغَتْهُمْ جَاءَ التَّنْزِيلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «مَا هَذَا بَشَرًا» [يوسف: ٣١]، «مَا هُؤُوتِ أُمّهَاتِهِنَّ» [المجادلة: ٢]، وإِلَاعْمَالُهُمْ إِيَّاهَا أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ: أحدها: أن لا يقرن اسمُهَا بِإِنِ الزائدة، كقوله:

١٠١ - بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ

وأما رواية يعقوب «ذَهَابًا» بالنصب فَتُخْرِجُ عَلَى أَنَّ إِنْ نَافِيَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِمَا، لا زائدة.

الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بإلّا، فلذلك وجب الرفع في: «وَمَا أَمْرًا إِلَّا وَجِدَةً» [القمر: ٥٠]، «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ» [آل عمران: ١٤٤]، فأما قوله:

١٠٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فمن باب «مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيْرًا»، أي: إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا؛ والتقدير: إِلَّا يدور دَوْرَانٍ مَنْجَنُونٍ، وَإِلَّا يُعَذِّبُ مُعَذِّبًا، أي: تعذيباً.

ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد «بل» و«لكن» في نحو: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا بِلِ قَاعِدٍ» أو «لَكِنْ قَاعِدٌ» على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بِالْعَطْفِ لَأنَّهُ مُرَوِّجٌ.

الثالث: أن لا يتقدّم الخبر، كقولهم: «مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»، وقوله:
 ١٠٣ - وَمَا خُذَلُّ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعَدَى
 فأما قوله:

١٠٤ - إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

فقال سيبويه: شاذ، وقيل: غلط وإن الفرزدق لم يعرف شَرَطَهَا عند الحجازيين،
 وقيل: «مِثْلَهُمْ» مبتدأ، ولكنه بُنِيَ لإبهامه مع إضافته لِلْمَبْنِيِّ، ونظيره: ﴿إِنَّهُمْ لَحَقُّ يَثَلِ مَا
 أَنْتُمْ نَطْقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، فيمن فتحهما، وقيل:
 «مِثْلَهُمْ» حال، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشرٌ مثْلَهُمْ.

الرابع: أن لا يتقدم معمولٌ خبرها على اسمها، كقوله:
 ١٠٥ - وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ
 إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز، كقوله:

١٠٦ - فَمَا كُلُّ حِينَ مِنْ تُوَالِي مُوَالِيَا

وأما «لا» فإعمالها عَمَلٌ ليس قليل، وَيُشْتَرَطُ له الشروط السابقة، ما عدا الشرط
 الأول، وأن يكون المعمولان نكرتين، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً، حَتَّى قيل
 بلزوم ذلك، كقوله:

١٠٧ - فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخِ

والصحيح جواز ذكره، كقوله:

١٠٨ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَرْ مِمَّا قَضَى اللَّهَ وَاقِيَا
 وإنما لم يُشْتَرَطِ الشرط الأول لأن «إن» لا تزداد بعد «لا» أصلاً.

وأما «لَاتَ» فإن أصلها «لا» ثم زِيدَتِ التاء، وَعَمَلُهَا واجبٌ، وَلَهُ شرطان: كَوْنُ
 معموليها اسْمَيْنِ زمان، وَخُذِفَ أحدهما، والغالب كَوْنُهُ المرفوع، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ
 مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، أي: ليس الحينُ حِينَ فِرَارٍ، ومن القليل قراءةٌ بعضهم برفع الحين،
 وأما قوله:

١٠٩ - يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرٌ

فارتفع «مُجِيرٌ» على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير،
 أو يخلص له مجير، و«لات» مُهْمَلَةٌ؛ لعدم دخولها على الزمان، ومثله قوله:

١١٠ - لَا تَهَانَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ

إذ المبتدأ «ذكري» وليس بزمان.

وأما «إن» فإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية، كقول بعضهم: «إن أخذ خيراً من أحد إلا بالعافية» وكقراءة سعيد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، وقول الشاعر:

١١١ - إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيّاً عَلَى أَحَدٍ

فصل: وتزاد الباء بكثرة في خبر «ليس» و«ما»، نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾ [البقرة: ٧٤]، وبِقِلَّة في خبر «لا» وكل ناسخ منفي، كقوله:

١١٢ - وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
وقوله:

١١٣ - وَإِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ.....
وقوله:

١١٤ - فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدٍ

ويتنذر في غير ذلك كخبر «إن» و«لكن» و«ليت» في قوله:

١١٥ - فَإِنَّكَ مِمَّا أَخَذَتْ بِالْمُجَرَّبِ

وقوله:

١١٦ - وَلَكِنْ أَجْراً لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ

وقوله:

١١٧ - أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّيْذِ بِدَائِمِ

وإنما دخلت في خبر «أن» في: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّ خَلْقَهُنَّ يَقْدِرْ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، لما كان: «أو لم يروا أن الله» في معنى: أوليس الله.



هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكلام كلمة.
وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر، وهو ثلاثة: كَادَ، وَأَوْشَكَ، وَكَرَبَ، وما وضع للدلالة على رَجَائِهِ، وهو ثلاثة: عَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَحَرَى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أَنْشَأَ، وَطَفِقَ، وَجَعَلَ، وَعَلِقَ، وَأَخَذَ.

وَيَعْمَلْنَ عمل «كان»، إلا أن خَبَرَهُنَّ يجب كونه جملةً، وَشَذَّ مجيئه مفرداً بعد «كاد» و«عسى»، كقوله:

١١٨ - فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَذْتُ إِيْبَاً

وقولهم: «عَسَى الْغَوِيْرُ أَبْوْساً».

وأما: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣]، فالخبرُ محذوفٌ، أي: يَمْسَحُ مَسْحًا.

وشرطُ الجملة: أن تكون فِعْلِيَّةً، وَشَذَّ مجيء الاسمِية بعد «جَعَلَ» في قوله:

١١٩ - وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبٌ

وشرطُ الفعلِ ثلاثة أُمُور:

أَحَدُهَا: أن يكون رافعاً لضمير الاسم، فأما قوله:

١٢٠ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي

وقوله:

١٢١ - وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُتُّهُ تَكَلَّمُنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

فثوبي وأخجاره بدلان من اسمي جَعَلَ وكَادَ، ويجوز في «عسى» خاصة أن ترفع السببي، كقوله:

١٢٢ - وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

يروى بنصب «جهده» ورفعاً.

الثاني: أن يكون مضارعاً، وَشَذَّ في «جَعَلَ» قولُ ابنِ عباس رضي الله عنهما: «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا».

الثالث: أن يكون مقروناً بأن إن كان الفعل حَرَى أو اخْلَوْلَقَ، نحو: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِي» و«اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ»، وأن يكون مُجَرِّداً منها إن كان الفعل ذالاً على

الشروع، نحو: ﴿وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، والغالب في خبر «عسى» و«أوشك» الاقتران بها، نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ﴾ [الإسراء: ٨]، وقوله:

١٢٣ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الشَّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا والتجرؤ قليل، كقوله:

١٢٤ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْنَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ وقوله:

١٢٥ - يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِئِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا وكاد وكَرَبَ بالعكس: فمن الغالبِ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقول الشاعر:

١٢٦ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ومن القليل، قوله:

١٢٧ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ وقوله:

١٢٨ - وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَا ولم يذكر سبويه في خبر كَرَبَ إلا التجرد من أن.

فصل: وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهي: «كاد»، نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتًا يَضِيءُ﴾ [النور: ٣٥]، و«أوشك»، كقوله:

يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِئِيَّتِهِ

وهو أكثر استعمالاً من ماضيها، و«طَفِقَ»، حكى الأخفش: طَفِقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب، و«طَفِقَ يَطْفِقُ» كعلم يعلم، و«جَعَلَ»، حكى الكسائي: «إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرُمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّةً».

واستعمل اسمُ فاعلٍ لثلاثة، وهي: «كاد» قاله الناظم، وأنشد عليه:

١٢٩ - وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ و«كَرَبَ» قاله جماعة، وأنشدوا عليه:

١٣٠ - أَبْنِيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ

و«أَوْشَكَ»، كقوله:

١٣١ - فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا

والصواب أن الذي في البيت الأول: كابد - بالباء الموحدة - من المُكَابِدَةِ وَالْعَمَلِ، وهو اسمٌ غير جارٍ على الفعل، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير.

وأنَّ كارباً في البيت الثاني: اسمٌ فاعل كَرَبَ التامة في نحو قولهم: «كَرَبَ الشتاء» إذا قُرِبَ، وبهذا جزم الجوهري.

واستعمل مُضَدَّرَ لاثنين، وهما: «طفق، وكاد» حكى الأخفش طُفُوقاً عمن قال: طَفَقَ بالفتح، وطَفَقاً عمن قال: طَفِقَ بالكسر، وقالوا: كَادَ كَوْدًا وَمَكَادًا وَمَكَادَةً.

فصل: وتختص «عسى» و«اخلولق» و«أوشك» بجواز إسنادهنَّ إلى «أَنْ يَفْعَلَ» مُسْتَعْنَى به عن الخبر، نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦]، وينبغي على هذا فرعان:

أحدهما: أنه إذا تَقَدَّمَ على إحداهن اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى وتأخَّرَ عنها «أَنْ» والفعل، نحو: «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ»، جاز تقديرُها خاليةً من ضمير ذلك الاسم، فتكون مُسْنَدَةً إلى «أَنْ» والفعل مُسْتَعْنَى بهما عن الخبر، وجاز تقديرُها مسندةً إلى الضمير، وتكون «أَنْ» والفعل في موضع نصب على الخبر.

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على تقدير الإضمار: «هَذَا عَسَى أَنْ تُفْلِحَ» و«الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا» و«الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا» و«الْهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ»، وتقول على تقدير الْخُلُوِّ من الضمير «عسى» في الجميع، وهو الْأَفْصَحُ، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْحَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

الثاني: أنه إذا ولي إحداهن «أَنْ» والفعل وتأخَّرَ عنهما اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى، نحو: «عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ»، جاز في ذلك الفعل أَنْ يُقَدَّرَ خالياً من الضمير؛ فيكون مُسْنَدًا إلى ذلك الاسم، وعسى مسندة إلى أَنْ والفعل مُسْتَعْنَى بهما عن الخبر، وأن يُقَدَّرَ مُتَحَمَّلًا لضمير ذلك الاسم، فيكون الاسم مرفوعاً بعسى، وتكون «أَنْ» والفعل في موضع نصب على الخبرية، ومنع السَّلَوِيْنُ هذا الوجهَ لضعف هذه الأفعال عن تَوْسُطِ الخبر، وأجازه المبرد والسَّيرَافِي والفارسي.

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على وجه الإضمار: «عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاكَ» و«عَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ يَقُمْنَ نِسَوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ» بالتأنيث لا غير، وعلى الوجه الآخر تَوْحَدُ «يقوم» وتَوْنُثُ «تطلع» أو تُذَكَّرُ.

مسألة: يجوز كسر سين «عسى» خلافاً لأبي عبيدة، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي، بل يتقيد بأن تُسندَ إلى التاء أو النون أو نا، نحو: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، قرأهما نافع بالكسر، وغيره بالفتح، وهو المختار.



هذا باب الأخرَفِ الثَّمَانِيَةِ الداخلة على المبتدأ والخبر

فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع خبره ويسمى خبرها.
 فالأول والثاني: «إِنَّ» و«أَنَّ»: وهما لتوكيد النسبة، ونفي الشك عنها، والإنكار
 نها.
 والثالث: «لَكِنَّ»: وهو للاستدراك والتوكيد، فالأول نحو: «زَيْدٌ شَجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ» والثاني نحو: «لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِءَ».
 والرابع: «كَأَنَّ»: وهو للتشبيه المؤكّد، لأنه مركب من الكاف وأَنَّ.
 والخامس: «لَيْتَ»: وهو للتمني، وهو: طَلَبٌ ما لا طمع فيه أو ما فيه عُسر،
 نحو: «لَيْتَ السَّبَابَ عَائِدٌ» وقول مُنْقَطِعِ الرجاء: «لَيْتَ لِي مَالاً فَأَحْجِ مِنْهُ».
 والسادس: «لَعَلَّ»: وهو للتوقع، وَعَبَّرَ عنه قوم بالترجّي في المحبوب، نحو:
 «لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» [الطلاق: ١]، أو الإشفاق في المكروه، نحو: «لَعَلَّكَ سَجَّ نَفْسَكَ» [الكهف: ٦]، قال الأخفش: وللتعليل، نحو: «أَفْرَغَ عَمَلُكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى»
 ومنه: «لَعَلَّهُ يَذْكُرُ» [طه: ٤٤]، قال الكوفيون: وللاستفهام، نحو: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَنُّ» [آل عمران: ٣]، وَعُقِيلَ تجيزُ جرَّ اسمها وكسر لامها الأخيرة.
 والسابع: «عَسَى» في لُغِيَّةٍ، وهي بمعنى لعل، وشرطُ اسمِهِ أن يكون ضميراً،
 كقوله:

١٢٢ - فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا

وقوله:

١٢٣ - أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيرافي، ونَقَلَهُ عن سيويه، خلافاً للجمهور في إطلاق
 نقول بِفَعْلِيَّتِهِ، ولا بن السَّرَاجِ في إطلاق القول بحرفيته.

والثامن: «لا» النافية للجنس، وستأتي.

ولا يتقدّم خبرُهن مطلقاً، ولا يتوسّطُ إلا إن كان الحرف غير «عسى» و«لا»، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً، نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِبرَةٌ﴾ [النازعات: ٢٦].

فصل: تتعَيَّنُ «إِنَّ» المكسورة حيث لا يجوز أن يسدَّ المصدرُ مسدّهاً ومسدَّ معموليها، و«أَنَّ» المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوز أن صحَّ الاعتباران. فالأول في عشرة، وهي:

(١) أن تقع في الابتداء، نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر: ١]، ومنه: ﴿أَلَا إِنَّكَ أَوْلَىٰ بِآلِ أَبِي هَبْرَةَ﴾ [يونس: ٦٢].

(٢) أو تالية لحيث، نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ».

(٣) أو لإذ، كـ «جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَمِيرٌ».

(٤) أو لموصول، نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ [القصاص: ٧٦]، بخلاف الواقعة في حشو الصلّة، نحو: «جاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»، وقولهم: «لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ جِرَاءَ مَكَانَهُ» إذ التقدير ما ثبَّت ذلك، فليست في التقدير تالية للموصول.

(٥) أو جواباً لقسم، نحو: ﴿حَمَّ ۖ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [١] ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ٣ - ١].

(٦) أو محكيةً بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

(٧) أو حالاً، نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَذِبُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

(٨) أو صفة، نحو: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ».

(٩) أو بعد عاملٍ علّق باللام، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقين: ١].

(١٠) أو خبراً عن اسم ذات، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ»، ومنه: ﴿إِنَّكَ أَلْفٌ يَقْضِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ١٧].

والثاني في تسعة، وهي:

(١) أن تقع فاعلةً، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١].

(٢) أو مفعولة غير محكية، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُوكُمْ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ [الأنعام: ٨١].

(٣) أو نائبةً عن الفاعل، نحو: ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ [الجن: ١].

(٤) أو مبتدأ، نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]، ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

(٥) أو خبراً عن اسم معنًى غير قولٍ ولا صادقٍ عليه خبرها، نحو: «أَعْتَقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»، بخلاف: «قَوْلِي إِنَّهُ فَاضِلٌ» و«أَعْتَقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ».

(٦) أو مجرورة بالحرف، نحو: ﴿ذَلِكَ يَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢].

(٧) أو مجرورة بالإضافة، نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطُقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

(٨) أو معطوفة على شيء من ذلك، نحو: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْهَتْ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧].

(٩) أو مُبَدَلَةٌ من شيء من ذلك، نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الْأَطْرَافَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

والثالث في تسعة:

(١) أحدها: أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، فَالْكَسْرُ على معنى فهو غفور رحيم، والفتح على معنى فَالْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ، أي: حَاصِلَانِ، أو فَالْحَاصِلُ الْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ. كما قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيُوسُسُ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي: فهو يُؤْوِسُ.

(٢) الثاني: أن تقع بعد «إذا» الفُجائية، كقوله:

١٣٤ - إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

فَالْكَسْرُ على معنى فإذا هو عَبْدُ الْقَفَا، وَالْفَتْحُ على معنى فإذا العبودية، أي: حاصلة، كما تقول: خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ.

(٣) الثالث: أن تقع في موضع التعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالفتح على تقدير لام العلة، والباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف، ومثله: ﴿وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومثله: «لَبَّيْكَ؛ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ».

(٤) الرابع: أن تقع بعد فعل قَسَمٍ ولا لام بعدها، كقوله:

١٣٥ - أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

فالكسْرُ على الجواب، والبصريون يُوجِبُونَهُ، والفتحُ بتقدير «على» ولو أُضْمِرَ الفعلُ أو ذُكِرَتِ اللامُ تعين الكسْرُ إجماعاً، نحو: «والله إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» و«حَلَفْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ».

(٥) الخامس: أن تقع خبراً عن قولٍ ومُخْبِراً عنها بقول والقائل واحد، نحو: «قُولِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»، ولو انتفى القول الأولُ فُتِحَتْ، نحو: «عِلْمِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»، ولو انتفى القول الثاني أو اختلف القائل كُسِرَتْ، نحو: «قُولِي إِنِّي مُؤْمِنٌ» و«قُولِي إِنَّ زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ».

(٦) السادس: أن تقع بعد واو مَسْبُوقَةٍ بمفرد صالح للعطف عليه، نحو: «إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ﴿١١٩﴾» [طه: ١١٨، ١١٩]، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر: إما على الاستئناف، أو بالعطف على جملة إن الأولى، والباقون بالفتح بالعطف على «أَنْ لَا تَجُوعَ».

(٧) السابع: أن تقع بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، نحو: «مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّىٰ إِنَّهُمْ لَا يَزْجُونَهُ»، والفتح بالجارّة والعاطفة، نحو: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّىٰ أَنَّكَ فَاضِلٌ».

(٨) الثامن: أن تقع بعد «أما» نحو: «أَمَّا إِنَّكَ فَاضِلٌ»، فالكسْرُ على أنها حرفُ استفتاحٍ بمنزلة أَلَّا، والفتحُ على أنها بمعنى أحمًا.

(٩) التاسع: أن تقع بعد «لَا جَرَمَ» والغالبُ الفتحُ، نحو: «لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ» [النحل: ٢٣]، فالفتح عند سيبويه على أن «جَرَمَ» فعلٌ ماضٍ، و«أَنَّ» وصِلَتْهَا فاعلٌ: أي: وَجَبَ أَنْ اللَّهَ يَعْلَمَ، و«لَا» صلة، وعند الفراء على أن «لَا جَرَمَ» بمنزلة لَا رَجُلَ، ومعناها لَا بُدَّ، وَمِنْ بَعْدَهُمَا مُقَدَّرَةٌ، والكسر على ما حكاها الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: «لَا جَرَمَ لَا يَتَّبِكَ».

فصل: وتدخل لامُ الابتداء بعد «إِنَّ» المكسورة على أربعة أشياء:

أحدها: الخبر، وذلك بثلاثة شروط: كونه مؤخراً، ومُثْبِتاً، وَغَيْرَ ماضٍ، نحو: «إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ» [إبراهيم: ٣٩]، «وَإِنَّ رَبَّكَ لَعَلِمٌ» [النمل: ٧٤]، «وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ» [القلم: ٤]، «وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ» [الحجر: ٢٣]، بخلاف، «إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا» [المزمل: ١٢]، ونحو: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ الْنَاسَ شَيْئًا» [يونس: ٤٤]، وَشَدَّ قَوْلَهُ:

١٣٦ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكَأ لَأَلَّا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

وبخلاف نحو: «إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ» [آل عمران: ٣٣]، وأجاز الأخفش والفراء

- وتبعهما ابن مالك - «إِنْ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ» و«لَعَسَى أَنْ يَقُومَ» لأن الفعل الجامد كالاسم، وأجاز الجمهور «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ» لِشَبَهِ الْمَاضِي الْمَقْرُونِ بِقَدْ بِالْمُضَارِعِ لِقُرْبِ زَمَانِهِ مِنَ الْحَالِ، وليس جَوَازُ ذَلِكَ مَخْصُوصاً بِتَقْدِيرِ اللَّامِ لِلْقِسْمِ لَا لِلابْتِدَاءِ، خلافاً لصاحب الترشيح، وأما نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ»، ففي الغُرَّةِ أَنَّ الْبَصْرِيَّ وَالْكُوفِيَّ عَلَى مَنَعِهَا إِنْ قُدِّرَتْ لِلابْتِدَاءِ، والذي نحفظه أَنَّ الْأَخْفَشَ وَهَشَامًا أَجَازَاهَا عَلَى إِضْمَارِ قَدْ.

الثاني: معمول الخبر، وذلك بثلاثة شروط أيضاً: تَقَدُّمِهِ عَلَى الْخَبَرِ، وَكُونِهِ غَيْرَ حَالٍ، وَكُونِ الْخَبَرِ صَالِحاً لِلَّامِ، نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ»، بخلاف «إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ فِي الدَّارِ» و«إِنَّ زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ» و«إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ» خلافاً للأخفش في هذه.

الثالث: الاسم، بشرط واحد، وهو أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْخَبَرِ، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦]، أو عَنْ مَعْمُولِهِ، نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًا». الرابع: الْفَضْلُ، وذلك بِلا شَرْطٍ، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَقْصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، إِذَا لَمْ يُعْرَبْ «هُوَ» مُبْتَدَأً.

فصل: وتتصل «ما» الزائدة بهذه الأحرف إلا «عسى» و«لا» فتكفُّها عَنِ الْعَمَلِ، وَتَهَيِّئُهَا لِلدَّخُولِ عَلَى الْجُمْلِ، نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، بخلاف قوله: ١٣٧ - وَلَكِنَّمَا يُفْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

إِلَّا «لَيْتَ» فتبقى على اختصاصها، ويجوز إعمالها وإهمالها، وقد رُوِيَ بهما قوله:

١٣٨ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

وَنَدَرَ الإِعْمَالُ فِي إِيَّامَا، وهل يمتنع قياس ذلك في البواقي مطلقاً؟ أو يسوغ مطلقاً؟ أو في لعل فقط؟ أو فيها وفي كأن؟ أقوال.

فصل: يُعْطَفُ عَلَى أَسْمَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بِالنَّصْبِ: قَبْلَ مَجِيءِ الْخَبَرِ، وَبَعْدَهُ، كقوله:

١٣٩ - إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

وَيُعْطَفُ بِالرَّفْعِ بِشَرْطَيْنِ: اسْتِكْمَالِ الْخَبَرِ، وَكُونِ الْعَامِلِ «أَنَّ» أَوْ «إِنَّ» أَوْ «لَكِنَّ»، نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، وقوله:

١٤٠ - فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبَّ

وقوله:

١٤١ - وَلَكِنْ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَضْلُ وَالْخَالُ

والمحققون على أن رَفَعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كَانَ بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم مثل: «مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا أَمْرَاءَ»، بالرفع، لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ.

ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول تَمَسُّكاً، بنحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِفِينَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وبقراءة بعضهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وبقوله:

١٤٢ - فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وقوله:

١٤٣ - وَإِلَّا فَاغْلُمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ.....

ولكن اشترط الفراء - إذا لم يتقدَّم الخبر - حَقَاءَ إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة.

وَحَرَّجَهَا المانعون على التقديم والتأخير، أي: والصائبون كذلك، أو على الحذف من الأول كقوله:

١٤٤ - فَإِنِّي وَأَنْتُمَا - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - ذَيْنَانٍ
ويتعيَّن التوجيه الأول في قوله:

فإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

ولا يتأتَّى فيه الثاني لأجل اللام، إلا أن قُدِّرَتْ زائدةٌ مثلها في قوله:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

والثاني في قوله تعالى: ﴿وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ولا يتأتَّى فيه الأول لأجل الواو في ﴿يُصَلُّونَ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

ولم يشترط الفراء الشرط الثاني تمسكاً، بنحو قوله:

١٤٥ - يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ

وخرج على أن الأصل «وَأَنْتَ مَعِيَ» والجملة حالية، والخبر قوله: «في بلدة».

فصل: تُخَفَّفُ «إِنَّ» المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها، نحو: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [س: ٣٢]، ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل، نحو: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا يُؤْفِقْنَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، وتلزم لام الابتداء بعد المهملة فارقةً بين الإثبات والنفي، وقد تُغْنِي عنها قرينة لفظية، نحو: «إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ»، أو معنوية، كقوله:

١٤٦ - وَإِنْ مَالِكَ كَأَنْتَ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

وإن ولي «إِنَّ» المكسورة المخففة فعلٌ كثر كونه مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، ﴿وَإِنْ تَطَّلُنَا لَيَنَ الْكَذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿إِنْ كِدْتَ لِتَزِدِينَ﴾ [الصافات: ٥٦]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتَّاقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وتندر كونه ماضياً غير ناسخ، كقوله:

١٤٧ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

ولا يُقَاس عليه: «إِنْ قَامَ لَأَنَا، وَإِنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ»، خلافاً للأخفش والكوفيين، وتندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله: «إِنْ يَزِيدُكَ لَتَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْه».

فصل: وتُخَفَّفُ «أَنَّ» المفتوحة فيبقى العمل، ولكن يجب في اسمها كونه مضمرأ محذوفاً، فأما قوله:

١٤٨ - بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَعَيْنٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا
فضرورة.

ويجب في خبرها: أن يكون جملة، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تَحْتَجْ لفصل، نحو: ﴿وَمَا خِرُ دَعْوَتِهِمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، ﴿وَالْحَقِيسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [نور: ٩]، ويجب الفصل في غيرهن بقدر، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقَتْنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، و تنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، أو نفي بلا، أو لن، أو لم، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَفْذَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، أو لو، نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، وتندر تركه، كقوله:

١٤٩ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا

ولم يذكر «لو» في الفواصل إلا قليلاً من النحويين، وقول ابن النازم: «إِنَّ
الْفَضْلَ بِهِ قَلِيلٌ» وَهَمَّ مِنْهُ عَلَى أَبِيهِ.

فصل: وتخفف «كَأَنَّ» فيبقى أيضاً إعمالها، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد
خبرها، كقوله:

١٥٠ - كَأَنَّ وَرِيدَهُ رِشَاءً خُلِبَ

وقوله:

١٥١ - كَأَنَّ ظَبْيَةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

يروى بالرفع على حذف الاسم، أي: كَأَنَّهَا، وبالنصب على حذف الخبر، أي:
كَأَنَّ مَكَانَهَا، وبالجزم على أن الأصل كُطِبَتْ، وَزِيدَ «أَنَّ» بينهما.

وإذا حُذِفَ الاسمُ وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفصل، كقوله:

١٥٢ - كَأَنَّ ثِيَابَهُ خُفَّانِ

وإن كانت الجملة فعلية فُصِّلَتْ بَلَمَ أو قَدْ، نحو: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعْرِ بِالْأَمْسِ﴾
[يونس: ٢٤]، ونحو قوله:

١٥٣ - لَا يَهُولُكَ اضْطِلَاءُ لَظَى الْحَزِّ بِ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

مسألة: وتخفف «لَكِنَّ» فتهمل وجوباً، نحو: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلْبُهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]،
وعن يونس والأخفش جواز الإعمال.



هذا باب «لا» العاملة عمل إِنَّ

وَشَرَطُهَا: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصّاً، وأن
لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، متصلاً بها، وأن يكون خبرها أيضاً
نكرة، نحو: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٍ».

فإن كانت غير نافية لم تعمل، وَشَدُّ إعمال الزائدة في قوله:

١٥٤ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَا دُنُوبَ لَهَا إِذَا لَلَامَ دَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

ولو كانت لِنَفْيِ الْوَحْدَةِ عملت عمل ليس، نحو: «لَا رَجُلٌ قَائِمًا، بَلْ رَجُلَانِ»
وكذا إن أريدَ بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص، وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ

النكرة، نحو: «جِئْتُ بِلاَ زَادٍ»، و: «غَضِبْتُ مِنْ لَ شَيْءٍ» وَشَدَّ: «جِئْتُ بِلاَ شَيْءٍ» بالفتح، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً منها أَهْمِلْتُ، ووجب - عند غير المبرد وابن كَيْسَانَ - تكرارها، نحو: «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو» ونحو: «لَا فِيهَا غَوْلٌ» [الصفات: ٤٧]، وإنما لم تكرر في قولهم: «لَا نُوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ»، وقوله:

١٥٦ - أَشَاءُ مَا شِئْتَ، حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَّةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي لِلضَّرُورَةِ فِي هَذَا، وَلِتَأْوِلَ: «لَا نُوْلُكَ» بِلاَ يَنْبَغِي لَكَ.



فصل: وإذا كان اسمها مفرداً - أي: غير مضاف، ولا شبيه به - بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ إن كان مفرداً أو جمع تكسير، نحو: «لَا رَجُلٌ، وَلَا رِجَالٌ» وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء، كقوله:

١٥٧ - إِنَّ السَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ رُوِيَ بِهِمَا، وَفِي الْخَصَائِصِ أَنَّهُ لَا يَجِيزُ فَتَحَهُ بَصْرِيٌّ إِلَّا أَبَا عَثْمَانَ، وَعَلَى الْيَاءِ إن كان مُتْنًى أو مجموعاً على حَذِّهِ، كقوله:

١٥٨ - نَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعَا

وقوله:

١٥٩ - يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُونٌ

قيل: وعلة البناء تَضْمُنُ معنى «مِنْ» بدليل ظهورها في قوله:

١٦٠ - وَقَالَ أَلَا لَمْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هُنْدٍ

وقيل: تركيب الاسم مع الحرف خمسة عشر.

وأما المضاف وشبهه فمعربان، والمراد بشبهه: ما اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ نَعْنَاهُ، نحو: «لَا قَبِيحاً فِغْلُهُ مَحْمُودٌ، وَلَا طَالِعاً جَبَلًا حَاضِرٌ، وَلَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا».



فصل: ولك في نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» حَمْسَةُ أَوْجُهٍ: أحدها: فَتَحُهُمَا، وهو الأصل، نحو: «لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا حُلَّةٌ» [البقرة: ٢٥٤]، في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو.

الثاني: رَفَعُهُمَا، إما بالابتداء، أو على إعمال «لا» عَمَلٌ ليس كآلية في قراءة الباقيين، وقوله:

١٦٠ - لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

الثالث: فَتَحُ الأول وَرَفَعُ الثاني، كقوله:

١٦١ - لَا أُمٌّ لِي إِنْ كُنَّا نَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

وقوله:

١٦٢ - وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

الرابع: عكس الثالث، كقوله:

١٦٣ - فَلَا لَعُوٍّ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا

الخامس: فَتَحُ الأول وَنَصَبُ الثاني، كقوله:

١٦٤ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ

وهو أضعفها حتى خَصَّهُ يُؤَسُّ وجماعة بالضرورة كتنوين المنادى، وهو عند غيرهم على تقدير «لا» زائدة مُؤَكَّدَةٌ، وأن الاسم منتصب بالعطف.

فإن عطفت ولم تكرر «لا» وَجَبَ فتح الأول، وجاز في الثاني النصب والرفع، كقوله:

١٦٥ - فَلَا أَبٌ وَأَبْنَاءٌ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِيهِ

ويجوز «وَأَبْنٍ» بالرفع، وأما حكاية الأخفش «لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ» - بالفتح - فشاذة.



فصل: وإذا وُصِفَت النكرة المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّصِلٍ جاز فَتَحُهُ على أنه رُكِبَ معها قبل مجيء «لا» مثل «خَمْسَةَ عَشَرَ»، وَنَصَبُهُ مراعاةً لمَحَلِّ النكرة، وَرَفَعُهُ مراعاةً لمَحَلِّهَا مع لا، نحو: «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا» ومنه: «لَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا عِنْدَنَا» لأنه يُوصَفُ بالاسم إذا وصف، والقول بأنه تأكيد خطأ.

فإن فُقِدَ الأفرادُ نحو: «لَا رَجُلٌ قَبِيحًا فِعْلُهُ عِنْدَنَا» أو «لَا غُلَامٌ سَفَرٌ ظَرِيفًا عِنْدَنَا» أو الاتصالُ نحو: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ» أو «لَا مَاءَ عِنْدَنَا مَاءَ بَارِدًا» امْتَنَعَ الفتح، وجاز الرفع والنصب، كما في المعطوف بدون تكرار «لا»، وكما في البديل الصالح

نعمل «لا» فـالْعَطْفُ نحو: «لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا»، والبدل نحو: «لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا»، فإن لم يصلح له فالرَّفْعُ نحو: «لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا» وكذا في المعطوف الذي لا يَصْلُحُ لعمل «لا» نحو: «لا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ».

فصل: وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» لم يتغير الحكم.

ثم تارة يكون الحرفان باقين على مَعْنِيَهُمَا، كقوله:

١٦٦ - أَلَا أَصْطَبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ

وهو قليل، حتى تَوَهَّمَ السَّلَوِيُّ أَنَّهُ غير واقع.

وتارة يُرَادُ بهما التوبيخ، كقوله:

١٦٧ - أَلَا ازْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ

وهو الغالب.

وتارة يُرَادُ بهما التَّمَنِّي، كقوله:

١٦٨ - أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

وهو كثير، وعند سيبويه والخليل أَنَّ «ألا» هذه بمنزلة أَتَمَّتْ فلا خَبَرَ لها، وبمنزلة: «لَيْتَ» فلا يجوز مُرَاعَاةَ مَحَلِّهَا مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وَخَالَفَهُمَا المازني والمبرد، ولا دليل لهما في البيت، إذ لا يَتَعَيَّنُ كون: «مستطاع» خبراً، أو صفة، و«رجوعه» فاعلاً، بل يجوز كون «مستطاع» خَبَرًا مقدماً، و«رُجُوعُهُ» مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثابتة.



وترد «ألا» للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو: «أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ» [يونس: ٦٢]، «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» [هود: ٨]، وَعَرَضِيَّةٌ وَتَخْضِيعِيَّةٌ فَتَخْتَصَّانِ بالفعلية نحو: «أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ» [النور: ٢٢]، «أَلَا تُقْبَلُونَ قَوْمًا نَكَتُوا أَيْمَانَهُمْ» [التوبة: ١٣].

مسألة: وإذا جهل الخبر وَجَبَ ذكره، نحو: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» وإذا عَلِمَ فحذفه كثير، نحو: «فَلَا قُوَّةَ» [سبا: ٥١]، «قَالُوا لَا ضَيْرَ» [الشعراء: ٥٠]، ويلتزمه التميميون والطائيون.



**هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها
على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين**

أفعال هذا الباب نوعان :

● أحدهما : أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك : لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كلُّ قلبي يُنصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام : ما لا يَتَعَدَّى بنفسه، نحو : فَكَّرَ وتفَكَّرَ، وما يَتَعَدَّى لواحدٍ نحو عَرَفَ وفَهِمَ، وما يَتَعَدَّى لاثنتين وهو المراد، وينقسم أربعة أقسام : أحدها : ما يفيدُ في الخبر يقيناً، وهو أربعة : وَجَدَ، وأَلْفَى، وَتَعَلَّمَ - بمعنى أَعْلَمَ - وَدَرَى، قال الله تعالى : ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل : ٢٠]، ﴿إِنَّهُمْ أَلَفُوا أَتَابَهُمُ صَالِينَ﴾ [الصافات : ٦٩]، وقال الشاعر :

١٦٩ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا

وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُ هَذَا عَلَى «أَنَّ» وصلتها، كقوله :

١٧٠ - قُلْتُ تَعَلَّمَ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً

وقوله :

١٧١ - دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَةَ فَاغْتَبِطْ

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا أَنَّ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، فإذا دخلت عليه الهمزة تَعَدَّى لآخر بنفسه نحو : ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [يونس : ١٦] .

والثاني : ما يفيدُ في الخبر رُجْحَاناً، وهو خمسة : جَعَلَ، وَحَجَا، وَعَدَّ، وَهَبَ، وَزَعَمَ، نحو : ﴿وَجَعَلُوا أَلَمَّكَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف : ١٩]، وقوله :

١٧٢ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ

وقوله :

١٧٣ - فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى

وقوله :

١٧٤ - وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

وقوله :

١٧٥ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ

والأَكْثَرُ في هذا وَقُوعُهُ على أَنْ وَأَنَّ وصلتهما، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغَيَّرَ﴾ [التغابن: ٧]، وقال:

١٧٦ - وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

والثالث: ما يَرُدُّ بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رَأَى، وَعَلِمَ، كقوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَرَأَوْهُ قَرِيبًا ۖ﴾ [المعارج: ٦، ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَأَعْلَوْا ثُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠].

والرابع: ما يرد بهما، والغالب كونه للرُّجْحَانِ، وهو ثلاثة: ظَنَّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ، كقوله:

١٧٧ - ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَظَى الْحَزْبِ صَالِيًا

وكقوله تعالى: ﴿يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، كقول الشاعر:

١٧٨ - وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً

وقوله:

١٧٩ - حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ

وكقوله:

١٨٠ - إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى

وقوله:

١٨١ - مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِينًا

● تنبيهان:

الأول: ترد عَلِمَ بمعنى عَرَفَ، وَظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ، ورأى بمعنى الرَّأْيِ - أي: نمذهب - وَحَجًّا بمعنى قَصْدًا، فيتعدَّين إلى واحدٍ، نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ نُهْلِكِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]، ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْفَيْبِ بِضِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، وتقول: «رأى أبو حنيفة جَلَّ كَذَا، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ» و«حَجَوْتُ بَيْنَ اللَّهِ». وترد وَجَدَ بمعنى حَزَنَ أو حَقَّدَ فلا يتعدَّيان.

وتأتي هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعانٍ أحرَّ غير قلبية فلا تتعدَّى لمفعولين وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا: «أفعال القلوب».

الثاني: ألحقوا رأى الحلمية برأى العِلْمِيَّةِ في التعدِّي لاثنتين، كقوله:

١٨٢ - أَرَاهُمْ رِفْقَتَيَّ حَتَّى إِذَا مَا

وَمَصْدَرُهَا الرُّوْيَا، نحو: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ولا تختصُّ الرُّوْيَا بمصدر الحلمية، بل تقع مصدراً للبصرية، خلافاً للحريري وابن مالك، بدليل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قال ابن عباس: هي رُؤْيَا عَيْنٍ.

• النوع الثاني: أفعال التصيير، كَجَعَلَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَاتَّخَذَ، وَتَخَذَ، وَصَيَّرَ، وَوَهَبَ، قال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾ [الفرقان: ٢٣]، ﴿لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال الشاعر:

١٨٣ - تَخِذْتُ غُرَارَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا

وقال:

١٨٤ - فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَأْكُولٍ

وقالوا: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ» وهذا مُلَازِمٌ لِلْمُضِيِّ.



فصل: لهذه الأفعال ثلاثة أحكام:

أحدها: الإعمال، وهو الأصل، وهو واقع في الجميع.

الثاني: الإلغاء، وهو: إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، كـ «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» و«زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ» قال:

١٨٥ - وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّوْمُ وَالْخَوْرُ

وقال:

١٨٦ - هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ، وَإِنَّمَا

والإلغاء المتأخِّرُ أَقْوَى من إعماله، والمتوسط بالعكس، وقيل: هُمَا في المتوسطِ بين المفعولين سَوَاءٌ.

الثالث: التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، لمجيء ما له صَدْرُ الكلام بعده، وهو: لام الابتداء، نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ولَامُ الْقَسَمِ، كقوله:

١٨٧ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّتِي

وَمَا النَّافِيَةُ نَحْوُ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

وَلَا وَإِنَّ النَّافِيَتَانِ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو» و«عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ». والاستفهام، وله صورتان:

إحدهما: أَنْ يَعْتَرِضَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْجُمْلَةِ، نَحْوُ: ﴿وَإِنْ أَذْرِي قَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

والثانية: أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ: عَمْدَةٌ كَانَ، نَحْوُ: ﴿لَنَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرْيَتَيْنِ فَخَصٌ﴾ [الكهف: ١٢]، أَوْ فَضْلَةٌ، نَحْوُ: ﴿وَسَيَعْلَمَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وَلَا يَدْخُلُ الْإِلْغَاءُ وَلَا التَّعْلِيقُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ التَّضْيِيرِ، وَلَا فِي قَلْبِي جَامِدٍ - وَهُوَ اثْنَانِ: هَبْ، وَتَعَلَّمْ - فَإِنَّمَا يُلْزَمَانِ الْأَمْرَ، وَمَا عِدَاهُمَا مِنْ أَفْعَالِ الْبَابِ مُتَصَرِفٍ - لَا وَهَبْ، كَمَا مَرَّ.

وَلِتَصَارِيفُهُنَّ مَا لِهِنَّ، تَقُولُ فِي الْإِعْمَالِ: «أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا» و«أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا»، وَفِي الْإِلْغَاءِ: «زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمًا، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَانٌّ قَائِمًا، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَانٌّ» وَفِي التَّعْلِيقِ: «أَظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَنَا ظَانٌّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ».

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا قَدَّمَاهُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِلْغَاءِ وَالتَّعْلِيقِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعَامِلَ الْمُتَعَلِّقَ لَا عَمَلَ لَهُ الْبَيِّنَةُ، وَالْعَامِلَ الْمُعْلَقَ لَهُ عَمَلٌ فِي الْمَحَلِّ، فَيَجُوزُ: «عَلِمْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ» بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى الْمَحَلِّ، قَالَ: ١٨٨ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ مَا الْبُكْيُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ وَالثَّانِي: أَنَّ سَبَبَ التَّعْلِيقِ مُوجِبٌ، فَلَا يَجُوزُ: «ظَنَنْتُ مَا زَيْدًا قَائِمًا» وَسَبَبُ الْإِلْغَاءِ مُجَوِّزٌ، فَيَجُوزُ: «زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا» و«زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ».

وَلَا يَجُوزُ إِلْغَاءُ الْعَامِلِ الْمُتَقَدِّمِ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ، وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ:

١٨٩ - أُنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْئَةِ الْأَدَبُ

وَقَوْلِهِ:

١٩٠ - وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وَأُجِيبُ بِأَنَّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ لثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّعْلِيقِ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ الْمُقَدَّرَةِ، وَالْأَصْلُ: «لِمَلَكَ» و«لَلدَيْنَا» ثُمَّ حُذِفَتْ وَبَقِيَ التَّعْلِيقُ.

والثاني: أن يكون من الإلغاء، لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضاً، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا سبق بآتي وبما النافية، ونظيره: «مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا» فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: «وَجَدْتَهُ» و«إِحَالَهُ» كما حُذِفَ في قولهم: «إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ».



فصل: ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً، أي: لدليل، نحو: «أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ» [الفص: ٧٤]، وقوله:

١٩١ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سُنِّيَةٍ تَرَىٰ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ
أي: تزعمونهم شركائي، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ.

وأما حذفهما اقتصاراً - أي: لغير دليل - فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، واختاره الناظم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً، لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦ و٢٣٢]، ﴿فَهُوَ بَرِيءٌ﴾ [النجم: ٣٥]، ﴿وَلَنْتَنُذِرُكَ النَّوْءَ﴾ [الفتح: ١٢]، وقولهم: «مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ»، وعن الأعلام يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم. ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً، وأما اختصاراً فمنعه ابن ملكون وأجازهُ الجمهور، كقوله:

١٩٢ - وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِثِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
فصل: تُحْكِي الجملة الفعلية بعد القول، وكذا الإسمية، وسَلِمْتُ يُعْمَلُونَهُ فيها عَمَلٌ ظَنٌّ مطلقاً، وعليه يُرْوَى قوله:

١٩٣ - تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ

بالنصب، وقوله:

١٩٤ - إِذَا قُلْتُ أَتَيْ آثِبَ أَهْلَ بَلْدَةٍ

بالفتح، وَغَيْرُهُمْ يشترط شروطاً، وهي: كونه مضارعاً، وَسَوَى به السيرافي «قُلْتُ» بالخطاب، والكوفي «قُلْ»، وإسناده للمخاطب، وكونه حالاً، قاله الناظم، ورُدَّ بقوله:

١٩٥ - فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

والحقُّ أن متى ظرف لتجمعنا لا لنقول، وكونه بعد استفهام بحزفٍ أو باسمٍ،
سمع الكسائي: «أَتَقُولُ لِلْعِمَيَّانِ عَقْلًا» وقال:

١٩٦ - عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي

قال سيبويه والأخفش: وكونُهُما متصلين، فلو قلت: «أأنت تقول» فالحكاية،
وَحُولُفًا، فإن قُدِّرَتِ الضمير فاعلاً بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقاً،
واغتفر الجميع الفضلَ بظرف أو مجرور أو معمول القَوْلِ، كقوله:

١٩٧ - أَبْغَدَ بُغْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً

وقوله:

١٩٨ - أَجْهًا لَا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ

قال السهيلي: وأن لا يتعدى باللام، كـ «تَقُولُ لِرَبِّكَ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ».

وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو: ﴿أَمَرَ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٤٠]
الآية، في قراءة الخطاب، وَرُؤْيٍ:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ

بالرفع.



هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي: أَعْلَمَ وَأَرَى اللَّذَانِ أَصْلُهُمَا عِلْمٌ ورأى المتعديان لاثنين، وما ضُمِّنَ معناهما
من نَبَأٍ وَأَنْبَأَ وَخَبَرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ، نحو: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾
[البقرة: ١٦٧]، ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَازِلِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣].
ويجوز عند الأكثرين حذف الأول، كـ «أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِينًا» والاقتصار عليه،
كـ «أَعْلَمْتُ زَيْدًا».

وللثاني وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعُهُ اختصاراً، ومن الإلغاء
والتعليق ما كان لهما، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقاً، ولمن منعهما في
المبني للفاعل، ولنا على الإلغاء قول بعضهم: «الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكَابِرِ» وقوله:

١٩٩ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ

وعلى التعليق: ﴿يُنِيبُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَعِىَ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، وقوله:

٢٠٠ - حَذَارٍ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لِلَّذِي سَجَّزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى
قال ابن مالك: وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من المتعدي لواحد تعدتا لاثنتين، نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلْنَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وحكهما حكم مفعولني «كسأ»، في الحذف لدليل وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق، قيل: وفيه نظر في موضعين؛ أحدهما: أن «علم» بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، والثاني: أن «أرى» البصرية سُمع تعليقها بالاستفهام، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياساً، نحو: «أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً» وبادعاء أن الرؤية هنا علمية.



هذا باب الفاعل

الفاعل: أَسَمٌ أو ما في تأويله، أَسَدٌ إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقَدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة.

فالاسم، نحو: «تَبَارَكَ اللَّهُ» والمُؤَوَّلُ به، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، والفِعْلُ كما مثلنا، ومنه: «أَتَى زَيْدٌ» و«نِعَمَ الْفَتَى»، ولا فرق بين المتصرف والجامد، والمُؤَوَّلُ بالفعل، نحو: ﴿مُخَيَّلُ الْوَنَدِ﴾ [النحل: ٦٩]، ونحو: «وَجْهَهُ» في قوله: «أَتَى زَيْدٌ مُبِيرًا وَجْهَهُ» و«مُقَدَّمٌ» رافع لتوهم دخول، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» و«أَصْلِيَّ المحلِّ» مخرج لنحو: «قَائِمٌ زَيْدٌ» فإن المسند - وهو قائم - أضله التأخير لأنه خبر، وذكر الصيغة مخرج لنحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ» - بضم أول الفعل وكسر ثانيه، فإنها مُفَرَّعة عن صيغة ضَرَبَ - بفتحهما.

وله أحكام:

أحدها: الرفع، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدر، نحو: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو اسميه، نحو: «مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»، أو بيمين أو بالباء الزائدتين، نحو: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨].

الثاني: وقوعه بعد المُسْتَدِّ، فإن وُجِدَ ما ظَاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّمَ وَجَبَ تقديرُ
نفاعل ضميراً مستتراً، وكونُ المُقَدَّمِ إما مُبْتَدَأً في نحو: «زَيْدٌ قَامَ»، وإما فاعِلاً
محذوف الفعل في نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» [التوبة: ٦]، لأن أداة الشرط
مختصة بالجمل الفعلية، وجاز الأمران في نحو: «أَبَشَرَ يَهْدُونَنَا» [التغابن: ٦]، و«أَنْتُمْ
تَخْلُقُونَهُ» [الواقعة: ٥٩]، والأَرْجَحُ الفاعلية.

وعن الكوفي جوازُ تقديرِ الفاعل، تَمَسُّكاً بنحو قول الرِّبَاءِ:

٢٠١ - مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَوَيْدَا

وهو عندنا ضرورة، أو: «مَشْيُهَا» مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: يَظْهَرُ وَيُؤَيِّدُ، كقولهم:
حُكْمُكَ مُسَمَّطًا أي: حكمك لك مُثَبِّتًا، قيل: أو: «مَشْيُهَا» بدلٌ من ضمير الظرف.



الثالث: أنه لا بُدَّ منه، فإن ظهر في اللفظ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ، الزيدان قَامَا»
فَذَلِكَ، وإلا فهو ضمير مستتر راجع: إما لمذكور، كـ «زَيْدٌ قَامَ» كما مرَّ، أو لما دَلَّ
عنيه الفعل، كالحديث: «لَا يُزْنِي الرَّائِي حِينَ يُزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ
يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب، أو لما دَلَّ عليه الكلام أو
نحو: «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّفَاقَ» ﴿٣٦﴾ [القيامة: ٢٦]، أي: إذا بلغتِ الرُّوحُ،
ونحو قولهم: «إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِنِي»، وقوله:

٢٠٢ - فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي

أي: إذا كان هو - أي: ما نحن الآن عليه من سلامة - أو فإن كان هو - أي: ما
شاهده مِنِّي - وعن الكسائي إجازة حَذْفِهِ تَمَسُّكاً بنحو ما أولَّناه.

الرابع: أنه يَصِحُّ حَذْفُ فِعْلِهِ، إن أُجِيبَ به نَفْيً، كقولك: «بَلَى زَيْدٌ» لَمَنْ قال:
«قام أحدٌ، أي: بَلَى قَامَ زَيْدٌ، ومنه قوله:
٢٠٣ - تَجَلَدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرِ قَلْبَهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ، قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أو استفهام محقق، نحو: «نَعَمْ زَيْدٌ» جواباً لمن قال: هل جاءك أحد؟ ومنه:
: «وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ» [الزخرف: ٨٧]، أو مُقَدَّرُ كقراءة الشامي وأبي بكر:
: «يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ» ﴿٣٦﴾ [الزخرف: ٣٦ - ٣٧]، وقوله:

٢٠٤ - لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ

أي: يُسَبِّحُهُ رجال، وَيَبْكِيهِ ضَارِعٌ، وهو قياسيٌ وَفَاقاً لِلْجَزْمِيِّ وابن جني، ولا

يجوز في نحو: «يُوْعَظُ في المسجد رَجُلٌ» لاحتماله للمفعولية، بخلاف: «يُوْعَظُ في المسجد رِجَالٌ زيد»، أو استلزمه ما قبله، كقوله:

٢٠٥ - غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنِ أَضْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنِ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ
أي: «وَحَلَّتْ له الخمر»، لأن «أَحَلَّتْ» يستلزم «حَلَّتْ»، أو فَسَّرَهُ ما بعده،
نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، والحذف في هذه واجب.



الخامس: أَنَّ فعله يُؤَخِّدُ مع تثنيته وَجَمْعِهِ، كما يُؤَخِّدُ مع إفراده، فكما تقول:
«قَامَ أَخَوَاكَ» كذلك تقول: «قَامَ أَخَوَاكَ» و«قَامَ إِخْوَتُكَ» و«قَامَ نِسْوَتُكَ»، قال الله تعالى:
﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]،
وحكى البصريون عن طييء وبعضهم عن أزد شئوة، نحو: «ضَرَبُونِي قَوْمُكَ»
و«ضَرَبْتَنِي نِسْوَتُكَ» و«ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ» قال:

٢٠٦ - أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا

وقال:

٢٠٧ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي لِي أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ

وقال:

٢٠٨ - نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْفَحْنَهَا غُرُ السَّحَابِ

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الألف والواو والنون في ذلك أَخْرَفٌ دَلُّوا بها على التثنية والجمع،
كما دَلَّ الجميعُ بالتاء في نحو: «قَامَتْ» على التأنيث، لا أنها ضمائرُ الفاعلين وما
بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابعٌ على الإبدال من الضمير، وأن هذه اللغة لا
تمتنع من المُفْرَدَيْنِ أو المفردات المتعاطفة، خلافاً لزاعمي ذلك، لقول الأئمة: إن ذلك
لغة لقوم معينين، وتقديماً الخبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم، ولمجيء قوله:

٢٠٩ - وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقوله:

٢١٠ - وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

السادس: أنه إن كان مؤنثاً أَنْتَ فِعْلُهُ بقاء ساكنة في آخر الماضي، وبقاء
المُضَارَعَةِ في أول المضارع.

ويجب ذلك في مسألتين:

● إحداهما: أن يكون ضميراً متصلاً، كـ «هِنْدٌ قَامَتْ» أو «تَقُومُ»، و«الشَّمْسُ ضَلَعَتْ» أو «تَطْلُعُ»، بخلاف المنفصل، نحو: «مَا قَامَ - أَوْ يَقُومُ - إِلَّا هِيَ» ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيت مجازياً، كقوله:

٢١١ - وَلَا أَرْضُ أَبْقَلُ إِنْقَالَهَا

وقوله:

٢١٢ - فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

● والثانية: أن يكون متصلاً حقيقي التأنيت نحو: «إِذْ قَالَتْ أَمْرَأْتُ عَمْرُكَ» [ت: عمران: ٣٥]، وشذ قول بعضهم: «قَالَ فُلَانَةٌ» وهو رديء لا ينقاس.

وإنما جاز في الفصيح، نحو: «نِعَمَ الْمَرْأَةُ» و«بُئْسَ الْمَرْأَةُ» لأن المراد الجنس، وسيأتي أن الجنس يجوز فيه ذلك.
ويجوز الوجهان في مسألتين:
إحداهما: المنفصل، كقوله:

٢١٣ - لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ لَأُمِّ سُوءٍ

وقولهم: «حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ» والتأنيت أكثر، إلا إن كان الفاصل «إِلَّا» فتأنيت خاص بالشعر، نص عليه الأخفش، وأنشد على التأنيت:

٢١٤ - مَا بَرِئْتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَدَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ
وَجَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي الثَّرِّ، وقرىء: «إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَنِيعَةً» [بس: ٢٩]، «فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَكِنَهُمْ» [الأحقاف: ٢٥].

الثانية: المجازي التأنيت، نحو: «وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴿٩﴾» [القيامة: ٩]، ومنه اسم جنس، واسم الجمع، والجمع، لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فذلك جاز التأنيت، نحو: «كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ» [الشعراء: ١٠٥]، و«قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴿١٤﴾ نَحْجِرَاتٍ: ١٤]، و«أُورِقَتِ الشَّجَرُ» والتذكير، نحو: «أُورِقَ الشَّجَرُ»، «وَكَذَبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴿٦٦﴾» [الأنعام: ٦٦]، «وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴿٣٠﴾» [يوسف: ٣٠]، و«قَامَ الرَّجَالُ»، و«جَاءَ الْهُنُودُ» إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجب التذكير في نحو: «قَامَ الزَّيْدُونَ» والتأنيت في نحو: «قَامَتِ الْهِنْدَاتُ»، خلافاً للكوفيين فيهما، وللفارسي في المؤنث، واحتجوا بنحو: «لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ» [يونس: ٩٠]، «إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ» [الممتحنة: ١٢]، وقوله:

٢١٥ - فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَزَوَّجَتِي

وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِمَا لَفْظُ الْوَاحِدِ، وبأن التذكير في: ﴿جَاءَكَ﴾ لِلْفُضْلِ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، أو لأن «أل» مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع.



السابع: أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول، وقد يُعكس، وقد يتقدمهما المفعول، وكل من ذلك جائز وواجب.

فأما جواز الأصل فنحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦].

وأما وجوبه ففي مسألتين:

إحدهما: أن يُخَشَى اللَّبْسُ، كـ «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» قاله أبو بكر والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك، وخالفهم ابن الحاج محتجاً بأن العرب تُجيز تصغير عَمَرَ وَعَمَرُوا، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز: «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ»، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وَشَرَعاً على الأصح، وبأن الزَّجَاجَ نَقَلَ أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥]، كون «تلك» اسمها، و«دَعَوَاهُمْ» الخبر، والعكس.

الثانية: أن يُخَصَّرَ المفعول بإنما، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» وكذا الحصر بإلا عند الجزولي وجماعة، وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل، كقوله:

٢١٦ - وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحاً فَوَّادُهُ

وقوله:

٢١٧ - فَمَا زَادَ إِلَّا ضِغْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

وقوله:

٢١٨ - وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

وأما تَوَسُّطُ المفعول جوازاً، فنحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ عَالٍ وَرَعَوَ الْنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، وقولك: «خَافَ رَبُّهُ عَمْرٌ» وقال:

٢١٩ - كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وأما وجوبه ففي مسألتين:

إحدهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة:

[١٢٤]، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢]، ولا يُجيزُ أَكْثَرُ النحويين، نحو: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» لا في نثر ولا في شعر، وأجازه فيهما الأخفش وابنُ جني والطَّوَال وابنُ مالك، احتجاجاً بنحو قوله:

٢٢٠ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ

والصحيحُ جَوَّازُهُ في الشعر فقط.

والثانية: أن يُحْصَرَ الفاعلُ بإنما، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وكذا الحَضْرُ بِإِلَّا عند غير الكسائي، واحتجَّ بقوله:

٢٢١ - مَا عَابَ إِلَّا لَيْئِمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَاقٌ إِلَّا جُبَّاءُ بَطَلًا
وقوله:

٢٢٢ - وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهَ بِالنَّارِ

وقوله:

٢٢٣ - فَلَمْ يَذِرْ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

وأما تقدُّمُ المفعول جوازاً فنحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْلُبُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

وأما وجوباً ففي مسألتين:

إحدهما: أن يكون مما له الضمُّرُ، نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿أَيُّ مَا نَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثانية: أن يقع عاملُه بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، ونحو: ﴿فَأَمَّا اللَّيْمُ فَلَا نَقَهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، بخلاف: «أَمَّا الْيَوْمُ فَاضْرِبْ زَيْدًا».

تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضربته، وإذا كان المضمَرُ أحدهما: فإن كان مفعولاً وَجِبَ وَضْلُهُ وتأخيرُ الفاعل كضربني زيداً، وإن كان فاعلاً وَجِبَ وَضْلُهُ وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمه على الفعل كضربتُ زيداً، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ، وكلامُ الناظم يُوهِمُ امتناعَ التقديم، لأنه سَوَّى بين هذه المسألة ومسألة «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» والصوابُ ما ذكرنا.



هذا باب النائب عن الفاعل

وقد يُحذفُ الفاعلُ، للجهل به كـ «سُرِقَ المَتَاعُ»، أو لغرضٍ لفظي كتصحيح النظم في قوله:

٢٢٤ - عُلِقَتْهَا عَرَضًا، وَعُلِقَتْ رَجُلًا غَيْرِي، وَعُلِقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

أو معنوي كأن لا يتعلق بذكره عَرَضٌ، نحو: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ [النساء: ٨٦]، ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ [المجادلة: ١١].

فينوب عنه - في رَفْعِهِ، وَعَمْدِيَّتِهِ، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيته - واحدٌ من أربعة:

الأول: المفعول به، نحو: ﴿وَعِضَّ الْمَاءَ وَقَفَّى الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤].

الثاني: المجرور، نحو: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، وقولك: «سِيرَ بَزِيدٌ».

وقال ابن دُرُسْتَوَيْهِ وَالسُّهَيْلِيُّ وتلميذه الرُّنْدِيُّ: النائب ضميرُ المصدر لا المجرور، لأنه لا يُتبع على المحل بالرفع، ولأنه يُقدَّم، نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ، وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: «مَرَّ بهند».

ولنا قولهم: «سِيرَ بَزِيدٌ سَيْرًا» وأنه إنما يُراعى محل يظهر في الفصيح، نحو: «لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا» بخلاف، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ» بالنصب، أو «مَرَّ بَزِيدٌ الْفَاضِلُ» بالرفع، فلا يجوزان، لأنه لا يجوز: «مَرَرْتُ زَيْدًا» ولا «مَرَّ زَيْدٌ»، والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان، وهو الْمُكَلَّفُ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّد، وقد أجازوا النيابة في: «لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ» مع امتناع: «مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ» وقالوا في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]: إن المجرور فاعل مع امتناع: «كَفَتْ بِهِندٌ».

الثالث: مصدر مُخْتَصَّصٌ، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، ويمتنع نحو: «سِيرَ سَيْرًا» لعدم الفائدة، فامتناع سيرٍ على إضمار السيرِ أَحَقُّ، خلافًا لِمَنْ أجازَه، وأما قوله:

٢٢٥ - وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُغْتَلَلُ

فالمعنى وَيُغْتَلَلُ الاعتلالُ المعهودُ، أو اعتلالٌ، ثم خَصَّصَهُ بِعَلَيْكَ أُخْرَى محذوفة للدليل، كما تحذف الصفاتُ الْمُخَصَّصَةُ، وبذلك يُوجَّه: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبا: ٥٤]، وقوله:

٢٢٦ - فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا

وقوله :

٢٢٧ - يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ

ولا يقال : النائب المجرور، لكونه مفعولاً له .

الرابع : ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصَّصٌ ، نحو : «صِيَمَ رَمَضَانُ» و«جُلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ» ويمتنع نيابة، نحو : عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَتَمَّ ، لامتناع رفعهن ، ونحو : مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا .

ولا يَتَوَبُّ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ مع وجوده ، وأجازه الكوفيون مطلقاً ، لقراءة أبي جعفر : ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجنابة : ١٤] ، والأخفش بشرط تقدُّمِ النائب ، كقوله :

٢٢٨ - مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

وقوله :

٢٢٩ - لَمْ يُغْنِ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّداً

مسألة : وَغَيْرُ النَّائِبِ مِمَّا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّافِعِ واجبٌ نَصْبُهُ لَفْظاً إِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍ ومجرور ، كـ «ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَمَامَكَ ضَرْباً شَدِيداً» ومن ثَمَّ نُصِبَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُنَبِّ فِي نَحْوِ : «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً» ، و«أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْدٌ» ، أو محلاً إِنْ كَانَ جَاراً ومجروراً ، نحو : ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ [الْحَاقَّةُ : ١٣] ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِداً ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ .



فصل : وَإِذَا تَعَدَّى الْفِعْلُ لِأَكْثَرِ مِنْ مَفْعُولٍ فَنِيَابَةُ الْأَوَّلِ جَائِزَةٌ اتِّفَاقاً ، وَنِيَابَةُ الثَّالِثِ مَمْتَنَعَةٌ اتِّفَاقاً ؛ نَقَلَهُ الْخَضْرَاوِيُّ وَابْنُ النَّازِمِ ، وَالصَّوَابُ أَنَّ بَعْضَهُمْ أَجَازَهُ إِنْ لَمْ يُلْبَسْ ، نَحْوُ : «أَعْلَمْتُ زَيْدًا كَبُشْكَ سَمِينًا» ، وَأَمَّا الثَّانِي : فَفِي بَابِ «كَسَا» إِنْ أَلْبَسَ ، نَحْوُ : «أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا» اِمْتَنَعَ اتِّفَاقاً ، وَإِنْ لَمْ يُلْبَسْ ، نَحْوُ : «أُعْطِيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» جَازٌ مُطْلَقاً ، وَقِيلَ : يَمْتَنَعُ مُطْلَقاً ، وَقِيلَ : إِنْ لَمْ يُعْتَقَدْ الْقَلْبُ ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ نَكْرَةً وَالْأَوَّلُ مَعْرِفَةً ، وَحَيْثُ قِيلَ : بِالْجَوَازِ ، فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : إِقَامَةُ الْأَوَّلِ أَوْلَى ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ نَكْرَةً فإِقَامَتُهُ قَبِيحَةٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَتَيْنِ اسْتَوِيَا فِي الْحَسَنِ ، وَفِي بَابِ : «ظَنَ» ، قَالَ قَوْمٌ : يَمْتَنَعُ مُطْلَقاً لِلإِلْبَاسِ فِي النِّكَرَتَيْنِ وَالْمَعْرِفَتَيْنِ ، وَلَعَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى الْمُؤَخَّرِ إِنْ كَانَ الثَّانِي نَكْرَةً لِأَنَّ الْغَالِبَ كَوْنُهُ مُشْتَقًّا ، وَهُوَ حِينَئِذٍ شَبِيهٌ بِالْفَاعِلِ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ فَرْتَبَتْهُ التَّقْدِيمُ ، وَاخْتَارَهُ الْجَزُولِيُّ وَالْخَضْرَاوِيُّ ، وَقِيلَ : يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَلْبَسْ وَلَمْ يَكُنْ جُمْلَةً ،

واختاره ابن طَلْحَة وابن عُصفور وابن مالك، وقيل: يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع: «ظَنَّ قَائِمٌ زَيْدًا»، وفي باب «أَعْلَمَ» أجازته قوم إذا لم يُلبس، وَمَنَعَهُ قوم منهم الخضراوي والأبدي وابن عُصفور، لأن الأول مفعول صحيح، والأخيران مبتدأ وخبر شُبها بمفعول: «أَعْطَى»، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول، قال: ٢٣٠ - وَنَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ

وقد تَبَيَّنَ أن في النظم أموراً، وهي:

- (١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب: «كَسَا» حيث لا لُبْس.
- (٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب «ظَن» ليس جملة.
- (٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع.



فصل: يُضم أولُ فعلِ المفعولِ مطلقاً، وَيَشْرُكُهُ ثاني الماضي المبدوء بباء زائدة كَتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ، وثالث المبدوء بهمز الوصل كأنطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ وَأَسْتَحْلَى، وَيُكْسَرُ ما قبل الآخر من الماضي، وَيُفْتَحُ من المضارع.

وإذا اعتلت عينُ الماضي وهو ثلاثي، كَقَالَ وَبَاعَ، أو عين افتعل أو انفعَلَ كاخْتَارَ وَانْقَادَ، فلك كَسَرُ ما قبلها بإخلاص، أو إِشْمَامُ الضَّمِّ، فَتَقْلُبُ ياء فيهما، ولك إِخْلَاصُ الضَّمِّ، فَتَقْلُبُ واواً، قال:

٢٣١ - لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقال:

٢٣٢ - حَوَكْتَ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ

وهي قليلة، وتُعْزَى لَفُفْعَسٍ وَدَبِيرٍ، وادَّعى ابن عذرة امتناعها في افْتَعَلَ وانْفَعَلَ، والأول: قول ابن عُصفور والأبدي وابن مالك، وادَّعى ابن مالك امتناع ما أَلْبَسَ من كَسَرٍ كَخِفْتُ وَبِعْتُ، أو ضم كعُفْتُ، وأصل المسألة «خَافَنِي زَيْدٌ» و«بَاعَنِي لِعَمْرٍو» و«عَاقَنِي عَنْ كَذَا» ثم بَنَيْنَهُنَّ للمفعول، فلو قلت: خِفْتُ وَبِعْتُ - بالكسر - وعُفْتُ - بالضم - لَتَوَهُمَ أنهم فعل وفاعل، وانعكس المعنى، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام، أو الضم في الأولَيْنِ وَالْكَسَرُ في الثالث، وأن يمتنع الوجه المُلبَس، وَجَعَلْتَهُ الْمَغَارِبَةُ مرجوحاً، لا

ممنوعاً ولم يلتفت سبويه للإلباس، لحصوله في نحو مُخْتَار وتُضَارَّ.

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضَعَّف نحو: شَدَّ ومُدَّ، والحقُّ قولُ بعض نكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم، وقرأ علقمة: ﴿رِدَّتْ يَنَّا﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿وَلَوْ رَدُّوا﴾ [الأنعام: ٢٨]، بالكسر، وجَوَزَ ابنُ مالكِ الإشمامَ أيضاً، وقال المهاباذي: مَنْ أَشْمَ فِي: «قِيلَ» و«بِيعَ» أَشْمٌ هُنَا.



هذا باب الاشتغال

إذا اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه لمحلٍّ ضميرٍ اسمٍ متقدِّمٍ عن نَصْبِهِ للفظ ذلك الاسم كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أو لمحلِّه كـ «هَذَا ضَرَبْتُهُ» فالأصلُ أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان، أحدهما: راجعٌ لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع عنى الخبرية، وجملة الكلام حينئذٍ اسميةٌ، والثاني: مرْجُوحٌ لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعلٍ مُوَافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً، فما بعده لا محلَّ له؛ لأنه مُفسَّر، وجملة الكلام حينئذٍ فعلية.

ثم قد يَعرِضُ لهذا الاسم ما يوجب نَصْبَهُ، وما يُرْجَحُهُ، وما يُسَوِّي بين الرفع والنصب، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدَّ الاشتغال لا يصدُق عليه، وسيُضَيِّحُ ذلك.

فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدواتِ التَّخْصِيصِ، نحو: هَذَا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ» وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة، نحو: «هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ» و«مَتَى عَمْرًا قَبِيَّتَهُ» وأدواتِ الشرط، نحو: «حَيْثُمَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ» إلا أنَّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل، إلا إن كانت أداة الشرط «إذا» مطلقاً، أو «إن» والفعلُ ماضٍ فيقع في الكلام، نحو: «إِذَا زَيْدًا قَبِيَّتَهُ - أَوْ تَلَقَّاهُ - فَأَكْرَمْتُهُ» و«إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ» ويمتنع في الكلام «إِنْ زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمْتُهُ» ويجوز في الشعر، وتسوية الناظم بين «إن» و«حَيْثُمَا» مزدودة.



ويترجَّحُ النصب في سِتِّ مَسَائِلَ:

أحداها: أن يكون الفعلُ طلباً، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر، نحو: زَيْدًا اضْرِبْهُ» و«اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ازْحَمَّهُ» و«زَيْدًا عَفَّرَ اللَّهُ لَهُ».

وإنما وجب الرفع في نحو: «زَيْدٌ أَحْسَنُ بِهِ» لأن الضمير في محل رفع.
وإنما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا» [النور: ٢]، لأن تقديره عند سيبويه: مِمَّا يُتَلَّى عليكم حُكْمُ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ، ثم اسْتَوْفَى الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله:

٢٢٣ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَتَاءَهُمْ

إن التقدير: هذه خَوْلَانُ، وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ فالرفع عندهما واجب، وقال ابن السَّيِّد وابن بابشاذ: يُخْتَارُ الرفعُ في العموم كالآية، والنصبُ في الخصوص، كـ «زَيْدٌ أَضْرِبْهُ».

الثانية: أن يكون الفعل مَقْرُوناً باللام أو بلا الطليبتين، نحو: «عَمْرًا لِيُضْرِبَهُ بَكْرٌ» و«خَالِدًا لَا تَهْنُ»، ومنه: «زَيْدٌ لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ» لأنه نفي بمعنى الطلب.
ويجمع المسألتين قولُ الناظم: «قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ» فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذي هو طلب، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب.

الثالثة: أن يكون الاسمُ بعد شيء الغالب أن يليه فعلٌ، ولذلك أمثلة: منها همزة الاستفهام، نحو: «أَبَشَرًا مِنَّا وَحِدًا نَتَّبَعُهُ» [القمر: ٢٤]، فإن فُصِلَت الهمزة فالمختارُ الرفع، نحو: «أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ»، إلا في نحو: «أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ» لأن الفَصْلَ بالظرف كَلَّا فَضْلُ، وقال ابن الطَّرَاوَةِ: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرَّفْعُ، نحو: «أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرُو»، وَحَكَمَ بشذوذ النصب في قوله:

٢٢٤ - أَتَغْلِبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيحاً عَدَلَتْ بِهِمْ طَهْيَةً وَالْخِشَابَا

وقال الأخفش: أَخَوَاتُ الهمزة كالهمزة، نحو: «أَيُّهُمْ زَيْدٌ ضَرَبَهُ»، «وَمَنْ أَمَّةُ اللَّهِ ضَرَبَهَا»، ومنها النفي بما أو لا أو إن، نحو: «مَا زَيْدٌ رَأَيْتُهُ» وقيل: ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع، وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان، ومنها: «حَيْثُ»، نحو: «حَيْثُ زَيْدٌ تَلَقَّاهُ أَكْرَمُهُ» كذا قال الناظم، وفيه نظر.

الرابعة: أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غير مفصول بأمَّا، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، كـ «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا، أَكْرَمْتُهُ»، ونحو: «وَالْأَنْفَدَ خَلَقَهَا لَكُمْ» [النحل: ٥]، بعد: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ» [النحل: ٤]، بخلاف، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَأَمَّا عَمْرُو فَأَهْنَيْتُهُ» فالمختار الرفع؛ لأن «أَمَّا» تقطع ما بعدها عما قبلها، وقرئ: «وَأَمَّا تَمُودٌ» [فصلت: ١٧]، بالنصب على حد «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، وحتى ولكن وبَلْ كالعاطف، نحو: «ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ».

الخامسة: أن يُتَوَهَّم في الرفع أن الفعل صفة، نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾ [نمر: ٤٩]، وإنما لم يُتَوَهَّم ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

ومن ثَمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفة، نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي زَيْدٍ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ﴾ [القمر: ٥٢]، أو صِلَةً، نحو: «زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء، كإذا الفُجائية على لأصح، نحو: «خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» أو قبل ما لا يَرُدُّ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو: «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمُهُ» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلَا رَأَيْتَهُ».

*(تنبيهان):

- الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا فُجائية، لعدم صدق ضابط الباب عليها، وكلام الناظم يوهم ذلك.

- الثاني: لم يعتبر سبويه إيهام الصفة مَرَجَحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

السادسة: أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، كـ «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» جواباً لَمَنْ قَالَ: «أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ» أو «مَنْ ضَرَبْتَ».

ويستويان في مثل الصورة الرابعة، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير «ما» التعجبية، وَتَضَمَّتِ الجملةُ الثانيةُ ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء، لحصول المشاكلة رَفَعَتْ أو نَصَبَتْ، وذلك نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ»، أو «فَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ» بخلاف: «مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ» فلا أثر للعطف، فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول، ولم يعطف بالفاء، فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب، وهو المختار، والفارسي جماعة يُجِيزُونَهُ، وقال هشام: الواو كالفاء.

وهذه أمور مُتَمَمَات لما تَقَدَّمَ:

أحدها: أن المُشْتَغَلَ عن الاسم السابق كما يكون فعلاً، كذلك يكون اسماً، لكن بشروط ثلاثة، أحدها: أن يكون وصفاً، الثاني: أن يكون عاملاً، الثالث: أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، وذلك نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الْآنَ أَوْ عَدَا» بخلاف، نحو: «زَيْدٌ عَنَيْكُهُ» و«زَيْدٌ ضَرَبَا إِيَّاهُ» لأنهما غير صفة، نعم يجوز النصب عند مَنْ جَوَّزَ تقديم معمول اسم الفعل، وهو الكسائي، ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري، وهو المبرد وسيرافي، وبخلاف، نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ» لأنه غير عامل على الأصح، و«زَيْدٌ أَنَا نَضَارِبُهُ» و«وَجْهَ الْأَبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ»، لأن الصِّلَةَ والصفة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما.

الثاني: لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العامل والاسم السابق، وكما

تحصل العُلُقَة بضميره المتصل بالعمل، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُه»، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر، نحو: «زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ» أو باسم مضاف، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أو باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُجِبُّهُ» أو عطفاً بالواو، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ» أو عطف بيان، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ»، فإن قُدِّرَتِ الأَخ بدلًا بطلت المسألة رفعت أو نصبت، إلا إذا قلنا: عاملُ البدل والمبدل منه واحد صَحَّ الوجهان.

الثالث: يجب كون المُقَدَّر في نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُه» من معنى العامل. المذكور وَلَفْظُهُ، وفي بقية الصُّوَر من معناه دون لفظه، فيقدر: جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ، وَأَهْنُتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ.

الرابع: إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسم سابق، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» أو «غَضِبَ عَلَيْهِ» أو ملابساً لضميره، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء، كـ «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ» و«لَيْتَمَا عَمْرُو قَعَدَ» إذا قدرت «ما» كافة. أو بالفاعلية، نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» [التوبة: ٦]، و«هَلَّا زَيْدٌ قَامَ».

وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» عند المبرد ومُتَابِعِيهِ، وَغَيْرُهُمْ يوجب ابتدائيتها، لعدم تقدم طالب الفعل.

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية، نحو: «زَيْدٌ لَيْتَمُ»، ونحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَعَدَ»، ونحو: «أَبَشَرْتُ يَهُودِيَنَا» [التغابن: ٦]، و«أَسْتَرْ تَخْلُقُونَهُ» [الواقعة: ٥٩].

وقد يستويان نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو قَعَدَ عِنْدَهُ».



هذا باب التَّعَدِّيِّ وَاللُّزُومِ

الفعل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما لا يوصفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُومٍ، وهو «كان» وأخواتها، وقد تقدمت.

الثاني: الْمُتَعَدِّيُّ، وله علامتان؛ إحداهما: أن يصح أن يتَّصَلَ به هاءُ ضميرٍ غير المصدر، الثانية: أن يُبْنَى منه اسمٌ مفعول تام، وذلك كـ «ضَرَبَ»، ألا ترى أنك تقول: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو» فَتُصَلِّ به هاءُ ضميرٍ غير المصدر وهو: «زيد»، وتقول: «هُوَ مَضْرُوبٌ» فيكون تاماً.

وحكمه أن ينصب المفعول به، كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» و«تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ» إلا إن ناب عن الفاعل، كـ «ضَرِبَ زَيْدٌ» و«تَدَبَّرَ الْكُتُبَ».

الثالث: اللازم، وله اثنتا عشرة علامة، وهي:

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وأن لا يُبنى منه اسمٌ مفعول تام، وذلك كـ «خَرَجَ»، ألا ترى أنه لا يقال: «زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو»، ولا: «هُوَ مَخْرُوجٌ»، وإنما يقال: «الْخُرُوجُ خَرَجَهُ عَمْرُو» و«هُوَ مَخْرُوجٌ بِهِ، أَوْ إِلَيْهِ».

وأن يدل على سَجِيَّةٍ - وهي: مَا لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ مِنْ وَصْفٍ مُلَازِمٍ - نحو: جَبَنَ وَشَجَعَ.

أو على عَرَضٍ - وهو: مَا لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ مِنْ وَصْفٍ غَيْرِ ثَابِتٍ - كَمَرِضَ وَكَبِيلَ وَنَهَمَ إِذَا شِعَ.

أو على نِظَافَةٍ، كَنَظَفَ وَطَهَرَ وَوَضَوَّ.

أو على دَنَسٍ، نحو: نَجَسَ وَقَذَرَ.

أو على مُطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلٍ فَعَلَ مُتَعَدٍّ لَوَاحِدٍ، نحو: كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ، وَمَدَدْتُهُ فَمُتَدِّدٌ، فَلَوْ طَاوَعَ مَا يَتَعَدَّى فَعْلُهُ لاثْنَيْنِ تَعَدَّى لَوَاحِدٍ كَعَلِمْتُهُ الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ.

أو يكون مَوَازِنًا لِأَفْعَلٍ، كَأَفْشَعَرَّ وَأَشْمَأَزَّ، أو لِمَا أُلْحِقَ بِهِ، وَهُوَ أَفْوَعَلٌ، كَاكْوَهْدَ الْفَرْخِ إِذَا ارْتَعَدَ.

أو لِأَفْعَلَلٍ، كَاخْرَنْجَمَ، أو لِمَا أُلْحِقَ بِهِ، وَهُوَ أَفْعَلَلٌ بِزِيَادَةِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ، كَأَفْعُسَسَ الْجَمْلُ إِذَا أَبَى يَنْقَادَ، وَأَفْعَلَى، كَاخْرَنْبَى الدِّيكِ إِذَا انْتَفَشَ لِلْقِتَالِ.

وَحُكْمُ اللَّازِمِ: أَنْ يَتَعَدَّى بِالْجَارِ، كـ «عَجِبْتُ مِنْهُ» و«مَرَزْتُ بِهِ»، و«غَضِبْتُ عَلَيْهِ».

وقد يُحذف ويبقى الجر شذوذًا، كقوله:

٢٢٥ - أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

أي: إِلَى كُلَيْبٍ.

وقد يُحذف وَيُنْصَبُ الْمَجْرُورُ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

(١) سَمَاعِيٌّ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ الْمَنْثُورِ، نَحْوُ: «نَصَحْتُهُ» و«شَكَرْتُهُ»، وَالْأَكْثَرُ ذِكْرُ اللَّامِ، نَحْوُ: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩]، ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾ [لقمان: ١٤].

(٢) وَسَمَاعِيٌّ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

٢٢٦ - كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلَبُ

٢٢٧ - أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

أي: في الطريق، وعلى حَبِّ العراق.

- (٣) وقياسي، وذلك في أَنْ وَأَنْ وَكَي، نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ونحو: ﴿أَوْ يَجْتُمِعُ أَنْ جَاءَهُ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٦٣]، ونحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قُدِّرَتْ «كي» مصدرية، وأهمل النحويون هنا ذكر «كي»، واشترط ابن مالك في أَنْ وَأَنْ أَمِنْ اللَّبْسِ؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو: «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ» أو «عَنْ أَنْ تَفْعَلَ» لإشكال المراد بعد الحذف، وَيُشْكَلُ عليه: ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، فحذف الحرف مع أن المُفسِّرين اختلفوا في المراد.



فصل: لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض: إما بكونه مبتدأ في الأصل، أو فاعلاً في المعنى، أو مُسَرَّحاً لفظاً أو تقديرًا، والآخر مقيد لفظاً أو تقديرًا، وذلك كـ «زَيْدًا» في: «طَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» و«أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» و«اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ»، أو «مِنْ الْقَوْمِ».

ثم قد يجب الأصل، كما إذا خِيفَ اللَّبْسُ، كـ «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» أو كان الثاني محصوراً، كـ «مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا» أو ظاهراً والأول ضمير، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكورن: ١].

وقد يمتنع كما إذا اتَّصَلَ الأولُ بضمير الثاني، كـ «أَعْطَيْتُ الْمَالَ مَالِكُهُ» أو كان محصوراً، كـ «مَا أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو مضمراً والأول ظاهر، كـ «الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا».

فصل: يجوز حَذْفُ المفعول لغرض: إما لفظي كَتَنَاسُبِ الفواصل في نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، ونحو: ﴿إِلَّا نَذْكُرُهُ لِمَنْ يَخْتَنَى﴾ [طه: ٣]، وكالإيجاز في نحو: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

ولما معنوي كاحتقاره في نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَ﴾ [المجادلة: ٢١]، أي: الكافرين، أو لاستهجانهم كقول عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَى مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ» أي: العورة.

وقد يمتنع حَذْفُهُ، كأن يكون محصوراً، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا»، أو جواباً كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» جواباً لِمَنْ قال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟»

فصل: وقد يُحذف ناصبه إن عَلِمَ، كقولك لمن سَدَّ سهماً: «الْقِرْطَاسَ» ولمن تَحَبَّ لسفْرِ: «مَكَّةَ» ولمن قال: مَنْ أَضْرَبُ: «شَرَّ النَّاسِ»، بإضمار: تُصِيبُ، وتُرِيدُ، يُضْرِبُ.

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» والنداء، كـ «يَا عَبْدَ اللَّهِ»، وفي الأمثال، نحو: «الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ»، أي: أزيل، وفيما جرى مجرى الأمثال، نحو: «أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» [النساء: ١٧١]، أي: وأتوا، وفي التحذير بإيَّاكَ وأخواتها، نحو: «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ»، أي: إِيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرْ الْأَسَدَ، وفي التحذير بغيرها بشرط عطف تكرار، نحو: «رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ» أي: باعد واحذر، ونحو: «الْأَسَدَ الْأَسَدَ»، وفي إغراء بشرط أحدهما، نحو: «الْمُرُوءَةُ وَالنَّجْدَةُ»، ونحو: «السَّلَاحُ السَّلَاحُ» بتقدير نرم.



هذا باب التنازع في العمل

وَيُسَمَّى أَيْضاً: باب الإعمال.

وحقيقته: أن يتقدم إعلان متصرفان، أو اسمان يُشبهانهما، أو فعلٌ متصرف رَسْمٌ يُشَبِّهه، ويتأخر عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى.

مثال الفعلين: ﴿ءَاتَوْهُ أَفْرَجَ عَلَيْهِ فِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، ومثال الاسمين قوله:

٢٢٨ - عَهِدْتُ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ

ومثال المُخْتَلِفَيْنِ: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِي﴾ [الحاقة: ١٩].

وقد تَنَازَعُ ثلاثة، وقد يكون المتنازعُ فيه متعدداً، وفي الحديث: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ ذَبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» فتنازع ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ.

وقد عُلِمَ مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره، وعن المبرد إجازته في فِعْلِي التعجب، نحو: «مَا حَسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا»، و«أَحْسَنَ بِهِ وَأَجْمَلَ بِعَمْرٍو»، ولا في معمول متقدم، نحو: «يَهُمُّ ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ»، أو «شَتَمْتُ» خلافاً لبعضهم، ولا في معمول متوسط، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ» خلافاً للفارسي، ولا في نحو:

٢٢٩ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ

خلافاً له وللمُجْرَجَانِي؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، وأما الثاني، فلم يُؤْت به للإسناد، بل لمجرد التقوية، فلا فاعل له، ولهذا قال:

٢٤٠ - أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَخْبِسِ أَخْبِسِ

ولو كان من التنازع لقال: «أَتَاكَ أَتَوَكَ» أو «أَتَوَكَ أَتَاكَ»، ولا في نحو:

٢٤١ - وَعَزَّهُ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهَا

بل: «غريْمُها» مبتدأ، و«مَمْطُولٌ»، و«مُعْنَى» خَبَرَانِ، أو «مَمْطُولٌ» خبر، و«مُعْنَى» صفة له، أو حال من ضميره.

ولا يمتنع التنازع في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ» لأن السببي منصوب.



فصل: إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق، واختار الكوفيون الأولَ لسببه، والبصريون الأخيرَ لقربه.

فإن أَعْمَلْنَا الأولَ في الْمُتَنَازِعِ فيه، أَعْمَلْنَا الأخيرَ في ضميره، نحو: «قَامَ وَقَعَدَا - أو وَضَرَبْتُهُمَا، أو مَرَزْتُ بهما - أَخَوَاكَ»، وبعضهم يُجِيز حذف غير المرفوع؛ لأنه فَضْلَةٌ، كقوله:

٢٤٢ - بَعُكَاطُ يُغْشِي النَّاطِرِ - نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شِعَاعَهُ

ولنا أن في حَذْفِهِ تَهْيِئَةً للعاملِ للعملِ وَقَطْعَهُ عنه، والبيت ضرورة.

وإن أَعْمَلْنَا الثاني، فإن احتاج الأولُ لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونَهُ، لامتناع حذف العُمْدَةِ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب، نحو: «رُبُّهُ رَجُلًا» و«نِعَمَ رَجُلًا» وفي الباب، نحو: «ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ» حكاه سيبويه، وقال الشاعر:

٢٤٣ - جَفَّوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ، إِنِّي

والكسائي وهشامٌ والسَّهَيْلِيُّ يُوجِبُونَ الحذفَ، تَمَسُّكاً بظاهر قوله:

٢٤٤ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رجالاً.....

إذ لم يقل: «تَعَفَّقُوا» ولا: «أَرَادُوا».

والفراء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعملُ لهما، نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا، كـ «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ».

وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ لفظاً أو محلاً، فإن أَوْقَعَ حَذْفَهُ في لبسٍ أو كان

العاملُ من باب: «كان» أو من باب: «ظَنَّ» وجب إضمار المعمول مؤخراً، نحو: اسْتَعْتْتُ وَاسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقاً إِيَّاهُ، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً إِيَّاهُ، وقيل: في باب: «ظن» و«كان» يضمّر متقدماً، وقيل: يظهر، وقيل: يحذف، وهو الصحيح، لأنه حَذَفُ لدليل.

وإن كان العامل من غير بابَي: «كان» و«ظن» وجب حذف المنصوب، كـ «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ»، وقيل: يجوز إضماره، كقوله:

٢٤٥ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

وهذا ضرورة عند الجمهور.

مسألة: إذا احتاج العاملُ المُهْمَلُ إلى ضمير، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن اسم، وكان ذلك الاسم مخالفاً في الأفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المُفَسَّرَ له - وهو المتنازع فيه - وجب العدولُ إلى الإظهار، نحو: «أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ». وذلك لأن الأصل «أظن ويظنني الزيدان أخوين»، فأظن: يطلب «الزيدان أخوين» مفعولين، و«يظنني» يطلب «الزيدان» فاعلاً، و«أخوين» مفعولاً؛ فأَعْمَلْنَا الأوَّلَ، فَتَضَبَّنَا الاسمَينِ، وهما: «الزيدان أخوين» وأضمرنا في الثاني ضمير: «الزيدان» وهو الألف، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره، وهو خبر عن ياء المتكلم، والياء مخالفة لأخوين الذي مُفسَّر للضمير الذي يُؤْتَى به، فإن الياء للمفرد، و«الأخوين» ثنية، فَدَارَ الأمرُ بين إضماره مُفْرَداً لِيُوَافِقَ المُخْبَرَ عنه، وبين إضماره مُثَنَّى لِيُوَافِقَ المُفَسَّرَ، وفي كل منهما محذور، فوجب العدولُ إلى الإظهار، فقلنا: «أخاً» فَوَافَقَ المُخْبَرَ عنه، ولم يَضُرَّهُ مخالفتُهُ لـ «أَخَوَيْنِ»، لأنه اسمٌ ظاهر لا يحتاج لما يفسره، هذا تقرير ما قالوا.

ولم يَظْهَرْ لي فَسَادُ دَعْوَى التنازعِ في الأخوين، لأن: «يُظَنُّنِي» لا يطلبه، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد.

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين: حَذَفُهُ، وإِضْمَارُهُ على وَفْقِ المُخْبَرَ عنه.



هذا باب المفعول المطلق

أي: الذي يَصْدُقُ عليه قَوْلُنَا: «مفعول» صِدْقاً غير مُقَيَّدَ بالجارِّ.

وهو: اسم يُؤَكِّدُ عامِلَهُ، أو يُبَيِّنُ نوعه، أو عَدَدَهُ، وليس خبراً ولا حالاً، نحو:

«ضَرَبْتُ ضَرْبًا» أو «ضَرَبَ الْأَمِيرُ» أو «ضَرَبَتَيْنِ» بخلاف، نحو: «ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ أَلِيمٍ»، ونحو: ﴿وَلَيْ مُدِيرًا﴾ [النمل: ١٠].

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مُضَدَّرًا.

والمصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل.

وخرج بهذا القيد، نحو: «اغْتَسَلَ غُسْلًا» و«تَوَضَّأَ وَضوءًا» و«أَعْطَى عَطَاءً» فإن هذه أسماءُ مصادر.

وعامله إما مصدر مثله، نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَرَّاءٌ كَمَا جَرَءُ مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]، أو ما اشتق منه: من فعل، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، أو وَصِفٍ، نحو: ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾ [الصافات: ١].

وزعم بعضُ البصريين أن الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما.



فصل: ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ، كـ «سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ»، و«اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ»، و«ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ»، إذ الأصل: «ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ اللَّصِّ» فحذف الموصوف ثم المضاف، أو ضميره، نحو: «عَبَدَ اللَّهُ أَطْنُهُ جَالِسًا»، ونحو: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾ [المائدة: ١١٥]، أو إشارةً إليه، كـ «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ»، أو مُرَادِفٍ له، نحو: «شَنِئْتُهُ بُغْضًا» و«أَحْبَبْتُهُ مَقَّةً» و«فَرِحْتُ جَذَلًا» وهو بالذال المعجمة مصدر جَذَلَ بالكسر، أو مشارك له في مادته، وهو ثلاثة أقسام: أَسْمُ مصدرٍ كما تقدم، واسمُ عَيْنٍ، ومصدرٌ لفعل آخر، نحو: ﴿وَاللَّهُ أَبْتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، ﴿وَيَبْتَلِ إِلَيْهِ بِنِيْلًا﴾ [المزمل: ٨]، والأصل إِنْبَاتًا وَبَتْلًا، أو دَالٌ على نوع منه، كـ «قَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ» و«رَجَعَ الْقَهْقَرَى»، أو دَالٌ على عدده، كـ «ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ»، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمْنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، أو على آله، كـ «ضَرَبْتُهُ سَوَاطٍ» أو: «عَصًا» أو: «كُلَّ»، نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقوله:

٢٤٦ - يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنَّ لَا تَلَاقِيَا

أو «بعض» كـ «ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

مسألة: المصدرُ المؤكَّد لا يُنْتَى ولا يُجمع باتفاقٍ، فلا يقال: ضَرَبْتَيْنِ ولا ضَرُوبًا، لأنه كَمَاءٌ وَعَسَلٌ، والمختومُ بَاءُ الْوَحْدَةِ كضَرْبَةٍ بعكسه باتفاقٍ، فيقال: ضَرَبَتَيْنِ وَضَرَبَاتٍ، لأنه كَتَمْرَةٍ وكلمة، وَاخْتَلَفَ فِي النُّوعِيِّ: فالمشهورُ الجواز، وظاهرُ مذهب سيبويه المنع، واختاره السَّلَوِيُّينَ.

فصل: اتفقوا على أنه يجوز لدليل - مقالي أو حالي - حذف عامل المصدر غير مؤكد، كأن يقال: «مَا جَلَسْتَ» فتقول: «بَلَى جُلُوساً طَوِيلاً»، أو: «بَلَى جَلَسَتَيْنِ» وكقولك لمن قديم من سفر: «قُدُوماً مُبَارَكاً».

وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يُحذف عامله، لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف مُتَافٍ لهما، ورَدُّهُ ابنُه بأنه قد حُذِفَ جوازاً في نحو: «أَنْتَ سَيِّراً» ووجوباً في: «أَنْتَ سَيِّراً سَيِّراً» وفي نحو: «سَفِيّاً وَرَغِيّاً».

وقد يُقام المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه، وهو نوعان:

(١) ما لا فَعَلَ له، نحو: «وَيْلَ زَيْدٍ» و«وَيْحُهُ».

٢٤٧ - وَبَلَى الْأَكُفَّ.....

فَيَقْدَرُ له عامل من معناه على حدّ «قَعَدْتُ جُلُوساً».

(٢) وما له فِعْلٌ، وهو نوعان: واقع في الطَّلَبِ، وهو الوارد دُعَاءً، كـ «سَفِيّاً وَرَغِيّاً، وَجَدْعاً»، أو أمراً أو نهياً، نحو: «قِيَاماً لَا قُعُوداً»، ونحو: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، وقوله:

٢٤٨ - قَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الشَّعَالِبِ

كذا أطلق ابن مالك، وخصّ ابنُ عصفورِ الوجوبَ بال تكرار، كقوله:

٢٤٩ - فَصَبِرَ فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبِراً

أو مقروناً باستفهام توبيخي، نحو: «أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ؟» وقوله:

٢٥٠ - أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاغْيَرَابَا؟

وواقع في الخبر، وذلك في مسائل:

إحداها: مصادرُ مَسْمُوعَةٍ كَثُرَ استعمالُها، ودَلَّتِ القرائنُ على عاملها، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة: «حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا» و«صَبْرًا لَا جَزَعًا» وعند ظهور أمر مُعْجَبٍ «عَجَبًا» وعند خطاب مَرْضِيٍّ عنه أو مغضوب عليه «أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً» و«لَا أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هُمًّا».

الثانية: أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله، نحو: ﴿فَشُدُّوا أَلْوَتَاكَ فَإِنَّمَا مَتَا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ﴾

[محمد: ٤].

الثالثة: أن يكون مكرراً، أو محصوراً، أو مُسْتَفْهِمًا عنه، وعامله خَبَرٌ عن اسم

عين، نحو: «أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا» و«مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا» و«إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرُ الْبَرِيدِ» و«أَنْتَ سَيْرًا؟».

الرابعة: أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره؛ فالأول: الواقع بعد جملة هي نَصٌّ في معناه، نحو: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ غُرْفًا»، أي: اعترافاً، والثاني: الواقع بعد جملة تحتمل معناه وَغَيْرُهُ، نحو: «زَيْدٌ أَبْنِي حَقًّا» و«هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ» و«لَا أَفْعَلُ كَذَا الْبَتَّةَ».

الخامسة: أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، كـ «مَمَرْتُ [بَزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ، وَبُكَاءُ بُكَاءِ ذَاتِ دَاهِيَةٍ».

ويجب الرفع في نحو: «لَهُ ذُكَاءٌ ذُكَاءُ الْحُكَمَاءِ» لأنه معنوي لا علاجي، وفي نحو: «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ» لعدم تَقَدُّمِ جملة، وفي نحو: «إِذَا فِي الدَّارِ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ»، ونحو: «إِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحِ الْحَمَامِ» لعدم تَقَدُّمِ صاحبه، وربما نصب، نحو هذين، لكن على الحال.

تنبيه: مثل: «لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ» قوله:

٢٥١ - مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَثْكَبٌ مِنْهُ وَخَرَفُ السَّاقِ، طَيِّ الْمَخْمَلِ
لأن ما قبله بمنزلة: «لَهُ طَيٌّ»، قاله سيبويه.



هذا باب المفعول به

وَيُسَمَّى الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ، وَمِنْ أَجْلِهِ، وَمِثَالُهُ: «جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ».

وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور:

- (١) كونه مَصْدَرًا، فلا يجوز «جِئْتُكَ السَّمْنُ وَالْعَسَلُ» قاله الجمهور، وأجاز يونس: «أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ» بمعنى مهما يُذكَرُ شَخْصٌ لِأَجْلِ الْعَبِيدِ فَالْمَذْكُورُ ذُو عَبِيدٍ، وَأَنْكَرَهُ سِيبَوَيْهٌ.
- (٢) وكونه قَلْبِيًّا كَالرَّغْبَةِ، فلا يجوز: «جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ» ولا «قَتَلًا لِلْكَافِرِ» قاله ابنُ الْخَبَّازِ وَغَيْرُهُ، وَأجاز الْفَارَسِيُّ: «جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ»، أي: لتضرب زيدا.
- (٣) وكونه عِلَّةً: عَرَضًا كَانَ كَرَغْبَةٍ، أَوْ غَيْرَ عَرَضٍ، كـ «قَعَدَ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا».
- (٤) واتحاده بالمَعْلَلِ به وَفَتْأً، فلا يجوز «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ»، قاله الْأَعْلَمُ وَالْمُتَأَخَّرُونَ.

(٥) واتحاده بالمعلل به فاعلاً، فلا يجوز «جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاي»، قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابنُ خروف.

ومتى فَقَدْ المعلل شرطاً منها وَجِبَ، عند مَنْ اعتبر ذلك الشرط، أن يُجَرَ بحرف تعليل، ففاقد الأول، نحو: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، والثاني نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا أُولَئِكَ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ١٥١]، بخلاف: ﴿خَشِيَ إِلَٰهِي﴾ [إسراء: ٣١]، والرابع^(١) نحو:

٢٥٢ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

وَالْخَامِسِ نَحْوُ:

٢٥٣ - وَإِنِّي لَتَغْرُونِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ

وقد انتفى الاتحادان في: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ اَلْأَسْمِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. ويجوز جرُّ المستوفي للشرط: بكثرة إن كان بآل، وبقلة إن كان مجرداً، وشاهدٌ قليلٌ فيهما قوله:

٢٥٤ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

وقوله:

٢٥٥ - مَنْ أَمَكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جِيرٌ

وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْمُضَافِ، نحو: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أُتْبَعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ونحو: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، قيل: ومثله: ﴿لَا يَلْفُ نُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]، أي: فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين، والحرَفُ في هذه الآية واجبٌ عند مَنْ اشترط اتحاد الزمان.



هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً

الظرف: ما ضُمِّنَ معنى «في» بأطْرَادٍ: من اسمٍ وقتٍ، أو اسمٍ مكانٍ، أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالته على أحدهما، أو جَارٍ مَجْرَاهُ. فالمكان والزمان، كـ «أَمَكْتُ هُنَا أَرْمُناً». والذي عَرَضَتْ دلالته على أحدهما أربعة: أسماءُ العددِ المميزة بهما، كـ «سِرْتُ

(١) ولم يذكر فاقد الشرط الثالث وهو: كونه علة، لإخراجه بقوله: «ومتى فقد المعلل».

عَشْرِينَ يَوْمًا، ثَلَاثِينَ فَرَسَخًا» وما أُفيد به كلية أحدهما أو جزئيته، كـ «سِرْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ، جَمِيعَ الْفَرَسَخِ»، أو «كُلُّ الْيَوْمِ كُلُّ الْفَرَسَخِ»، أو «بَعْضُ الْيَوْمِ، بَعْضُ الْفَرَسَخِ»، أو «نِصْفُ الْيَوْمِ، نِصْفُ الْفَرَسَخِ».

وما كان صفة لأحدهما، كـ «جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِي الدَّارِ».

وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أُنيب عنه بعد حذفه.

والغالبُ في هذا النائب أن يكون مَصْدَرًا، وفي المَثْبُوبِ عنه أن يكون زمانًا، ولا بُدَّ من كونه مُعَيَّنًا لوقتٍ أو لمقدارٍ، نحو: «جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ» أو «قُدُومَ الْحَاجِّ»، و«أَنْتَظِرُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ» أو «نَحَرَ جَزُورٍ».

وقد يكون النائب اسمَ عينٍ، نحو: «لَا أَكَلُمُهُ الْقَارِظِينَ»، والأصل: «مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظِينَ».

وقد يكون المَثْبُوبُ عنه مكانًا، نحو: «جَلَسْتُ قَرَبَ زَيْدٍ»، أي: مكانَ قُرْبِهِ.

والجاري مجرى أحدهما: ألفاظٌ مسموعةٌ تَوَسَّعُوا فِيهَا فَنَصَبُوهَا عَلَى تَضْمِينِ معنى «في» كقولهم: «أَحَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ» والأصل أَفِي حَقٍّ، وقد نطقوا بذلك، قال:

٢٥٦ - أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ

وهي جارية مَجْرَى ظرفِ الزمانِ دونِ ظرفِ المكانِ، ولهذا تقع خبراً عن المصادرِ دونِ الجُثِثِ.

ومثله: «غَيْرَ شَكٍّ» أو «جَهْدَ رَأْيِي» أو «ظَنًّا مِنِّي أَنْتَ قَائِمٌ».

وخرج عن الحد ثلاثة أمور:

أحدها: نحو: ﴿وَرَعَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ﴾ [النساء: ١٢٧]، إذا قدر بفي؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا.

والثاني: نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [الإنسان: ٧]، ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فإنهما ليسا على معنى: «في» فانتصابهما على المفعول به، وناصبُ «حيث» يَغْلَمُ محذوفاً؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً.

والثالث: نحو: «دَخَلْتُ الدَّارَ»، و«سَكَنْتُ الْبَيْتَ» فانتصابهما إنما هو على التوسُّعِ بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فإنه لا يطرد تَعَدِّي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى «في» لا تقول: «صَلَّيْتُ الدَّارَ» ولا «نِمْتُ الْبَيْتَ».



فصل: وحكمه التَّصْبُّ، وناصبُه اللفظُ الدالُّ على المعنى الواقع فيه، ولهذا اللفظ ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون مذكوراً، كـ «أَمَكْتُ هُنَا أَزْمُنَا»، وهذا هو الأصل.
والثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً، وذلك كقولك: «فَرَسَخِينِ» أو «يَوْمَ الْجُمُعَةِ»
جواباً لمن قال: «كَمْ سِرَتْ؟» أو «مَتَى صُمْتُ؟»

والثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في ست مسائل، وهي: أي يقع صفة
كـ «مَرَزْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ» أو صلة كـ «رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ» أو حالاً كـ «رَأَيْتُ الْهَلَالَ
بَيْنَ السَّحَابِ» أو خبراً كـ «زَيْدٌ عِنْدَكَ» أو مُشْتَعِلاً عنه كـ «يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ» أو
سموعاً بالحذف لا غَيْرُ كقولهم: «حِينَئِذٍ الْآنَ»، أي: كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن.



فصل: أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مُبَهَمُهَا
كحين ومدة، ومُخْتَصُّهَا كيوم الخميس، ومَعْدُودُهَا كيومين وأُسبوعين.
والصَّالِحُ لذلك من أسماء المكان نوعان:

أحدهما: المبهم، وهو: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه: كأسماء
جهات نحو أَمَامَ وَوَرَاءَ وَيَمِينٍ وَشِمَالٍ وَفَوْقَ وَتَحْتَ، وشبهها في الشَّيَاعِ كناية
رجانب ومكان، وكأسماء المقادير كميلٍ وفَرَسَخٍ وبريد.

والثاني: ما اتَّحَدَتْ مادته ومادة عامله، كـ «لَذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ»، و«رَمَيْتُ مَرْمَى
عَمْرُو»، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِّلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

وأما قولهم: «هُوَ مِنِّي مَقْعِدَ الْقَابِلَةِ» و«مَزَجَرَ الْكَلْبِ» و«مَنَاطَ الثَّرْيَا» فشاذا، إذ
تقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة، فعامله الاستقرار، ولو أُعْمِلَ في المقعد قعد
وفي المزجر زجر وفي المَنَاطِ ناط لم يكن شاذاً.

فصل: الظرف نوعان:

متصرف، وهو: ما يُفَارِقُ الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يُسْتَعْمَلَ مبتدأ أو
خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، كالיום، تقول: «اليَوْمَ يَوْمَ مُبَارَكٍ» و«أَعْجَبَنِي
يَوْمٌ» و«أَخْبَيْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ» و«سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ».

وغير متصرف، وهو نوعان: ما لا يُفَارِقُ الظرفية أصلاً، كـ «قَطُّ وَعَوْضُ»،
تقول: «مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ» و«لَا أَفَعَلُهُ عَوْضُ» وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه،
نحو: قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدُ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن «مِنْ» تدخل عليهن،
إذ لم يَخْرُجْنَ عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها، لأن الظرف والجار والمجرور
نَحْوَانِ.



هذا باب المفعول معه

وهو: اسمٌ، فَضْلَةٌ، تَالٍ لَوَاوٍ بمعنى مَعَ، تَالِيَةٌ لَجُمْلَةٍ ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ «سِرْتُ وَالطَّرِيقَ» و«أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ».

فخرج باللفظ الأول نحو: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ»، ونحو: «سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً» فإن الواو داخلة في الأول على فعل، وفي الثاني: على جملة، وبالثاني، نحو: «اشْتَرَكْ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وبالثالث، نحو: «جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ»، وبالرابع، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ»، وبالخامس، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» فلا يجوز فيه النصب، خلافاً للصَّيْمَرِيِّ، وبالسَّادِسَ، نحو: «هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ» فلا يتكلم به، خلافاً لأبي علي.

فإن قلت: فقد قالوا: «مَا أَنْتَ وَزَيْدًا» و«كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا».

قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قَدَرُوا الضمير فاعلاً لمحذوف لا مبتدأ، والأصل ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حُذِفَ الفعل وحده بَرَزَ ضميره وانفصل. والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شِبْهِهِ، لا الواوُ خلافاً للجرجاني، ولا الخلافُ، خلافاً للكوفيين، ولا محذوفٌ، والتقدير: سِرْتُ وَلَا بَسْتُ النَّيْلَ، فيكون حينئذٍ مفعولاً به، خلافاً للزجاج.



فصل: للاسم بعد الواو خَمْسُ حالات:

- (١) وجوب العطف، كما في: «كل رجل وَضِيعَتُهُ»، ونحو: «اشْتَرَكْ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، ونحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ» لما بَيَّنَّا.
- (٢) ورُجْحَانُهُ، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» لأنه الأصل، وقد أَمَكَّنَ بلا ضَعْفٍ.
- (٣) ووجوبُ المفعولِ معه، وذلك في نحو: «مَا لَكَ وَزَيْدًا»، و«مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ» لامتناع العطف، في الأول: من جهة الصناعة، وفي الثاني: من جهة المعنى.
- (٤) ورُجْحَانُهُ، وذلك في نحو قوله:

٢٥٧ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ

ونحو: «قُتِمْتُ وَزَيْدًا»؛ لِضَعْفِ العطف، في الأول: من جهة المعنى، وفي الثاني: من جهة الصناعة.

(٥) وَاُمْتِنَاغُهُمَا، كقوله:

٢٥٨ - عَافَتْهَا رَبُّنَا وَمَاءَ بَارِدَا

وقوله:

٢٥٩ - وَرَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

أما امتناعُ العطفِ فلانتفاء المشاركة، وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء المِعيَّة في لأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني.

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: وَسَقَيْتُهَا ماءً، وَكَحَلْنَ الْعُيُونَا، هذا قول الفارسيِّ والفراءِ وَمَنْ تَبِعَهُمَا.

وذهب الجرْمِيّ والمَازِنِي والمَبْرَدُ وأبو عُبَيْدَةَ والأصمعيّ واليزيدي إلى أنه لا حَذْف، وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح نصابه عليهما؛ فيؤول رَجَّجَنَ بِحَسَنٍ وَعَلَفَتْهَا بِأَنْثَتِهَا.



هذا باب المستثنى

للاستثناء أدوات ثمان:

حرفان، وهما: «إِلَّا» عند الجميع، و«حَاشَا» عند سيبويه، ويقال فيها: حَاشَ، رَحْشَا.

وفِعْلَانِ، وهما: «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ».

ومُتَرَدِّدَانِ بين الفعلية والحرفية، وهما: «خَلَا» عند الجميع، و«عَدَا» عند غير سيبويه.

وَأَسْمَانِ، وهما: «غَيْرَ» و«سِوَى» بِلُغَاتِهَا، فإنه يقال: سِوَى كِرْضَى، وَسِوَى كَهْدَى، وَسِوَاءَ كَسْمَاءَ، وَسِوَاءَ كِبَاءَ، وهي أَغْرَبُهَا.

فإذا استثنى بـ «إِلَّا» وكان الكلام غير تام، وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، فلا عَمَلَ لـ «إِلَّا»، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فَقْدِهَا، وَيُسَمَّى استثناء نَفَرَّغًا، وشرطه: كون الكلام غير إيجاب، وهو: النَّفْيُ، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، والنَّهْيُ، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿وَلَا

تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَأْتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿[العنكبوت: ٤٦]﴾، والاستفهام الإنكاري، نحو: ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فأما قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا آذَ نِيرًا نُورًا﴾ [التوبة: ٣٢]، فحمل «يأتي» على «لا يريد» لأنهما بمعنى.

وإن كان الكلام تاماً: فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وأما قوله:

٢٦٠ - عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالْوَتْدُ

فحمل «تَغَيَّرَ» على «لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ» لأنهما بمعنى.

وإن كان الكلام غير موجب: فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه: بَدَلْ بعض عند البصريين، وَعَظَفَ نَسَقَ عند الكوفيين، نحو: ﴿مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿وَلَا يَلْفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ [هود: ٨١]، ﴿وَمَنْ يَفْطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، والنصب عربي جيد، وقد قرئ به في السبع في: ﴿قليل﴾ و﴿أمرأتك﴾.

وإذا تَعَدَّرَ البَدَلُ على اللفظ أُبدِلَ على الموضع، نحو: «لا إله إلا الله»، ونحو: «ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ» برفعهما، و«ليس زيد بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به» بالنصب، لأن «لا» الجنسية لا تعمل في معرفة، ولا في موجب، ومن الباء الزائدتين كذلك، فإن قلت: «لا إله إلا الله واحدٌ» فالرفع أيضاً، لأنها لا تعمل في موجب. ولا يترجح النصب على الإتيان لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى، نحو: «ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالح» خلافاً للمازني.

وإن كان الاستثناء منقطعاً: فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً، نحو: «ما زاد هذا المالُ إلا ما نقص» إذ لا يقال: زاد النقص، ومثله: «ما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ» إذ لا يقال: نفع الضر.

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وتميمٌ تُرْجِحُهُ وتُجِيزُ الإتيان، كقوله:

٢٦١ - وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَرْضُ الْغَيْبُ إِلَّا اللَّهُ ﴿[النمل: ٦٥]﴾. وَحَمَلَ عَلَيْهِ الزمخشري: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].



فصل: وإذا تَقَدَّمَ المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُهُ مطلقاً، كقوله:

٢٦٢ - وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

وبعضهم يُجيزُ غيرَ النصب في المسبوق بالنفي، فيقول: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ»
 سنع يونس: «مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ»، وقال:

٢٦٢ - إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَامِلَ قُرِّحَ لَمَّا بَعْدَ «إِلَّا» وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ خَاصٌّ؛ فَصَحَّ
 مِنْهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ، وَنَظِيرُهُ فِي أَنَّ الْمَتَّبِعَ أُخْرَ وَصَارَ تَابِعاً «مَا مَرَزْتُ
 شَيْئاً أَحَدٌ».



فصل: وإذا تَكَرَّرَتْ «إِلَّا» فَإِنْ كَانَ التَّكَرُّارُ لِلتَّوَكِيدِ، وَذَلِكَ إِذَا تَلَّتْ عَاطِفاً، أَوْ
 تَلَّتْ اسْمَ مِمَّا تَلَّ لَهَا قَبْلَهَا أَلْفِتٌ؛ فَالْأَوَّلُ، نَحْوُ: «مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا عَمْرُو» فَمَا بَعْدَ
 الثَّانِيَةِ مَعْطُوفٌ بِالْوَاوِ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَ«إِلَّا» زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَالثَّانِي، كَقَوْلِهِ:

لَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

فَ «الْفَتَى» مُسْتَثْنَى مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ، وَالْأَرْجَحُ كَوْنُهُ تَابِعاً لَهُ فِي جَرِّهِ،
 يَجُوزُ كَوْنُهُ مَنْصُوباً عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَ«الْعَلَا» بَدَلٌ مِنَ الْفَتَى بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ، لِأَنَّهُمَا
 سَمِيَّ وَاحِدٌ، وَ«إِلَّا» الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةٌ.

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

٣ - مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ
 فـ «رَسِيمُهُ» بَدَلٌ، وَ«رَمَلُهُ» مَعْطُوفٌ، وَ«إِلَّا» الْمُقْتَرَنَةُ بِكُلِّ مِنْهُمَا مُؤَكِّدَةٌ.

وإن كَانَ التَّكَرُّارُ لغيرِ توكيد - وَذَلِكَ فِي غيرِ بَابِي الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ - فَإِنْ كَانَ
 عَمَلُ الَّذِي قَبْلَ «إِلَّا» مُفَرَّغاً تَرَكَّتْهُ يُؤَثَّرُ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَثْنَيَاتِ، وَنُصِبَتْ مَا عَدَا
 ذَلِكَ الْوَاحِدَ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٌ إِلَّا بَكْرٌ» رَفَعْتَ الْأَوَّلَ بِالْفِعْلِ عَلَى أَنَّهُ
 دَعْرٌ، وَنُصِبْتَ الْبَاقِي، وَلَا يَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ لِتَأْثِيرِ الْعَامِلِ، بَلْ يَتَرَجَّحُ، وَتَقُولُ: «مَا رَأَيْتُ
 زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» فَتَنْصِبُ وَاحِدًا مِنْهَا بِالْفِعْلِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَتَنْصِبُ
 بَرَقِي بِإِلَّا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

وإن كَانَ الْعَامِلُ غيرَ مُفَرَّغٍ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَيَاتُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نُصِبَتْ
 سَبْعًا، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٌ إِلَّا بَكْرٌ أَحَدٌ» وَإِنْ تَأَخَّرَتْ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ
 يَجِبُ أَنْ يُنْصَبَ أَيْضاً كُلُّهَا، نَحْوُ: «قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٌ إِلَّا بَكْرٌ».

وإن كَانَ غيرَ إِيْجَابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ مِنْهَا مَا يُعْطَاهُ لَوْ انْفَرَدَ، وَنُصِبَ مَا عَدَاهُ،

نحو: «مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» لك في واحد منها الرفع راجحاً والنصب مرجوحاً ويتعين في الباقي النصب، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين، بل يترجح.
هذا حكم المستثنيات المَكْرَرَة بالنظر إلى اللفظ.

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان: ما لا يُمكن استثناء بَعْضِهِ من بَعْضٍ، كـ «زيد وعمرو وبكر» وما يُمكن، نحو: «لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا». وفي النوع الأول: إن كان المستثنى الأول داخلاً - وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب - فما بعده داخل، وإن كان خارجاً - وذلك إن كان مستثنى من موجب - فما بعده خارج.

وفي النوع الثاني: اختلفوا، فقليل: الحكم كذلك، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي: كلٌّ من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح، لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد، وقيل: المذهبان محتملان.
وعلى هذا فالمَقْرَر به في المثال ثلاثة على القول الأول، وسبعة على القول الثاني، ومَحْتَمِلٌ لهما على الثالث، ولك في معرفة المتحصّل على القول الثاني طريقتان، إحداهما: أَنْ تُسْقِطَ الأول وَتَجْبِرَ الباقي بالثاني وتُسْقِطَ الثالث، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به، وهكذا إلى الأخير. والثانية: أَنْ تَحْطَ الآخر مما يليه، ثم باقيه مما يليه، وهكذا إلى الأول.



فصل: وأصل «غير» أن يُوصَفَ بها إما نكرة، نحو: ﴿صَلِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، أو معرفة كالنكرة، نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فإن موصوفها (الذين) وهم جنس لا قوم بأعيانهم.

وقد تَخْرُجُ عن الصفة وَتُضَمَّنُ معنى: «إِلَّا» فيستثنى بها اسمٌ مجرور بإضافتها إليه، وَتُعْرَبُ هي بما يستحقّه المستثنى بإلا في ذلك الكلام، فيجب نصبها في نحو: «قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ» و«مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ» عند الجميع، وفي نحو: «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ» عند الحجازيين، وعند الأكثر في نحو: «مَا فِيهَا غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ»، و«يَرْجُحُ» عند قوم في نحو هذا المثال، وعند تميم في نحو: «ما فيها أحد غير حمار»، وَيَضَعُفُ في نحو: «مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ»، ويمتنع في نحو: «ما قامَ غَيْرُ زَيْدٍ».



فصل: والمستثنى بـ «سِوَى» كالمستثنى بـ «غَيْرٍ» في وجوب الخفض. ثم قال الزجاجي وابن مالك. سِوَى كغير معنًى وإعراباً، ويؤيدهما حكايةُ الفراءِ «أَتَانِي سِوَاكَ».

وقال سيبويه والجمهور: هي ظرفٌ، بدليل وَضَلِ الموصول بها، كـ «جَاءَ الَّذِي يَزَاكَ»، قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر، كقوله:
٢٦٥ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِيْنَاهُمْ كَمَا دَانُوا
 وقال الرُّماني والعُكْبَرِي: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلًا، وإلى هذا أذهب.



فصل: والمستثنى بـ «لَيْسَ» و«لا يكون» واجبُ النصب، لأنه خبرهما، وفي حديث: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فُكُلُوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفَرُ» وتقول: «أَتُونِي لَا يَكُونُ زَيْدًا».

وَأَسْمُهُمَا ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو بعض المدلول عليه بـ كـله السابق، فتقدير: «قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا»: ليس القائم، أو ليس بعضهم، وعلى الثاني فهو نظير: «فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً» [النساء: ١١]، بعد تَقَدُّمِ ذِكْرِ الأولاد. وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما.
 فصل: وفي المستثنى بـ «حَلَا» و«عَدَا» وجهان:

أحدهما: الجرُّ على أنهما حرفا جرٍّ، وهو قليلٌ، ولم يَحْفَظْهُ سيبويه في «عَدَا»، ومن شواهد قوله:

٢٦٠ - أَبْحَنَّا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ
 وموضعهما نصب، فـ قـيل: هو نُصِبَ عن تمام الكلام، وقيل: لأنهما متعلقان بفعل المذكور.

والثاني: النصب على أنهما فعـلان جامدان لوقوعهما مَوْقِعِ «إِلَّا» وفاعلهما ضمير مستتر، وفي مَفْسَرِهِ وفي موضع الجملة البحث السابق.
 وتدخل عليهما «ما» المصدرية فيتعين النصب، لتعين الفعلية حينئذٍ، كقوله:
٢٦٧ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ
 وقوله:

٢٦٨ - تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي

ولهذا دخلت نونُ الوقاية، وموضع الموصول وصلته نُصِبَ: إما على الظرفية على حذف مضاف، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل، فمعنى: «قَامُوا مَا عَدَا زَيْدًا» قَامُوا وَقَتَ مُجَاوِزَتِهِمْ زَيْدًا، أو مُجَاوِزِينَ زَيْدًا، وقد يَجْرَانِ على تقدير «ما» زائدة.

فصل: والمستثنى بـ «حاشا» عند سبويه مجرور لا غير، وسمع غيره نصب، كقوله: «اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبع». والكلام في موضعها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في أختيها. ولا يجوز دخول «ما» عليها، خلافاً لبعضهم، ولا دخول «إلا» خلافاً للكسائي.



هذا باب الحال

الحال نوعان: مؤكدة، وستاتي، ومؤسّسة، وهي: وصف، فضلة، مذكور لبيان الهيئة، كـ «سجّت راكباً» و«ضربت مَكثوفاً» و«لقيته راكبين». وخرج بذكر الوصف، نحو: «الفهقرى» في «رجعت الفهقرى». وبذكر الفضلة الخبر في نحو: «زيد ضاحك». وبالباقى التمييز في نحو: «لله دره فارساً» والنعت في نحو: «جاءني رجل راكب» فإن ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه، وذكر النعت لتخصيص المنعوت، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمناً لا قصداً. وقال الناظم:

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا.....
فالوصف: جنس يشمل الخبر والنعت والحال، وفضلة: مخرج للخبر، ومنتصب: مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض، كـ «جاءني رجل راكب» و«مررت برجل راكب» ومفهم في الحال كذا: مخرج لنعت المنسوب كـ «رأيت رجلاً راكباً» فإنه إنما سبق لتقييد المنعوت؛ فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما أفهمه بطريق اللزوم.

وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور.



فصل: للحال أربعة أوصاف:

● أحدها: أن تكون مُنتَقِلة لا ثابتة، وذلك غالب، لا لازم، كـ «جاء زيد ضاحكاً».

وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تكون مؤكدة، نحو: «زَيْدٌ أَبوكَ عَطُوفاً» و«وَيَوْمَ أُنْتُ حَيًّا»
[تبريم: ٣٣].

الثانية: أن يدلَّ عاملُها على تجددٍ صاحبها، نحو: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» فـ «يَدَيْهَا»: بدلٌ بَعْضُ، و«أَطْوَلُ»: حال مُلازمة.

الثالثة: نحو: «فَأَيُّماً بِالْقِسْطِ» [آل عمران: ١٨]، ونحو: «أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا» [الأنعام: ١١٤]، ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع، وَوَهُم ابْنُ نَاضِمٍ فمثَّلَ بِمُفَصَّلًا فِي الْآيَةِ لِلْحَالِ الَّتِي تَجَدَّدُ صَاحِبُهَا.

● الثاني: أن تكون مُشْتَقَّةٌ لا جامدة، وذلك أيضاً غالب، لا لازم.

وتقع جامدة مؤوَّلةً بالمشتق في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تدلَّ على تشبيه، نحو: «كَرَّ زَيْدٌ أَسْداً» و«بَدَتْ الْجَارِيَةُ قَمَرًا، وَتَنَتَّ غُضْنًا»، أي: شجاعاً ومضيئة ومُعْتَدِلَةٌ، وقالوا: «وَقَعَ الْمُضْطَرِعَانِ عِدْلِي عَيْرٍ»، أي: نَضَطَّحَيْنِ اصْطَحَابَ عِدْلِي حِمَارٍ حِينَ سَقُوطَهُمَا.

الثانية: أن تدلَّ على مُفَاعَلَةٍ، نحو: «بِعْتُهُ يَدًا بَيْدًا»، أي: متقابضين، و«كَلَّمْتُهُ فَاهَ يَ فِيَّ»، أي: متشافهين.

الثالثة: أن تدلَّ على ترتيب، كـ «ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا»، أي: مرتبين.

وتقع جامدة غير مؤوَّلةً بالمشتق في سبع مسائل، وهي:

أن تكون موصوفة، نحو: «قُرْآنًا عَرَبِيًّا» [يوسف: ٢]، «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا»
[تبريم: ١٧]، وتسمى حالاً مُوَطَّئَةً.

أو دالة على سِغَرٍ، نحو: «بِعْتُهُ مُدًّا يَكْذَا».

أو عدد، نحو: «فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّيهِ أَزْبَعِيكَ لَيْلَةً» [الأعراف: ١٤٢].

أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل، نحو: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا».

أو تكون نَوْعاً لصاحبها، نحو: «هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا».

أو فَرْعاً، نحو: «هَذَا حَدِيدُكَ خَاتِماً»، «وَنَنْجِثُونَ آلَ جِبَالٍ بُيُوتًا» [الأعراف: ٧٤].

أو أصلاً له، نحو: «هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا»، و«ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا»
[إسراء: ٦١].

* تنبيه: أَكْثَرُ هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسعير، والمسائلُ الثلاثُ الأولى، وإلى ذلك يشير قوله:

رِيكَئُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرِ، وَفِي مُبْدِي تَأْوِلٍ بِلا تَكْلَفٍ

وَيُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهَا بَقَعَ جامدة في مواضعٍ آخَرَ بِقَلَّةٍ، وَأَنَّهَا لَا تُؤَوَّلُ بِالمشتق كما لا تُؤَوَّلُ الواقعة في التسعير، وقد بينتها كلها.

وزعم ابنه أن الجميع مُؤَوَّلٌ بالمشتق، وهو تكلف، وإنما قلنا به في الثلاث الأول؛ لأن اللفظ فيها مراد به غيرُ معناه الحقيقي؛ فالتأويلُ فيها واجبٌ.

الثالث: أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ المعرفة أَوَّلَتْ بنكرة، قالوا: «جَاءَ وَخَدَهُ»، أي: منفرداً و«رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدَنِهِ»، أي: عائداً، و«أَدْخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ»، أي: مترتبين، و«جَاؤُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ»، أي: جميعاً، و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ»، أي: معتركة.

الرابع: أن تكون نَفْسٌ صَاحِبِهَا في المعنى، فلذلك جاز: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً» وأُمتنع «جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكاً».

وقد جاءت مصادر أحوالاً، بِقِلَّةٍ في المعارف، كـ «جَاءَ وَخَدَهُ»، و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ». وبكثرة في التَّكْرَارِ، كـ «طَلَعَ بَغْتَةً»، و«جَاءَ رَكْضاً»، و«قَتَلْتُهُ صَبْرًا»، وذلك على التأويل بالوصف، أي: مُبَاغِتًا، وَرَاكِضًا، وَمَضْبُورًا، أي: محبوساً.

ومَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور: لا يَتَقَاسَمُ مطلقاً، وَقَاسَهُ المبرد فيما كان نوعاً من العامل، فأجاز: «جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً» ومنع: «جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكاً»، وَقَاسَهُ الناظم وابنه بعد «أما»، نحو: «أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ»، أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم، وبعد خَبَرٍ شُبَّهَ به مبتدؤه، كـ «زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا» أو قُرِنَ هو بـال الدال على الكمال، نحو: «أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا».



فصل: وأصل صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بِمُسَوِّغٍ، كَأَن يَتَقَدَّمَ عليه الحال، نحو: «فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ»، وقوله:

٢٦٩ - لِمَيَّةٍ مُوَجَّشًا طَلَّلُ

أو يكون مخصوصاً إما بوصف، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ١٠١]، وقول الشاعر:

٢٧٠ - نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

وليس منه: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾ [الدخان: ٤، ٥]، خلافاً للناظم وابنه، أو بإضافة، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ﴾ [فصلت: ١٠]، أو بمعمول، نحو: «عَجِبْتُ مِّنْ ضَرْبِ أَخُوكَ شَدِيدًا» أو مسبوقاً بنفي، نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، أو نهي، نحو:

لَا يَبْغِ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُّسْتَسْهِلًا

وقوله:

٢٢٠ - لَا يَزْكُنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِجَمَامٍ
أو استفهام، كقوله:

٢٢٢ - يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشُ بَاقِيَا فَتَرَى

وقد يقع نكرة بغير مُسَوِّغ، كقولهم: «عَلَيْهِ مَائَةٌ بَيْضًا»، وفي الحديث: «وَصَلَّى
وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا».

فصل: وللحال مع صاحبها ثلاث حالات:

إحداها - وهي الأصل -: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه، كـ «جَاءَ
زَيْدٌ ضَاحِكًا»، و«ضَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا» فلك في: «ضاحكًا» و«مكتوفًا» أن تقدمهما
على المرفوع والمنصوب.

الثانية: أن تتأخر عنه وجوبًا، وذلك كأن تكون مَحْصُورَةٌ، نحو: ﴿وَمَا تُرْسِلُ
مُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، أو يكون صاحبها مجرورًا: إما بحرف جر
غير زائد، كـ «حَمَزْتُ بِهَنْدٍ جَالِسَةً»، وخالف في هذه الفارسي وابن جني وابن كيسان؛
فجازوا التقديم، قال الناظم: وهو الصحيح؛ لوروده كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا
كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨]، وقول الشاعر:

٢٢٣ - تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ

والحق أن البيت ضرورة، وأن ﴿كَافَّةً﴾، حال من الكاف، والتاء للمبالغة، لا
ستأنيث، ويلزمه تقديم الحال المحصورة، وتعدّي «أرسل» باللام، والأول: ممتنع،
رثاني: خلاف الأكثر.

وإما بإضافة، كـ «أَعْجَبَنِي وَجْهَهَا مُسْفِرَةً».

وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا المثال، وكقوله
تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، ﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ
لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، أو كبعضه، نحو: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]،
وإعقابًا في الحال، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، و«أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ
مُنْفَرِدًا» و«هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُونًا».

الثالثة: أن تتقدم عليه وجوبًا، كما إذا كان صاحبها محصورًا، نحو: «مَا جَاءَ
- كِبًا إِلَّا زَيْدٌ».



فصل: وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً:

إحداها: - وهي الأصل -: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل: فعلاً متصرفاً، كـ «جاء زيد ركباً»، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، كـ «زيد منطلق مسرعاً»، فلك في «راكباً» و«مسرعاً» أن تقدمهما على «جاء» وعلى «منطلق»، كما قال الله تعالى: ﴿خُشَعَا أَصْرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وقالت العرب: «شئى تؤوب الحلبة»، أي: متفرقين يرجع الحالبون، وقال الشاعر:

نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

فـ «تَحْمِلِينَ» في موضع نصبٍ على الحال، وعاملها: «طليق» وهو صفة مُشَبَّهة.

الثانية: أن تتقدم عليه وجوباً، كما إذا كان لها صدرُ الكلام، نحو: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟»

الثالثة: أن تتأخر عنه وجوباً، وذلك في ست مسائل: وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً، نحو: «مَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلاً»، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل -، نحو: «هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً»، أو مَصْدَرًا مقدراً بالفعل وحرف مصدري، نحو: «أَعَجَبَنِي أَعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِماً»، أو اسم فعل، نحو: «زَالَ مُسْرِعاً»، أو لفظاً مُضْمَناً معنى الفعل دون حروفه، نحو: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ حَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، وقوله:

٢٧٤ - كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رُطْبًا وَيَابِسًا

وقولك: «لَيْتَ هَذَا مُقِيمَةً عِنْدَنَا» أو عاملاً آخر عَرَضَ له مانع، نحو: «لَأَضِيرَ مُحْتَسِباً» و«لَأَعْتَكِفَنَّ صَائِماً» فإن ما في حَيْزٍ لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما.

ويُسْتَشْنَى من أفعال التفضيل ما كان عاملاً في حَالَيْنِ لاسمين مُتَّحِدَيِ المعنى أو مختلفين، وأحدهما مُفَضَّل على الآخر؛ فإنه يجب تقديم حال الفاضل، كـ «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا»، وقولك: «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا».

ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حُرُوفه: أن أكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما، فيجوز بقله تَوَسُّطُ الحال بين المخبر عنه والمُخْبِر به، كقوله:

٢٧٥ - بِئَا عَادَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ.....

وكقراءة بعضهم: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْكَمِ خَالِصَةٌ لِلْكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، وكقراءة الحسن: ﴿وَالسَّمَكُوتُ مَطَوِيَّاتٌ يَسْمِينَهُ﴾ [الزمر: ٦٧]، وهو قول الأخفش، وتبعه الناظم.

والحق أن البيت ضرورة، وأن: «خَالِصَةً» و«مَطَوِيَّاتٍ» معمولان لصلة: «ما»،

ولـ «قَبْضَتِهِ»، وأن «السَّمَاوَاتِ» عطف على ضمير مستتر في: «قَبْضَتِهِ» لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ، لا مبتدأ، و«بَيْمِينِهِ» معمول الحال، لا عاملها.

فصل: ولشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن تتعدد، لمفرد، وغيره، فالأول كقوله:

٢٧٠ - عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا
وليس منه، نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِحَيِّ مُصَدِّقًا يَكَلِّمُ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحْصُورًا﴾
[آل عمران: ٣٩].

والثاني: إن اتَّحَدَ لَفْظُهُ ومعناه تُنَيَّيْ أو جمع، نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، الأصل دَائِبَةٌ ودَائِبًا، ونحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومَ مَسْخَرَاتٍ﴾ [النحل: ١٢]، وإن اختلف فُرُقٌ بغير عطف، كـ «لَقِيَّتُهُ مُضْعِدًا مُنْخَدِرًا»، ويقدر الأول للثاني وبالعكس، قال:

٢٧٧ - عَهْدْتُ سُعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعَنَّى
وقد تأتي على الترتيب إن أُمِّنَ اللَّبْسُ، كقوله:

٢٧٨ - خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا
ومنع الفارسي وجماعة النوع الأول، فَقَدَّرُوا نحو قوله: «حَافِيَا» صفة أو حالاً من ضمير «رَجُلَانِ» وَسَلَّمُوا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل، نحو: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا».



فصل: الحال ضربان:

مُؤَسَّسَةٌ، وهي: التي لا يُسْتَفَادُ معناها بدونها، كـ «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا» وقد مَضَتْ. ومؤَكَّدَةٌ: إما لعاملها لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله:

٢٧٩ - أَصِيخُ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ

أو معنى فقط، نحو: ﴿فَنَبِّئْهُمْ صَاحِبَكَا﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَلَىٰ مُدِيرَا﴾ [النمل: ١٠].

وإما لصاحبها، نحو: ﴿لَا مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِعًا﴾ [يونس: ٩٩].
وإما لِمَضْمُونٍ جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين، كـ «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا»

وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة، وهي معمولة لمحذوف وجوباً تقديره أَحَقُّهُ ونحوه.



فصل: تقع الحال اسماً مُفْرَداً كما مَضَى.
وظرفاً كـ «رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ» وجاراً ومجروراً، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [الفصل: ٧٩]، ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوباً.
وجملة بثلاثة شروط:

أحدها: كونها خبرية، وَعَلِطَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ:
٢٨٠ - أَطْلُبُ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ

إِنَّ «لا» ناهية والواو للحال، والصواب أنها عاطفة مثل: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [النساء: ٣٦].

الثاني: أن تكون غير مُصَدَّرَةٍ بدليل استقبال، وَعَلِطَ مَنْ أَعْرَبَ ﴿سَيِّدِينَ﴾، من قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الصفات: ٩٩]: حالاً.

الثالث: أن تكون مرتبطة، إما بالواو والضمير، نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أو بالضمير فقط، نحو: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، أي: مُتَعَادِينَ، أو بالواو فقط، نحو: ﴿لَيْنَ أَكْكَلُهُ اللَّذِئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].
وتجب الواو قبل «قد» داخلَةً على مضارع، نحو: ﴿لَمْ تُوَدُّوْنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ٥].

وتمتنع في سبع صُور:
إحداها: الواقعة بعد عاطفٍ، نحو: ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

الثانية: المؤكدة لمضمون الجملة، نحو: «هو الحق لا شك فيه» و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

الثالثة: الماضي التالي إلا، نحو: ﴿إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١].

الرابعة: الماضي المثلَّو بأو، نحو: «لأضربنه ذهب أو مك».

الخامسة: المضارع المنفي بلا، نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤].

السادسة: المضارع المنفي بما، كقوله:

٢٨١ - عَهْدُكَ مَا تَضْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ

السابعة: المضارع المُثَبَّت، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّ سَتَكِدُرُ﴾ [المدثر: ٦].

وأما نحو قوله:

٢٨٢ - عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا

ف قيل: ضرورة، وقيل: الواو عاطفة والمضارع مُؤَوَّل بالماضي، وقيل: واو حال والمضارعُ خَبَرٌ لمبتدأ محذوف، أي: وأنا أَقْتُلُ.



فصل: وقد يُحذف عاملُ الحال: جوازاً، لدليل حاليّ، كقولك لقاصد السفر: رَشِداً وللقادم من الحج: «مَأْجوراً» أو مَقَالِي، نحو: ﴿يَا قَدِيرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، ﴿فَإِنْ حَسَمْتَ فَإِجَالاً أَوْ رُكْبَاتًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، بإضمار: تسافر، ورجعت، ونجمها، وصلُّوا. ووجوباً قياساً في أربع صُور، نحو: «ضَرَبِي زَيْداً قَائِماً»، ونحو: «زَيْدٌ أَبوكَ عَضُوفاً» وقد مَضَتْ، والتي يُبَيَّنُّ بها ازديادٌ أو نُقْصٌ بتدريج، كـ «تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ مِئْثَةً»، و«اشْتَرِهْ بِدِينَارٍ فَسَافِلاً»، وما ذُكِرَ لتوبيخ، نحو: «أَقَائِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، رَأَيْتُمُومِياً مَرَّةً وَقَيْسِيّاً أُخْرَى»، أي: أُنْجِدُ، وَأَتَحَوَّلُ. وسماعاً في غير ذلك، نحو: «هَيْنِئاً لَكَ»، أي: ثبت لك الخير هنيئاً، أو أَهْنَأَكَ هَيْنِئاً.



هذا باب التمييز

التمييز: اسمٌ نكرة، بمعنى مِنْ، مُبَيَّنٌّ لإيهام اسم أو نِسْبَةٍ. فخرج بالفصل الأول: نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ». وقد مضى أن قوله:

صَدَدْتُ وَطَبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

محمولٌ على زيادة: «أَل».

وبالثاني: الحالُ فإنه بمعنى في حال كذا، لا بمعنى من. وبالثالث: نحو: «لَا رَجُلٌ» ونحو:

٢٨٣ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُخَصِّصَهُ

فإنهما وإن كانا على معنى «مِنْ» لكنها ليست للبيان، بل هي في الأول: -استغراق، وفي الثاني: للابتداء.

وَحُكْمُ التَّمْيِيزِ النَّصْبُ، وَالنَّاصِبُ لِمَبَيِّنِ الْأَسْمِ هُوَ ذَلِكَ الْأَسْمُ الْمُبْهَمُ،
كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا» وَالنَّاصِبُ لِمَبِينِ النَّسْبَةِ الْمُسْنَدُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهَةٍ، كـ «طَابَ نَفْسًا»،
و«هُوَ طَيِّبٌ أَبَوَةً»، وَغُلِّمَ بِذَلِكَ بُطْلَانُ عَمُومِ قَوْلِهِ:
يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

فصل: والاسم المبهم أربعة أنواع:

أحدها: العدد، كـ «أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا» [يوسف: ٤].
والثاني: المقدار، وهو إما مساحة، كـ «شِبْرٍ أَرْضًا» أو كَيْلٌ، كـ «قَفِيزِ بُرًّا» أو وزن، كـ «مَنْوِيْنِ عَسَلًا» وهو تثنية مَنَّا - كَعَصَا - ويقال فيه: مَنٌّ - بالتشديد - وتثنيته مَنَانٍ.

والثالث: ما يُشَبَّهُ الْمَقْدَارُ، نحو: «مِثْقَالِ ذَرَّةٍ خَيْرًا» [الزلزلة: ٧]، و«نِخْيِ سَمْنًا»، «وَلَوْ جِثْنَا يَمِثْلَهُ مَدَا» [الكهف: ١٠٧]، وَحُمِلَ عَلَى هَذَا: «إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلًا».
والرابع: ما كان فرعاً للتمييز، نحو: «خَاتَمَ حَدِيدًا»، فَإِنَّ الْخَاتَمَ فِرْعُ الْحَدِيدِ، ومثله: «بَابٌ سَاجًا» و«جَبَّةٌ خَزًّا» وقيل: إنه حال.

والنسبة المبهمة نوعان: نسبة الفعل للفاعل، نحو: «وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا» [مريم: ٤]، ونسبته للمفعول، نحو: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» [القمر: ١٢].
ولك في تمييز الاسم أن بجره بإضافة الاسم، كـ «شِبْرٍ أَرْضٍ» و«قَفِيزِ بُرٍّ» و«مَنْوِيْنِ عَسَلٍ»، إِلَّا إِذَا كَانَ الْأَسْمُ عِدَدًا، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا» أو مضافاً، نحو: «يَمِثْلَهُ مَدَا» [الكهف: ١٠٩]، و«يَلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا» [آل عمران: ٩١].



فصل: مِنْ مُمَيِّزِ النَّسْبَةِ الْوَاقِعُ بَعْدَ مَا يُفِيدُ التَّعَجُّبَ، نَحْوُ: «أَكْرَمَ بِهِ أَبًا»، و«مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا»، وَلِلَّهِ ذَرَّةٌ فَارِسًا»، وَالْوَاقِعُ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ، وَشَرَطُ نَصْبِ هَذَا كَوْنُهُ فَاعِلًا مَعْنَى، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا» بِخِلَافِ: «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ»، وَإِنَّمَا جَازَ: «هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا» لِتَعَذُّرِ إِضَافَةِ أَفْعَلٍ مَرَّتَيْنِ.



فصل: وَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بَيْنَ، كـ «رِطْلٍ مِنْ زَيْتٍ» إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:
إحداها: تمييز العدد، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا».
الثانية: التمييز المحوّل عن المفعول، كـ «عَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا»، وَمِنْهُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا» بِخِلَافِ: «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا».
الثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى إِنْ كَانَ مُحوّلاً عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً، كـ «طَابَ

زَيْدٌ نَفْسًا، أو عن مضاف غيره، نحو: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا» إذ أصله: «مَالٌ زَيْدٌ أَكْثَرُ» بخلاف: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا».

٢٨٤ - ... وَأَبْرَحَ رَحِيتَ جَارًا

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى؛ إذ المعنى عَظُمْتُ فَارِسًا وَعَظُمْتُ جَارًا، إلا أنهما غير مُحَوَّلَيْنِ، فيجوز دخول «مِنْ» عليهما، ومن ذلك «يَغَمُّ رَجُلًا زَيْدٌ» يجوز «يَغَمُّ مِنْ رَجُلٍ» قال:

٢٨٥ - فَيَغَمُّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

فصل: لا يتقدّم التمييز على عامله إذا كان أَسْمًا، كـ «رِطْلٍ زَيْتًا» أو فِعْلًا جامدًا، نحو: «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا» وَنَدَرَ تَقْدُّمُهُ على المتصرف كقوله:

٢٨٦ - أَنْفُسًا تَطِيبُ بِئِيلِ الْمُئِي

وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي.



هذا باب حروف الجر

وهي عشرون حرفاً؛ ثلاثة مَصْتُ في الاستثناء - وهي: حَلَا، وَعَدَا، وحاشا - وثلاثة شَادَّةٌ:

● أحدها: (مَتَى) في لغة هَذِيل، وهي بمعنى (مِنْ) الابتدائية، سُمِعَ من بعضهم: (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّه)، وقال:

٢٨٧ - مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهْنٌ نَائِيَجُ

● والثاني: (لَعَلَّ) في لغة عَقِيل، قال:

٢٨٨ - لَعَلَّ اللّٰهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا

ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الثانية الفتح والكسر.

● والثالث: (كَيَّ) وإنما تجرُّ ثلاثة:

أحدها: (ما) الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن عِلَّةِ الشَّيْءِ: (كَيْمَه)، والأكثر أن يقولوا: (لِمَه).

الثاني: (ما) المصدرية وَصَلَتْهَا كقوله:

٢٨٩ - يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي: للضر والنفع، قاله الأخفش، وقيل: (ما) كافة.

الثالث: (أن) المصدرية وَصَلَتْهَا، نحو: (جِئْتُ كَيْ تَكْرِمَنِي) إذا قدرت (أن) بعدها؛ بدليل ظهورها في الضرورة، كقوله:

٢٩٠ - لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

والأولى أَنْ تُقَدَّرَ (كي) مصدرية فتقدر اللام قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها، نحو: ﴿لَيْكِنَّا تَأَسَّوْا﴾ [الحديد: ٢٣].

والأربعة عشر الباقية قسман:

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر، وهي: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَبِالْبَاءِ، واللام؛ نحو: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [السمانة: ٤٨]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس: ٤]، ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [البينة: ٨]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا شَتَّهِهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ﴾ [الحديد: ٧]، ﴿وَأَمِنُوا بِهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٢) وسبعة تختص بالظاهر، وتنقسم أربعة أقسام:

ما لا يختص بظاهر بعينه، وهو: حَتَّى، والكاف، والواو، وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير، كقول العجاج:

٢٩١ - وَأُمُّ أَوْعَالٍ كُهَا أَوْ أَقْرَبَا

وقول الآخر:

٢٩٢ - كُهُ وَلَا كُهُنَّ إِلَّا حَاظِلًا

وما يختص بالزمان، وهو: مُذْ، وَمُنْذُ، فأما قولهم: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ) فتقديره: مُذْ زَمَنِ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ، أي: مُذْ زَمَنِ خَلَقِ اللَّهِ إِيَّاهُ.

وما يختص بالنكرات، وهو رَبٌّ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غيبة مُلَازِمٍ للإفراد، والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى، قال:

٢٩٣ - رَبُّهُ فَثِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا

وما يختص بالله وَرَبٍّ مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم، وهو التاء، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وَ(تَرَبُّبُ الْكَعْبَةِ) وَ(تَرَبُّبِي لِأَقْلَعَنَّ)، وَ(تَدَرُّبُ تَالرَّحْمَنِ) وَ(تَحْيَا نَبِكَ).

فصل: في ذكر معاني الحروف.

ل (مِنْ) سبعة مَعَانٍ:

أحدها: التبعية، نحو: ﴿حَتَّى تَنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ولهذا قُرِئَ: ﴿بَغْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾.

والثاني: بيان الجنس، نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

والثالث: ابتداء الغاية المكانية باتفاق، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

[الاسراء: ١]، والزمانية، خلافاً لأكثر البصريين، ولنا قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾

[تنبيه: ١٠٨]، والحديث: «فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»، وقول الشاعر:

٢٩٤ - تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ

والرابع: التنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وهي الزائدة، ولها

ثلاثة شروط: أن يسبقها نفي، أو نهي، أو استفهام بهل، وأن يكون مجرورها

نكرة، وأن يكون إما فاعلاً، نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ﴾ [الأنبياء: ٢]، أو

مفعولاً، نحو: ﴿هَلْ تَحْتَسِبُ مِنْهُمْ أَحَدٌ﴾ [مريم: ٩٨]، أو مبتدأ، نحو: ﴿هَلْ مِنْ

خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

والخامس: معنى البدل، نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾

[تنبيه: ٣٨].

والسادس: الظرفية، نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿إِذَا تُودَى

بِصَلْوَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

والسابع: التعليل، كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا﴾ [نوح: ٢٥]، وقال

نفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ



وللأم اثنا عشر معنى:

أحدها: الملك، نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [لقمان: ٢٦].

والثاني: شبه الملك، ويُعبر عنه بالاختصاص، نحو: (السَّجُّجُ لِلدَّابَّةِ).

والثالث: التعدية، نحو: (مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو).

والرابع: التعليل، كقوله:

وَإِنِّي لَتَّغْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِرَّةً

والخامس: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله:

٢٩٥ - ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

وأما ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، فالظاهر: أنه ضَمَّنَ معنى اقترب؛ فهو مثل: ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١].

والسادس: تقوية العامل الذي ضَعَفَ: إما بكونه فَرْعاً في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَعَالًا لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وَإِمَّا بِتَأْخُرِهِ عَنِ الْمَعْمُولِ، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وليست المقوية زائدة محضة، ولا مُعَدِّية محضة، بل هي بينهما.

والسابع: انتهاء الغاية، نحو: ﴿كُلُّ يَجْرٍ لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [فاطر: ١٣].
والثامن: الْقَسَمَ، نحو: (لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ).
والتاسع: التَّعَجُّبُ، نحو: (لِلَّهِ دَرْكًا!).
والعاشر: الصَّيرُورَةُ، نحو:

٢٩٦ - لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ

والحادي عشر: البَعْدِيَّة، نحو: ﴿أَقْرِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الْأَشْمِيسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، أي: بَعْدَهُ.

والثاني عشر: الاستعلاء نحو: ﴿وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، أي: عليها.



وللباء اثنا عشر معنى أيضاً:

أحدها: الاستعانة، نحو: (كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ).

والثاني: التَّعْدِيَّة، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَسْوِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، أي: أذهبهُ.

والثالث: التَّعْوِيزُ، كـ (بِعِغْتِكَ هَذَا بِهَذَا).

والرابع: الإِلْصَاقُ، نحو: (أَمْسَكْتُ بِرَيْدٍ).

والخامس: التَّبْعِيضُ، نحو: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها.

والسادس: المَصَاحَبَةُ، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾ [المائدة: ٦١]، أي: معه.

والسابع: المجاوزة نحو: ﴿سَسَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه.

والثامن: الظَّرْفِيَّة، نحو: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، أي: فيه،

ونحو: ﴿يَجْعَلُنَّهُمْ إِسْحَرٍ﴾ [الفر: ٣٤].

والتاسع: البَدَلُ، كقول بعضهم: (مَا يَسْرُبُنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَذْرًا بِالعَقَبَةِ)، أي:

بَدَلَهَا.

والعاشر: الاستعلاء، نحو: ﴿مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقَطَّارٌ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: على قطار.

والحادي عشر: السببية، نحو: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مَيِّتَقُهُمْ لَعْنُهُمْ﴾ [المائدة: ١٣].
والثاني عشر: التأكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، ونحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ونحو: ﴿بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ﴾، ونحو: ﴿زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ﴾.
ول (في) ستة معانٍ:

- (١) الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية، نحو: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِينَ﴾ [الروم: ٣]، ونحو: ﴿فِي يَضَعُ سِينٌ﴾ [الروم: ٤].
- (٢) أو مجازية، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].
والسببية، نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].
- (٣) والمصاحبة، نحو: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨].
- (٤) والاستعلاء، نحو: ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: ٧١].
- (٥) والمقايسة، نحو: ﴿فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].
- (٦) وبمعنى الباء، نحو:

٢٩٧ - بَصِيرُونَ فِي طَغْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى



ول (علَى) أربعة معانٍ:

أحدها: الاستعلاء، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢].
والثاني: الظرفية، نحو: ﴿عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ﴾ [القصص: ١٥]، أي: في حين غفلة.
والثالث: المُجَاوِزَة، كقوله:

٢٩٨ - إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

أي: عني.

والرابع: المصاحبة، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، أي: مع ظلمهم.

ول (عَنْ) أربعة معانٍ أيضاً:

أحدها: المجاوزة، نحو: (سِرْتُ عَنْ الْبَلَدِ)، (وَزَمِنْتُ عَنِ الْقَوْسِ).

والثاني: البَعْدِيَّة، نحو: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالاً بعد حال.
والثالث: الِاسْتِعْلَاءُ، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَخِلُّ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨]، أي: عَلَى نفسه، وكقول الشاعر:

٢٩٩ - لَا وَابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي.....
أي: عَلَيَّ.

والرابع: التعليل، نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ هَارُونَ عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: لأجله.



وللكاف أربعة معانٍ أيضاً:

أحدها: التَّشْبِيه، نحو: ﴿وَرَدَّ كَالِدِهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧].

والثاني: التعليل، نحو: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لهدايته إياكم.

والثالث: الاستعلاء، قيل لبعضهم: كيف أَصْبَحْتَ؟ فقال: كخَيْرٍ، أي: عليه، وَجَعَلَ منه الْأَخْفَشُ قَوْلُهُمْ: (كُنْ كَمَا أَنْتَ)، أي: على ما أَنْتَ عليه.

والرابع: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي: ليس شيءٌ مثله.



ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية، مكانيةً أو زمانيةً، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، ونحو: ﴿أَتَمُوا الْقِيَامَ إِلَى الْبَيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحو: ﴿أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا﴾، ونحو: ﴿سَلَّمُ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

ولأنما يُجَرُّ بحتى في الغالب آخرٌ أو مُتَّصِلٌ بآخرٍ، كما مثلنا؛ فلا يقال: (سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نَضَفْتُهَا).



ومعنى كي التعليل، ومعنى الواو والتاء القَسَمُ، ومعنى مُذْ وَمُنْذُ ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً، كقوله:

٣٠٠ - أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُنْذُ دَهْرٍ

وقوله:

٣٠١ - وَرَبِعَ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانٍ

والظرفية إن كان حاضراً، نحو: (مُنْذُ يَوْمِنَا) وبمعنى مِنْ وإلى معاً إن كان معدوداً، نحو: (مُنْذُ يَوْمَيْنِ).



وَرُبَّ لِلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا، وللتقليل قليلاً؛ فالأول كقوله عليه الصلاة والسلام: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يَا رُبَّ ضَائِمِهِ لَنْ يُصُومَهُ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ)، والثاني كقوله:

٢٠ - أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام.



فصل: من هذه الحروف ما لفظه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والاسمية، وهو خمسة:

أحدها: الكاف، والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر، كقوله:

٣٣ - يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُئْتَهُمِ

والثاني والثالث: عَن وَعَلَى، وذلك إذا دخلت عليهما (مِنْ) كقوله:

٣٤ - مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

وقوله:

٣٥ - عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا

والرابع والخامس: مُذْ وَمُنْذُ، وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يَدْخُلَا على اسم مرفوع، نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ)، أو (مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) وهما حينئذٍ مبتدآن، وما بعدهما خبر، وقيل بالعكس، وقيل: ظَرْفَانِ، وما بعدهما فاعلٌ بكان تامة محذوفة.

والثاني: أن يَدْخُلَا على الجملة، فعليه كانت، وهو الغالب، كقوله:

٣٦ - مَا زَالَ مُذْ عَقَّدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ

أو اسمية، كقوله:

٣٧ - وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ

وهما حينئذٍ، ظرفان باتفاق.

فصل: تَزَادَ كلمة (ما) بعد (مِنْ) و(عَنْ) والباء؛ فلا تَكْفُهُنَّ عن عمل الجرِّ، نحو: ﴿يَمَّا خَطَّيْنِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾ [المائدة: ١٣]. وبعد (رُبَّ) والكاف؛ فيبقى العَمَلُ قليلاً، كقوله:

٣٠٨ - رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

وقوله:

٣٠٩ - كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

والغالبُ أن تَكْفُهُمَا عن العمل، فيدخلان حيثنَّذ على الجمل، كقوله:

٣١٠ - كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

وقوله:

٣١١ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالِمٍ

والغالبُ على (رُبَّ) المكفوفة أن تَدْخُلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت.

وقد تدخل على مضارعٍ مَنَزَلٍ مَنَزَلَةً الماضي لتحقيقٍ وقُوعه، نحو: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢].

وَنَدَّرَ دخولها على الجملة الاسمية، كقوله:

٣١٢ - رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ

حتى قال الفارسي: يجب أن تُقَدَّرَ (ما) اسماً مجروراً بـ (رُبَّ) بمعنى شيء، و(الجامل) خبراً لضميرٍ محذوف، والجملة صفة لما، أي: رُبَّ شيء هو الجاملُ المؤبَّلُ.



فصل: تُحَذَفُ (رُبَّ) ويبقى عَمَلُهَا، بعد الفاء كثيراً؛ كقوله:

٣١٣ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

وبعد الواو أكثر، كقوله:

٣١٤ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

وبعد (بَلْ) قليلاً، كقوله:

٣١٥ - بَلْ مَهْمَهُ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمِهِ

وبدونهنَّ أَقْلٌ، كقوله:

٢١٦ - رَسِمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيلَةٍ

وقد يُحذفُ غيرُ (رُبِّ) ويبقى عمله، وهو ضربان:

- (١) سَمَاعِيٌّ، كقول رُؤبة: (خَيْرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ) جواباً لمن قال له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟
- (٢) وَقِيَّاسِيٌّ، كقولك: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ) أي: بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ؟ خلافاً للزجاج، في تقديره الجرَّ بالإضافة، وكقولهم: (إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحُجْرَةَ عَمْرًا)، أي: وفي الحجرة، خلافاً للأخفش؛ إذ قَدَّرَ العطف، على معمولي عاملين، وقولهم: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ) حكاه يونس، وتقديره: إِلَّا أَمْرٌ بِصَالِحٍ، فقد مررتُ بطالِحٍ.



هذا باب الإضافة

تَحْدِفُ مِنَ الْاسْمِ الَّذِي تَرِيدُ إِضَافَتَهُ مَا فِيهِ مِنْ تَنْوِينٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، كقولك: نِي ثَوْبٍ وَدَرَاهِمٍ: (ثَوْبُ زَيْدٍ) وَ(دَرَاهِمُهُ) وَمِنْ ثَوْنٍ تَلِي عِلَامَةَ الْإِعْرَابِ، وَهِيَ نُونُ تَنْثِيَةٍ وَشَبْهَهَا؛ نَحْوُ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، وَ(هَذَا أَثْنَا زَيْدٍ) وَنُونُ جَمْعِ مَحْذُورِ السَّالِمِ وَشَبْهَهُ، نَحْوُ: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]، وَ(عَشْرُو عَمْرٍو) وَلَا تَحْدِفُ النُّونَ الَّتِي تَلِيهَا عِلَامَةُ الْإِعْرَابِ، نَحْوُ: (بَسَاتِينُ زَيْدٍ)، وَ﴿شَيْطَانِ الْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وَيُجَرُّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِالْمُضَافِ، وَفَاقاً لِسَيُوبِهِ، لَا بِمَعْنَى اللَّامِ، خِلَافاً لِلزَّجَاجِ.



فصل: وَتَكُونُ الْإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ بِأَكْثَرِيَّةٍ، وَعَلَى مَعْنَى (مِنْ) بِكَثْرَةٍ، وَعَلَى مَعْنَى (فِي) بِقَلَّةٍ.

وَصَابِطُ الَّتِي بِمَعْنَى (فِي): أَنْ يَكُونَ الثَّانِي ظَرْفًا لِلأَوَّلِ، نَحْوُ: ﴿مَكْرُ أَيْلٍ﴾ [سبا: ٣٣]، وَ﴿يَصْنَعِي السَّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩ و ٤١].

وَالَّتِي بِمَعْنَى (مِنْ): أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَصَالِحاً لِلإِخْبَارِ بِهِ عَنْهُ، كـ (خَاتَمُ فِضَّةٍ)، أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَاتَمَ، بَعْضُ جِنْسِ الْفِضَّةِ، وَأَنَّهُ يُقَالُ: هَذَا خَاتَمُ فِضَّةٍ.

فإن انتفى الشرطان معاً، نحو: (تَوْبُ زَيْدٍ) و(غَلَامُهُ)، و(حَصِيرِ الْمَسْجِدِ)، و(قِنْدِيلِهِ)، أو الأول فقط، نحو: (يَوْمَ الْخَمِيسِ)، أو الثاني فقط، نحو: (يَدُ زَيْدٍ)، فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص.



فصل: والإضافة على ثلاثة أنواع:

(١) نوع يفيد تَعَرُّفُ المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، ك (غُلَامَ زَيْدٍ)، وَتَخْصُّصُهُ به إن كان نكرة، ك (غُلَامَ امْرَأَةٍ)، وهذا النوع، هو الغالب.

(٢) ونوع يفيد تَخْصُّصَ المضاف دون تعرفه، وضابطه: أن يكون المضاف مُتَوَعَّلًا في الإبهام كغير ومثل إذا أُريدَ بهما مُطْلَقُ المماثلة والمغايرة، لا كَمَالَهُمَا؛ ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ) أو (غَيْرِكَ).

وتُسمى الإضافة في هذين النوعين مَعْنَوِيَّةً؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً وَمَحْضَةً، أي: خالصة من تقدير الانفصال.

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك، وضابطه: أن يكون المضاف صفة تُشَبِّه المضارع في كونها مُرَاداً بها الحال أو الاستقبال، وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم فاعل، ك (ضَارِبِ زَيْدٍ)، و(زَاجِئًا)، واسم المفعول، ك (حَمْضَرُوبِ الْعَبْدِ) و(مُرُوعِ الْقَلْبِ) والصفة المشبهة، ك (حَسَنَ الْوَجْهِ) و(عَظِيمَ الْأَمَلِ) و(قَلِيلَ الْحِيلِ).

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً: وَصَفُ النكرة به في نحو: ﴿هَذَا بَلَغَ الْأَكْبَرِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَوُقُوعُهُ حالاً في نحو: ﴿ثَلَاثِي عِطْفِهِ﴾ [الحج: ٩]، وقوله:

٣١٧ - فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطِنًا

ودخول (رُبِّ) عليه في قوله:

٣١٨ - يَا رَبِّ غَايِبُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك: (ضَارِبِ زَيْدٍ): ضارب زيداً؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف، أو رَفْعُ الْقُبْحِ.

أما التخفيفُ، فبحذفِ التنوين الظاهر، كما في (ضَارِبِ زَيْدٍ)، و(ضَارِبَاتِ عَمْرٍو) و(حَسَنِ وَجْهِهِ)، أو المُقَدَّرُ، كما في (ضَوَارِبِ زَيْدٍ) و(حَوَاجِّ بَيْتِ اللَّهِ)، أو نون التثنية، كما في (ضَارِبَا زَيْدٍ)، أو الجمع، كما في (ضَارِبُو زَيْدٍ).

وَأَمَّا رَفْعُ الْقُبْحِ، ففي نحو: (مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنَ الْوَجْهَ)؛ فإن في رفع (وَجْهَ) قُبْحٌ خُلُوُ الصِّفَةِ من ضمير، يعود على الموصوف، وفي نصبه قُبْحٌ إجراء وصف القاصر، مُجَرِّى وصف المتعدي، وفي الجر تخلصَ منهما. ومن ثَمَّ امتنع (لِحَسَنَ وَجْهِهِ)، لانتفاء قُبْحِ الرفع، ونحو: (الْحَسَنَ وَجْهَ) لانتفاء، قُبْحِ النصب؛ لأنَّ نكرة تنصب على التمييز.

وَتُسَمَّى الإضافة في هذا النوع لفظية؛ لأنها أفادت أمراً لفظياً، وغير مَحْضَةٍ؛ لأنها في تقدير الانفصال.



فصل: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول (أل) على المضاف في خمس سائل:

إحداها: أن يكون المضاف إليه بـأل، كـ (الْجَعْدُ الشَّعْرَ)، وقوله:

٣١٩ - شِفَاءٌ، وَهَنَّ الشَّافِيَاُ الْحَوَائِمِ

الثانية: أن يكون مُضَافاً لما فيه (أل)، كـ (الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِيِ)، وقوله:

٣٢٠ - لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى

الثالثة: أن يكون مُضَافاً إلى ضمير ما فيه (أل)، كقوله:

٣٢١ - أَلُوْدُ أَنْتِ الْمُسْتَجِيقَةُ صَفْوِهِ

الرابعة: أن يكون المضاف مُثْنًى، كقوله:

٣٢٢ - إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ

الخامسة: أن يكون جَمْعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ المثنى، وهو جمع المذكر السالم، فإنه يُعْرَبُ بحرفين، وَيَسْلَمُ فيه بناء الواحد وَيُخْتَمُّ بنون زائدة، تحذف للإضافة، كما أن حشنى كذلك، كقوله:

٣٢٣ - لَيْسَ الْأَخِلَاءُ بِالْمُضْغِي مَسَامِعِهِمْ

وَجَوَزَ الْفَرَاءُ إِضَافَةَ الْوَصْفِ الْمَحَلِّ بِأَلٍ إِلَى الْمَعَارِفِ كُلِّهَا، كـ (الضَّارِبِ زَيْدٍ) - (ضَّارِبِ هَذَا) بخلاف (الضَّارِبِ رَجُلٍ)، وقال المبرد والزماني في (الضَّارِبِ) - (ضَّارِبِ): موضع الضمير خَفُضَ، وقال الأخفش: نصب، وقال سيبويه: الضمير كظاهر؛ فهو منصوب في (الضَّارِبِ) مخفوض في (ضَّارِبِ) ويجوز في (الضَّارِبِ) - (ضَّارِبِ) الوجهان.

مسألة: قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبالعكس، وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه.
فمن الأول، قولهم: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، وقراءة بَعْضِهِمْ: ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، وقوله:

٣٢٤ - طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

ومن الثاني، قوله:

٣٢٥ - إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْنِ هَوَى

ويحتمله ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ولا يجوز (قَامَتْ غُلَامٌ هِنْدِي)، ولا (قَامَ امْرَأَةٌ زَيْدٌ) لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

مسألة: لا يضاف اسمٌ لمُرَادِفِهِ، كـ (لَيْثٌ أَسَدٌ) ولا موصوفٌ إلى صفته، كـ (رَجُلٌ فَاضِلٌ) ولا صفة إلى موصوفها، كـ (فَاضِلٌ رَجُلٌ) فَإِنْ سُمِعَ مَا يُوهِمُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، يُؤَوَّلُ.

فمن الأول، قولهم: (جاءني سَعِيدٌ كُرْزِي)، وتأويله: أَنْ يُرَادَ بِالْأَوَّلِ: الْمُسَمَّى، وبالثاني: الاسمُ، جاءني مُسَمَّى هذا الاسم.

ومن الثاني، قولهم: (حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ)، (وَصَلَاةُ الْأُولَى)، (وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ)، وتأويله: أَنْ يُقَدَّرَ موصوفٌ، أي: حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى، وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ الْجَامِعِ.

ومن الثالث، قولهم: (جَزْدٌ قَطِيفَةٌ)، (وَسَحْقٌ عِمَامَةٌ)، وتأويله: أَنْ يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً، وإضافة الصفة إلى جنسها، أي: شَيْءٌ جَزْدٌ مِنْ جِنْسِ الْقَطِيفَةِ، وَشَيْءٌ سَحْقٌ مِنْ جِنْسِ الْعِمَامَةِ.



فصل: الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد، كـ (غُلَامٌ) و(ثَوْبٌ).

ومنها ما يمتنع إضافته كالمضمرات، والإشارات، وكغير أيٍّ من الموصولات وأسماء الشرط، والاستفهام.

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى المفرد، وهو نوعان: ما يجوز قَطْعُهُ عن الإضافة في اللفظ، نحو: (كُلٌّ) و(بَعْضٌ)، و(أَيٌّ)، قال الله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ

بَسَحُونَ ﴿يس: ٤٠﴾، وَفَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴿البقرة: ٢٥٣﴾، وَ﴿أَيَّا مَا تَدْعُونَ﴾ [إسراء: ١١٠]، وما يلزم الإضافة لفظاً، وهو ثلاثة أنواع: ما يُضَاف للظاهر والمضمَر، نحو: (كَلَا) و(كَلْنَا) و(عِنْدَ) و(لَدَى) و(قَصَارَى) و(سَوَى)، وما يختص بالظاهر، كـ (أَوَّلَى) و(أَوَّلَاتٍ) و(ذِي) و(ذَاتٍ)، قال الله تعالى: ﴿تَحَنُّ أَوْلُوا قُوَّةً﴾ [النمل: ٣٣]، وَأَوَّلْتُ الْأَحْمَالَ ﴿الطلاق: ٤﴾، ﴿وَذَا النُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وَ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، وما يختص بالمضمَر، وهو نوعان: ما يُضَاف لكل مُضَمَّر، وهو (وَحَدَ)، نحو: ﴿إِذَا دَعَى اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [غافر: ١٢]، وقوله:

٣٢٦ - وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَخَدَكَا

وقوله:

٣٣٠ - وَالذُّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَخَلِي

وما يختص بضمير المخاطب، وهو مَصَادِرُ مُثَنَّا لفظاً، ومعناها التَّكْرَارُ، وهي تَبَيُّكٌ بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة، و(سَعْدِيكَ) بمعنى إسعاداً لك بعد إسعادٍ، وَلَا تستعمل إلا بعد لَبِيكُ، و(حَنَائِيكَ) بمعنى تَحَنُّناً عليك بعد تَحَنُّنٍ، و(دَوَائِيكَ) بمعنى تَدَاوُلًا بعد تَدَاوُلٍ، و(هَذَاذِيكَ) - بذالين معجمتين - بمعنى: إِسْرَاعًا بعد إِسْرَاعٍ، قَالَ:

٣٢٨ - ضَرْباً هَذَاذِيكَ وَطَعْناً وَخُضَا

وعامله وعاملُ لَبِيكُ من معناهما، والبواقي من لفظهما.

وتجوزُ سبويه في (هَذَاذِيكَ) في البيت، وفي (دَوَائِيكَ) من قوله:

٣٢٩ - دَوَائِيكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسِ

الحالية بتقدير نفعله مُتَدَاوِلِينَ، وَهَآذِينَ - أي: مُسْرِعِينَ - ضعيفٌ للتعريف، ولأن مصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غَيْرُ كونه مفعولاً مطلقاً.

وتجوزُ الأعلم في هَذَاذِيكَ في البيت الوُضْفِيَّةُ مردودٌ لذلك.

وقوله فيه وفي أخواته: إِنْ الكاف لمجرد الخطاب مثلها في (ذلك) مردودٌ أيضاً؛ نقولهم: (حَنَائِيهِ) و(لَبِّي زَيْدٍ) ولحذفهم النونَ، لأجلها، ولم يحذفوها في (ذَاذِيكَ) وبأنها، لَا تَلَحُّقُ الأسماء التي لَا تُشَبِّه الحرفَ.

وشدَّت إضافة لَبِّي إلى ضمير الغائب، في نحو قوله:

٣٣٠ - لَقُلْتُ لَبِّيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

والى الظاهر فى نحو قوله:

۳۳۱۔ فَلَبُّیْ فَلَبُّیْ یَدِیْ مِسْوَ

وفيه ردّ على يُونسَ في زَعْمِهِ أَنَّهُ مفردٌ، وأصله لبًّا، فَقُلِبَتْ ألفه ياءً، لأجل الضمير، كما في لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ، وقول ابن النَّاطِم: إِنَّ خِلافَ يونسَ في لَبِّيكَ وأخواته وَهَمٌّ.

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل، اسمية كانت، أو فعلية، وهو: (إِذْ)،
(وَحَيْثُ)، فأما (إِذْ)، فنحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ
كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وقد يُحذف ما أُضيفت إليه للعلم به، فَيَجاء بالتثوين
عَوَضاً منه، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، وأما حيث، فنحو:
(جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ) و(حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ) وربما أُضيفت إلى المفرد، كقوله:

٢٢٢ - بَيْضُ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَائِمُ

ولا يُقَاسُ عليه ، خلافاً للكسائي .

ومنها: ما يختصُّ بالجمال الفعلية، وهو (لَمَّا)، عند مَنْ قال باسميتها، نحو: (لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ) و(إِذَا)، عند غير الأخفش والكوفيين، نحو: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، وأما نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ﴿الانشقاق: ١﴾، فمثلُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وأما قوله:

٢٢٢ - إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ

فعلى إضمار (كان) كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله:

٢٢٤ - فَهَلْ أَنْفُسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

فصل: وما كان بمنزلة (إِذْ) أو (إِذَا) - في كَوْنِهِ اسْمَ زَمَانٍ مُبْتَهَمٍ لما مضى أو لما يأتي - فإنه بمنزلة (إِذْ) أو (إِذَا)؛ فلذلك تقول: (جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَاجِّ أَمِيرٍ)، أو (زَمَنَ كَانَ الْحَاجُّ أَمِيرًا) لأنه بمنزلة (إِذْ)، و(آتَيْكَ زَمَنَ يَقْدُمُ الْحَاجُّ) ويمتنع (زَمَنَ الْحَاجِّ قَادِمٍ) لأنه بمنزلة إِذَا، هذا قولُ سيبويه، ووافقهُ الناظم في مُشْبِهِهِ إِذْ دون مُشْبِهِهِ إِذَا؛ مُحْتَجًّا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارٍ يُقْنُونَ ۖ﴾ [الذاريات: ١٣]، وقوله:

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ لتحقيقِ وقوعه منزلةً ما قد وقع ومضى.



فصل: ويجوز في الزمان المحمول على (إذا) أو (إذ) الإعراب على الأصل،
والبناء حملاً عليهما، فإن كان ما يليه فعلاً مبنياً، فالبناء أرجح للتناسب، كقوله:

٣٣٥ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

وقوله:

٣٣٦ - عَلَى حِينٍ يَسْتَضِيْنَ كُلَّ حَلِيمٍ

وإن كان فعلاً مُعَرَّباً أو جملة اسمية؛ فالإعراب أرجح عند الكوفيين، وواجب
عند البصريين، واعترض عليهم بقراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩]، بالفتح،
وقوله:

٣٣٧ - عَلَى حِينِ التَّوَاضُلِ غَيْرُ دَانٍ

فصل: مما يلزم الإضافة (كلاً) و(كلتا)، ولا يُضَافَانِ إلا لما استكمل ثلاثة
شروط:

أحدها: التَّعْرِيفُ؛ فلا يجوز (كِلَا رَجُلَيْنِ) ولا (كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ) خلافاً للكوفيين.
والثاني: الدَّلَالَةُ على اثنين، إما بالنص نحو: (كِلَاهُمَا) و﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾
[كهف: ٣٣]، أو بالاشتراك، نحو قوله:

٣٣٨ - كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ

فإن كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة. وإنما صحَّ قوله:

٣٣٩ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاً ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبِيلٌ
لأنَّ (ذا) مُثَنَّةٌ في المعنى مثلها في قوله تعالى: ﴿لَا فَارِصٌ وَلَا يَكْرُ عَوَائٍ يَبْرُكُ
ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، أي: و(كلاً) ما ذكر، و(بين) ما ذكر.

والثالث: أن يكون كلمة واحدة؛ فلا يجوز (كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو) فأما قوله:

٣٤٠ - كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْداً

فمن تَوَادَرِ الضَّرُورَاتِ.



ومنها (أَيُّ) وتُضَافُ لِلتَّكْرَةِ مطلقاً؛ نحو: (أَيُّ رَجُلٍ) و(أَيُّ رَجُلَيْنِ) و(أَيُّ
رَجَالٍ)، وللمعرفة إذا كانت مُثَنَّة، نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١]، أو مجموعة
نحو: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، ولا تُضَافُ إِلَيْهَا مفردة إلا إن كان بينهما جمعٌ

مُقَدَّر، نحو: (أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ)؛ إذ المعنى أَيُّ أجزاء زَيْدٍ أَحْسَنُ؛ أو عطف عليها مثلها بالواو كقوله:

٣٤١ - أَيُّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَخْزَابِ

إذ المعنى أَيُّنَا.

ولا تضاف (أَيُّ) الموصولة إلّا إلى المعرفة، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، خلافاً لابن عصفور، ولا (أَيُّ) المنعوت بها والواقعة حالاً إلّا لنكرة كـ (سَمَرْتُ بِفَارِسٍ أَيُّ فَارِسٍ) و(بِرَيْدٍ أَيُّ فَارِسٍ).

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما، نحو: ﴿إِنِّكُمْ يَأْتِيَنِ بِعَرِيهَا﴾ [النمل: ٣٨]، ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقولك: (أَيُّ رَجُلٍ جَاءَكَ فَأَكْرِمَهُ).



ومنها (لَدُنْ) بمعنى عِنْدَ؛ إلّا أَنَّهَا تختصُّ بستة أمور:

أحدها: أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لمبدأ الغايات، فمن ثَمَّ يتعاقبان في نحو: (جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ) و(مِنْ لَدُنْهُ)، وفي التنزيل: ﴿ءَانِيتُهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، بخلاف، نحو: (جِلِسْتُ عِنْدَهُ)؛ فلا يجوز فيه (جلست لدنه) لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أَنَّ الغالب استعمالها مجرورة بـ مِنْ.

الثالث: أَنَّها مبنية إلّا في لغة قَيْسٍ؛ وبلغتهم قُرِئَ: ﴿مِنْ لَدُنْهِ﴾ [النساء: ٤٠].

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل، كقوله:

٣٤٢ - لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سُنُوذُ الدَّوَائِبِ

الخامس: جواز إفرادها قبل (غُدُوَّة) فتنصبها: إما على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) واسمها، وحكى الكوفيون رَفَعَهَا على إضمار (كان) تامةً، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال.

السادس: أَنَّها لا تقع إلّا فَضْلَةً، تقول: (السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَصْرَةِ) ولا تقول: (من لَدُنِ الْبَصْرَةِ).



ومنها (مَعَ) وهو اسمٌ لمكانِ الاجتماعِ، مُغَرَّبٌ، إلّا في لغة ربيعة وعُثْمُ قُتُبْنِي على السكون كقوله:

٣٤٣ - قَرِيبِشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ

وإذا لقي الساكنة ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها، نحو: (مَعَ القومِ)، وقد تفرد بمعنى جميعاً، فتنصب على الحال، نحو: (جاؤوا معاً).

ومنها (غيرُ) وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وإذا وقع بعد (ليس) وعُلم المضاف إليه جاز ذكره كـ (مَقْبَضَتُ عَشْرَةٍ لَيْسَ غَيْرُهَا) وجاز حذفه لفظاً، فيضمُّ بغير تنوين، ثم اختلف، فقال المبرد: ضمة بناء؛ لأنها كَقَبْلُ في الإبهام فهي سم أو خبر، وقال الأخفش: إعراب؛ لأنها اسم ككلِّ وَبَعْضٍ، لا ظرف كَقَبْلُ وبعد، فهي اسم لا خبر، وَجَوَزَهما ابنُ خروف، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه، فهي خبر، والحركة إعراب باتفاق، كالضم مع التنوين.

ومنها (قَبْلُ) و(بَعْدُ) ويجب إعرابهما في ثلاث صُورٍ:
إحداها: أن يُصْرَحَ بالمضاف إليه، كـ (حِثُّكَ بَعْدَ الظُّهْرِ) و(قَبْلَ العَصْرِ) و(مِنْ قَبْلِهِ) و(مِنْ بَعْدِهِ).

الثانية: أن يُحذفَ المضافُ إليه ويُنَوَّى ثبوتُ لفظه، فيبقى الإعرابُ وتَرَكُ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه، كقوله:

٢٤٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةٍ

أي: ومن قبل ذلك، وقُرِئَ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، بالجر من غير تنوين، أي: من قبل الغلبِ ومن بعده.

الثالثة: أن يُحذفَ ولا يُنَوَّى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يُعارضه في اللفظ والتقدير، كقراءة بعضهم: ﴿مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، بالجر والتنوين، وقوله:

٢٤٥ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً

وقوله:

٢٤٦ - فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ

وهما نكرتان في هذا الوجه، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً، ولذلك نُونا، ومعرفتان في الوجهين قبله.

فإن نُويَ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنِيَ على الضم، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، في قراءة الجماعة.



ومنها (أَوَّل) و(دُونَ) وأسماء الجهات ك (يَمِين) و(شمال) و(وَرَاء) و(أَمَام) و(فوق) و(تحت)، وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد، تقول: (جَاءَ الْقَوْدُ وَأَخُوكَ خَلْفُ) أو (أَمَامُ) تريد خلفهم أو أمامهم، قال:

٢٤٧ - لَعْنًا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامُ

وقوله:

٢٤٨ - عَلَى أَيَّنَا تَعْدُو الْمَزِيَّةُ أَوَّلُ

وحكى أبو علي (ابدأ بِذَا مِنْ أَوَّل) بالضم على نية معنى المضاف إليه. وبالحذف على نية لفظه، وبالفتح على نية تركها، ومنعه من الصرف للوزن والوصف.



ومنها (حَسْبُ) ولها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ، فتستعمل استعمال الصفات، فتكون نعتاً لنكرة. ك (مَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، أي: كافٍ لك عن غيره، وحالاً لمعرفة. ك (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ) واستعمال الأسماء، نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨]، ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) وبهذا، يُرَدُّ على مَنْ زعم أنها اسمُ فِعْلٍ، فَإِنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق.

والثاني: أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى، فَتُسْتَعْمَلُ مُفْرَدَةً، وهذه هي حَسْبُ المتقدمة، ولكنها عند قطعها عن الإضافة، تجدّد لها إشراؤها هذا المعنى. وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية، وبنائها على الضم، تقول: (رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ) و(رَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ).

قال الجوهري: كَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَسْبِي) أو (حَسْبُكَ)، فأضمرت ذلك، ولم تُنَوِّنْ، انتهى. وتقول: (قَبِضْتُ عَشْرَةَ فَحَسْبُ)، أي: فحسبي ذلك.

واقضى كلام ابن مالك، أَنَّهَا تُعْرَبُ نَصْبًا إِذَا نُكِرَتْ كَقَبْلُ وَبَعْدُ.

قال أبو حيان: وَلَا وَجْهَ لِنَصْبِهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ ظَرْفٍ إِلَّا إِنْ نَقَلَ عَنْهُمْ نَصْبَهَا حَالًا إِذَا كَانَتْ نَكْرَةً، انتهى.

فإن أراد بكونها نكرة قَطْعَهَا عَنِ الإِضَافَةِ اقْتَضَى أَنْ اسْتِعْمَالَهَا حِينَئِذٍ مَنْصُوبَةٌ شَائِعٌ. وَأَنَّهَا كَانَتْ مَعَ الإِضَافَةِ مَعْرِفَةً، وَكِلَاهُمَا مَمْنُوعٌ، وَإِنْ أَرَادَ تَنْكِيرَهَا مَعَ الإِضَافَةِ فَلَا وَجْهَ لاشتراطه التَّنْكِيرَ حِينَئِذٍ، لِأَنَّهَا لَمْ تَرَدْ إِلَّا كَذَلِكَ، وَأَيْضًا فَلَا وَجْهَ لِتَوَقُّفِهِ فِي تَجْوِيزِ انْتِصَابِهَا عَلَى الْحَالِ حِينَئِذٍ، فَإِنَّهُ مَشْهُورٌ، حَتَّى إِنَّهُ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ الصَّحَاحِ،

نـ: تقول: (هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ) وتقول في المعرفة: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ) فتنصب حسبك على الحال، انتهى. وأيضاً، فلا وَجْهَ للاعتذار عن ابن سبك بذلك، لأن مراده التنكير الذي ذكره في قَبْلُ وَبَعْدُ، وهو: أن تقطع عن الإضافة حفظاً وتقديراً.

وأما (عَلُ) فإنها توافق (فَوْقَ) في معناها، وفي بنائها على الضم، إذا كانت معرفة، كقوله:

٣٤٩ - وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ

أي: مِنْ فَوْقِهِمْ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة، كقوله:

٣٥٠ - كَجُلُودِ صَخِرِ حَطَّةِ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ

أي: من شيء عالٍ.

وَتُخَالِفُهَا فِي أَمْرَيْنِ: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بِمَنْ، وأنها لا تستعمل مضافة، نـ قال جماعة، منهم ابن أبي الرِّبِيع، وهو الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عِدَادِ نـ: الألفاظ أنها يجوز إضافتها، وقد صرح الجوهري بذلك، فقال: يقال: (أَتَيْتُهُ مِنْ عَنِ الدَّارِ) بكسر اللام - أي: من عالٍ - ومقتضى قوله:

عَرَبُوا نَضْباً إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا

أنها يجوز انتصاؤها على الظرفية، أو غيرها، وما أَظُنُّ شيئاً من الأمرين موجوداً.

وإنما بسطت القول قليلاً في شرح هاتين الكلمتين، لأنني لم أر أحداً وفاهما حثيماً من الشرح، وفيما ذكرته كفاية والحمد لله.



فصل: يجوز أن يُحذف ما عُلِمَ من مُضَافٍ ومُضَافٍ إِلَيْهِ.

فإن كان المحذوف المضاف؛ فالغالب أن يخلقه في إعرابه المضاف إليه، نحو: بَجَاءَ رَبُّكَ ﴿الفجر: ٢٢﴾، أي: أَمُرُ رَبِّكَ، ونحو: ﴿وَسَلِّ الْفَرِيَّةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: من القرية.

وقد يبقى على جَرِّهِ، وَشَرُطُ ذَلِكَ في الغالب: أن يكون المحذوف مَعْطُوفاً، عَنِ مُضَافٍ بِمعناه، كقولهم: (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا أَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ)، أي: ولا مِثْلُ خِيهِ؛ بدليل قولهم: (يقولان) بالثنية، وقوله:

كُلُّ أَمْرِيءٍ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أي: وكلّ نارٍ، لثلاً يلزم العطفُ على معمولي عاملين.

ومن غير الغالب قراءة ابن جمار: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضاف.

وإن كان المحذوف المضاف إليه، فهو على ثلاثة أقسام؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقّه من إعراب وتنوين ويُنْتَبَى على الضمّ، نحو: (لَيْسَ غَيْرٌ)، ونحو: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، كما مر، وتارة يبقى إعرابه، ويُردُّ إليه تنوينه، وهو الغالب، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. وتارة يَبْقَى إعرابه، وَيُتْرَكُ تنوينه، كما كان في الإضافة، وشرط ذلك في الغالب أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ عامل في مثل المحذوف، وهذا العامل إما مضاف، كقولهم: (خُذْ رُبْعَ وَبُضْفَ مَا حَصَلَ)، أو غَيْرُهُ، كقوله:

٣٥٢ - بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدَّيْمِ

ومن غير الغالب قولهم: (أَبْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ) بالخفض من غير تنوين، وقراءة بعضهم: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]، أي: فلا خوفٌ شيءٍ عليهم.

فصل: زَعَمَ كثيرٌ من التحويين أنّه لا يَفْصَلُ بين المتضايفين إلّا في الشعر. والحقُّ أن مسائل الفصل سَبْعٌ، منها ثلاث جائزة في السَّعَةِ:

إحداها: أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله. كقراءة ابن عامر: ﴿قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وقول الشاعر:

٣٥٣ - فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُعَاثِ الْأَجَادِلِ

وإما ظَرْفُهُ، كقول بعضهم: (تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا).

الثانية: أن يكون المضاف وَضْفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وقول الشاعر:

٣٥٤ - وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلِهِ الْمُحْتَاجِ

أو ظَرْفُهُ، كقوله عليه الصلاة والسلام: «هَلْ أَتَيْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»، وقول الشاعر:

٣٥٥ - كَنَاجِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

الثالثة: أن يكون الفاصل قَسَمًا، كقولك: (هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ).

والأربع الباقية تختص بالشعر:

إحداها: الفُضْلُ بالأجنبي، ونعني به معمولٌ غير المضاف، فاعلاً كان، كقوله:
٣٥٠ - أَتَجَبَّ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِغَمَ مَا نَجَلَا
أو مفعولاً، كقوله:

٣٥٧ - تَسْقِي امْتِيحاً نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا
أي: تَسْقِي نَدَى رِيْقَتِهَا الْمِسْوَاكِ.

أو ظرفاً، كقوله:

٣٥٠ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
الثانية: الفُضْلُ بفاعلِ المضاف، كقوله:

٣٥٩ - وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبَّ
ويحتمل أن يكون منه أو من الفُضْلِ بالمفعول قوله:

٣٦٠ - فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامٌ
بدليل أنه يروى بنصب مطرٍ ويرفعه، فالتقدير فإن نكاح مطرٍ إياها أو هي.
والثالثة: الفُضْلُ يَنْعَتِ المضاف، كقوله:

٣٦١ - مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ
الرابعة: الفُضْلُ بالنداء، كقوله:

٣٦٠ - كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٍ جَمَارٌ دُقَّ بِاللَّجَامِ
أي: كَأَنَّ بَرْدُونَ زَيْدٍ يَا أَبَا عَصَامِ.



فصل: في أحكام المضاف للياء

يجب كَسْرُ آخره كغُلَامِي، ويجوز فتح الياء وإسكانها.

ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل، وهي: المقصورُ كَفَتَى وَقَدَى،
والمُنْقُوصُ كَرَامٍ وَقَاضٍ، والمثنى كَابْنَيْنِ وَغُلَامَيْنِ، وجمعُ المذكرِ السالم كَزَيْدَيْنِ
وَمُسْلِمَيْنِ.

فهذه الأربعة آخرها واجب السكون، والياء معها واجبة الفتح، وَنَدَّر إِسْكَانُهَا بَعْدَ الْأَلْفِ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ: ﴿وَمَخْيَانِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وَكَسَرُهَا بَعْدَهَا فِي قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ وَالْحَسَنِ: ﴿هَيَّ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وَهُوَ مُطَّرَدٌ فِي لُغَةِ بَنِي يَزُورِعَ فِي الْيَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ: ﴿بِمُضَرِّخِي إِنْ﴾ [إبراهيم: ٢٢].
وَتُدْغَمُ يَاءُ الْمَنْقُوصِ، وَالْمَثْنَى، وَالْمَجْمُوعُ فِي يَاءِ الْإِضَافَةِ، كَقَاضِيٍّ، وَرَأَيْتُ ابْنِي وَزَيْدِيٍّ، وَتُقَلَّبُ وَאו الْجَمْعُ يَاءً، ثُمَّ تُدْغَمُ، كَقَوْلِهِ:

٣٦٣ - أَوْدَى بَنِي وَأَغْقَبُونِي حَسْرَةً

وإن كان قبلها ضمةً، قلبت كسرةً، كما في بَنِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ، أَوْ فَتْحَةً، أَبْقِيَتْ كَمُضْطَفِيٍّ، وَتَسَلَّمَ أَلْفُ التَّثْنِيَةِ، كَمُسْلِمَايَ، وَأَجَازَتْ هَذِيلٌ فِي أَلْفِ الْمَقْصُورِ قَلْبُهَا يَاءً، كَقَوْلِهِ:

٣٦٤ - سَبَقُوا هَوِيٍّ وَأَغْنَقُوا لِهَوَاهُمُ

واتفق الجميع على ذلك في عَلَيٍّ وَلَدَيٍّ، وَلَا يَخْتَصُّ بِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ ضَمِيرٍ، نَحْوُ: عَلَيْهِ وَلَدَيْهِ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي إِلَيٍّ.



هذا باب إعمال المصدر، واسمه

الاسْمُ الدَّالُّ عَلَى مُجَرَّدِ الْحَدَثِ إِنْ كَانَ عَلَمًا، كَ (مَفْجَارٍ) وَ (حَمَادٍ) لِلْفَجَرَةِ وَالْمَحْمِدَةِ، أَوْ مَبْدِئًا بِمِيمٍ زَائِدَةٍ لَغَيْرِ الْمُفَاعَلَةِ، كَ (مَضْرَبٍ) وَ (مَقْتَلٍ)، أَوْ مُتَجَاوِزًا فِعْلُهُ الثَّلَاثَةَ، وَهُوَ بَزَنَةُ اسْمِ حَدَثِ الثَّلَاثِي، كَ (غُسْلٍ) وَ (وُضُوءٍ) فِي قَوْلِكَ: (اغْتَسَلَ غُسْلًا)، وَ (تَوَضَّأَ وَضُوءًا) فَإِنَّهُمَا بَزَنَةُ الْقُرْبِ وَالِدُخُولِ فِي (قُرْبٍ قُرْبًا) وَ (دَخَلَ دُخُولًا)؛ فَهُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ، وَإِلَّا فَالْمَصْدَرُ.

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِهِ، إِنْ كَانَ يَحُلُّ مَحَلَّهُ فِعْلٍ، إِمَّا مَعَ (أَنْ)، كَ (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسَ) وَ (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا عَدَاً)، أَيْ: أَنْ ضَرَبْتَهُ وَأَنْ تَضْرِبَهُ، وَإِمَّا مَعَ (مَا) كَ (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الْآنَ)، أَيْ: مَا تَضْرِبُهُ، وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا) كَوْنُ (زَيْدًا) مَنْصُوبًا بِالْمَصْدَرِ، لِانْتِفَاءِ هَذَا الشَّرْطِ.

وَعَمَلُ الْمَصْدَرِ مُضَافًا أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وَمُتَوْنًا أَقْيَسُ، نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ ﴿يَتِمَّ﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، وَبِأَلٍ قَلِيلٍ ضَعِيفٌ، كَقَوْلِهِ:

٣٦٥ - ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ

واسمُ المصدر إن كان عَلَمًا لم يعمل اتفاقاً، وإن كان مِيمِيًّا فكالْمصدر اتفاقاً، كقوله:

٣٦٦ - أَظْلُومٌ إِنْ مُصَّابَكُمْ رَجُلًا

وإن كان غَيْرَهُما لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين، وعليه قوله:

٣٦٧ - وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرِّثَاءَا

ويكثر أن يضاف المَصْدَرُ إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله، نحو: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ويقلُّ عَكْسُهُ، كقوله:

٣٦٨ - قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقيل: يختصُّ بالشعر، ورُدَّ بالحديث: «وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، أي: وأن يَحْجَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطِيعُ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثير، نحو: ﴿رَبَّنَا وَنَقْبَلْ دُعَاءَ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ونحو: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ خَيْرٍ﴾ [فصلت: ٤٩]، ولو ذُكِرَ لَقِيلَ: دعائي إِيَّاكَ، ومن دعائه الخير.

وتابع المجرور يُجَرُّ على اللفظ، أو يُحْمَلُ على المحل؛ فيرفع كقوله:

٣٦٩ - طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

أو يُنْصَبُ، كقوله:

٣٧٠ - مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا



هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو: ما دلَّ على الْحَدَثِ وَالْحُدُوثِ وَقَاعِلِهِ.

فخرج بالحدوث، نحو: (أَفْضَلُ) و(حَسَنُ) فإنهما إِنَّمَا يَدُلَّانِ على الثبوت، فخرج بذكر فاعله، نحو: (مَضْرُوبٌ) و(قَامَ).

فإن كان صِلَةً لَأَلْ عَمِلَ مطلقاً، وإن لم يكن عمل بشرطين:

أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال، لا الماضي، خلافاً للكسائي، ولا حُجَّةَ له

في: ﴿بَسِطْ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، لأنه على حكاية الحال، والمعنى: يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ، بدليل: ﴿وَنُقَلِّبُهمْ﴾ [الكهف: ١٨]، ولم يقل: وَقَلَّبْنَاهُمْ.

والثاني: اعتماده على استفهام أو نفي أو مُخْبِر عنه أو مَوْصُوف، نحو: (أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا)، و(مَا ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا)، وَ(زَيْدٌ ضَارِبُ أَبِيهِ عَمْرًا)، وَ(مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبِيهِ عَمْرًا).

والاعتمادُ على المُقَدَّر كالاعتماد على الملفوظ به، نحو: (مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أم مُكْرِمُهُ؟) أي: أُمَهِين، ونحو: ﴿تُخَلِّفُ اللَّوْنُ﴾ [النحل: ٦٩]، أي: صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ، وقوله:

٣٧١ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا

أي: كَوَعِلِ نَاطِحٍ، ومنه (يَا طَالِعَا جَبَلًا)، أي: يَا رَجُلَا طَالِعَا، وقول ابن مالك: (إنه اعتمد على حرف النداء سَهْوٌ؛ لأنه مختص بالاسم؛ فكيف يكون مُقَرَّبًا من الفعل).

فصل: تُحوَّلُ صيغةُ فاعِلٍ للمبالغة والتكثير إلى: فَعَالٍ، أو فَعُولٍ، أو مِفْعَالٍ، بكثرة، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِلٍ، بِقَلَّةٍ، فيعمل عَمَلَهُ بشروطه، قال:

٣٧٢ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا

وقال:

٣٧٣ - ضَرُوبٌ بِنَضْلِ السَّيْفِ سَوْقٌ سِمَانِهَا

وحكى سيبويه: (إنه لمِنَحَارٍ بَوَائِكُهَا)، وقال:

٣٧٤ - فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا

وقال:

٣٧٥ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونَ عِرْضِي



فصل: تُثَنِّيُ اسمُ الفاعِلِ وَجَمْعُهُ وَتَشْبِيهُ أَمْثَلَةُ المبالغة وَجَمْعُهَا كَمُفْرَدِهَا فِي الْعَمَلِ وَالشُّرُوطِ، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِكْرُ لِلَّهِ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ صُرُوعٍ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمُ﴾ [القمر: ٧]، قال الشاعر:

٣٧٦ - وَالنَّادِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي

وقال :

٣٧٧ - غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

غُفِرَ: جمع غفور، وذنبُهُم: مفعوله.



فصل: يجوز في الاسم الفضلة الذي يَتْلُو الوصفَ العاملَ أن يُنْصَبَ به، وأن يُخَفَّضَ بإضافته، وقد قرئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]، و﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، بالوجهين، وأما ما عدا التالي فيجب نَصْبُهُ، نحو: (خَلِيفَةً) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

وإذا أَتَبَعَ المجرور فالوَجْهَ جَرُّ التابع على اللَّفْظ؛ فتقول: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو)، ويجوز نصبه بإضمار وَصَفٍ مَثَوْنٍ أو فعل اتفاقاً، وبالعطف على المحل عند بعضهم، وَيَتَعَيَّنُ إضمارُ الفعل إن كان الوَصْفُ غيرَ عاملٍ، فنصبُ (الشَّمْسِ) في: ﴿وَجَاعِلٍ أَيْلَ سَكَا وَالشَّمْسِ﴾ [الأنعام: ٩٦]، بإضمار جَعَلَ لَا غير، إِلَّا إن قُدِّرَ (جَاعِلٍ) على حكاية الحال.



هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو: ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله، ك (مَضْرُوبٍ) و(مُكْرَمٍ).
ويعمل عَمَلُ فعلِ المفعولِ، وهو كاسم الفاعل؛ في أنه إن كان بَأَلٍ عَمِلَ مطلقاً، وإن كان مُجَرِّداً عَمِلَ بشرط الاعتماد وَكَوْنِهِ للحال أو الاستقبال.
تقول: (زَيْدٌ مُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا) الْآنَ أو غَدًا، كما تقول: (زَيْدٌ يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا)، وتقول: (الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)، كما تقول: (الَّذِي يُعْطَى أو أُعْطِيَ) فالمعطى: مبتدأ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى (أَل)، وكفافاً: مفعول ثانٍ، ويكتفي: خبر.

وينفرد اسمُ المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به في المعنى، وذلك بعد تَحْوِيلِ الإسناد عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوف، ونَصْبِ الاسم على التشبيه.

تقول: (الْوَرَعُ مَحْمُودَةٌ مَقَاصِدُهُ)، ثم تقول: (الْوَرَعُ مُحْمُودُ الْمَقَاصِدِ) بالنصب، ثم تقول: (الْوَرَعُ مُحْمُودُ الْمَقَاصِدِ) بالجر.

هذا باب أبنية مصادر الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَلَ - بالفتح - ويكون مُتَعَدِّياً، كـ (ضَرَبَهُ). وقَاصِراً، كـ (قَعَدَ)، وفَعِلَ - بالكسر - ويكون قاصراً، كـ (سَلِمَ)، ومتعدياً، كـ (عَلِمَهُ). وفَعَّلَ - بالضم - ولا يكون إلا قاصراً، كـ (ظَرَفَ).

فأما فَعَلَ وفَعِلَ المتعديان فقياسُ مصدرهما الفَعْلُ؛ فالأول: كالأَكَلَ والضَّرَبَ والرَّدَّ، والثاني: كالفَهَمَ واللَّثَمَ والأَمَنَ.

وأما فَعِلَ القاصرُ، فقياسُ مصدره الفَعْلُ، كالفَرَحَ، والأَشْرَ والجَوَى والسَّلَلَ، إلا إن دَلَّ على جِرْفَةٍ، أو وَلَايَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ، كَوَلِّيَ عليهم وَلَايَةً.

وأما فَعَّلَ القاصرُ، فقياسُ مصدره الفُعُولُ، كالقُعُودَ، والجُلُوسَ، والخُرُوجَ، إلا إن دَلَّ على امتناع، فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإِبَاءِ والتَّقَارِ، والجمَاحِ، والإِبَاقِ، أو على تَقَلُّبٍ فقياسُ مَصْدَرِهِ الفَعْلَانُ كالجَوْلَانِ، والعَلْيَانِ، أو على دَاءٍ فقياسُهُ الفُعَالُ كَمَشَى بَطْنُهُ مِشَاءً، أو على سَيْرٍ فقياسُهُ الفَعِيلُ كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ، أو على صَوْتٍ فقياسُهُ الفُعَالُ أو الفَعِيلُ كالصُّرَاخِ والعَوَاءِ والصَّهِيلِ والتَّهْيِيقِ والرَّزِيرِ، أو على جِرْفَةٍ أو وَلَايَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ كَتَجَرَّ تِجَارَةً وَخَاطَ خِيطَةً، وَسَفَرَ بينهم سِفَارَةً إذا أَصْلَحَ.

وأما فَعَّلَ - بالضم - فقياسُ مصدره الفُعُولَةُ كالصُّعُوبَةِ والسُّهُولَةِ والعُدُوبَةِ والمُلُوحَةِ، والفِعَالَةُ كالبَلَاغَةِ والفَصَاحَةِ والصَّرَاحَةِ. وما جاء مخالفاً لما ذكرناه، فبابُه التَّقْلُ.

كقولهم في فَعَلَ المتعدي: جَحَدَهُ جُحُوداً، وشَكَرَهُ شُكُوراً وشُكْرَاناً، وقالوا: (جَحَدُوا) على القياس.

وفي فَعَلَ القاصر: مَاتَ مَوْتاً، وفَازَ فَوْزاً، وَحَكَمَ حُكْماً، وشَاخَ شَيْخُوخَةً، وَنَمِيَمَةً، وَذَهَبَ ذَهَاباً.

وفي فَعَّلَ القاصر: رَغِبَ رُغُوبَةً، وَرَضِيَ رِضاً، وَبَخَلَ بُخْلاً، وَسَخَطَ سَخَطاً - بضم أولهما وسكون ثانيهما - وأما البَخَلُ والسَّخَطُ - بفتحيتين - فعلى القياس كالرَّغَبِ.

وفي فَعَّلَ نحو: حَسَنَ حُسْناً، وَقَبِحَ قُبْحاً.

وذكر الزجاجي وابن عصفور أن الفعلَ قياسُ في مصدرِ فَعَّلَ، وهو خِلَافُ م قاله سيبويه.



هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لكلِّ فِعْلٍ غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ مِنْ مَصْدَرٍ مَقْيَسٍ .

فَقِيَاسُ فَعَّلَ - بِالتَّشْدِيدِ - إِذَا كَانَ صَحِيحَ اللَّامِ التَّفْعِيلُ كَالتَّسْلِيمِ وَالتَّكْلِيمِ .
تَنْطَهِيرٍ، وَمُعْتَلُّهَا كَذَلِكَ، وَلَكِنْ تُحْذَفُ يَاءُ التَّفْعِيلِ وَتُعَوِّضُ مِنْهَا التَّاءُ؛ فَيَصِيرُ وَزْنُهُ نَعْبَةٌ كَالتَّوَصُّيَةِ وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّزْكِيَةِ .

وَقِيَاسُ أَفْعَلَ إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ الْإِفْعَالُ كَالْإِكْرَامِ وَالْإِحْسَانِ وَمُعْتَلُّهَا كَذَلِكَ،
يَكُنْ تُنْقَلُ حَرَكَتُهَا إِلَى الْفَاءِ، فَتُقْلَبُ أَلِفًا، ثُمَّ تُحْذَفُ الْأَلِفُ الثَّانِيَةُ وَتُعَوِّضُ عَنْهَا التَّاءُ،
كَقَامِ إِقَامَةٍ، وَأَعَانَ إِعَانَةً، وَقَدْ تُحْذَفُ التَّاءُ، نَحْوُ: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣،
نور: ٣٧] .

وَقِيَاسُ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَضَلَّ أَنْ تَكْثُرَ ثَالِثُهُ وَتَزِيدَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفًا، فَيَنْقَلِبُ مَصْدَرًا،
نَحْوُ: اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا، وَاضْطَفَى اضْطِفَاءً، وَانْطَلَقَ انْطِلَاقًا، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا، فَإِنْ
لَمْ يَسْتَفْعَلْ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ عُمِلَ فِيهِ مَا عُمِلَ فِي مَصْدَرِ أَفْعَلَ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ؛ فَتَقُولُ:
سَتَقَامُ اسْتِقَامَةً، وَاسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً .

وَقِيَاسُ تَفَعَّلَ وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِهِ أَنْ يُضَمَّ رَابِعُهُ؛ فَيَصِيرُ مَصْدَرًا كَتَدَخَّرَ
نَحْوُ: تَجَمَّلَ تَجْمُلًا، وَتَشَيْطَنَ تَشَيْطَانًا، وَتَمَسَّكَنَ تَمَسَّكْنًا، وَيَجِبُ إِدْبَالُ الضَّمَّةِ
سِرَّةً إِنْ كَانَتِ اللَّامُ يَاءً، نَحْوُ: التَّوَانِي وَالتَّدَانِي .

وَقِيَاسُ فَعَّلَ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ: فَعَلَّلَهُ كَدَخَّرَجَ دَخْرَجَةً، وَزَلَزَلَ زَلْزَلَةً، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً،
نَحْوُ: حَرَقَلَ حَوْقَلَةً، وَفَعَّلَالَ - بِالْكَسْرِ - إِنْ كَانَ مَضَاعِفًا كَزَلَزَلَ وَوَسَّوَسَ، وَهُوَ فِي غَيْرِ
مَضَاعِفٍ: سَمَاعِي، كَسَرَّهَفَ سِرَّهَافًا، وَيَجُوزُ فَتْحُ أَوَّلِ الْمَضَاعِفِ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُعْنَى
بِمَفْتُوحِ اسْمِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ﴾ [الناس: ٤]، أَيْ: الْمَوْسُوسِ .

وَقِيَاسُ فَاعَلَ كضَارَبَ وَخَاصَمَ وَقَاتَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ، وَيَمْتَنِعُ الْفِعَالُ فِيمَا فَاؤُهُ
نَحْوُ: يَاسَرَ وَيَأَمَنَ، وَشَدَّ يَوْمُهُ يَوْمًا .

وَمَا خَرَجَ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ فَشَاذٌ، كَقَوْلِهِمْ: كَذَّبَ كِذَابًا، وَقَوْلُهُ:

٣٧٨ - فَهِيَ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيًا

وَقَوْلِهِمْ: تَحَمَّلَ تَحْمَلًا، وَتَرَامَى الْقَوْمُ رِمْيًا، وَحَوَّلَ حِيقَالًا، وَافْشَعَرَ فُشْعِيرَةً،
نَحْوُ: تَكْذَبَ تَكْذِبًا، وَتَنْزِيَةً، وَتَحْمَلًا، وَتَرَامِيًا، وَحَوْقَلَةً، وَافْشَعْرَارًا .



فصل: ويُبدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي بفعلته - بالفتح - كجلس جلسًا،

وَلَيْسَ لَبْسَةً، إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامِ عَلَيْهَا؛ فَيَدُلُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْهُ بِالْوَصْفِ.
كَرَجِمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً.

وَيُذَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِفِعْلَةٍ - بِالْكَسْرِ - كَالْجِلْسَةِ وَالرُّكْبَةِ وَالْقِتْلَةِ، إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَيْهَا؛ فَيُذَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِالْصِفَةِ وَنَحْوِهَا، كَنَشْدِ الضَّالَةِ نَشْدَةً عَظِيمَةً.
وَالْمَرَّةُ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي بِزِيَادَةِ التَّاءِ عَلَى مَصْدَرِهِ الْقِيَاسِيِّ كَانْطِلَاقَةٍ وَاسْتِخْرَاجَةٍ فَإِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَى التَّاءِ ذُلٌّ عَلَى الْمَرَّةِ بِالْوَصْفِ، كإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ وَاسْتِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَلَا يُبْنَى مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي مَصْدَرٌ لِلْهَيْئَةِ، إِلَّا مَا شُدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: اخْتَمَرَتْ خِمْرَةٌ.
وَانْتَقَبَتْ نِقْبَةً، وَتَعَمَّمَ عِمَّةً، وَتَقَمَّصَ قِمَصَةً.



هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المُشَبَّهَاتِ بِهَا

يَأْتِي وَصْفُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ عَلَى فَاعِلٍ بِكَثْرَةٍ فِي فَعَلٍ - بِالْفَتْحِ -
مَتَعَدِيًّا كَانَ كضَرَبَهُ وَقَتْلَهُ، أَوْ لَازِمًا كذَهَبَ وَغَدَا - بِالْغَيْنِ وَالذَّالِ الْمَعْجُمَتَيْنِ - بِمَعْنَى
سَالٍ، وَفِي فَعَلٍ بِالْكَسْرِ مَتَعَدِيًّا كَأَمِنَهُ وَشَرِبَهُ وَرَكِبَهُ، وَيَقْلُ فِي الْقَاصِرِ، كَسَلِمَ، وَفِي
فَعَلٍ بِالضَّمِّ، كَفَرَّةً.

وَإِنَّمَا قِيَاسُ الْوَصْفِ مِنْ فَعَلٍ اللَّازِمِ: فَعَلٌ فِي الْأَعْرَاضِ، كَفَرِحَ وَأَشِيرَ، وَأَفْعَلٌ
فِي الْأَلْوَانِ وَالْخُلُقِ، كَأَخْضَرَ، وَأَسْوَدَ، وَأَخْلَجَ، وَالْمَى، وَأَغَوَزَ، وَأَغَمَى، وَفَعَلَانٌ
فِيمَا ذُلٌّ عَلَى الْإِمْتِلَاءِ وَخَرَّارَةِ الْبَاطِنِ، كَشَبَعَانٍ، وَرِيَّانٍ، وَعَطَشَانٍ.

وَقِيَاسُ الْوَصْفِ مِنْ فَعُلٍ - بِالضَّمِّ - فَعِيلٌ كظَرِيفٍ وَشَرِيفٍ، وَدُونَهُ فَعُلٌ كَشَيْهٍ
وَضَخَمٍ، وَدُونَهُمَا أَفْعَلٌ كَأَخْطَبٍ إِذَا كَانَ أَحْمَرًا إِلَى الْكُدْرَةِ، وَفَعُلٌ كَبَطَّلٍ وَحَسَنٍ، وَفَعَلٌ
- بِالْفَتْحِ - كَجَبَّانٍ، وَفَعَالٌ - بِالضَّمِّ - كَشَجَاعٍ، وَفَعُلٌ كَجُنُبٍ، وَفَعْلٌ كَعَفْرِ أَيٍّ: شَجَاعٌ مَآكِرُ.
وَقَدْ يَسْتَعْتُونَ عَنْ صِبْغَةِ فَاعِلٍ مِنْ فَعَلٍ - بِالْفَتْحِ - بِغَيْرِهَا كَشَيْخٍ وَأَشْيَبٍ وَطَيِّبٍ
وَعَفِيفٍ.

تَنْبِيهِ: جَمِيعُ هَذِهِ الصِّفَاتِ صِفَاتٌ مُشَبَّهَةٌ؛ إِلَّا فَاعِلًا كضَارِبٍ وَقَائِمٍ، فَإِنَّهُ اسْمُ
فَاعِلٍ، إِلَّا إِذَا أَضِيفَ إِلَى مَرْفُوعِهِ، وَذَلِكَ فِيمَا ذُلٌّ عَلَى الثَّبُوتِ - كَ (طَاهِرِ الْقَلْبِ).
(وَسَاحِطِ الدَّارِ)، أَيٍّ: بَعِيدُهَا - فَصِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ أَيْضًا.



فصل: ويأتي وَصَفُ الفاعل من غير الثلاثي المجرّد بلفظ مضارعه، بشرط
إتيان ميم مضمومة مكانَ حرفِ الْمُضَارَعَةِ، وكسرِ ما قبلَ الآخرِ مطلقاً، سواء كان
مكسوراً في المضارع، كـ (مُنْطَلِقٌ)، و(مُسْتَخْرَجٌ) أو مفتوحاً كـ (مُنْعَلَمٌ) و(مُتَدَخِرٌ).



هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتي وَصَفُ المفعول من الثلاثي المجرّد على زنة مَفْعُولٍ، كـ (مَضْرُوبٌ)
(مَقْصُودٌ)، و(مَمْرُورٌ به)، ومنه مَبِيعٌ، وَمَقُولٌ، وَمَرْمِيٌّ، إلّا أنّها غُيِّرَتْ.
ومن غيره بلفظ مُضَارَعَةٍ، بشرط الإتيان ميم مضمومة مكان حرف المضارعة،
نَـنْ شئت فقل: بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر، نحو: المال مُسْتَخْرَجٌ،
رَزِيدٌ مُنْطَلَقٌ به.
وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول، كـ (لَدَهِينَ) و(كَحِيلٍ) و(جَرِيحٍ) و(طَرِيحٍ)، وَمَرْجِعُهُ
نِى السَّمَاعِ، وقيل: ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل، نحو: قَدَرٌ وَرَجِمٌ،
تَرَلَّهُمْ: قَدِيرٌ وَرَجِيمٌ.



هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد

وهي: الصفةُ التي أَسْتُحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل في المعنى، كـ (حَسَنِ
وَجْهِهِ) و(نَقِيٍّ الثَّغْرِ) و(ظَاهِرِ الْعِرْضِ).
فخرج نحو: (رَزِيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ) فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة؛ لثلاث
تَرْجِمُ الإضافة إلى المفعول، ونحو: (زيد كاتب أبوه) فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت
تُـمْتَنَعُ لعدم اللَّبْسِ، لكنّها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تُضَافُ لمرفوعها، حتى يُقَدَّرَ
تحويلُ إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، بدليلين، أحدهما: أنه لو لم يقدر كذلك لزم
إضافة الشيء إلى نفسه. والثاني: أنهم يُؤَثِّثُونَ الصفة في نحو: (هَئِذْ حَسَنَةُ الْوَجْهِ)؛
فهذا حسن أن يقال: (زيد حسن الوجه)؛ لأن مَنْ حَسَنَ وَجْهُهُ حَسَنَ أن يسند
تُحْسِنُ إلى جملته مجازاً، وَقَبِّحَ أن يقال: (زيد كاتب الأب)؛ لأن مَنْ كَتَبَ أَبُوهُ لا
يحسن أن تُسَدَّدَ الكتابةُ إليه، إلّا بمجاز بعيد.

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة، موقوفٌ على التَّنَظَرِ في معناها، لا على معرفة كونها صفةً مُشَبَّهَةً، وحيثُ فلا دَوْرَ في التعريف المذكور كما تَوَهَّمَهُ ابنُ النَّاظِمِ.



فصل: وتختصُّ هذه الصفةُ عن اسمِ الفاعلِ بخمسةِ أمور:

أحدها: أنها تُصاغُ من اللازمِ دونِ المتعدي، كـ (حَسَنَ) و(جَمِيلَ)، وهو يُصاغُ منهما، كقائِمٍ وضارِبٍ.

الثاني: أنَّها للزمنِ الحاضرِ الدائمِ، دونِ الماضيِ المنقطعِ والمستقبلِ، وهو يكونُ لأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ.

الثالث: أنها تكونُ مُجَارِيَةً للمضارعِ في تحركه وسكونه، كـ (طَاهِرِ الْقَلْبِ) و(ضَامِرِ الْبَطْنِ) و(مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ) و(مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ) وَغَيْرَ مُجَارِيَةٍ لَهُ، وهو الغالبُ في المبنيةِ من الثلاثي كـ (حَسَنَ)، و(جَمِيلَ)، و(ضَخْمَ)، و(مَلَأَنَ) ولا يكونُ اسمُ الفاعلِ إلَّا مُجَارِيًا لَهُ.

الرابع: أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها، بخلاف منصوبه، ومن ثَمَّ صَحَّ النَّصْبُ فِي نحو: (زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ) وامتنع في نحو: (زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ).

الخامس: أَنَّهُ يلزمُ كونُ معمولها سَبَبِيًّا، أي: مُتَّصِلًا بضميرِ موصوفها، إما لفظًا. نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ)، وإما مَعْنَى، نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ)، أي: منه، وقيل: إن (أَل) خَلَفَ عن المضافِ إليه، وقولُ ابنِ النَّاظِمِ: (إِنْ جَوَّازَ نَحْوُ: «زَيْدٌ بِكَ فَرِيحٌ مُبْطِلٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: إِنْ الْمَعْمُولُ لَا يَكُونُ سَبَبِيًّا مُؤَخَّرًا). مردودٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْمُولِ مَا عَمَلُهَا فِيهِ لِحَقِّ السَّبَبِ، وَإِنَّمَا عَمَلُهَا فِي الظَّرْفِ بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ عَمَلُهَا فِي الْحَالِ، وَفِي التَّمْيِيزِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.



فصل: لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حالاتٍ: الرفعُ على الفاعلية، وقال الفارسي: أو على الإبدال من ضميرٍ مستترٍ في الصِّفَةِ، والخفضُ بالإضافة، والنصبُ على التَّشْبِيهِ بالمفعول به، إن كان معرفةً، وعلى التَّمْيِيزِ إن كان نكرةً، والصِّفَةُ مع كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ. إما نكرةً، أو معرفةً، وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ السِّتَةِ لِلْمَعْمُولِ مَعَهُ سِتُّ حَالَاتٍ، لِأَنَّهُ إِمَّا بِأَلٍ كـ (بِالْوَجْهِ)، أو مضافٍ لِمَا فِيهِ أَلٍ كـ (وَجْهَ الْأَبِ)، أو مضافٍ لِلضَّمِيرِ كـ (وَجْهَهُ)، أو مضافٍ لِمُضَافٍ لِلضَّمِيرِ كـ (وَجْهَ أَبِيهِ) أو مجرد كـ (وَجْهَ) أو مضافٍ إِلَى الْمُجَرَّدِ كـ (وَجْهَ أَبٍ)؛ فَالضُّوْرُ سِتُّ وَثَلَاثُونَ، وَالْمَمْتَنَعُ مِنْهَا أَرْبَعٌ، وَهِيَ: أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ بِأَلٍ

والمعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها، وهو مخفوض، ك (الحسن وجهه) أو وجه أبيه أو وجهه أو وجه أب.



هذا باب التعجب

وله عبارات كثيرة، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (نقرة: ٢٨)، «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ» لِلَّهِ ذَرَّةً فَارِسًا! والمُبَوَّبُ له منها في النحو اثنتان: إحداهما: ما أفعله، نحو: (ما أحسن زيداً).

فأما (ما) فأجمعوا على اسميتها؛ لأنَّ في (أحسن) ضميراً يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها، ثم قال سيبويه: وهي نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر، فموضعه رُفْعٌ، وقال لأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها: صلة فلا موضع له، أو نكرة - قصة، وما بعدها صفة فمحل رفعه، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء عظيم.

وأما (أفعل) كأحسن، فقال البصريون والكسائي: فَعْلٌ؛ للزومه مع ياء المتكلم من الوقاية، نحو: (ما أفقرني إلى رَحْمَةِ اللَّهِ تعالى) ففتحته بناء كالفتحة في ضَرَبَ من زَيْدٌ ضَرَبَ عَمراً وما بعده مفعول به، وقال بقية الكوفيين: اسم؛ لقولهم: (ما أحسنه)، ففتحته إعراباً، كالفتحة في (زَيْدٌ عِنْدَكَ) وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ، تقتضي عندهم نَصْبُهُ، و(أحسن) إنما هو في المعنى وَصْفٌ لزيد، لا لضمير (ما)، (زَيْدٌ) عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به.

الصيغة الثانية: أفعل به، نحو: (أحسن بزيدي). وأجمعوا على فعلية أفعل، ثم قال البصريون: لَفْظُهُ لفظُ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كَ (أَعَدَّ البعير)، أي: صار ذا عُدَّةٍ، ثم غُيِّرَتِ الصيغة، فَنَبَّحَ إسناد صيغة الأمر، إلى الاسم الظاهر، فزيدت بناء في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به، ك (أمرُ بزيدي) ولذلك التزمت، بخلافها في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]، فيجوز تركها، كقوله:

٣٧٩ - كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وقال الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن كيسان، وابن خروف: لفظه ومعناه

الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية، ثم قال ابن كيسان: الضمير للحسن، وقال غيره: للمخاطب، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل.

مسألة: ويجوز حذف المتعجب منه، في مثل (ما أحسنه)، إن دل عليه دليل. كقوله:

٣٨٠ - رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَغْفَّ وَأَكْرَمًا

وفي (أفعل به) إن كان أفعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف. نحو: ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وأما قوله:

٣٨١ - حَمِيداً، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

أي: به، فشاؤ.



مسألة: وكل من هذين الفعلين ممنوع التصرف؛ فالأول: نظير تبارك، وعسى. وليس، والثاني: نظير هب بمعنى اعتقد، وتعلم بمعنى اعلم، وعلة جمودهما تضمُّهُم معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع.



مسألة: ولعدم تصرف هذين الفعلين، امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما، بغير ظرف ومجرور؛ لا تقول: (ما زيداً أحسن)، ولا (يزيد أحسن). وإن قيل: إن (يزيد) مفعول، وكذلك لا تقول: (ما أحسن يا عبدالله زيداً) ولا (أحسُّ لولا بخله يزيد).

واختلفوا في الفضل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح الجواز. كقولهم: (ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أفبح به أن يكذب)، وقوله:

٣٨٢ - وَأَخْرَجَ إِذَا خَالَتِ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

ولو تعلق الظرف والجار والمجرور بمعمول فعل التعجب، لم يجز الفصل به اتفاقاً، نحو: (ما أحسن مُعْتَكِفاً فِي الْمَسْجِدِ)، و(أحسِنْ بِجَالِسِ عِنْدَكَ).



فصل: وإنما يُبْنَى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط: أحدها: أن يكون فعلاً؛ فلا يُبْنَى من الجلف والحمار، فلا يقال: (ما أجلفه). ولا (ما أحمره)، وَشَدَّ (ما أذرع المرأة)، أي: ما أخفَّ يدها في الغزل، بَنُوهُ من

قولهم: امرأة دَرَّاع، ومثله (ما أَقْمَنَه)، و(ما أَجْدَرُه بكذا).

الثاني: أن يكون ثلاثياً؛ فلا يبنيان من دَخَرَجَ وضَارَبَ واستَخَرَجَ، إلا أَفْعَلَ، فقليل: يجوز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير الثقل، نحو: (مَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ) و(مَا أَفْقَرُ هَذَا الْمَكَانَ)، وَشَدَّ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ: (مَا أَعْطَاهُ نَذْرَاهِمَ) و(مَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ)، وعلى كل قول: (مَا أَتْقَاهُ)، و(مَا أَمْلَأَ الْقَرْيَةَ)، لأنهما من اتَّقَى وامتَلأت، و(مَا أَخْصَرَهُ)، لأنه من اخْتُصِرَ، وفيه شذوذ آخر، وسيأتي.

الثالث: أن يكون متصرفاً؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: نِعَمَ وَيُسَّ.

الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: (فَيَبِي وَمَاتَ).

الخامس: أن لا يكون مبنيًا للمفعول؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: (ضَرَبَ)، وَشَدَّ (مَا خُصِرَهُ!) من وجهين، وبعضهم يستثني ما كان ملازماً لصيغة (فَعِلَ)، نحو: (عُنِيتَ بِحَاجَتِكَ) و(رُهِيَ عَلَيْنَا) فيجيز: (مَا أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ) و(مَا أَرْهَاهُ عَلَيْنَا).

السادس: أن يكون تاماً، فلا يُبْنَيَانِ من نحو: كَانَ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَكَادَ.

السابع: أن يكون مُبْتَأً؛ فلا يُبْنَيَانِ من مَنَفِي، سواء كان ملازماً للنفي، نحو: (ما غَاجَ بِالْذَّوَاءِ) أي: ما انتفع به، أم غير ملازم ك (مَا قَامَ زَيْدٌ).

الثامن: أن لا يكون اسمُ فاعِلِهِ على أَفْعَلِ فَعْلَاءَ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: (عَرِجَ، وَشَهَلَ، وَخَصِرَ الزَّرْعَ).



فصل: وَيَتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَمِمَّا وَصَفَهُ عَلَى أَفْعَلِ فَعْلَاءَ - (مَا أَشَدُّ) وَنَحْوِهِ، وَيَنْصَبُ مَصْدَرُهُمَا بَعْدَهُ، أَوْ بِ (أَشَدُّ) وَنَحْوِهِ، وَيُجَرُّ مَصْدَرُهُمَا بَعْدَهُ بِالْبَاءِ؛ فَتَقُولُ: (مَا أَشَدُّ - أَوْ أَعْظَمُ - دَخَرَجَتُهُ، أَوْ انْطِلَاقُهُ أَوْ حُمَرَتُهُ) و(أَشَدُّ - أَوْ أَعْظَمُ - بِهَا).

وكذا المنفي والمبني للمفعول، إِلَّا أَنْ مَصْدَرُهُمَا يَكُونُ مُؤَوَّلًا، لَا صَرِيحًا، نَحْوُ: (مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ) و(مَا أَعْظَمَ مَا ضَرَبَ) و(أَشَدُّ بِهِمَا).

وأما الفعل الناقص؛ فَإِنْ قُلْنَا: لَهُ مَصْدَرٌ، فَمِنَ النُّوعِ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَمِنَ الثَّانِي، نَقُولُ: (مَا أَشَدُّ كَوْنُهُ جَمِيلًا)، أَوْ (مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُخْسَنًا!)، و(أَشَدُّ - أَوْ أَكْثَرُ - بِذَلِكَ!).

وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه، فلا يتعجب منهما البتة.



هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل (فَبِهَا وَنَعِمَتْ)، واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل (ما هي بِنِعْمِ الْوَلَدِ)، جامدان، رافعان لفاعلين مَعْرِفَيْنِ بَالِ الجِنْسِيَّةِ، نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، و﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾ [الكهف: ٢٩]، أو بالإضافة إلى ما قارئها، نحو: ﴿وَلِنِعْمِ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿فَلَيْئَسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، أو إلى مُضَافٍ لما قارئها، كقوله:

٣٨٣ - فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكَذِّبٍ

أو مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتَرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بتمييز، نحو: ﴿يَتَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، وقوله:

٣٨٤ - نِعْمَ امْرَأً هَرِمَ لَمْ تَغُرْ نَائِبَةً

وأجاز المبرد وابن السَّراج والفراسي أن يُجْمَعَ بين التمييز والفاعل الظاهر، كقوله:

٣٨٥ - نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هُنْدٌ لَوْ بَدَّلْتَ

ومنعه سيبويه والسَّيرافي مطلقاً، وقيل: إن أفاد مَعْنَى زائداً جاز، وإلا فلا. كقوله:

فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

واختلف في كلمة (ما) بعد نِعْمَ وبئس؛ ف قيل: فاعل؛ فهي مَعْرِفَةٌ ناقصة - أي: موصولة - في نحو: ﴿نِعْمًا يَعْظُمُ رَبِّي﴾ [النساء: ٥٨]، أي: نعم الذي يعظكم به، ومعرفة تامة في نحو: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: فنعم الشيء هي، وقيل: تمييز، فهي نكرة موصوفة في الأول وتامة في الثاني.



فصل: وَيُذَكَّرُ المَخْصُوصُ بالمدح أو الذم بعد فاعل نِعْمَ وبئس؛ فيقال: (نِعْمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ)، و(بِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ)، وهو مبتدأ، والجملة قبله خبره. ويجوز أن يكون خَبَرًا لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوحُ أبو بكرٍ، والمذمومُ أبو لهب.

وقد يتقدَّم المَخْصُوصُ؛ فيتعين كونه مبتدأ، نحو: (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ).

وقد يتقدّم ما يُشعر به فيحذف، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعَمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، أي: هو وليس منه (العِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى)، وإنما ذلك من التقدم.



فصل: وكلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ صالحٍ للتعجُّب منه؛ فإنّه يجوز استعماله على فَعُل - بضم العين - إما بالأصالة كـ (ظَرُفٌ، وَشَرُفٌ) أو بالتحويل كـ (ضُرِبٌ) و(فَهْمٌ)، ثم يُجْرَى، حينئذٍ، مُجْرَى نِعَمٍ وَبُشَى: في إفادة المدح والذم، وفي حكم الفاعل، وحُكْمُ المخصوص، تقول في المَدْح: (فَهْمُ الرَّجُلِ زَيْدٌ)، وفي الذم: (حَبْتُ الرَّجُلِ عَمْرُو). ومن أمثلته (ساء) فإنّه في الأصل سَوَاءٌ بالفتح؛ فحوّل إلى فَعُل - بالضم - فصار قاصراً، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى بُشَى فصار جامداً، قاصراً، محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا، تقول: (سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ) و(سَاءَ حَطَبُ النَّارِ أَبُو لَهَبٍ) وفي التنزيل: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩]، و﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤].

ولك في فاعل فَعُل المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مُجَرِّداً من (أل) وأن تَجْرَهُ بالباء، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً، نحو: (فَهْمُ زَيْدٌ)، وَسَمِعَ (مَرَزَتْ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتًا) و(جَدُنَ أَبْيَاتًا)، وقال:

٢٨٦ - حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى

أصله: (حَبُّ الزَّوْرِ) فزاد الباء، وَضَمَّ الحاء؛ لِأَنَّ فَعُلَ المذكور، يجوز فيه أن تسكن عينه، وأن تُنْقَلَ حركتها إلى فائه؛ فتقول: (ضَرَبَ الرَّجُلُ) و(ضُرِبَ).



فصل: ويُقال في المدح: (حَبَّذا) وفي الذم: (لا حَبَّذا)، قال:

٢٨٧ - أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

ومذهبُ سيبويه أن (حَبَّ) فعلٌ، و(ذا) فاعلٌ، وأنهما باقيان على أصلهما، وقيل: رُكْبًا وَغُلِبَتِ الْفِعْلِيَّةُ؛ لتقدّم الفعل، فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل، وقيل: رُكْبًا وَغُلِبَتِ الْأَسْمِيَّةُ لَشَرَفِ الْأَسْمِ، فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده خبراً.

ولا يتغير (ذا) عن الأفراد والتذكير، بل يقال: (حَبَّذا الرَّيْدَانِ وَالْهَيْدَانِ)، أو (الرَّيْدُونِ وَالْهَيْدَاتُ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ جَرَى مَجْرَى الْمُثَلِّ؛ كما في قولهم: (الصَّنِيفُ ضِيعَتِ اللَّبَنِ)، يقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها، وقال ابن كَيْسَانَ: لِأَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ مُضَافٌ مُحذُوفٌ، أي: حَبَّذَا حُسْنُ هِنْدٍ.

ولا يتقدّم المخصوص على (حَبَّذا) لما ذكرنا من أنّه كلام جرى مجرى المثل،

وقال ابن بابشاذ: لثلاثاً يتوهم أن في (حَبٍّ) ضميراً، وأن (ذا) مفعول.
تنبيه: إذا قلت: (حَبُّ الرَّجُلِ زَيْدٌ) فحَبٌّ هذه من باب فَعَلَ المتقدم ذكره،
ويجوز في حائه الفتح والضم، كما تقدّم؛ فإن قلت: (حَبِّداً) ففتح الحاء واجب إن
جعلتهما كالكلمة الواحدة.



هذا باب أفعال التفضيل

إنما يُصاغ أفعَلُ التَّفضيلِ ممّا يُصاغ منه فعلاً التعجب؛ فيقال: (هُوَ أَضْرَبُ) و(أَعْلَمُ) و(أَفْضَلُ) كما يقال: (مَا أَضْرَبُهُ) و(أَعْلَمُهُ) و(أَفْضَلُهُ) وَشَدَّ بِنَاؤُهُ مِنْ وَصْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ؛ كـ (هُوَ أَقْمَنُ بِهِ) أي: أَحَقُّ، و(أَلْصُّ مِنْ شِطَاطٍ)، وممّا زاد على ثلاثة كـ (هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، وفي أفعَلِ المذاهبِ الثلاثة، وَسَمِعَ (هُوَ أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ، وَأَوَّلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ)، و(هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، ومن فِعْلِ المفعول كـ (هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ) و(أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيينِ) و(أَعْنَى بِحَاجَتِكَ).
وما تَوَصَّلَ به إلى التعجب ممّا لا يتعجب منه بلفظه يُتَوَصَّلُ به إلى التفضيل،
ويُجَاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً؛ فيقال: (هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً) و(حُمْرَةً).



فصل: ولاسم التفضيل ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، فيجب له حكمان:
أحدهما: أن يكون مفرداً مذكراً دائماً، نحو: ﴿لِيُؤْسِفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: ٨]،
ونحو: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ...﴾ [التوبة: ٢٤] الآية، ومن ثَمَّ قيل في (أَخَرٍ):
إنه معدول عن آخر، وفي قول ابن هانيء:

٣٨٨ - كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا

إنه لَخَرٌّ.

والثاني: أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول، وقد تُحذفان نحو: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ (١٧) [الأعلى]، وقد جاء الإثبات والحذف في: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أي: منك.

وأكثر ما تحذف (من) إذا كان أفعَلُ خبراً، وَيَقِلُّ إذا كان حالاً، كقوله:

٣٨٩ - دَنُوتٍ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا

أي: دَنَوْتُ أَجْمَلَ من البدر، أو صفة كقوله:

٣٩٠ - تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

أي: تَرَوَّحِي وائتي مكاناً أَجْدَرَ من غيره بأن تقيلي فيه.

ويجبُ تقديم (مِنْ) ومجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً؛ نحو: (أَنْتَ مِمَّنْ أَفْضَلُ) أو مضافاً إلى الاستفهام (أَنْتَ مِنْ غُلَامٍ مَنْ أَفْضَلُ)، وقد تتقدم في غير الاستفهام، كقوله:

٣٩١ - فَاسْمَاءٌ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

وهو ضرورة.

الحالة الثانية: أن يكون بَالٍ؛ فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مُطَابِقاً لموصوفه، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ) و(هِنْدٌ أَفْضَلِي) و(الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ) و(الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ) و(الْهِنْدَاتُ الْفَضْلِيَّاتُ) أو (الْفُضْلُ).

والثاني: ألا يُوْتَى معه بِمَنْ، فأما قولُ الأعشى:

٣٩٢ - وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

فُخِّرَجَ على زيادة (أل) أو على أَنَّها متعلّقة بـ (أكثر) نكرة محذوفاً مُبْدَلاً من (أكثر) المذكور.

الثالثة: أن يكون مُضَافاً، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران: التذكير، والتوحيد، كما يلزمان المجرّد؛ لاستوائهما في التنكير، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق، نحو: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ) و(الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ) و(هِنْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ)، فأما: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهٖ﴾ [البقرة: ٤١]، فالتقدير: أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ.

وإن كانت الإضافة إلى معرفة؛ فإن أَوَّلَ أَفْعَلُ بما لا تَفْضِيلَ فيه وَجَبَتِ المطابقة، كقولهم: (النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ)؛ أي: عَادِلَاهُم، وإن كان على أصله من إفادة المُفاضلة جازت المُطابقة؛ كقوله تعالى: ﴿أَكْثَرُ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، ﴿هُمْ رَاوُنَا﴾ [هود: ٢٧]، وتركها كقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِثَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِ﴾ [البقرة: ٩٦]، وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجهه، فإن قُدِّرَ (أكابر) مفعولاً ثانياً، و(مجرميها) مفعولاً أول فيلزمه المطابقة في المجرّد.



مسألة: يرفع أَفْعَلُ التفضيل الضمير المستتر في كل لغة، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ)،

والضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة، كـ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ) أو (أنت)، وَيَطْرُدُ ذَلِكَ إِذَا حُلَّ محلَّ الفعل، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًا، مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)، فإنه يجوز أن يقال: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَحُسْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين، أولهما: للموصوف، وثانيهما: للظاهر، كما مثَّلْنَا، وقد يُحذف الضمير الثاني، وتدخل (مِنْ) إما على الاسم الظاهر، أو على محله، أو على ذي المحل؛ فتقول: (مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ)، أو (مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ)، أو (مِنْ زَيْدٍ)؛ فتحذف مضافًا، أو مضافين، وقد لا يُؤْتَى بعد المرفوع بشيء؛ فتقول: (مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ)، وقالوا: (مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ)، والأصل: (مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْدٍ) ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملاسته إياه، ثم حذفوا المضاف؛ ومثله في المعنى:

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ
والأصل: (مِنْ وَلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِيقِ) ثم (مِنْ فَضْلِ الصَّدِيقِ) ثم (مِنْ الصَّدِيقِ).



هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والنسق، والبدل.
فالنعت - عند الناظم - هو (التابع الذي يُكْمَلُ متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يَتَعَلَّقُ به).

فخرجَ بقيد التكميل النسق والبدل، وبقيد الدلالة المذكورة: البيان والتوكيد.
والمراد بالمكمل المَوْضُحُ للمعرفة، كـ (جَاءَ زَيْدُ التَّاجِرِ) أو (التَّاجِرُ أَبُوهُ)، والمخصَّصُ للنكرة، كـ (جَاءَنِي رَجُلٌ تَاجِرٌ) أو (تَاجِرٌ أَبُوهُ).
وهذا الحدُّ غيرُ شاملٍ لأنواع النعت؛ فإن النعت قد يكون لمجرد المدح، كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، أو لمجرد الذم، نحو: (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) أو للتَرْحُمِ، نحو: (اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ) أو للتوكيد، نحو: ﴿نَفْعَةٌ وَجِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].



فصل: وَتَجِبُ مُوَافَقَةُ النِّعَةِ لِمَا قَبْلَهُ فِيمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِيهِ مِنْ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ
الْثَلَاثَةِ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.

تقول: (جَاءَنِي زَيْدُ الْفَاضِلِ) وَ(رَأَيْتُ زَيْدَا الْفَاضِلِ) وَ(مَرَزْتُ بَزِيدَ الْفَاضِلِ)
وَ(جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ) كَذَلِكَ.

وَأَمَّا الْإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّنْثِيَةُ؛ فَإِنْ رَفَعَ الْوَصْفُ ضَمِيرَ
لِمَوْصُوفِ الْمُسْتَتِرِ وَافَقَهُ فِيهَا، كَ (جَاءَنِي أَمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانِ، وَرَجُلٌ
كَرِيمٌ) وَكَذَلِكَ: (جَاءَنِي أَمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ الْأَبِ) أَوْ (كَرِيمَةٌ أَبًا) وَ(جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا
لِأَبٍ) أَوْ (كَرِيمَانِ أَبًا) وَ(جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الْأَبِ) أَوْ (كَرِيمَا أَبًا)؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ فِي
ذَلِكَ كُلِّهِ رَافِعٌ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ الْمُسْتَتِرِ.

وَإِنْ رَفَعَ الظَّاهِرَ أَوْ الضَّمِيرَ الْبَارِزَ أُعْطِيَ حَكْمَ الْفِعْلِ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ حَالُ
لِمَوْصُوفٍ.

تقول: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ) وَ(بِأَمْرَأَةٍ قَائِمِ أَبُوهَا)، كَمَا تَقُولُ: (قَامَتْ أُمُّهُ)
(قَامَ أَبُوهَا) وَ(مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمِ أَبَوَاهُمَا)، كَمَا تَقُولُ: (قَامَ أَبَوَاهُمَا)، وَمَنْ قَالَ:
(قَامَا أَبَوَاهُمَا) قَالَ: (قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا)، وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِرَجَالٍ قَائِمِ آبَائِهِمْ)، كَمَا
تَقُولُ: (قَامَ آبَاؤُهُمْ)، وَمَنْ قَالَ: (قَامُوا آبَاؤُهُمْ) قَالَ: (قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ) وَجَمْعُ التَّنْكِيرِ
تُفْصَحُ مِنَ الْإِفْرَادِ، كَ (قِيَامِ آبَائِهِمْ).



فصل: وَالْأَشْيَاءُ الَّتِي يُنْتَعَبُ بِهَا أَرْبَعَةٌ:

أَحَدُهَا: الْمَشْتَقُّ، وَالْمُرَادُ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَصَاحِبِهِ، كَ (ضَارِبٍ) وَ(مَضْرُوبٍ)
(حَسَنٍ) وَ(أَفْضَلٍ).

الثَّانِي: الْجَامِدُ الْمَشْبَهُ لِلْمَشْتَقِّ فِي الْمَعْنَى، كَاسْمِ الْإِشَارَةِ، وَ(ذِي) بِمَعْنَى
صَاحِبٍ، وَأَسْمَاءُ النَّسَبِ، تَقُولُ: (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ هَذَا) وَ(بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ) وَ(بِرَجُلٍ
دِمَشْقِيٍّ) لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْحَاضِرُ، وَصَاحِبُ مَالٍ، وَمَنْسُوبٌ إِلَى دِمَشْقٍ.

الثَّالِثُ: الْجُمْلَةُ، وَلِلنَّعْتِ بِهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: شَرْطُ فِي الْمَنْعُوتِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
نَكْرَةً إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنَى، نَحْوُ: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، أَوْ مَعْنَى
لَا لَفْظًا، وَهُوَ الْمُعَرَّفُ بِأَلِ الْجَنْسِيَّةِ، كَقَوْلِهِ:

٣٩٣ - وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُوبُنِي

وَشَرْطَانِ فِي الْجُمْلَةِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى ضَمِيرٍ يَرْبُطُهَا بِالْمَوْصُوفِ،
بِمَا مَلْفُوظٍ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ مُقَدَّرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ سَبِيًّا﴾

[البقرة: ١٢٣]، أي: لا تجزي فيه، والثاني: أن تكون خبرية، أي: مُحْتَمِلَةٌ لِلصَّدَقِ والكذب؛ فلا يجوز (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرَبُهُ) ولا (بِعَبْدٍ يَغْتَكُهُ) قاصداً لإنشاء البيع، فإن جاء ما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار القول كقوله:

٣٩٤ - جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطَّ

أي: جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقولٍ عند رؤيته هذا الكلام.

الرابع: المصدّر، قالوا: (هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ، وَرِضًا، وَرَوْرٌ، وَفِطْرٌ) وذلك، عند الكوفيين، على التأويل بالمشتق، أي: عَادِلٌ، وَمَرْضِيٌّ، وَرَآئِرٌ، وَمُفْطِرٌ، وعند البصريين على تقدير مضاف، أي: دُو كَذَا، ولهذا التزم أفرادُه وتذكيره، كما يلتزمان لو صُرِّحَ بدو.



فصل: وإذا تعددت النعوت: فإن اتحد معنى التعت استغني بالتثنية والجمع عن تفريقه، نحو: (جَاءَنِي رَجُلَانِ قَاضِلَانِ) و(رَجَالٌ قُضَلَاءُ) وإن اختلف وَجَبَ التَفْرِيقُ فيها بالعطف بالواو، كقوله:

٣٩٥ - عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ

وقولك: (مَرَرْتُ بِرَجَالٍ شَاعِرٍ وَكَاتِبٍ وَفَقِيهٍ).

وإذا تعددت النعوت واتحد لفظ التعت؛ فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الإتيان مطلقاً، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الطَّرِيفَانِ) و(هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ) و(رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَبْصَرْتُ خَالِدًا الشَّاعِرَيْنِ)، وَخَصَّ بعضهم جَوَازَ الإتيان بكون المتبوعين فاعليْنِ فعلين، أو خَبَرَيْنِ مبتدئين.

وإن اختلفا في المعنى والعمل، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْرًا الْقَاضِلَيْنِ)، أو اختلف المعنى فقط، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو الْكَاتِبَانِ) أو العمل فقط كـ (هَذَا مُؤَلِّهٌ زَيْدٌ وَمُوجِعٌ عَمْرُو الشَّاعِرَيْنِ) وَجَبَ الْقَطْعُ.



فصل: وإذا تكررَت النعوت لواحد؛ فإن تعين مُسَمَّاهُ بدونها، جازَ إتيانها، وَقَطْعُهَا، والجمع بينهما بشرط تقديم المُتَّبِعِ، وذلك، كقول جرير:

٣٩٦ - لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْسُهُ الْجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ

ويجوز فيه رَفْعُ (التَّازِلِينَ) و(الطَّيِّبِينَ) على الإِتِّبَاعِ لـ (قومي)، أو على القطع بإِضْمَارِ (هُم)، ونَصْبُهُمَا بِإِضْمَارِ (أَمْدَح) أو (أَذْكُر)، وَرَفْعُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَعَكْسُهُ عَلَى الْقَطْعِ فِيهِمَا.

وإن لم يُعْرَفْ إلا بمجموعها، وَجَبَ إِتِّبَاعُهَا كُلِّهَا، لِتَنْزِيلِهَا مِنْهُ مِثْلَ الشَّيْءِ نَوَاحِدٍ، وَذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (مَرَزْتُ بَرْزِيْدَ التَّاجِرِ الْفَقِيهِ الْكَاتِبِ) إِذَا كَانَ هَذَا مُوصُوفٌ يُشَارِكُهُ فِي اسْمِهِ ثَلَاثَةٌ، أَحَدُهُمْ: تاجر كاتب، وَالْآخَرُ: تاجر فقيه، وَالْآخَرُ: فقيه كاتب.

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ.
وإن كان المنعوت نكرةً تعيّن في الأول من نعوته الإِتِّبَاعُ، وَجَازَ فِي الْبَاقِي نَقْطُعُ، كَقَوْلِهِ:

٣٤٠ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطَّلِ وَشَعَثًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي وَحَقِيقَةُ الْقَطْعِ: أَنْ يُجْعَلَ النَّعْتُ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ، أَوْ مَفْعُولًا لِفِعْلٍ.

فإن كان النعتُ المَقْطُوعُ لِمَجْرَدِ مَذْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ تَرْحُمٍ وَجَبَ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ وَالْفِعْلِ، كَقَوْلِهِمْ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ) بِالرَّفْعِ بِإِضْمَارِ (هُوَ)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، بِالنَّصْبِ بِإِضْمَارِ (أُذْمُ).
وإن كان لغير ذلك جاز ذكره، تقول: (مَرَزْتُ بَرْزِيْدَ التَّاجِرِ) بِالْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ، وَلَكِنْ تَقُولُ: (هُوَ التَّاجِرُ) وَ(أَعْنِي التَّاجِرَ).



فصل: ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلِمَ، وَكَانَ النَّعْتُ إِمَّا صَالِحًا لِمُبَاشَرَةٍ نَعَامِلٍ نَحْوُ: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَيِّعَتٍ﴾ [سبأ: ١١]، دُرُوعًا سَابِغَاتٍ، أَوْ بَعْضُ اسْمٍ مُقَدَّمٍ مَخْفُوضٍ بَيْنَ أَوْ فِي.
فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِمْ: (مِثْنَا ظَعَنَ وَمِثْنَا أَقَامَ)، أَي: مِثْنَا فَرِيقٌ ظَعَنَ، وَمِثْنَا فَرِيقٌ أَقَامَ. وَالثَّانِي، كَقَوْلِهِ:

٣٤١ - لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَتَّيْمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ أَصْلُهُ (لَوْ قُلْتُ: مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْتُمْ) فَحَذَفَ الْمَوْصُوفَ وَهُوَ (أَحَدٌ)، وَكَسَرَ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْ تَأْتُمْ، أَبْدَلَ الْهَمْزَةَ يَاءً، وَقَدَّمَ جَوَابَ لَوْ فَاصِلًا بَيْنَ نَحْوِ الْمُقَدَّمِ، وَهُوَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَالْمَبْتَدَأُ وَهُوَ (أَحَدٌ) الْمَحْذُوفُ.



ويجوز حذف النعت إن عَلِمَ، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: كلَّ سفينةٍ صالحةٍ، وقول الشاعر:

٣٩٩ - فَلَمْ أَغْطْ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعْ

أي: شَيْئاً طَائِلاً وقوله:

٤٠٠ - مُهَفِّفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِدٌ

أي: فَرْعٌ فَاحِمٌ وَجِدٌ طَوِيلٌ.



هذا باب التوكيد

وهو ضربان: لفظي وسيأتي، ومعنوي وله سبعة ألفاظ:

الأول والثاني: النَّفْسُ والعَيْنُ، وَيُؤَكِّدُ بهما لرفع المجاز عن الذات، تقول: (جَاءَ الْخَلِيفَةُ) فيحتمل أن الجائي خَبَرُهُ أو ثَقَلُهُ، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمالُ.

ويجب اتصالهما بضمير مُطَابِقٍ للمؤكد، وأن يكون لفظهما طَبَقَهُ في الأفراد والجمع، وأما في التثنية فالأصحُّ جَمْعُهُما على أفْعَلْ، ويرتَجِحُ إفرادهما على تثنيتهما، عند الناظم، وَغَيْرُهُ بعكس ذلك.

والألفاظ الباقية: كِلَا وَكِلْتَا للمثنى، وَكُلٌّ وَجَمِيعٌ وَعَامَّةٌ لغيره.

ويجب اتصالهُنَّ بضمير المؤكِّد؛ فليس منه ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، خلافاً لمن وَهَمَ، ولا قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨]، خلافاً للفرء والزمخشري، بل (جميعاً) حالٌ، و(كلًّا) بَدَلٌ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف.

ويُؤَكِّدُ بهنَّ لرفع احتمال تقدير بعض مضافٍ إلى متبوعهن؛ فمن ثَمَّ جاز (جَاءَنِي الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا) و(الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا) لجواز أن يكون الأصل، جاء أحد الزيدَين أو إحدى المرأتَين، كما قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا الْوَلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ ۖ﴾ [الرحمن: ٢٢]، بتقدير يخرج من أحدهما، وامتنع على الأصح (اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا) و(الهِندَانِ كِلْتَاهُمَا) لامتناع التقدير المذكور، وجاز (جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ) و(اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ) وامتنع (جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ).

والتوكيدُ بجميع غَرِيبٍ، ومنه قول امرأة:

٤٠١ - فِذَكَ حَيٍّ خَوْلَانٌ جَمِيعُهُمْ وَهْمُ دَانٌ

وكذلك التوكيد بعامة، والتاء فيها بمنزلتها في النافلة؛ فتصلح مع المؤنث والمذكر؛ فتقول: (اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّتَهُ)، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢].



فصل: ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن تُثْبِعَ كُلُّهُ بِأَجْمَعٍ، وَكُلُّهَا بِجَمْعَاءَ، وَكُلَّهُمْ بِأَجْمَعِينَ، وَكُلَّهُنَّ بِجَمْعٍ، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

وقد يُؤَكِّدُ بِهِنَ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ كُلٌّ، نحو: ﴿لَأُعْزِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]، ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناءً بكلاً وِكِلْتَا، كما استغنوا بتثنية سَيٍّ عن تثنية سَوَاءَ، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك؛ فتقول: (جَاءَنِي الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ) و(الْهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ).

وإذا لم يُفِذْ توكيد النكرة لم يَجْزُ باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو نصحيح، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكَّد محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، ك(اعْتَكَفْتُ أَسْبُوعاً كُلَّهُ) وقوله:

٤٠٢ - يَأْلَيْتُ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ

وَمَنْ أَشَدَّ (شهر) مكان حول فقد حَرَفَهُ، ولا يجوز (صُمْتُ زَمناً كُلَّهُ) ولا (شَهراً نَشْأَهُ).



فصل: وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصل، بالنفس أو بالعين، وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل، نحو: (قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ) بخلاف (قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ) فيمتنع الضمير، وبخلاف (ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ)، و(مَرَزْتُ بِهِمْ أَنْفُسِهِمْ)، و(قَامُوا كُلُّهُمْ)، فالضمير جائز لا واجب.



وأما التوكيد اللفظي فهو: اللفظ المكرر به ما قبله. فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْمُونَ﴾ [٤]، ﴿كَلَّا سَيَعْمُونَ﴾ [٥]، ﴿أُولَئِكَ لَكَ فَآوَى﴾ [٢٤]، ثُمَّ أُولَئِكَ لَكَ فَآوَى [٢٥]، [النبأ: ٤، ٥]، ونحو: ﴿أُولَئِكَ لَكَ فَآوَى﴾ [٢٤]، ثُمَّ أُولَئِكَ لَكَ فَآوَى [٢٥]، [القيامة: ٣٤، ٣٥]، وتأتي بدونه، نحو قوله ﷺ: «وَاللَّهِ لَأَغْرُوزُونَ قُرَيْشاً» ثلاث مَرَاتٍ، ويجب الترك عند إيهام التعدد، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا).

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح، نحو: (فَبِكَاحِهَا بَاطِلٌ) وقوله:

٤٠٣ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً، جاز أن يُؤكَّدَ به كلُّ ضميرٍ متصل، نحو: (قُمْتَ أَنْتَ) و(أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ) و(مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ).

وإن كان ضميراً متصلاً وُصِّلَ بما وُصِّلَ به المؤكَّد، نحو: (عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ). وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح، كقولك: (قَامَ قَامَ زَيْدٌ) وقوله:

٤٠٤ - لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنِيَّةٍ إِنَّهَا

وإن كان غَيْرَ جوابيٍّ، وجب أمران: أن يُفَصَّلَ بينهما، وأن يُعَادَ مع التوكيد - اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً، نحو: ﴿أَيُّدُّكُمْ أَكْثَرُ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَأَكْثَرُ تُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، وأن يُعَادَ هو أو ضميره إن كان ظاهراً، نحو: (إِنَّ زَيْدًا زَيْدًا فَاضِلٌ) أو (إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ) وهو الأولى، وَشَذَّ اتِّصَالُ الحرفين، كقوله:

٤٠٥ - إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ

وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ:

٤٠٦ - حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

لأن المؤكَّدَ حَرْفَانِ؛ فلم يَتَّصِلْ لفظٌ بمثله، وَأَشَدُّ مِنْهُ قَوْلُهُ:

٤٠٧ - وَلَا إِلِيَّ مَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ

لكون الحرف على حرف واحد.

وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ:

٤٠٨ - فَأَضْبَحَ لَا يَسْأَلَنَّهُ عَنْ بِمَا بِهِ

لأن المؤكَّدَ على حرفين، ولاختلاف اللَّفْظَيْنِ.



هذا باب العطف

وهو ضربان: عَطْفُ نَسَقٍ، وسيأتي، وعَطْفُ بَيَانٍ، وهو (التَّابِعُ الْمُشْبِهُ لِلصِّفَةِ فِي

تُرْضِیحَ مَتَّبِعِهِ، إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، وَتَخْصِیصَهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً).
والأول: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ:

٤٠٩ - أَفَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمَرَ

والثاني: أَثَبَّتَهُ الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَةٌ وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ مِنْهُ، ﴿أَوْ كَفَّرَهُ طَعَاؤُ
مَكِّينَ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَيَمْنُ نَوْنٌ كَفَّارَةٌ، وَنَحْوُ: ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]،
وَنَبَاقُونَ يُوجِبُونَ فِي ذَلِكَ الْبَدَلِيَّةَ، وَيَخْصُصُونَ عَطْفَ الْبَيَانِ بِالْمَعَارِفِ.

وَيُؤَافِقُ مَتَّبِعُهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ أَوْجُهُ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةُ وَالْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ
وَالنِّكَارُ وَفُرُوعُهُنَّ، وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: إِنَّ ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، عَطْفٌ عَلَى
﴿إِنِّي أَنبَأْتُ بَيْنَكُمُ﴾ [آل عمران: ٩٧]، مُخَالَفٌ لِجَمَاعِهِمْ، وَقَوْلُهُ وَقَوْلُ الْجُزْجَانِيِّ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ
رُوضَحٌ مِنْ مَتَّبِعِهِ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ سَيَبَوِيهِ فِي: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ) إِنَّ (ذَا الْجُمَّةِ) عَطْفُ
يَبْنِ مَعَ أَنَّ الْإِشَارَةَ أَوْضَحَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى ذِي الْأَدَاةِ.

وَيَصِحُّ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ يُغَرَّبَ بَدَلُ كُلِّ، إِلَّا إِنْ امْتَنَعَ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ، نَحْوُ:
هَذَا قَامَ زَيْدٌ أَخُوهُمَا أَوْ إِخْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ، نَحْوُ: (يَا زَيْدُ الْحَارِثُ) وَقَوْلُهُ:

٤١٠ - أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوْفَلَا

وقوله:

٤١١ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشِيرٍ

وَتَجُوزُ الْبَدَلِيَّةُ فِي هَذَا عِنْدَ الْفَرَّاءِ؛ لِإِجَازَتِهِ (الضَّارِبُ زَيْدٌ)، وَلَيْسَ بِمَرْضِيٍّ.



هذا باب عطف النسق

وهو (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأخراف الآتي ذكرها).

وهي نوعان: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، إما مطلقاً، وهو الواو
والفاء و(ثم) و(حتى)، وإمّا مُقَيِّداً، وهو (أو) و(أم)؛ فشرطُهُمَا أَنْ لَا يَفْتَضِيَا إِضْرَاباً،
وَمَا يَقْتَضِيَا التَّشْرِيكَ فِي اللفظ دون المعنى، إما لكونه يُثَبِّتُ لِمَا بَعْدَ مَا انْتَفَى عَمَّا
قَبْلَهُ، وَهُوَ (بَلْ) عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَ(لَكِنْ) عِنْدَ سَيَبَوِيهِ وَمُوَافِقِيهِ، وَإِمَّا لكونه بِالْعَكْسِ، وَهُوَ
(لَا) عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَ(لَيْسَ) عِنْدَ الْبَغْدَادِيِّينَ، كَقَوْلِهِ:

٤١٢ - إِنْ مَّا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

فصل: أما الواو فلمُطَلَقُ الجمع؛ فَتَعَطَّفُ متأخراً في الحكم، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، ومتقدماً، نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، ومُصاحِباً، نحو: ﴿فَأَنبَيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّيْفِينَةَ﴾ [العنكبوت: ١٥].

وتنفرد الواو بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفى بالكلام به كـ (اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(اضْطَفَّ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو) إذ الاختصام والتضارب والاضطفاف والبيئية من المعاني النسيبة التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً، ومن هنا قال الأصمعي: الصواب أن يقال:

٤١٣ - بَيْنَ الدَّخُولِ وَخَوْمَلِ

بالواو؛ وَحُجَّةُ الجماعة أَنَّ التَّقْدِيرَ: بين أماكن الدخول فأماكن حَوْمَل؛ فهو بمنزلة: (اخْتَصَمَ الزَّيْدُونَ فَالْعَمْرُونَ).



وأما الفاء فللترتيب والتعقيب، نحو: ﴿أَمَّا نَحْنُ فَأَقْبَرُ﴾ [عبس: ٢١]، وكثيراً ما تقتضي أيضاً التَّسْبُبُ إن كان المعطوف جملة، نحو: ﴿فَوَكَّرْهُ مَوْتِي فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصاص: ١٥]، واعتُرض على الأول بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا﴾ [الأعراف: ٤]، ونحو: ﴿تَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ﴾ الحديث، والجواب: أَنَّ المعنى أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء. وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً﴾ [الأعلى: ٥]، والجواب أَنَّ التقدير: فَمَضَتْ مُدَّةٌ فجعله غُثَاءً، أو بأن الفاء نابت عن ثُمَّ كما جاء عكسه وسيأتي.

وتختصُّ الفاء بأنها تَعَطِّفُ على الصَّلَةِ ما لا يَصِحُّ كونه صلَّةً لخلوه من العائد، نحو: (اللَّذَانِ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ)، وعكسه، نحو: (الَّذِي يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَغْضَبُ هُوَ زَيْدٌ)، ومثل ذلك جَارٍ في الخبر والصفة والحال، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقوله:

٤١٤ - وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَخْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو.....



وأما (ثُمَّ) فللترتيب والتراخي، نحو: ﴿فَأَقْبَرُ﴾ (٢١) ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرُهُ (٢٢) [عبس: ٢١، ٢٢]، وقد تَوَضَّعُ موضع الفاء، كقوله:

٤١٥ - جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ



وأما (حَتَّى) فالعطفُ بها قليلٌ، والكوفيون يُنكرونه، وشروطُه أربعة أمور:

أحدها: كون المعطوف اسماً.

والثاني: كونه ظاهراً؛ فلا يجوز (قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا) ذكره الخَضْرَاوِي.

والثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق، نحو: (أَكَلْتُ السمكة حَتَّى رَأْسَهَا) أو بالتأويل، كقوله:

٤١٠ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فيمن نصب (نَعْلَهُ)، فَإِنَّ ما قبلها في تأويل ألقى ما يُثْقَلُهُ، أو شبيهاً ببعض، كقولك: (أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا) ويمتنع (حَتَّى وَلَدَهَا) وضابط ذلك أَنَّهُ إِنْ حَسَنَ الاستثناء حَسَنَ دخول حتى.

والرابع: كونه غاية في زيادة جسيّة، نحو: (فُلَانٌ يَهَبُ الْأَغْدَادَ الْكَثِيرَةَ حَتَّى لَأُلُوفٍ) أو مَعْنَوِيَّة، نحو: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ، أو المملوكُ)، أو في نقص كذلك، نحو: (الْمُؤْمِنُ يُجْزَى بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ)، ونحو: (عَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصَّبِيَّانَ، أو النِّسَاءَ).

وأما (أَمْ) فضربان: منقطعة وستأتي، ومتصلة وهي الْمُسَبُّوقَةُ إمَّا بهمزة التسوية، وهي الداخلة على جملة في محلّ المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، أو اسميتين، كقوله:

٤١٧ - أَمْوَرِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَإِقْعُ

أو مختلفتين، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَمْتَمَّ صَمِيمُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، وإمَّا بهمزة يُطْلَبُ بها وبأَمِ التَّعْيِينِ، وتقع بين مفردين متوسط بينهما ما لا يُسأل عنه، نحو: ﴿إِنَّمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ اسْمَاءُ﴾ [النازعات: ٢٧]، أو متأخراً عنهما، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرَى قَرِيبٌ أَمِ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وبين فعليتين، كقوله:

٤١٨ - فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ

لأن الأَرْجَحَ كَوْنُ (هي) فاعلاً بفعل محذوف، واسميتين، كقوله:

٤١٩ - شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ

الأَصْلُ (أَشْعَيْتُ) فحذفت الهمزة والتنوين منهما.

والمُنْقَطِعَةُ هي الخالية من ذلك، ولا يُفَارِقُهَا معنى الإضراب، وقد تقتضي مع ذلك استفهاماً: حقيقياً نحو: (إِنَّمَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ)، أي: بل أَهْيَ شَاءَ، وإمَّا قَدَرْنَا بعدها متبداً، لأنها لا تدخل على المفرد، أو إنكارياً، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾ [الطور: ٣٩]، أي: أَلَهُ البناتُ، وقد لا تَقْتَضِيهِ البتة، نحو: ﴿أَمْ هَلْ سَوَى الظُّلُمَاتِ

وَالْتَوَّرَ ﴿الرعد: ١٦﴾، أي: بل هل تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وكقول الشاعر:

٤٢٠ - هُنَّ أَيْلِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

إذ لا معنى للاستفهام.

وأما (أو) فإنها بعد الطلب للتخيير، نحو: (تَزَوَّجَ زَيْنَبُ أَوْ أُخْتَهَا) أو للإباحة. نحو: (جَالِسُ الْعُلَمَاءِ أَوْ الزُّهَّادِ) وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا امْتِنَاعُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفِينَ فِي التَّخْيِيرِ، وَجَوَازُهُ فِي الْإِبَاحَةِ.

وبعد الخبر للشك، نحو: ﴿لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، أو للإبهام. نحو: ﴿وَأَيَّاءَ أَوْ إِنَّا كُمْ لَعَلَى هَذَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤]، وللتفصيل، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥]، أو للتقسيم، نحو: (الْكَلِمَةُ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ)، وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي، حكى القراء: (أَذْهَبَ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَخَ ذَلِكَ فَلَا تَبَرَّحَ الْيَوْمَ)، وبمعنى الواو عند الكوفيين، وذلك عند أَمْنِ اللَّبْسِ، كقوله:

٤٢١ - مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ

وزعم أكثر النحويين: أَنَّ (إِمَّا) الثَّانِيَةَ فِي الطَّلَبِ وَالْخَبَرِ - نحو: (تَزَوَّجَ إِمَّا هَذَا وَإِمَّا أُخْتَهَا) وَ(جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو) - بمنزلة (أو) فِي الْعَطْفِ وَالْمَعْنَى، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ كَيْسَانَ وَبِرْهَانٌ: هِيَ مِثْلُهَا فِي الْمَعْنَى فَقَطْ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: إِنَّهَا مُجَامَعَةٌ لِلْوَاوِ لَزُومًا، وَالْعَاطِفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْعَاطِفِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

٤٢٢ - أَيُّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيُّمَا إِلَى نَارٍ

فشاذٌّ، وَكَذَلِكَ فَتَحُ هَمْزَتَهَا وَإِدَالِ مِيمِهَا الْأُولَى.

وأما (لَكِنْ) فعاطفة خلافاً لِيُونُسَ، وَإِنَّمَا تَعْطَفُ بِشُرُوطٍ: إِفْرَادُ مَعْطُوفِهَا، وَأَنْ تُسَبِّقَ بِنَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ، وَأَنْ لَا تَقْتَرِنَ بِالْوَاوِ، نَحْوُ: (مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، لَكِنْ طَالِحٍ)، وَنَحْوُ: (لَا يَقُمْ زَيْدٌ، لَكِنْ عَمْرُو) وَهِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ إِنْ تَلَتْهَا جُمْلَةً، كَقَوْلِهِ: ٤٢٣ - إِنْ ابْنٌ وَرَقَاءٌ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أَوْ تَلَتْ وَآوًا، نَحْوُ: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أَي: وَلَكِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَيْسَ الْمَنْصُوبُ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّ مُتَعَاطِفِي الْوَاوِ الْمَفْرُودِينَ لَا يَخْتَلِفَانِ بِالسُّلْبِ وَالْإِيجَابِ، أَوْ سُبِقَتْ بِإِيجَابٍ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَقُمْ) وَلَا يَجُوزُ (لَكِنْ عَمْرُو) عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ.

وأما (بَلْ) فَيُعْطَفُ بِهَا بِشَرَطَيْنِ، إِفْرَادُ مَعْطُوفِهَا، وَأَنْ تُسَبِّقَ بِإِيجَابٍ أَوْ أَمْرٍ أَوْ

في أو نهى، ومعناها بعد الأولَيْن سَلَبُ الحكم عما قبلها وجَعَلُهُ لما بعدها، كـ (قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو)، و(لَيْقَمَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو)، وبعد الأخيرَيْن تَقْرِيرُ حكم ما قبلها وجَعْلُ عدِّه لما بعدها، كما أن لكن كذلك، كقولك: (مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلِ رَبِيعِ بَلَّ فِي أَرْضِ يَهُتَدَى بِهَا)، و(لَا يَقُمَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو) وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النَّفْيِ والنَّهْيِ لما بعدها؛ فيجوز على قوله: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلَّ قَاعِدًا) على معنى بل ما هو قاعدًا، يَنْدَهَبُ الجمهور أَنَّهَا لا تفيد نَقْلَ حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر، نحو: (قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو)، و(اضْرِبْ زَيْدًا بَلَّ عَمْرُو).



وأما (لَا) فَيُعْطَفُ بها بشروط: أفراد معطوفها، وأن تُسَبِّقَ بإيجاب أو أمر اتفاقاً، كـ (هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو)، و(اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرُو)، أو نداء، خلافاً لابن سَعْدَانَ، نحو: يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي) وأن لا يَصْدُقَ أَحَدُ متعاطفيها على الآخر، نَصَّ عليه سَهَيْلِي، وهو حق؛ فلا يجوز (جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ)، ويجوز (جَاءَنِي رَجُلٌ لَا أَمْرَأَةٌ). وقال الزَّجَّاجِيُّ: وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعلٍ ماضٍ؛ فلا يجوز جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو) ويردُّه قوله:

٤٢٤ - عَقَابُ تَنُوفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

فصل: يُعْطَفُ على الظاهر والضمير المنفصل والضمير المتَّصِلُ المنصوب بلا شرط، كـ (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، ونحو: ﴿جَمَعْتُكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨]. ولا يَحْسُنُ الْعَطْفُ على الضمير المَرْفُوعِ المتَّصِلِ بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد تركيده بضمير منفصل، نحو: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، أو وجود فصل، أي فاصلٍ كان بين المتبوع والتابع، نحو: ﴿يَخْلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، أو فصل بـ (ولا) بين العاطف والمعطوف، نحو: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٠]، وقد اجتمع الفضلان في نحو: ﴿مَا لَوْ تَعَلَّمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]، يَضَعُفُ بدون ذلك، كـ (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ)، أي: مُسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ، وهو نَشِ في الشعر، كقوله:

٤٢٥ - مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيئَالَا

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو سماً، نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ٢٢]، ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ عَابِدُكَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وليس بلام، وفقاً ليوُنُسَ والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس: ﴿سَاءَ لَوْنٌ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾ [النساء: ١]، وحكاية قطرب (مَا فِيهَا غَيْرُهُ

وَفَرَسِهِ، قيل: ومنه: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [البقرة: ٢١٧].
إذ ليس العطف على السبيل؛ لأنه صلة المصدر، وقد عطف عليه (كفر) ولا يُعطف
على المصدر حتى تكمل معمولاته.



وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْفَعْلِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ زَمَانِيهِمَا، سواء اتحد نوعاهما، نحو:
﴿لِنُجِئَ بِهِ بَلَدَهُ مَيْتًا وَشَقِيحًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، ونحو: ﴿وَأَنْ تَوَدُّوا أَنْ تُدْرِكُوا أَجُورَكُمْ وَأَنْ
يَسْأَلَكُمُ الْمَوْتُ عَنْ أَمْوَالِكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، أم اختلفا، نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُ
النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، ونحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ
تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ الْآيَةَ.﴾ [الفرقان: ١٠] الآية.

وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْأِسْمِ الْمُشَبِّهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى، نحو: ﴿فَالْمُعْرِتِ صَبَاً﴾ (٣) فَأَثَرَنَ
[العاديات: ٣، ٤]، ونحو: ﴿صَفَّتْ وَبَقِصْنَ﴾ [الملك: ١٩]، ويجوز العكس كقوله:

٤٣٦ - أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ

وَجَعَلَ مِنْهُ النَّاظِمُ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥].
وقدَر الزمخشري عطف (مُخْرِج) على (فَالِق).



فصل: تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما بدليل، مثاله في الفاء:
﴿أَنْبَ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، أي: فضرِب فانْبَجَسَتْ.
وهذا الفعل المحذوف معطوف على (أوحينا)، ومثاله في الواو قوله:
٤٣٧ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِرٍ
أي: بين الخير وبينني، وقولهم: (زَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ)، أي: والناقَةُ.

وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله، مرفوعاً كان، نحو:
﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زَوْجُكَ، أو منصوباً، نحو:
﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]، أي: وَأَلْفُوا الْإِيمَانَ، أو مجروراً، نحو: (م)
كُلُّ سَوْدَاءَ ثَمَرَةٍ وَلَا يَبْضَاءُ شَحْمَةً، أي: ولا كل يبضاء.

وإنما لم يُجعل العطف فيهنَّ على الموجود في الكلام لثلاً يلزم في الأول: رفع
فعل الأمر للاسم الظاهر، وفي الثاني: كون الإيمان مُتَبَوَّأً، وإنما يُتَبَوَّأُ المنزل، وفي
الثالث: العطف على معمولي عاملين، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً
معه؛ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم.

ويجوز حذف المعطوف بالفاء والواو؛ فالأول كقول بعضهم: (وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا) جواباً لمن قال له: مَرْحَبًا، والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً، والثاني نحو: فَضَرَبْتُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا [الزخرف: ٥]، أي: أنهملكم فنضرب، ونحو: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سبا: ٩]، أي: أَعْمُوا فلم يَرَوْا.



هذا باب البدل

وهو: (التابع، المقصود بالحكم، بلا واسطة).
 فخرج بالفصل الأول النعت والبيان والتأكيد، فإنها مكمّلات للمقصود بالحكم.
 وأما التّسق فتلاثة أنواع:
 أحدها: ما ليس مقصوداً بالحكم، ك (جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو) و(مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو) أو (لَكِنْ عَمْرُو)، أما الأول: فواضح؛ لأن الحكم السابق منفي عنه، وأما لآخران: فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول.
 النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود، وذلك كالمعطوف بالواو، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو).

وهذان النوعان خارجان بما خرج به التّعت والتّوكيد والبيان.
 النوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف ببَلْ بعد لإثبات، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو).
 وهذا النوع خارج بقولنا: (بلا واسطة) وسَلِمَ الحد بذلك للبدل.
 وإذا تَأَمَّلْتَ ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه وَمَنْ قَلَدَهُمَا علمت أنهم عن إصابة الغرض بَمَغْزِلٍ.
 وأقسام البدل أربعة:

الأول: بدل كل من كل، وهو بدل الشيء مما هو طَبِيقُ معناه، نحو: ﴿أَهْدِنَا صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، وَسَمَاءُ النَّاطِمِ الْبَدَلُ الْمُطَابِقُ؛ نوقوعه في اسم الله تعالى، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [١] اللَّهُ [إبراهيم: ١، ٢]، فيمن قرأ بالجر، وإنما يُطْلَقُ (كل) على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا.
 والثاني: بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً، أو أكثر، ك (لَأَكُلَنَّ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أو نِصْفَهُ، أو ثُلُثَيْهِ).

ولا بُدَّ من اتِّصَالِهِ بضمير، يرجع على المبدل منه: مذكور كالأمثلة المذكورة.
وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، أو مُقَدَّر، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْأَبْيَتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، أي: منهم.

الثالث: بدل الاشتمال، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معن: اشتمالاً بطريق الإجمال، كـ (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، أو حُسْنُهُ) و(سَرِقَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ، أو فَرَسَهُ).

وأمره في الضمير كأمر بدل البعض؛ فمثال المذكور ما تَقَدَّمَ من الأمثلة، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْفَرَارِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ومثال المُقَدَّر قوله تعالى: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَعْدُدِ ﴿١﴾ النَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥]، أي: النار فيه، وقيل: الأصل (ناره) ثم نابت أل عن الضمير.

والرابع: البدل المُبَاين، وهو ثلاثة أقسام؛ لأنه لا بُدَّ أن يكون مقصوداً كما تقدّم في الحد:

ثم الأول إن لم يكن مقصوداً البتة، ولكن سَبَقَ إليه اللسان، فهو بَدَلُ الغلط. أي: بدل عن اللفظ الذي هو غَلَطٌ، لا أنَّ البدل نَفْسُهُ هو الغلط، كما قد يُتَوَهَّمُ. وإن كان مقصوداً؛ فإن تَبَيَّنَ بعد ذكره فسادُ قَصْدِهِ، فبدل نِسْيَانٍ، أي: بدل شيء ذُكِرَ نسياناً.

وقد ظهر أن الغلط متعلّق باللسان، والنسيان متعلّق بالجَنَانِ، والناظم وكثير من النحويين لم يُفَرِّقُوا بينهما فَسَمَوْا التَّوَعِينَ بَدَلُ غلط. وإن كان قَصْدُ كل واحد منهما صحيحاً فبدل الإضراب، ويُسَمَّى أيضاً بدن البداء.

وقول الناظم: (خُذْ تَبْلًا مُدًى) يحتمل الثلاثة، وذلك باختلاف التقادير، وذلك لأنَّ التَّبْلَ اسمُ جَمْعٍ لِلسَّهْمِ، والمُدًى: جمع مُدْيَةٍ، وهي السَّكِين. فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المُدْيِ، فسبقه لسانه إلى التَّبْل، فبدل غلط.

وإن كان أراد الأمر بأخذ التَّبْل، ثم تَبَيَّنَ له فساد تلك الإرادة، وأنَّ الصواب الأمر بأخذ المُدْيِ فبدل نسيان.

وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المُدْيِ وجعل الأول في حكم المتروك فبدل إضرابٍ وَبَدَأَ. والأحسن فيهنَّ أن يؤتى ببل.



فصل: يُبَدِّلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدم.

ولا يُبَدِّلُ المضمَرُ من المضمَر، ونحو: (قُمْتَ أَنْتَ) و(مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ) توكيدٌ تَفْاقًا، وكذلك نحو: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) عند الكوفيين والناظم.

ولا يُبَدِّلُ مضمَرٌ من ظاهر، ونحو: (رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ) من وضع التحويين، وليس جسموع.

ويجوز عكسه: مطلقاً إن كان الضمير لغائب، نحو: ﴿وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، في أحد الأوجه، أو كان لحاضر بشرط أن يكون بَدَلَ بعض، كـ (أَعْجَبْتَنِي رَجُلَهُ)، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَيَوْمَ الْآخِرِ﴾ [الأحزاب: ٢١]، أو بدل اشتمال، كـ (أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ) وقول الشاعر:

٤٢٨ - بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَّاؤُنَا

أو بَدَلُ كُلِّ مفيدٍ للإحاطة، نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

ويمتنع إن لم يُفَدَ؛ خلافاً للأخفش؛ فإنه أجاز (رَأَيْتُكَ زَيْدًا)، و(رَأَيْتَنِي عَمْرًا).

فصل: يُبَدِّلُ كل من الاسم، والفعل، والجملة، من مثله؛ فالاسم كما تقدم، والفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلَقَ أَثَامًا﴾ (٦٨) يُضَعَّفُ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، والجملة كقوله تعالى: ﴿أَمَذَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٣٧) أَمَذَّكُم بِأَعْمَرٍ وَبَيْنَ (١٣٢) [الشعراء: ١٣٢]، وقد تُبَدِّلُ الجملة من المفرد، كقوله:

٤٢٩ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً
وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
أبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى)، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَدُّرَ التَّقَائِمَا.



فصل: وإذا أبدل اسمٌ من اسم مُضَمَّنٍ معنى حرف استفهام، أو حرف شرط، دُكِرَ ذلك الحرفُ مع البدل، فالأول، كقولك: (كَمْ مَالُكَ أَعَشُرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ) و(مَنْ رَأَيْتَ أَزِيداً أَمْ عَمْرًا) و(مَا صَنَعْتَ أَحْيَرًا أَمْ شَرًّا)، والثاني: نحو: (مَنْ يَقُمْ إِنْ زِيدَ، وَإِنْ عَمِرُوا أَقُمْ مَعَهُ) و(مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تُجْزِي بِهِ) و(مَتَى تُسَافِرُ إِنْ عَدَا وَإِنْ بَعْدَ عَدٍ أَسَافِرُ مَعَكَ).



هذا باب النداء وفيه فصول

الفصل الأول

في الأخرُف التي يُنبّه بها المنادي، وأحكامها

وهذه الأخرُف ثمانية: الهمزة، وأي - مقصورتين، وممدودتين - ويا، وأيا. وهيا، ووا.

فالهمزة المقصورة للقريب إلا إن نُزِلَ مَنزِلَةَ البعيد؛ فله بقية الأخرُف كما أنها للبعيد الحقيقي.

وَأَعْمُهَا (يا) فإنها تدخل على كل نداء، وتتعين في نداء اسم الله تعالى، وفي باب الاستغاثة، نحو: (ياالله للمسلمين) وتتعين هي أو (وا) في باب التذبة، و(وا) أكثر استعمالاً، منها في ذلك الباب، وإنما تدخل (يا) إذا أُمن اللبس؛ كقوله: ٤٣٠ - وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

ويجوز حذف الحرف، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿سَنَفَرُ لَكُمْ إِلَيْهِ الْفَلَاحَ﴾ [الرحمن: ٣١]، ﴿أَنْ أَدْرَأَ إِلَيْكَ عِبَادَ اللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨]، إلا في ثمان مسائل: المندوب، نحو: (يا عُمَرَا)، والمستغاث، نحو: (ياالله)، والمنادي البعيد؛ لأن المراد فيهن إطالة الصَّوت، والحذف ينافيه، واسم الجنس غير المعين؛ كقول الأعمى: (يَا رَجُلًا، خُذْ بِيَدِي)، والمضمر، ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع، كقول بعضهم: (يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ)، وقول الآخر:

٤٣١ - يَا أَبَجْرُ بْنُ أَبَجْرٍ يَا أُنْتَا

واسم الله تعالى إذا لم يُعوّض في آخره الميم المُشَدَّدة، وأجازه بعضهم، وعليه قول أُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْت:

٤٣٢ - رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ تَانِب

واسم الإشارة، واسم الجنس لمعين، خلافاً للكوفيين فيهما، احتجوا بقوله:

٤٣٣ - بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامُ

وقولهم: (أطرق كَرَا) و(افتدِ مَحْنُوقُ) و(أصبح لَيْلُ) وذلك عند البصريين ضرورةً وشذوذاً.

الفصل الثاني في أقسام المنادى، وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام:

● أحدها: ما يجب فيه أن يُنْتَى على ما يُزَع به لو كان معرباً، وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: التَّعْرِيف، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء، نحو: (يَا زَيْدُ)، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال، نحو: (يا رَجُلُ) تريد به مُعَيَّنًا.

والثاني: الأفراد، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به؛ فيدخل في ذلك نمرَكْبُ المَرْجِي، والمثنى، والمجموع، نحو: (يَا مَعْدِي كَرِبُ) و(يَا زَيْدَانِ) و(يَا زَيْدُونَ) و(يا رَجُلَانِ) و(يا مُسْلِمُونَ) و(يا هَذَا).

وما كان منبئاً قبل النداء، ك (سَيِّوِيَه) و(حَذَام) في لغة أهل الحجاز قُدِّرَتْ فيه نضمة، ويظهر أثر ذلك في تابعه؛ فتقول: (يا سَيِّوِيَه العَالَمُ) برفع (العالم) ونصبه، كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه، نحو: (يَا زَيْدُ الْفَاضِلُ) والمحكي كالمبني تقول: (يا نَبْطُ شَرِّا الْمِقْدَامُ) أو (المِقْدَام).

● الثاني: ما يجب نَصْبُهُ؛ وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: النكرة غير المقصودة، كقول الواعظ: (يا عَافِيَا، وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ)، وقول لأعمى: (يا رَجُلَا، خُذْ بِيَدِي)، وقول الشاعر:

٤٣٤ - فَيَا رَاكِبَا إِنَّمَا عَرَضَتْ فَبَلَّغْنِ

وعن المازني أنه أحال وجود هذا القسم.

الثاني: المضاف، سواء كانت الإضافة مَحْضَةً؛ نحو: (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا) أو غير مَحْضَةٍ، نحو: (يا حَسَنَ الْوَجْهِ) وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة.

الثالث: الشَّيْبَةُ بالمضاف، وهو: ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه، نحو: (يا حَسَنًا وَجْهُهُ) و(يا طَالِعَا جَبَلَا) و(يا رَفِيقَا الْعِبَادِ) و(يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ) فيمن سَمَّيْتَهُ بذلك، ويمتنع إدخال (يا) على (ثلاثين) خلافاً لبعضهم؛ فإن ناديت جماعةً هذه عِدَّتُهَا؛ فإن كانت غير معينة نصبتها أيضاً، وإن كانت معينة؛ ضمنت الأول، وَعَرَفْتُ ثَنَانِي بَالٍ ونصبتَه أو رفعتَه، إلّا إن أُعيدت معه (يا) فيجب ضمّه وتجريده من أل، وَمَنَعَ ابن خروف إعادة (يا) وتخييره في إلحاق (أل) مردود.

● والثالث: ما يجوز ضَمُّهُ وفتحُه، وهو نوعان:

أحدهما: أن يكون عَلَمًا مفرداً موصوفاً بابن متصل به مصافٍ إلى عَلَمٍ، نحو:

(يا زَيْدُ بَنِ سَعِيدٍ) والمختارُ عند البصريين - غير المبرّد - الفتحُ، ومنه قوله:

٤٣٥ - يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

ويتعين الضمُّ في نحو: (يا رَجُلُ ابْنِ عَمْرٍو)، و(يا زَيْدُ ابْنِ أَخِيْنَا)؛ لانتفاء عَلَمِيَّةِ المنادي في الأولى، وَعَلَمِيَّةُ المضاف إليه في الثانية، وفي نحو: (يا زَيْدُ الْفَاضِلِ ابْنِ عَمْرٍو)؛ لوجود الفصل، وفي نحو: (يا زَيْدُ الْفَاضِلِ) لأن الصفة غير (ابن) ولم يَشْتَرِضْ ذلك الكوفيون، وأنشدوا:

٤٣٦ - بِأَجُودَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

بفتح (عمر)، والوصفُ بابتئةٍ كالوصفِ بابْنٍ، نحو: (يا هِنْدُ ابنة عمرو) ولا أُنْزِلُ للوصفِ بينت، فنحو: (يا هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو) واجبُ الضم.

الثاني: أن يُكْرَرُ مضافاً، نحو: (يا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ)؛ فالثاني واجبُ النصب، والوجهان في الأول؛ فَإِنْ ضَمَمْتَهُ فالثاني بيانٌ، أو بَدَلٌ أو بإضمار (يا) أو أَعْنِي، وإن فَتَحْتَهُ فقال سيبويه: مضافٌ لما بَعْدَ الثاني، والثاني مُفَحَّمٌ بينهما، وقال المبرّد: مُضَافٌ لمحذوفٍ مُمَاتِلٌ لما أُضِيفَ إليه الثاني، وقال الفراء: الاسْمَانِ مضافانِ للمذكور، وقال بعضهم: الاسمانِ مركبانِ تركيبِ خَمْسَةِ عَشَرَ ثم أُضِيفَا.

● الرابع: ما يجوزُ ضمُّه ونصبه وهو المنادي المستحق للضمِّ إذا اضطر الشاعرُ إلى تنوينه، كقوله:

٤٣٧ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْنَهَا

وقوله:

٤٣٨ - أَعْبُدْ حَلًّا فِي شُعْبِي غَرِيباً

واختار الخليل وسيبويه الضمَّ، وأبو عمرو وعيسى النصبَ، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في العَلَمِ، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس.



فصل: ولا يجوز نداء ما فيه (أل) إلا في أربع صور:

إحداها: اسم الله تعالى، أَجْمَعُوا على ذلك، تقول: (يا الله) بإثبات الألفين، و(يَاَلله) بحذفهما، و(ياالله) بحذف الثانية فقط، والأَكْثَرُ أن يحذف حرف النداء، وَيُعَوِّضُ عنه الميمُ المشدّدة، فتقول: (اللَّهُمَّ) وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة؛ كقوله:

٤٣٩ - أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

الثانية: الْجُمْلُ الْمَحْكِيَّةُ، نحو: (يا الْمُنْطَلِقُ زَيْدُ) فيمن سُمِّي بذلك، نَصَّ على ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرِّد ما سُمِّي به من موصول مبدوء بأل؛ نحو: الذي والتي، ووضَّوِّبه الناظم.

الثالثة: اسم الجنس المُشَبَّه به، كقولك: (يا الْخَلِيفَةُ هِنْفَةً) نَصَّ على ذلك ابن سَعْدَانَ.

الرابعة: ضرورة الشعر، كقوله:

٤٤٠ - عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّعَ وَالَّذِي

ولا يجوز ذلك في النثر، خلافاً للبغداديين.

الفصل الثالث

في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه

وأقسامه أربعة:

• أحدها: ما يجب نَصْبُهُ مراعاةً لمحلّ المنادى؛ وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً.

الثاني: أن يكون مضافاً مجرداً من (أل)، نحو: (يا زَيْدُ صَاحِبَ عمرو) و(يا زَيْدُ أبا عَبْدِ اللَّهِ) و(يا تَمِيمُ كُلُّهُمْ، أو كُلُّكُمْ).

• الثاني: ما يجب رَفْعُهُ مراعاةً للفظ المنادى، وهو نعت (أَيُّ) و(أَيَّة) ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وُضِّلَ لندائه، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ﴾ [الفجر: ٢٧]، وقولك: (يا هذا الرَّجُلُ)، إن كان المراد أولاً نداء الرجل؛ ولا يوصف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل، ولا توصف أيُّ وأية في هذا الباب إلا بما فيه (أل)، أو باسم الإشارة نحو: (يا أَيُّهَا الرَّجُلُ).

• والثالث: ما يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُهُ، وهو نوعان:

أحدهما: النعتُ المضافُ المقروءُ بأل؛ نحو: (يا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ).

والثاني: ما كان مفرداً من نعت، أو بيان أو توكيد أو كان معطوفاً مقروءاً بأل، نحو: (يا زَيْدُ الْحَسَنُ) و(الْحَسَنُ) و(يا غُلَامُ بِشْرُ) و(بِشْرًا) و(يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ) و(أَجْمَعِينَ)، وقال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبا: ١٠]، قرأه السبعة بالنصب، واختاره أبو عمرو وعيسى، وقرئ بالرفع؛ واختاره الخليل، وسيبويه، وقَدَّرُوا النصب بالعطف على (فَضْلاً) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً﴾ [سبا: ١٠٩].

[١٠]، وقال المبرّد: إن كانت أَل للتعريف مثلها في (الطير) فالمختار النصب، أو لغيره مثلها في (التيسع) فالمختار الرفع.

• والرابع: ما يُعْطَى تابعاً ما يستحقّه إِذَا كان منادى مستقلاً، وهو البدل والمنسوق المجرّد من (أَل) وذلك لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل؛ تقول: (يا زَيْدُ بِشْرُ) بالضمّ، وكذلك: (يا زَيْدُ وَبِشْرُ)، وتقول: (يا زَيْدُ أَبَ عَبْدِ اللَّهِ)، وكذلك: (يا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ) وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب.



الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء

وهو أربعة أقسام:

أحدها: ما فيه لُغة واحدة، وهو المعتلّ؛ فإنّ ياءه واجبة الثبوت والفتح، نحو: (يا فتّاي) و(يا قاضي).

والثاني: ما فيه لُغتان، وهو الوصفُ المُشَبِّه للفعل، فإنّ ياءه ثابتة لا غير، وهي إمّا مفتوحة أو ساكنة؛ نحو: (يا مُكرِمي) و(يا ضاربي).

الثالث: ما فيه ست لُغات، وهو ما عدا ذلك وليس أباً ولا أمّاً؛ نحو: (يا غلامي)، فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ثم ثبوتها ساكنة، نحو: ﴿يَعْبَادِي لَا حَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]، أو مفتوحة، نحو: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، ثم قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً، نحو: ﴿بِحَسْرَتِي﴾ [الزمر: ٥٦]، وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحة، كقوله:

٤٤٩ - يَلْهَفُ وَلَا يَلِيْتُ وَلَا لَوَائِي

أصله بقولي: يَا لَهْفَا، ومنهم مَنْ يكتفي من الإضافة بِنَيْتِهَا، ويضمّ الاسم كم تضمّ المفردات، وإنما يفعل ذلك، فيما يكثر فيه، أن لا يُنَادَى إِلَّا مُضَافاً، كقول بعضهم: (يا أُم لَا تَفْعَلِي)، وقراءة آخر: ﴿رَبُّ السَّجِّنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

الرابع: ما فيه عَشْرُ لُغَاتٍ، وهو الأب والأم؛ ففيهما مع اللغات الست: أن تُعَوِّضَ تاء التانيث عن ياء المتكلم، وتكسرهما، وهو الأكثرُ، أو تفتحها وهو الأقلُّ. أو تضمّهما على التشبيه، بنحو: بُنْيَة وَهَبِيَّة، وهو شاذ، وقد قرئ بهن، وربما جمع بين التاء والألف، فقليل: (يا أبتاً) و(يا أمتاً) وهو كقوله:

أَقُولُ يَا اللّهُمَّ يَا اللّهُمَّ

وسبيل ذلك الشعر، ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء، فلا يجوز (جاءني أبت) ولا (رأيت أمت).

والدليل على أن التاء في (يا أبت)، و(يا أمت) عوض من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان، وعلى أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقت هاء.



فصل: وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء، فالياء ثابتة لا غير، كقولك: (يا ابنَ أخي) و(يا ابنَ خالي) إلا إن كان (ابن أم) أو (ابن عم)، فالأكثر لاجتزاء بالكسرة عن الياء، أو أن يفتحا للتركيب المزجي، وقد قرئ: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ﴾ [أعراف: ١٥٠]، بالوجهين، ولا يكادون يُشَبَّوْنَ الياء والألف إلا في الضرورة، كقوله: ٤٤٢ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي

وقال:

٤٤٣ - يَا ابْنَةَ عَمٍّ لَا تَلُومِي وَاهْجِعِي



هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء

منها (فُل) و(فُلَّة) بمعنى رَجُل وامرأة، وقال ابن مالك وجماعة: بمعنى زيد وهند بنحوهما، وهو وَهْمٌ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة، وأما قوله: ٤٤٤ - فِي لَجَّةِ أُمِّسِكَ فَلَانًا عَنْ فُلٍ

فقال ابن مالك: هو فُلُ الخاص بالنداء استعمل مجروراً للضرورة، والصواب أن حل هذا (فلان) وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة، كقوله:

٤٤٥ - دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانَ

أي: دَرَسَ الْمَنَازِلَ.

ومنها: (لُؤْمَانُ) بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية، بمعنى كثير اللُؤْم، و(نُؤْمَانُ) بفتح أوله - أو ساكنة ثانية، بمعنى كثير النُؤْم، وفَعْلٌ كغَدَرٍ وفُسْقٌ، سباً للمذكر، واختار ابن عصفور كونه قياسياً، وابنُ مالك كونه سَمَاعِيًّا، وفَعَالٌ كَفَسَّاقٍ وَخَبَاطٍ، سباً للمؤنث، وأما قوله:

٤٤٦ - إِلَى بَسِيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ

فاستعمله خبراً ضرورةً، وينقاس هذا وَقَعَالِ بمعنى الأمرِ كَتَرَالِ من كلِّ فعل، ثلاثي.
تام، مُتَصَرِّف، فخرج، نحو: دَخَرَجَ، وَكَانَ، وَنِعَمَ، وَبِئْسَ، والمبرد لا يقيس فيهما.



هذا باب الاستغاثة

إذا اسْتُغِيثَ اسمٌ منادئ وجب كَوْنُ الحرف (يا) وَكَوْنُهَا مذكورةً، وغلب جَرُّ:
بلام واجبة الفتح، كقول عمر رضي الله تعالى عنه: (يَا لِلَّهِ) وقول الشاعر:

٤٤٧ - يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأُمْتَالِ قَوْمِي

إِلَّا إِنْ كَانَ مَعْطُوفاً وَلَمْ تُعْذَ معه (يا) فتكسر، ولأَمْ المستغاث له مكسورة دائماً.
كقوله: (يا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ)، وقول الشاعر:

٤٤٨ - يَا لَلْكُھُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

ويجوز أَنْ لَا يُبْدَأَ المستغاث باللام؛ فالأَكْثَرُ حِينَئِذٍ أَنْ يُخْتَمَ بالألف، كقوله:

٤٤٩ - يَا يَزِيدَا لَا مِلَّ نَيْلٍ عَزَّ

وقد يَخْلُو منهما، كقوله:

٤٥٠ - أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ

ويجوز نداء المتعجب منه؛ فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ المستغاث، كقولهم: (يا لِلْمَاءِ) و(يا لِلدَّوَاهِي)، إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثَرَتِهِمَا.



هذا باب الندبة

حُكْمُ المندوب - وهو الْمُتَفَجِّعُ عليه أو الْمُتَوَجِّعُ منه - حكم المنادئ؛ فَيُضَمُّ في
نحو: (وَا زَيْدَا) وَيُنْصَبُ في نحو: (وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ نكرة كرجل، وَلا
مبهماً، كأي واسم الإشارة والموصول؛ إِلَّا مَا صَلَّته مشهورة فيندب، نحو: (وَا مَنْ حَفَرَ
بِئْرَ رَمْزَمَاةٍ) فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (وَا عَبْدَ الْمُطَّلِبَاةِ) إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ، أَنْ يُخْتَمَ بالألف، كقوله:

وَقُفْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا

وَيُحَذَفُ لِهَذِهِ الْأَلْفِ مَا قَبْلُهَا: مِنْ أَلْفٍ، نَحْوُ: (وَا مُوسَاة) أَوْ تَنْوِينٍ فِي صَلَاةٍ، نَحْوُ: (وَا مَنْ حَقَرَ بِئْرَ رَمَزَمَاة)، أَوْ فِي مِضَافٍ إِلَيْهِ، نَحْوُ: (وَا غُلَامَ زَيْدَاة)، أَوْ فِي مُحْكِيٍّ، نَحْوُ: (وَا قَامَ زَيْدَاة) فَيَمُنْ اسْمُهُ قَامَ زَيْدٍ، وَمِنْ ضَمَّةٍ، نَحْوُ: (وَا زَيْدَاة)، أَوْ كَسْرَةٍ، نَحْوُ: (وَا عَبْدَ الْمَلِكَاة)، وَ(وَا حَدَامَاة) فَإِنْ أَوْقَعَ حَذْفُ الْكَسْرَةِ أَوْ الضَّمَّةِ فِي لَبْسٍ نَبِيًّا، وَجُعِلَتِ الْأَلْفُ يَاءَ بَعْدَ الْكَسْرَةِ، نَحْوُ: (وَا غُلَامِكِي) وَوَاوًا بَعْدَ الضَّمَّةِ، نَحْوُ: (وَا غُلَامَهُو) أَوْ (وَا غُلَامَكُمُو)، وَلَكَ فِي الْوَقْفِ زِيَادَةُ هَاءِ السَّكْتِ بَعْدَ أَحْرَفِ الْمَدِّ.



فصل: وَإِذَا نُذِبَ الْمِضَافُ لِلْيَاءِ فَعَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ: (يَا عَبْدُ) بِالْكَسْرِ، أَوْ (يَا عَبْدُ) بِالضَّمِّ، أَوْ (يَا عَبْدًا) بِالْأَلْفِ، أَوْ (يَا عَبْدِي) بِالْإِسْكَانِ، يُقَالُ: (وَا عَبْدًا) وَعَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ: (يَا عَبْدِي) بِالْفَتْحِ، أَوْ (يَا عَبْدِي) بِالْإِسْكَانِ، يُقَالُ: (وَا عَبْدِيَا) بِإِبْقَاءِ نَفْثٍ عَلَى الْأَوَّلِ، وَبِاجْتِلَابِهِ عَلَى الثَّانِي، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ لِمَنْ سَكَنَ الْيَاءَ أَنْ يَحْذِفَهَا أَوْ يَنْتَحِهَا، وَالْفَتْحُ رَأْيُ سِيبَوِيهِ، وَالْحَذْفُ رَأْيُ الْمَبْرَدِ.

وَإِذَا قِيلَ: (يَا غُلَامَ غُلَامِي) لَمْ يَجْزِ فِي النَّدْبَةِ حَذْفُ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْمِضَافَ إِلَيْهَا غَيْرَ مُنَادِيٍّ.



هَذَا بَابُ التَّرْخِيمِ

يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادِيِّ - أَيِ: حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفًا - وَذَلِكَ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً، غَيْرَ مُسْتَغَاثٍ، وَلَا مُنْدُوبٍ، وَلَا ذِي إِضَافَةٍ، وَلَا ذِي إِسْنَادٍ؛ فَلَا يُرَخِّمُ نَحْوُ قَوْلِ الْأَعْمَى: (يَا نُسَانَا خُذْ بِيَدِي)، وَقَوْلُكَ: (يَا لَجَعْفَر) وَ(وَا جَعْفَرَاه) وَ(يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) وَ(يَا تَأَبَّطُ شَرًّا).

وَعَنِ الْكُوفِيِّينَ إِجَازَةُ تَرْخِيمِ ذِي الْإِضَافَةِ بِحَذْفِ عِجْزِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ، تَمَسُّكًا بِنَحْوِ قَوْلِهِ:

٤٥١ - أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعِدْ فِكْلُ ابْنِ حُرَّةٍ

وَزَعِمَ ابْنُ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَدْ يُرَخَّمُ ذُو الْإِسْنَادِ، وَأَنَّ عَمْرًا نَقَلَ ذَلِكَ، وَعَمَرُو هَذَا هُوَ مِمَّنِ النَّحْوِيِّينَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَسَيَبَوِيهِ لَقَبُهُ، وَكَنْيَتُهُ أَبُو بَشِيرٍ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُنَادِيُّ مَخْتُومًا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ جَازَ تَرْخِيمُهُ مُطْلَقًا، فَتَقُولُ فِي هَيْبَةٍ عَلَمًا: يَا هَيْبَ (وَفِي جَارِيَةٍ لِمَعْيَنَةٍ: (يَا جَارِي)، قَالَ:

٤٥٢ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

وإذا كان مجرداً من التاء، اشترط لجواز ترخيمه: كونه علماً، زائداً على ثلاثة.
كـ (جَعْفَرٌ)، و(سُعَادٌ)، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين، ولا في نحو: زيد.
ولا في نحو: حَكَمٌ، وقيل: يجوز في مُحَرَّك الوسط دون ساكنه، وقيل: يجوز فيهما.



فصل: والمحذوف للترخيم إمّا حَرْفٌ، وهو الغالب، نحو: (يا سُعَا)، وقراءة بعضهم: ﴿يَا مَالٍ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وإما حرفان، وذلك، إذا كان الذي قبل الآخر من أحرف اللين، ساكناً، زائداً.
مَكْمَلاً أربعةً فصاعداً، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديرًا، وذلك نحو: مَرْوَانَ.
وَسَلْمَانَ، وَأَسْمَاءَ، وَمَنْصُورَ، وَمُسْكِينَ عَلَماً، قال:

٤٥٣ - يَا مَرْوُ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ

وقال:

٤٥٤ - يَا اسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ

بخلاف، نحو: (شَمَالٌ) عَلَماً؛ فَإِنَّ زائده - وهو الهمزة - غيرُ حرفِ لين، ونحو:
(هَبِيخٌ، وَقَنُورٌ) علمين؛ لتحرك حرف اللين، ونحو: (مُخْتَارٌ، وَمُنْقَادٌ) علمين؛ لأصالة
الألفين، ونحو: (سَعِيدٌ وَمُمُودٌ وَعِمَادٌ)؛ لأنَّ السَّابِقَ على حرف اللين اثنان، وبخلاف.
نحو: (فِرْعَوْنٌ وَغُرْنِيقٌ) عَلَماً؛ لعدم مجانسة الحركة، ولا خلاف في نحو: (مُصْطَفَوْنٌ
وَمُصْطَفَيْنٌ) علمين؛ لأنَّ أصلهما (مُصْطَفِيُونَ) و(مُصْطَفَيْنَ) فالحركة المجانسة مقدرة.

وإما كلمة برأسها، وذلك في المركَّب المَرْجِي، تقول في معد يَكْرِبُ: (يَدِ
مَعْدِي).

وإمّا كلمة وحرف، وذلك في (اثنا عشر) تقول: (يا اثنَ)؛ لأنَّ عَشَرَ في موضع
النون؛ فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في (اثنان) عَلَماً.



فصل: الأكثر أن يُنَوَّى المحذوف، فلا يُعَيَّر ما بقي؛ تقول في جعفر: (يَدِ
جَعْفَ) بالفتح، وفي حَارِثٍ: (يا حَارٍ بالكسر، وفي منصور: (يا مَنْصُ) بتلك الضمة.
وفي هِرْقَلٍ: (يا هِرَقٌ) بالسكون، وفي ثُمُودَ، وَعَلَاوَةَ، وَكَرَوَانَ: (يا ثُمُو، ويا عَلَا.
ويا كَرَوَ).

يجوز أن لا يُنَوَّى فيجعل الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع؛ فتقول: (يَدِ
جَعْفُ، ويا حَارُ، يا هِرَقُ) بالضم فيهن، كذلك تقول: (يا مَنْصُ) بضمة حادثة للبناء.

وتقول: (يا تَمِي) بإبدال الضمة كسرة، والواو ياء، كما تقول في جَزْوٍ، ودَلْوٍ: الأَجْرِي، والأَذْلِي، لأنه ليس في العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، وخرج بالاسم الفعل، نحو: (يَدْعُو) وبالمعرب المَبْنِي، نحو: (هُوَ)، وبذكر الضم، نحو: (دَلُوْ وغَزُو) وباللزوم، نحو: (هَذَا أَبوك)، وتقول: (يا عَلَاءُ) بإبدال الواو همزة؛ تنتظرُها بعد ألف زائدة كما في كِساء، وتقول: (يا كَرَا) بإبدال الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في العَصَا.



فصل: يُخْتَصُّ ما فيه تاء التانيث بأحكام:
ومنها: أنه لا يُشْتَرَطُ لترخيمه عِلْمِيَّة ولا زيادة على الثلاثة كما مرَّ.
وأنه إذا حُذِفَتْ منه التاء تَوَقَّرَ من الحذف، ولم يَسْتَتَبِعْ حذفُها حذفَ حرفٍ قبلها؛ فتقول في عَقْبُة: (يا عَقْبَا).
وأنه لا يُرَخِّمُ إلَّا على نية المحذوف، تقول في مُسْلِمَة، وحَارِثَة، وحَفْصَة: (يا مُسْلِم، ويا حَارِث، ويا حَفْص) بالفتح؛ لئلا يلتبس ببناء مذكر لا ترخيم فيه، فإن لم يُخَفَّ لِبَسٌ جاز، كما في نحو: هُمَزَة، ومُسْلَمَة.
وندأؤه مرخماً أكثر من ندائه تاءً، كقوله:

٤٥٥ - أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلِّلِ

لكن يُشاركه في هذا، مالِك وعامر وحارث.



فصل: ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط:
أحدها: أن يكون ذلك في الضرورة.
الثاني: أن يصلح الاسم للنداء؛ فلا يجوز في نحو: (الغلام).
الثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة، أو بتاء التانيث، كقوله:
٤٥٦ - طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ
ولا يمتنع على لغة مَنْ يَتَنَظَّرُ المحذوف، خلافاً للمبرد، بدليل:
٤٥٧ - وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَا



هذا باب المنصوب على الاختصاص

وهو: اسم معمول لأخص واجب الحذف.
 فإن كان (أَيُّهَا) أو (أَيُّهَا) استعمالاً كما يستعملان في النداء؛ فَيُضَمَّانِ وَيُوصَفَانِ
 لزوماً باسم لازم الرفع محلّي بال، نحو: (أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) و(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا
 أَيُّهَا الْعَصَابَةُ).
 وإن كان غيرهما نصب نحو: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْإِنِّيَاءِ لَا نُورِثُ».



وَيَفَارِقُ المُنَادِي في أحكام:
 أحدها: أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرأً.
 الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه كالواقع بعد (نَحْنُ) في الحديث
 المتقدم، أو بعد تمامه، كالواقع بعد (أَنَا) و(نَا) في المثالين قبله.
 والثالث: أنه يشترط أن يكون المتقدم عليه اسماً بمعناه، والغالب كونه ضمير
 تكلم، وقد يكون ضمير خطاب، كقول بعضهم: (يَا اللَّهَ تَرْجُو الْفَضْلَ).
 والرابع والخامس: أنه يقلُّ كونه علماً، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً، كما في هذا
 المثال.

والسادس: أنه يكون بال قياساً، كقولهم: (نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَبُ النَّاسِ لِلضَّيْفِ).



هذا باب التحذير

وهو: تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروه ليجنبه.
 فإن دُكِرَ المحذّر بلفظ (إِيَّا)، فالعامل محذوف لزوماً، سواء عَطِفَتْ عليه، أم
 كَرَّرَتْه، أم لم تعطف ولم تكرر، تقول: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) الأصل: (احذَرِ تَلَاقيَ نَفْسِكَ
 وَالْأَسَدَ)، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول، وأُنيب عنه الثاني، فانتصب،
 ثم الثاني، وأُنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل.
 وتقول: (إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ)، والأصل: (بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ)، ثم حُذِفَ باعد
 وفاعله والمضاف، وقيل: التّقدير (احذرك من الأسد)، فنحو: (إِيَّاكَ الْأَسَدَ) ممتنع
 على التقدير الأول، وهو قول الجمهور، وجائز على الثاني، وهو رأي ابن النّاظم، ولا

خلاف في جواز (إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ) لصلاحيته لتقدير من .
ولا تكون (إِيَّا) في هذا الباب لمتكلم، وَشَذَّ قَوْلَ عُمَرَ رضي الله عنه: (لِئَذْكَ
نَكُمُ الْأَسْلُ وَالرَّمَاخُ وَالسَّهَامُ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ) وأصله إِيَّايَ باعدوا
عن حذف الأرنب، وابعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، ثم حذف من الأول:
المحذور، ومن الثاني: المحذّر.

ولا يكون لغائب، وَشَذَّ قَوْلَ بعضهم: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّنَيْنِ فَيَأْيَهُ وَإِيَّا الشُّوَابَّ)
والتقدير: فَلْيَحْذَرْ تَلَاقِي نَفْسِهِ وَأَنْفُسِ الشُّوَابَّ، وفيه شذوذان، أحدهما: اجتماع حذف
تفعل، وحذف حرف الأمر، والثاني: إقامة الضمير، وهو (إِيَّا) مُقَامَ الظَّاهِر، وهو
الأنفس، لأنَّ المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة، إنما هو المظهر لا المضمّر.
وإن ذكر المحذّر بغير لفظ (إِيَّا) أو أَقْتَصَرَ على ذكر المحذّر منه، فإنما يجب
الحذفُ إِنْ كُرِّرَتْ أو عَطِفَتْ، فالأول نحو: (نَفْسُكَ نَفْسُكَ)، والثاني نحو: (الْأَسَدُ
الْأَسَدُ) ﴿نَافَقَةٌ لِلَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وفي غير ذلك يجوز الإظهار، كقوله:

٤٥٨ - خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ



هذا باب الإغراء

وهو: تَنْبِيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعله.
وحُكْمُ الاسم فيه حُكْمُ التَّحْذِيرِ الذي لم يُذَكَّر فيه (إِيَّا)؛ فلا يلزم حذف عامله
لَا في عطف أو تكرر، كقولك: (الْمُرُوءَةُ وَالنَّجْدَةُ) بتقدير: الزم، وقوله:
٤٥٩ - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

ويُقَال: (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ)، فَتَنْصِبُ (الصَّلَاةُ) بتقدير اخْضُرُوا، و(جَامِعَةٌ) على
نحو، ولو صُرِّحَ بالعامل لجاز.



هذا باب أسماء الأفعال

اسمُ الفعل: ما نَابَ عن الفعل مَعْنَى واستعمالاً، ك (سَتَّانَ)، و(صَهْ) و(أَوْهْ).
والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول؛ فَخَرَجَتِ المصادرُ والصفاتُ في

نحو: (ضَرَبَا زَيْدًا) و(أَقَامَ الزَّيْدَانِ) فَإِنَّ العوامل تدخل عليها.

وَوُزُوْدُهُ بمعنى الأمر كثير، ك (صَصَ)، و(مَمَ)، و(آمِينَ) بمعنى: اسْكُتْ، وَاثْكَفِ، وَاسْتَجِبْ، وَنَزَالَ، وَبَابُهُ، وبمعنى الماضي والمضارع قليل، ك (شَتَّانَ)، و(هَيْهَاتَ)، بمعنى افْتَرَقَ وَبَعُدَ، و(أَوَّهَ) و(أَفَّ) بمعنى اتَّوَجَّعَ وَاتَّضَجَّرَ، و(وَا)، و(وَيَّيَ)، و(وَاهَا) بمعنى أعجب، كقوله تعالى: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصر: ٨٢]، أي: أَعْجَبُ لَعَدَمِ فَلَاحِ الْكَافِرِينَ، وقول الشاعر:

٤٦٠ - وَآ بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ

وقول الآخر:

٤٦١ - وَاهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا

فصل: اسمُ الفعلِ ضَرَبَانِ:

أحدهما: ما وضع من أول الأمر كذلك، كَشَتَّانِ وَصَهَ وَوَيَّيَ.

الثاني: ما نُقِلَ من غيره إليه، وهو نوعان: منقول من ظرف أو جار ومجرور، نحو: (عَلَيْكَ) بمعنى الزَّمْ، ومنه ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أي: الزَّمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ. و(ذُونُكَ زَيْدًا) بمعنى حُذْهُ، و(مَكَانُكَ) بمعنى اثْبُتْ، و(أَمَامُكَ)، بمعنى تَقَدَّمْ، و(وَرَاءَكَ)، بمعنى تَأَخَّرْ، و(إِلَيْكَ)، بمعنى تَنَحَّ، ومنقول من مصدر، وهو نوعان: مصدر استُعْمِلَ فعله، ومصدر أَهْمِلَ فعله؛ فالأول نحو: (رَوَيْدَ زَيْدًا) فَإِنَّهُمْ قَالُوا: أَرُوْدَهُ إِزْوَادًا، بمعنى أمهله إمهالًا، ثم صَغُرُوا الإِرْوَادَ تصغير الترخيم، وأقاموه مُقَامَ فعله، واستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله؛ فقالوا: (رَوَيْدَ زَيْدٍ)، وتارة مُتَوْنًا ناصبًا للمفعول، فقالوا: (رَوَيْدًا زَيْدًا)، ثم إنهم نقلوه وَسَمَّوْا به فعله، فقالوا: (رَوَيْدَ زَيْدًا)، والدليل على أَنَّ هذا اسمُ فعل: كونه مَبْنِيًّا، والدليل على بِنَائِهِ كونه غير مُتَوْنٍ، والثاني قولهم: (بَلَّةَ زَيْدًا)، فإنه في الأصل مصدرُ فعل مُهْمِلٍ مُرَادِفٍ لِدَعٍ وَاتْرُكٍ، يقال: (بَلَّةَ زَيْدٍ)، بالإضافة إلى المفعول، كما يقال: (تَرَكَ زَيْدٌ)، ثم قيل: (بَلَّةَ زَيْدًا) بنصب المفعول وبناء (بَلَّةَ) على أنه اسمُ فعلٍ.



فصل: يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاه، تقول: (هَيْهَاتَ نَجْدٌ)، كما تقول: (بَعُدَتْ نَجْدٌ)، قال:

٤٦٢ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ

وتقول: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، كما تقول: (افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(تَرَكَ زَيْدًا)، كما تقول: (اتْرُكَ زَيْدًا).

وقد يكون اسمُ الفعلِ مشتركاً بين أفعال سُمِّيت به؛ فيستعمل على أوجهٍ باعتبارها، قالوا: (حَيَّهْلُ الثَّرِيدِ)، بمعنى: ائتِ الثريدَ، و(حَيَّهْلُ عَلَى الْخَيْرِ)، بمعنى: أقبل على الخير، وقالوا: (إِذَا دُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهْلُ بِعَمْرٍ)، أي: أَسْرِعُوا بذكره. ولا يجوز تقديمُ معمول اسمِ الفعلِ عليه، خلافاً للكسائي، وأما: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، وقوله:

٤٦٣ - يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ ذُلُوي دُونَكَ

فَمُؤُولَانِ.



فصل: وما نُؤَنُ من هذه الأسماء فهو نكرة، وقد التزِمَ ذلك في (وَاهَا) و(وَيْهَاهَا) كما التزِمَ تنكيرُ، نحو: أَحَدٌ وَعَرِيبٌ وَدَيَّارٌ.
وما لم يُتَوَّن منها فهو معرفة، وقد التزِمَ ذلك في (نَزَالِ) و(تَرَكَ) وبابهما، كما التزِمَ التعريفُ في الْمُضْمَرَاتِ والإشاراتِ والموصولاتِ.
وما استعمل بالوجهين فعلى مَعْنَيَيْنِ، وقد جاء على ذلك: صَهْ وَمَهْ وَإِيهْ، وألفاظُ آخرَ، كما جاء التعريف والتنكير في نحو: كتاب، ورجل، وفرس.



هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان: أحدهما: ما خُوْطِبَ به ما لا يَعْقِلُ مما يُشبه اسمَ الفعلِ، كقولهم في دعاء الإبل لتشرب: (جِيءْ جِيءْ) مهموزَيْنِ، وفي دعاء الضأن (حَاخَا)، والمعز (عَاغَا) غير مهموزين، والفِعْلُ منهما حَاخَيْتُ وَعَاغَيْتُ، والمصدر حَيْحَاءُ وَعَيْعَاءُ، قال:

٤٦٤ - يَا عَنَزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَاغَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعَيْعَاءُ

وفي زَجَرِ البغل (عَدَسْ)، قال:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

وقولنا: (مما يشبه اسمَ الفِعْلِ) احترازٌ من نحو قوله:

٤٦٥ - يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنْدِ

وقوله :

٤٦٦ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا ائْجَلِي

الثاني: ما حُكي به صوت، ك (عَاقٍ) لحكاية صَوْتِ الغُرَابِ، و(طَاقٍ) لصوت الضَّرْبِ، و(طَقٍ)، لصوت وقع الحجارة، و(قَبٍ)، لصوت وقع السيف على الضريبة.

والنوعان مَبْنِيَانِ، لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة، ولا معمولة، كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب الجزء الأول. [باب المعرب والمبني].



هذا باب نوني التوكيد

لتوكيد الفعل نونان: ثَقِيلَةً، وخَفِيفَةً، نحو: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢].
ويؤكد بهما الأمر مطلقاً، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً.
وأما المضارع فله حالات:

إحداها: أن يكون توكيده بهما واجباً، وذلك إذا كان: مُثْبَتاً، مُسْتَقْبَلاً، جواباً
لِقَسَمٍ، غير مفصول من لامه بفواصل، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]،
ولا يجوز توكيده بهما إن كان مَنفِيّاً، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُونُسُ﴾ [يوسف: ٨٥]،
إذ التقدير: لا تفتأ، أو كان حالاً، كقراءة ابن كثير: ﴿لَأُقْسِمَ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ①﴾
[القيامة: ١]، وقول الشاعر:

٤٦٧ - يَمِيناً لَأُبْغِضُ كُلَّ أَمْرِيءٍ

أو كان مفصلاً من اللام، مثل: ﴿وَلَيْنَ مُتَمِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَهِ اللَّهِ تُخَشَرُونَ ②﴾
[آل عمران: ١٥٨]، ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ③﴾ [الضحى: ٥].

والثانية: أن يكون قريباً من الواجب، وذلك إذا كان شرطاً، لأن المؤكدة
بما، نحو: ﴿وَأَيُّهَا تَخَافُ ④﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿فَأَيُّهَا نَذْهَبُ ⑤﴾ [الزخرف: ٤١]، ﴿فَأَيُّهَا تَرِينُ ⑥﴾
[مريم: ٢٦].

وَمِنْ تَرَكِ توكيده، قوله:

٤٦٨ - يَا صَاحِبَ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ

وهو قليل، وقيل: يختص بالضرورة.

الثالثة: أن يكون كثيراً، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وقول الشاعر:

٤٦٩ - هَلَّا تَمُنُّنَ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ

وقول الآخر:

٤٧٠ - فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيْتَنِي

وقوله:

٤٧١ - أَفَبَعْدَ كِنْدَةٍ تَمْدَحُنَّ قَبِيلاً

الرابعة: أن يكون قليلاً، وذلك بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تُسبقَ بيان، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وكقولهم:

٤٧٢ - وَمَنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وقال:

٤٧٣ - قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثُ

الخامسة: أن يكون أقل، وذلك بعد لم، وبعد أداة جزاء غير (إِما)، كقوله:

٤٧٤ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

وكقوله:

٤٧٥ - مَنْ نَثَقَمَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَثَبٍ



فصل في حكم آخر المؤكّد

اعلم أن هنا أصليين يُستثنى من كلّ منهما مسألة:

الأصل الأول: أن آخر المؤكّد يُفتح، تقول: (لَتَضْرِبَنَّ) و(أَضْرِبَنَّ) ويستثنى [من ذلك] أن يكون مُستنداً إلى ضمير ذي لين؛ فإنه يحرك آخره حينئذٍ بحركة تجانس ذلك اللين، كما نشرحه.

والأصل الثاني: أن ذلك اللين يجب حذفه إن كان ياءً أو واواً، تقول: (أَضْرِبَنَّ

يَا قَوْمِ) بَضَمَ الْبَاءَ، وَ(أَضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ) بَكْسَرَهَا، وَالْأَصْلُ: اضْرِبُونُ، وَاضْرِبِينَ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ لَالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَيَسْتَشْنِي مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ الْفِعْلِ أَلْفًا، كـ (يَخْشَى) فَإِنَّكَ تَحْذِفُ آخِرَ الْفِعْلِ، وَتُثَبِّتُ الْوَاوُ مَضْمُومَةً، وَالْيَاءُ مَكْسُورَةً؛ فَتَقُولُ: (يَا قَوْمِ أَخْشُونُ) وَ(يَا هِنْدُ أَخْشِينَ) فَإِنَّ أَسْنَدَ هَذَا الْفِعْلِ إِلَى غَيْرِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لَمْ تَحْذِفْ آخِرَهُ، بَلْ تَقْلِبُهُ يَاءً؛ فَتَقُولُ: (لَيَخْشِينَ زَيْدُ) وَ(لَتَخْشِينَ يَا زَيْدُ)، وَ(لَتَخْشِيَانِ يَا زَيْدَانِ) وَ(لَتَخْشِيَانِ يَا هِنْدَاتِ).



فصل: تنفرد النونُ الخفيفةُ بأربعة أحكام:

أحدها: أنها لا تقع بعد الألف، نحو: (قُومًا) وَ(أَفْعَدَا)؛ لِثَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ. وَعَنْ يُونُسَ وَالْكُوفِيِّينَ إِجَازَتُهُ، ثُمَّ صَرَّحَ الْفَارِسِيُّ فِي الْحِجَّةِ بِأَنَّ يُونُسَ يُبْقِي النُّونَ سَاكِنَةً، وَتَنْظَرُ ذَلِكَ، بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ: ﴿وَحَيَّائِ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وَذَكَرَ النَّازِمُ أَنَّهُ يَكْسِرُ النُّونَ، وَحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةَ بَعْضِهِمْ: ﴿فَدَمَّرَانِهِمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦]، وَجَوَزَهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]، بِتَخْفِيفِ النُّونِ.

وَأَمَّا الشَّدِيدَةُ فَتَقَعُ بَعْدَهَا اتِّفَاقًا، وَيَجِبُ كَسْرُهَا، كَقِرَاءَةِ بَاقِي السَّبْعَةِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩].

الثاني: أنها لا تُؤَكِّدُ الْفِعْلَ الْمُسْنَدَ إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ، يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِعَدِّ فَاعِلِهِ بِأَلْفٍ فَاصِلَةٍ بَيْنَ التَّوْنَيْنِ، قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ؛ فَيَقَالُ: (اضْرِبْتَانِ) وَقَدْ مَضَى أَنَّ الْخَفِيفَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الْأَلْفِ، وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فِيمَا تَقْدُمُ أَجَازُهُ هُنَا بِشَرَطِ كَسْرِهَا.

الثالث: أنها تحذف قبل الساكن، كقوله:

٤٧٦ - لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ
أصله: (لَا تُهَيِّنَنَّ).

الرابع: أنها تُعْطَى فِي الْوَقْفِ حَكْمَ التَّنْوِينِ؛ فَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ فَتْحَةٍ قَلْبَتْ أَلْفًا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَسْفَعَا﴾ [الملك: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٤٧٧ - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاغْبُدَا

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ، وَيَجِبُ حِينَئِذٍ أَنْ يُرَدَّ مَا حُذِفَ فِي الْوَصْلِ لِأَجْلِهَا؛ تَقُولُ فِي الْوَصْلِ: (اضْرِبُنْ يَا قَوْمُ) وَ(اضْرِبِينَ يَا هِنْدُ) وَالْأَصْلُ: اضْرِبُونُ وَاضْرِبِينَ، كَمَا مَرَّ، فَإِذَا وَقَفْتَ حَذَفْتَ التَّوْنَ لَشَبْهِهَا بِالتَّنْوِينِ فِي نَحْوِ: (جَاءَ

زَيْدٌ) و(مَرَزْتُ بِزَيْدٍ) ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين؛ فتقول: (اضربُوا) و(اضربي).



هذا باب ما لا ينصرف

الاسم إن أشبه الحرف بُني كما مر، وُسُمِّي غير متمكن، وإلا أعرب، ثم المعرب إن أشبه الفعل مُنع الصرف كما سيأتي، وُسُمِّي غير أمكن، وإلا صُرف، وُسُمِّي أمكن.

والصُرف: هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف ولل فعل، ك (زَيْدٍ) و(فَرَسٍ).

وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنى من ذلك، نحو: (مُسْلِمَاتٍ) فإنه منصرف مع أنه فاقد له؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم.



ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان:

● أحدهما: ما يمتنع صُرفه لعله واحدة، وهو شيثان:

أحدهما: ما فيه ألف التانيث مطلقاً، أي: مقصورة كانت أو ممدودة، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع، أي: سواء وقع نكرة ك (لِذَكَرَى) و(صَحْرَاءَ)، أم معرفة ك (بِرَضْوَى) و(زَكَرِيَاءَ)، أم مفرداً كما تقدم، أم جمعاً ك (جَزْحَى) و(أَنْصِبَاءَ)، أم اسماً كما تقدم، أم صفة ك (حُبْلَى) و(حَمْرَاءَ).

والثاني: الجمع المُوازن لِمَفَاعِلَ، أو مَفَاعِلَ؛ ك (لِذَرَاهِم) و(دنانير).

وإذا كان مَفَاعِلَ منقوصاً فقد تُبدل كسرته فتحة؛ فتقلب ياؤه ألفاً؛ فلا يُتَوَّن، ك (عَذَارَى) و(مَذَارَى)، والغالب أن تبقى كسرته؛ فإذا خلا من (أل)، والإضافة أُجْرِي في الرفع والجَرُّ مُجْرَى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه، نحو: ﴿وَمِنْ قَوْفِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [١] وَلَيْلٍ عَشْرِ ﴿٢﴾ [الفجر: ١، ٢]، وفي النصب مُجْرَى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته، نحو: ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيُبْلَى﴾ [سبا: ١٨].

و(سَرَاوِيلُ) ممنوع من الصُرف مع أنه مفرد؛ فقل: إنه أعجمي حُمِلَ عَلَى مُوَازَنِهِ

من العربي، وقيل: إنه منقول عن جمع سِرْوَالة، ونقل ابنُ الحاجب أنَّ من العرب من يصرفه، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك.

وإن سُمِّيَ بهذا الجمع أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمي، مثل: سَرَويل وشرَاجيل تُر لفظ أَرْتَجَلٌ للعلمية، مثل: كَشَاجِم، مُنَع الصَّرَف.



● النوع الثاني: ما يمتنع صرفه بعَليتين، وهو نوعان:

* أحدهما: ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً، وهو ما وُضع صفة، وهو إما مَرِيذَة في آخره ألف ونون، أو مُوَازِن للفعل، أو مَعْدُول.

- أما ذو الزيادةتين فهو فَعْلَان بشرط أن لا يقبل التاء؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى. كـ (سَكْرَان وَعَظْبَان وَعَطْشَان)، أو لكونه لا مؤنث له كـ (لَحْيَان)، بخلاف، نحو: مَصَّان للثيم، وَسَيْفَان للطويل، وأَلْيَان لكبير الألية، وَنَدْمَان: من المنادمة لا مِنَ النَّدَّة؛ فَإِنْ مؤنثاتها فَعْلَانَة.

- وأما ذو الوزن فهو أَفْعَلٌ بشرط أن لا يقبل التاء، إما لأن مؤنثه فَعْلَاءَة كـ (أَحْمَر)، أو فُعْلَى كـ (أَفْضَل)، أو لكونه لا مؤنث له، كـ (أَحْمَر) و(آدَر)، وإنما صُرِفَ أَرْبَعٌ في نحو: (مَرَزْتُ بِنِسْوَةَ أَرْبَع) لأنه وُضع اسماً؛ فلم يُلْتَفَتْ لما طرأ به من الوصفية، وأيضاً فإنه قابل للتاء، وإنما منع بعضهم صرفَ بابِ أَبْطَحَ وأَذْهَمَ للقيـدِ وأسودَ وأزْهَمَ للحية - مع أنها أسماء - لأنها وُضعت صفاتٍ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الإسمية، وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فَصَرَفَهَا، وأما أَجْدَلٌ للصقر، وأُخْيِلٌ لطائر ذي خيلَان، وأَفْعَى للحية، فإنها أسماء في الأصل والحال؛ فلهذا صرفت في لغة الأكثر، وبعضهم يمنع صرفها لِلْمَحْ معنى الصفة فيها، وهي القوة والتلون والإيذاء. قال:

٤٧٨ - فِرَاحُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلَ بَارِيَا

وقال:

٤٧٩ - فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْنِكَ بِأَخِيالًا

- وأما ذو العَدَلِ فتوعان:

أحدهما: مُوَازِنُ فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ، من الواحد إلى الأربعة باتِّفاق، وفي الباقي على الأصح، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة؛ فأصلُ (جَاءَ الْقَوْمُ أَحَادًا): جَاؤُوا واحداً واحداً، وكذا الباقي، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نُعُوتاً، نحو: ﴿أَوْرَثَ أَجْنَحَهُ مَنًى وَثَلَّثَ وَرَبَعَ﴾ [فاطر: ١٠]، أو أحوالاً، نحو: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنًى

وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ ﴿النساء: ٣﴾، أو أخباراً، نحو: (صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى) وإنما كرر لقصد التوكيد، لا لإفادة التكرير.

الثاني: (أَخْرَ) في نحو: (مَرَزْتُ بِنِسْوَةِ أَخْرَ) لأنها جمع الأخرى، والأخرى أنثى آخر - بالفتح - بمعنى مغاير، وأَخْرَ من باب اسم التفضيل، واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرّده من أل والإضافة مفرداً مذكراً، نحو: ﴿لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ يَسَّارًا مِّنَّا﴾ [يوسف: ٨]، ونحو: ﴿قَدْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ - إلى قوله سبحانه -: ﴿أَحَبُّ إِلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤]، فكان القياس أن يقال: (مَرَزْتُ بِأَمْرَأَةِ أَخْرَ) (وبنساء أَخْرَ) (وَبِرَجَالٍ أَخْرَ) (وَبِرَجُلَيْنِ أَخْرَ) ولكنهم قالوا: أخرى، وأَخْرَ، وَأَخْرُونَ، وَأَخْرَانِ، قال الله تعالى: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا أُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَى﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَأَخْرُونَ أَعْرَفُوا﴾ [التوبة: ١٠٢]، ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧].

وإنما خصّ النحويون أَخْرَ بالذكر، لأنّ في أُخْرَى ألف التأنيث، وهي أوضح من العذل، وَأَخْرُونَ وَأَخْرَانِ مُعْرَبَانِ بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب، وأما أَخْرَ فلا عدل فيه، وإنما العذل في فروعه، وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن. وإن كانت أخرى بمعنى آخرة، نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِنَّ لِأُخْرِهِنَّ﴾ [الأعراف: ٣٩]، جمعت على آخر مصروفاً؛ لأنّ مذكرها أَخْرَ - بالكسر - بدليل ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشَاءَ لَأُخْرَى﴾ [النجم: ٤٧]، ﴿ثُمَّ اللَّهُ يَشِئُ النَّشَاءَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فليست من باب اسم التفضيل.

وإذا سُمِّي بشيء من هذه الأنواع، بقي على منع الصرف؛ لأنّ الصفة لما ذهبت بالتسمية خَلَفَتْهَا العلمية.



* النوع الثاني: ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة، وهو سبعة:

أحدها: العَلَمُ المركَّب تركيب المَزَج، كـ (بَغْلَبَكْ)، و(حَضْرَمَوْت) وقد يضاف أول جُزْأَيْهِ إلى ثانيهما، وقد يُبْنَيَانِ على الفتح، وعلى اللغات الثلاث، فإن كان آخر الأول معتلاً كـ (مَعْد يَكْرِب) و(قَالِي فَلَا) وجب سكونه مطلقاً.

الثاني: العَلَمُ ذو الزيادة كـ (مَرْوَان، وَعِمْرَان، وَعُثْمَان، وَعَظْفَان، وَأَضْبَهَان).
الثالث: العَلَمُ المؤنث، ويتحتم منعه من الصرف إن كان بالتاء كـ (فَطَامَةَ) و(طَلْحَةَ)، أو زائداً على ثلاثة كـ (مَرْيَتَب)، و(سَعَاد)، أو مُحَرَّك الوسط كـ (سَقَر)، و(لَطِي)، أو أعجمياً كـ (سَمَاء)، و(جُوز)، أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كـ (زَيْد) - اسم امرأة - ويجوز في نحو: (هِنْد) و(دَعْد) الصرف وتركه، وهو أولى، والزَّجَّاج يُوجِبُه، وقال عيسى وَالْجُزْمِيُّ والمبرد في نحو: (زَيْد) - اسم امرأة - إنّه كهند.

الرابع: العَلَمُ الأعجميُّ، إن كانت علميته في اللغة العجمية، وزاد على ثلاثة ك (إِبْرَاهِيمَ)، و(إِسْمَاعِيلَ) وإذا سُمِّيَ بنحو: (لِجَام) و(فِرْنَد) صُرِفَ؛ لحدوث علميته. ونحو: (نُوح) و(لُوط) و(شَر) مصروفة، وقيل: السَّاكُنُ الوسطِ ذو وجهين، والمُحَرَّكة مُتَحَتِّمُ المنع.

الخامس: العَلَمُ المُوَازن للفعل، والمعتَبَرُ من وَزْن الفعل أَنْوَاعٌ:

- أحدها: الوزن الذي يَخْصُصُ الفعلَ، ك (خَضَمَ) لمكان، و(شَمَرَ) لفرس. و(دُثِلَ) لقبيلة، وك (انْطَلَقَ) و(اسْتَخْرَجَ) و(تَقَاتَلَ) أعلاماً.

- الثاني: الوزن الذي به الفعلُ أُولَى؛ لكونه غالباً فيه، ك (إِثْمِدَ)، و(إِضْبَعَ) و(أُبْلِمَ) أعلاماً؛ فإن وجود مُوَازنهما في الفعل أَكْثَرُ كالأمر من ضرب، وذهب، وكتب.

- الثالث: الوزن الذي به الفعلُ أُولَى؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل ولا تدلُّ في الاسم، نحو: أَفْكَلَ وَأَكْلَبَ؛ فَإِنَّ الهمزة فيهما لا تدل، وهي في مُوَازنهما من الفعل، نحو: أَذْهَبَ وَأَكْتَبُ دالة على المتكلم.

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل؛ فخرج بالأوز نحو: (امْرُؤٌ) علماً؛ فَإِنَّهُ في النَّصَب نظير اذْهَبَ، وفي الجر نظير اضْرِبْ؛ فلم يَبَيَّنْ على حالة واحدة، وبالثاني نحو: (رُدَّ) و(قِيلَ) و(بِيعَ) فَإِنَّ أَصلَهَا فُعِلَ ثم صارت بمنزلة فُعِلَ وديك فوجب صرفها، ولو سميت بضَرْبٍ مخففاً من ضَرْبٍ انصرف اتِّفَاقاً. ولو سميت بضَرْبٍ ثم خَفَّفَتْه انصرف أيضاً عند سيبويه، وخَالَفَهُ المبرِّدُ لأنه تغيير عارض، وبالثالث نحو: (أَلْبَبَ) - بالضم - جمع لُبَّ علماً؛ لَأَنَّهُ قد بَايَنَ الفعلُ بالفك. قاله أبو الحسن، وخُولِفَ لوجود الموازنة.

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أُولَى، ولا وَزْنُ هو فيهما على السواء، وقال عيسى: إلَّا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضَارَبَ، وتَضَارَبَ، وذَخَرَ، أعلاماً. واحتجَّ بقوله:

٤٨٠ - أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ السُّنَايَا

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ (جَلَا) من قولك: (زَيْدٌ جَلَا)؛ ففيه ضمير، وهو من باب المحكيَّات، كقوله:

نُبِّئْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدَ

وأن يكون ليس بعَلَمٍ، بل صفة لمحذوفٍ، أي: ابنُ رَجُلٍ جَلَا الأُمُورَ.

السادس: العَلَمُ المختومُ بألف الإلحاق المقصورة، ك (عَلَقَى)، و(أَزْطَى) عَلمين.

السابع: المعرفة المعدولة، وهي خمسة أنواع:

- أحدها: فُعِلَ في التوكيد، وهي: جُمِعَ، وَكُتِعَ، وَبُضِعَ، وَبِتِعَ، فَإِنَّهَا معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، ومعدولة عن فَعْلَاوَات، فَإِنَّ مُفْرَدَاتِهَا: جَمْعَاء، وَكُنْعَاء، وَبُضْعَاء، وَبِتْعَاء، وَإِنَّمَا قِيَاسُ فَعْلَاءَ إِذَا كَانَ اسْمًا أَنْ يُجْمَعَ عَلَى فَعْلَاوَات كَصَخْرَاء وَصَخْرَاوَات.

- الثاني: سَحَرُ إِذَا أُريدَ بِهِ سَحَرُ يَوْمٍ بَعِينِهِ، وَاسْتَعْمَلَ ظَرْفًا مَجْرَدًا مِنْ أَل وَإِلْإِضَافَةٍ، كَ (جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا)؛ فَإِنَّهُ مَعْرِفَةٌ مَعْدُولَةٌ عَنِ السَّحَرِ، وَقَالَ صَدْرُ لِأَفَاضِلٍ: مَبْنِي لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى اللَّامِ.

وَاخْتَرَزَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَبْهَمِ، نَحْوُ: ﴿جَعَلْنَاهُمْ يَسْحَرًا﴾ [القمر: ٣٤]، وَبِالثَّانِي مِنْ لَمَعَيْنِ الْمُسْتَعْمَلِ غَيْرِ ظَرْفٍ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَعْرِيفُهُ بِأَلٍ أَوْ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: (طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتَيْنَا)، وَبِالثَّالِثِ مِنْ نَحْوِ: (جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرِ، أَوْ سَحَرِهِ).

- الثالث: فُعِلَ عِلْمًا لِمَذْكُرٍ؛ إِذَا سُمِعَ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ وَلَيْسَ فِيهِ عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرَ لَعَلِمِيَّةٍ، نَحْوُ: (عَمَرَ) وَ(زَفَرَ) وَ(زَحَلَ) وَ(جَمَحَ)؛ فَإِنَّهُمْ قَدَّرُوهُ مَعْدُولًا؛ لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ لَا تَسْتَقِلُّ بِمَنْعِ الصَّرْفِ مَعَ أَنَّ صِيغَةَ فُعِلَ قَدْ كَثُرَ فِيهَا الْعَدَلُ، كَ (عُدَّ، وَفُسِّقَ)، وَكَ (جُمِعَ، وَكُتِعَ)، وَكَ (أَخْرَجَ).

وَأَمَّا (طَوَى) فَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ فَالْمَعْتَبَرُ فِيهِ التَّائِيثُ بِاعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ، لَا الْعَدْلَ عَنْ طَاوٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُمِكنَ غَيْرُهُ فَلَا وَجَةَ لِتَكْلِفِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ يَصْرَفُ بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ.

- الرابع: فَعَالٍ عِلْمًا لِمَوْثَثٍ، كَ (حَذَامٍ)، وَ(قَطَامٍ) فِي لُغَةِ تَمِيمٍ؛ فَإِنَّهُمْ يَمْنَعُونَ صَرْفَهُ، فَقَالَ سَبِيوِيَّةٌ: لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدْلِ عَنْ فَاعِلَةٍ، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ لَمَعْنَوِي كَ (زَيْتَبٍ)، فَإِنْ خُتِمَ بِالرَّاءِ كَ (سَفَارٍ) اسْمًا لِمَاءٍ، وَكَ (وَبَارٍ) اسْمًا لِقَبِيلَةٍ، بَتَّوْهُ عَلَى الْكُسْرِ، إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ، وَقَدْ اجْتَمَعَتِ اللَّغَتَانِ فِي قَوْلِهِ:

٤٨٠ - أَلَمْ تَرَوْا إِزْمًا وَعَاذَا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
زَمَرٌ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ

وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَتَّبِعُونَ الْبَابَ كُلَّهُ عَلَى الْكُسْرِ؛ تَشْبِيهًا لَهُ بِتَزَالٍ، كَقَوْلِهِ:

٤٨١ - إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

- الخامس: (أَمْسٍ) مُرَادًا بِهِ الْيَوْمُ الَّذِي يَلِيهِ يَوْمُكَ، وَلَمْ يُضَفْ، وَلَمْ يُقَرَّنْ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَلَمْ يَقَعْ ظَرْفًا، فَإِنَّ بَعْضَ بَنِي تَمِيمٍ تَمْنَعُ صَرْفَهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَمْسِ، كَقَوْلِهِ:

٤٨٣ - لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسًا

وجمهورهم يخض ذلك بحالة الرّفْع، كقوله:

٤٨٤ - اغْتَصِم بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بِأَسْ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضْمَنَ أَمْسُ

والحجازيون يَبْثُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مطلقاً، عَلَى تَقْدِيرِهِ مُضْمَناً مَعْنَى اللّام، قَالَ:

٤٨٥ - وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

وَالْقَوَافِي مَجْرُورَةٌ.

فَإِنْ أُرِدَتْ بِأَمْسٍ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ الْمَاضِيَةِ مُبْهَمًا، أَوْ عَرَفْتَهُ بِالإِضَافَةِ، أَوْ بِالْأَدَاةِ فَهُوَ مُعْرَبٌ إِجْمَاعًا، وَإِنْ اسْتَعْمَلْتَ الْمَجْرُودَ الْمَرَادُّ بِهِ مَعِينَ ظَرْفًا، فَهُوَ مُبْنِيٌّ إِجْمَاعًا.



فصل: يَغْرِضُ الصَّرْفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب:

الأول: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ سَبَبِيهِ الْعِلْمِيَّةِ ثُمَّ يَنْكُرُ؛ تَقُولُ: (رُبَّ فَاطِمَةٍ وَعِمْرَانٍ وَعُمَرَ وَيَزِيدٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمَعْدٍ يَكْرِبُ وَأَرْطَى).

وَيَسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ صِفَةً قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ، كَ (لَأَخْمَرَ) وَ(سَكَرَانَ) فَسَيُؤَيِّدُ بِيَقِيهِ غَيْرَ مَنْصَرِفٍ، وَخَالَفَهُ الْأَخْفَشُ فِي الْحَوَاشِي، وَوَافَقَهُ فِي الْأَوْسَطِ.

الثاني: التَّصْغِيرُ الْمُزِيلُ لِأَحَدِ السَّبَبِينَ، كَ (حُمَيْدٍ) وَ(عُمَيْرٍ) فِي أَحْمَدَ وَعَمْرٍ، وَعَكْسُ ذَلِكَ، نَحْوُ: (تَحْلَى) عَلَمًا؛ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ مُكَبَّرًا وَلَا يَنْصَرِفُ مُصَغَّرًا؛ لِاسْتِكْمَالِ الْعَلَتَيْنِ بِالتَّصْغِيرِ.

الثالث: إِرَادَةُ التَّنَاسُبِ، كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ وَالْكَسَائِي: ﴿سَلَايَلَا﴾ [الإنسان: ٤]. وَ﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥]، وَقِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

الرابع: الضَّرُورَةُ، كَقَوْلِهِ:

٤٨٦ - وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذَرَ خِذَرَ عُثَيْرَةَ

وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَطْرَادُ ذَلِكَ فِي لُغَةٍ.

وَأَجَازُ الْكُوفِيِّونَ، وَالْأَخْفَشُ وَالْفَارَسِيُّ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَمْنَعَ صَرْفَ الْمَنْصَرِفِ، وَأَبَاهُ سَائِرُ الْبَصَرِيِّينَ، وَاجْتَنَبَ عَلَيْهِمْ، بِنَحْوِ قَوْلِهِ:

٤٨٧ - طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ؛ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ الثُّفُوسِ غَدُورُ

وَعَنْ ثَعْلَبٍ أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ.



فصل: المنقوص المستحق لمنع الصّرف؛ إن كان غير علم حُذفت ياؤه رفعاً وجراً، وتُؤنّ باتّفاق، كـ (جَوَارٍ) و(أَعِيمٍ)، وكذا إن كان علماً كـ (مَقَاضٍ)، عَلِمَ امْرَأَةً، وكـ (يَزْمِي) عَلِماً، خلافاً ليونس وعيسى والكسائي؛ فإنّهم يُثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً كما في النّصب، احتجاجاً بقوله:

٤٨٨ - قَدْ عَجِبْتُ مِئِّي وَمِنْ يُعَالِيَا

وذلك عند الجمهور ضرورة، كقوله في غير العلم:

٤٨٩ - وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا



هذا باب إعراب الفعل

رافع المضارع تجرّده من الناصب والجازم وفقاً للفرّاء، لا حُلُولُهُ محلّ الاسم خلافاً للبصريّين؛ لانتقاضه نحو: (هَلَا تَفْعَلْ). وناصبه أربعة:

أحدها: (لن) وهي لنفي (سَيَفْعَلْ)، ولا تقتضي تأييد النفي ولا تأكيدَه، خلافاً للزمخشري، ولا تَقَعُ دُعَائِيَّةٌ، خلافاً لابن السّراج، وليس أَصْلُهَا (لا) فأبدلت الألف نوناً، خلافاً للفرّاء، ولا (لا أَنْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسّاكِنَيْنِ، خلافاً للخليل والكسائي.

الثاني: (كَيّ) المصدرية، فأما التعليلية فجارة والناصب بعدها (أَنْ) مُضْمَرَةٌ، وقد تَظْهَرُ في الشعر، وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، والتعليلية إن تأخّرت عنها اللام أو أَنْ، نحو قوله: ٤٩٠ - كَيِّ لِنَقْضِيَنِي رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ وقوله:

٤٩١ - ... كَيْمًا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

ويجوز الأمران في نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، وقوله:

٤٩٢ - أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرَبَتِي



الثالث: (أَنْ) في نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، وبعضُهُمْ يُهْمَلُهَا حَمَلًا عَلَى (مَا) أَخْتَهَا، أي: المصدرية، كقراءة ابن مُحَيِّصَن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وكقوله:

٤٩٣ - أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكَمَا

وتأتي (أَنْ) مُفَسَّرَةً، وزائدة، وَمُخَفَّفَةً من أَنْ؛ فلا تنصب المضارع.

فالمُفَسَّرَةُ هي: الْمَسْبُوقَةُ بِجُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَأَنطَلَقَ الْغُلَامُ مِنْهُمْ أَنْ أَسْأَلُوا﴾ [ص: ٦].
والزائدة هي: التالية لـ (لَمَّا)، نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، والواقعة بين الكاف ومجرورها، كقوله:

كَأَنَّ ظُبِيَّةَ تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

أو بين القسم ولو؛ كقوله:

٤٩٤ - فَأَقْسِمُ أَنَّ لَوِ التَّقَيْنَا وَأَتْنُمُ

والمُخَفَّفَةُ من أَنْ هي: الواقعة بعد عِلْمٍ، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾ [المزمل: ٢٠]، ونحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، أو بعد ظَنٍّ، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ﴾ [المائدة: ٧١]، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً، وهو الأرجح، ولذلك أجمعوا عليه في: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]، واختلفوا في: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، فَقَرَأَهُ غَيْرُ أَبِي عَمْرٍو وَالْأَخَوَيْنِ بِالنَّصْبِ.



الرابع: (إِذَنْ) وهي حرفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور:

أحدها: أَنْ تَتَصَدَّرَ، فَإِنْ وَقَعَتْ حَشْوًا أَهْمَلْتُ، كقوله:

٤٩٥ - وَأَمَكَّنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

وأما قوله:

٤٩٦ - إِنَّنِي إِذَنْ أَهْلِيكَ أَوْ أَطْيِيرَا

فضرورة، أو الْخَبَرُ مَحذُوفٌ، أي: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ ذَلِكَ.

وإن كان السابق عليها وَاوًا أو فَاءً جاز النَّصْبُ، وقد قرئ: ﴿وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُوا﴾ [النساء: ٥٣]، والغالب الرفعُ، وبه قرأ السبعة.

الثاني: أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا؛ فيجب الرفع في نحو: (إِذَنْ تَصَدَّقْ) جواباً لمن قال:

(أَنَا أَحِبُّ زَيْدًا).

الثالث: أَنْ يَتَّصِلَا، أَوْ يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا الْقَسَمُ؛ كقوله:

٤٩٧ - إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْزِيهِمْ بِحَرْبٍ

فصل: يُنْصَبُ المضارع بـ (أَنْ) مضمرة وجوباً في خمسة مواضع:

أحدها: بعد اللام إن سُبقت بِكَوْنِ ناقص ماضٍ منفي، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ بِظَالِمِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]؛ وَتُسَمَّى هذه اللامُ لامَ نُجُودٍ.

الثاني: بعد (أَوْ) إِذَا صَلَحَ في موضعها (حَتَّى)؛ نحو: (لَأُزِمَّنَكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي)، وكقوله:

٤٩٨ - لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى

أو (إِلَّا)، نحو: (لَأَقْتُلَنَّ أَوْ يُسْلِمَ)، وقوله:

٤٩٩ - كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

الثالث: بعد (حَتَّى) إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم، نحو: ﴿فَقَالُوا أَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ نَهْجٌ﴾ [الحجرات: ٩]، أو باعتبار ما قبلها، نحو: ﴿وَرَزَّلْنَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

ويُزْعَمُ الفعل بعدها إن كان حالاً مُسَبِّباً فَضْلَةً؛ نحو: (مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرَجُوهُ) ومنه: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ؛ لِأَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالْحَالِ، يُي: حَتَّى حَالَةَ الرِّسُولِ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ.

ويجب النصب في مثل: (لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) و(مَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا) و(أَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا) لانتفاء السببية؛ بخلاف (أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا) فَإِنَّ السَّيْرَ ثَابِتٌ، وَإِنَّمَا الشُّكُّ فِي الْفَاعِلِ، وَفِي نَحْوِ: (سَيَّرِي حَتَّى أَذْخُلَهَا) لَعَدَمِ الْفَضْلِيَّةِ، وَكَذَلِكَ: (كَانَ سَيَّرِي أُمْسٍ حَتَّى أَذْخُلَهَا) إِنْ قُدِّرَتْ كَانَ نَاقِصَةً، وَلَمْ تَقْدَرِ الظَّرْفُ خَبَرًا.

الرابع والخامس: بعد فاء السببية وواو المعية، مَسْبُوقِينَ بِنَفْيٍ أَوْ طَلَبِ مُحْضِينَ، نَحْوِ: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَلْبِسُنِي مِنْهُمْ فَاقْوِرْ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿يَلْبِسُنَا نَرْدُ وَلَا نَكْذِبُ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، وقوله:

٥٠٠ - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ

وقوله:

٥٠١ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا
وقوله:

٥٠٢ - قُلْتُ أَذْغِي وَأَذْغُو إِنَّ أُنْدَى

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الأنعام: ٥٢] الآية؛ لأنَّ (فَتَطْرُدُهُمْ)؛ جوابُ النفي، و(فتكون) جوابُ التَّهْيِ.

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً، والمثْلُو بنفي. والمتنقِض بالآ، نحو: (أَلَمْ تَأْتِنِي فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ) إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي، ونحو: (مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فْتُحَدِّثُنَا) و(مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا).

ومن الطَّلَبِ باسم الفعل، وبما لَفْظُهُ الخبر، وسيأتي.

وبتقييد الفاء بالسَّبَبِيَّةِ والواو بالمعِيَّةِ من العاطفتين على صريح الفعل، ومن الاستثنايتين، نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْبُدُونَ﴾ [المزمل: ١٩]؛ [المرسلات: ٣٦]؛ فإنَّها للعطف؛ وقوله:

٥٠٣ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِطُّ

فإنَّها للاستئناف؛ إذ العطف يقتضي الجزم، والسببية تقتضي النَّصْب.

وتقول: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ) بالرفع إذا نَهَيْتَهُ عن الأول فقط، فإنَّ قَدَرْتَ التَّهْيِ عن الجمع نَصَبْتَ، أو عن كلِّ منهما جَزَمْتَ.

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ معنى الجزاء جُزِمَ الفعل جواباً لشرط مُقَدَّر. لا للطلب لتضمُّنه معنى الشرط خلافاً لزاعمي ذلك، نحو: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، بخلاف، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥، ٦]، في قراءة الرفع؛ فإنه قَدَرَهُ صفة لوليًّا لا جواباً لَهَبْ؛ كما قَدَرَهُ مَنْ جَزَمَ.

وشرَطَ غيرُ الكسائي لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع (إن لا) في موضعه؛ فمن ثمَّ جاز (لا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ) بالجزم، ووجب الرفع في نحو: (لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ)، وأما (فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا) فالجزم على الإبدال لا الجواب.



وَأَلْحَقَ الكسائي في جواز النَّصْب بالأمر ما دَلَّ على معناه: من اسم فعل، نحو: (نَزَالِ فَتُكْرِمُكَ) أو خبر، نحو: (حَسْبُكَ حَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ) ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء، كقوله:

٥٠٤ - مَكَائِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وقولهم: (اتَّقَى اللَّهَ أَمَرُوا فَعَلَ خَيْرًا يَثْبُ عَلَيْهِ)، أي: لِيَتَّقِ اللَّهَ وَلِيَفْعَلْ، وَالْحَقَّ
الْفَرَاءَ التَّرَجِّيَ بالتمني بدليل قراءة حفص: ﴿فَاطْلَعْ﴾ [غافر: ٣٧] بالنصب.



فصل: ويُنْصَبُ بـ (أَنْ) مضمره جوازاً بعد خمسة أيضاً:
أحدها: اللام إذا لم يَسْبِقْهَا كَوْنٌ ناقِصٌ ماضٍ منفي، ولم يقترن الفعل بلا، نحو:
﴿وَأَمَرْنَا لِلنُّسْلِمِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢].
فإن سُبِقَتْ بِالْكَوْنِ المذكور وجب إضمار (أَنْ) كما مرَّ.
وإن قُرِنَ الفعلُ بلا نافيةً أو مؤكدةً وجب إظهارها، نحو: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ
عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].
والأربعة الباقية: أَوْ، والواو، والفاء، وَثُمَّ؛ إذا كان العطفُ على اسم ليس في
تأويل الفعل، نحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة غير نافع بالنصب عطفاً
على (وَحْيًا)، وقوله:

٥٠٥ - وَلُبْسٌ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

وقوله:

٥٠٦ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُغْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ

وقوله:

٥٠٧ - إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكَأُ ثُمَّ أَعْقِلُهُ

وتقول: (الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ)، بالرفع وجوباً؛ لأنَّ الاسم في تأويل
الفعل؛ أي: الذي يطير.

ولا يُنْصَبُ بـ (أَنْ) مضمره في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً كقول
بعضهم: (تَسْمَعُ بِالْمُعْتِدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)، وقول آخر: (خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)،
وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾.



فصل: وجازمُ الفعل نوعان: جازمٌ لفعل واحد، وهو أربعة:
(لا) الطلبية، نَهْيًا كانت، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، أو دُعَاءً، نحو:
﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَجَزَمُهَا فِعْلِي المتكلم مبنيين للفاعل نَادِرٌ، كقوله:
٥٠٨ - لَا أَعْرِفُنْ رَبِّباً حُوراً مَدَامِعُهَا

وقال :

٥٠٩ - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ



ويكثر (لَا أُخْرِجُ) و(لَا نُخْرِجُ) لِأَنَّ المنهَى غير المتكلم.

واللام الطلبية، أمراً كانت، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وَجَزُمُهَا فِعْلِي المتكلم مبنيين للفاعل قليل، نحو: «قُومُوا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ»، ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وَأَقْلُ مِنْهُ جَزُمُهَا فِعْلُ الفاعل المخاطب، نحو: ﴿فَإِنَّكَ فَلَنتَفَرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، فِي قِرَاءَةٍ، ونحو: «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»، وَالْأَكْثَرُ الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

و(لَمْ) و(لَمَّا) ويشتركان في: الحرفية، والنفي، والجزم، والقلب للمضي.
وتنفرد (لَمْ) بمصاحبة الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَغَتْ رِسَالَتُهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، ويجوز انقطاع نفي منفيها، ومن ثَمَّ جاز (لم يكن ثم كان) وامتنع في: (لَمَّا).
وتنفرد (لَمَّا) بجواز حذف مجزومها، ك (لَقَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا)، أي: ولم أَدْخُلْهَا، فأما قوله:

٥١٠ - يَوْمَ الْأَعَاذِ إِنْ وَصَلْتُ وَإِنْ لَمْ

فضرورة، ويتوقع ثبوته، نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨]، ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، ومن ثم امتنع (لما يجتمع الضدان).



وجازمٌ لفعلين، وهو أربعة أنواع:

حرفٌ باتفاق، وهو (إِنْ).

وحرفٌ على الأصح، وهو (إِذَا مَا).

واسمٌ باتفاق، وهو: مَنْ، وَمَا، وَمَتَى، وَأَيُّ، وَأَيْنَ، وَأَيَّانَ، وَأَتَى، وَخَيْثُمَا.

واسمٌ على الأصح، وهو (مَهْمَا).

وكلٌ منهنَّ يقتضي فعلين يسمَّى أولهما: شرطاً، وثانيهما: جواباً وجزاءً.
ويكونان مضارعين، نحو: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدًا﴾ [الأنفال: ١٩]، وماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، وماضياً فمضارعاً، نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠]. وعكسه، وهو قليل، نحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاخْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»، ومنه: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤]، لأن تابع الجواب

جواب، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين؛ إذ خَصُّوا هذا النوع بالضرورة.

ورَفَعَ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارعٍ منفيٍّ بـ (لم) قويٍّ، كقوله:

٥١٠ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

ونحو: (إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقَوْمٌ) ورَفَعَ الجوابِ في غير ذلك ضعيفٌ، كقوله:

٥١٢ - ... مَنْ يَأْتِيَهَا لَا يَضِيرُهَا

وعليه قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].



فصل: وكلُّ جوابٍ يمتنع جَعْلُهُ شرطاً، فَإِنَّ الفاءَ تجب فيه، وذلك الجملة الاسميّة،

نحو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَحِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، والطلبية، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ

تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، وقد اجتمعتا في قوله: ﴿وَإِنْ يَخَذِلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي

يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِي﴾ [آل عمران: ١٦٠]، والتي فَعْلُهَا جامدٌ، نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا

وَوَلَدًا﴾ [٣٩] فَعَسَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]، أو مَقْرُونٌ بَقَدْ، نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ

لِي﴾ [يوسف: ٧٧]، أو تَنْفِيسٌ، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عِيَلَكُمْ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٨]، أو

(لَنْ)، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِّرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، أو (ما)، نحو: ﴿فَإِنْ

تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]، وقد تحذف في الضّرورة، كقوله:

٥١٣ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وقوله:

٥١٤ - وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصَّبَا سِيلُفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

ويجوز أن تُغْنِيَ (إذا) الفُجائية عن الفاء، إن كانت الأداة (إِنْ) والجوابُ جملةً

اسميّة غير طلبية، نحو: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئُهُ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].



فصل: وإذا انقضت الجملتان، ثم جئت بمضارعٍ مَقْرُونٍ بالفاء أو الواو فلك

جَزَمَهُ بالعطف، ورَفَعَهُ على الاستثناف، ونَصَبُهُ بأن مضمرة وجوباً، وهو قليل، قرأ

عاصم وابن عامر: ﴿فَيَعْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن

عباس بالنصب، وقُرئ بهن أيضاً في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَ هَادِيَ كَلْبٍ

وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين، فالوجهُ الجزم،

ويجوز النصب، كقوله:

٥١٥ - وَمَنْ يَفْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ



فصل: ويجوز حذف ما علم من شرط، إن كانت الأداة (إن) مقرونة بـ (لا)، كقوله:

٥١٦ - وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإلا تطلقها يغل.

وما علم من جواب، نحو: ﴿إِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَفَقًا﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية.

ويجب حذف الجواب، إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى.

نحو: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) أو تأخر من جواب قسم سابق، نحو: ﴿لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ آلِيَّزْ وَالْحِجْزُ﴾ [الإسراء: ٨٨].

كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه، نحو: (إِنْ تَقُمْ وَاللَّهِ أَقُمْ).

وإذا تقدمت ذو خبر، جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب، خلافاً

لابن مالك، نحو: (زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ)، ولا يجوز إن لم يتقدمها، خلافاً له وللقرءاء، وقوله:

٥١٧ - لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَيْدٍ

ضرورة، أو اللام زائدة.

وحيث حذف الجواب اشترط في غير الضرورة مضي الشرط؛ فلا يجوز (أَنْتَ

ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ) ولا (وَاللَّهِ إِنْ تَقُمْ لَأَقُومَنَّ).



فصل في لو

لـ (لَوْ) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون مصدرية؛ فترادف (أَنْ) وأكثر وقوعها بعد (وَدَّ)، نحو: ﴿رَدُّوا نَوْ

ذُهُنْ﴾ [الفلم: ٩] أو (يَوَدُّ)، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ومن القليل قول قُتَيْبَةَ:

٥١٨ - مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرَبَّمَا مَنِ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْنَزُّ

وإذا وليها الماضي بقي على مضيّه، أو المضارع تخلّص للاستقبال، كما أن (أَنْ)

المصدرية كذلك.

الثاني: أن تكون للتعليق في المستقبل؛ فترادف (إن) كقوله:
٥١٩ - وَلَوْ تَلَوْتَنِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا

وإذا وليها ماضٍ أَوَّلَ بالمستقبل، نحو: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾ [النساء: ٩]،
 و مضارعٌ تَخَلَّصَ للاستقبال، كما في (إن) الشرطية.

الثالث: أن تكون للتعليق في الماضي، وهو أغلب أقسام لو، وتقتضي امتناع
 شرطها دائماً، خلافاً للشلوين، لا جوابها، خلافاً للمعربين، ثم إن لم يكن لجوابها
 سببٌ غيره، لزِمَ امتناعه، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وكقولك: (لو
 كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً) وإلا لم يلزم، نحو: (لو كانت الشمس طالعةً
 كان الضوء موجوداً)، ومنه: (لو لم يخف الله لم يعصه) وإذا وليها مضارعٌ أَوَّلَ
 بالماضي، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ [الحجرات: ٧].

وتختص (لو) مطلقاً بالفعل، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف
 ينسره ما بعده، كقوله:

٥٢٠ - أَخِلَّائِي لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ

وكثيراً (أن) وصلتها، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، فقال سيبويه
 زجهمور البصريين: مبتدأ، ثم قيل: لا خَبَرٌ له وقيل: له خبر محذوف، وقال
 نكوفيون والمبرد والزمخشري: فاعلٌ بَثَّتْ مقدراً كما قال الجميع في (ما) وصلتها في
 (لَا أَكَلُمُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا).

وجواب (لو) إما ماضٍ معنًى، نحو: (لو لم يخف الله لم يعصه) أو وضعاً،
 وهو إما مُثَبَّتٌ فاقترائه باللام، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمَاءً﴾ [الواقعة: ٦٥]، أَكْثَرُ من
 تركها، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجْلَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وإما منفياً فالأمر بالعكس، نحو:
 ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله:

٥٢١ - وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا

قيل: وقد تُجَابَ بجملة اسمية، نحو: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]؛
 وقيل: الجملة مستأنفة، أو جوابٌ لقسمٍ مُقَدَّر، وإن (لو) في الوجهين للتمني فلا جواب لها.



فصل في أما

وهي حرفٌ شرطٍ وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً.

يدلُّ على الأول مجيء الفاء، بعدها.

وعلى الثالث استقراء مواقعها، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥] الآيات، ومنه: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] الآية، وقسيمه في المعنى، قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] الآية؛ فالوقف دونه، والمعنى: وأمَّ الراسخون فيقولون، وذلك على أن المراد بالمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه. ومن تخلف التفصيل، قولك: (أما زيد فمنطلق).

وأما الثاني فذكره الزمخشري فقال: أما حرفٌ يعطي الكلام فضلَ توكيد، تقول: (زيد ذاهب) فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب، قلت: (أما زيد فذاهب) وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه.

وهي نائبة عن أداة شرط وجملته، ولهذا تؤولُ بهما يكن من شيء، ولا بدَّ من فاء تالية لتاليها، إلا إن دخلت على قول قد طرَحَ استغناء عنه بالمَقُول؛ فيجب حذفه معه، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال لهم: أكفرتم، ولا تُحذف في غير ذلك إلا في ضرورة، كقوله:

٥٢٢ - فَأَمَّا الْقِتْلَ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

أو نُدَوِّر، نحو: «أما بعد ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟».



فصل في لَوْلَا وَلَوْمَا

ل (لَوْلَا) و(لَوْمَا) وجهان:

أحدهما: أن يدلَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما؛ فيختصَّان بالجمال الإسمية، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبا: ٣١].

والثاني: أن يدلَّ على التحضيض؛ فيختصَّان بالفعلية، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَكُوتُ﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكُوتِ﴾ [الحجر: ٧]، ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال: هَلَا، وَأَلَا، وَأَلَا، وقد يلي حرف التحضيض اسمٌ مُعلَّق بفعل: إمَّا مضمر، نحو: ﴿فَهَلَّا يَكْفُرُ لَهَا وَثَاقُهَا﴾ [النور: ١٦]؛ أي: هَلَّا قلتم إذ سمعتموه. مؤخر؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ [النور: ١٦]؛ أي: هَلَّا قلتم إذ سمعتموه.



باب الإخبار بالذي وفروعه، والألف واللام

ويسميه بعضهم باب السَّبَك، وهو باب وَضَعَهُ التَّحْوِيَّاتُ للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية، والكلام فيه في فصلين:

الفصل الأول: في بيان حقيقته

إذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد من قولنا: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) بالذي؟ فاعمُدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال؛ أحدها: أن تبتدئه بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره، وهو الذي، الثاني: أن تؤخر زيدا إلى آخر التركيب، الثالث: أن ترفعه على أنه خبر للذي، الرابع: أن تجعل في مكانه الذي نَقَلْتَهُ عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه؛ فتقول: (الذي هو منطلق زَيْدٌ) فالذي: مبتدأ، و(هو منطلق): مبتدأ وخبر، والجملة صلة للذي، والعائد منها الضميرُ الذي جعلته خَلْفاً عن زَيْدٍ الذي هو الآن كمال الكلام.

وقد تبين بما شَرَحْنَاهُ أن زيدا مُخْبَرٌ به، لا عنه، وأن الذي بالعكس، وذلك خلافُ ظَاهِرِ السَّوَالِ؛ فَوَجِبَ تأويلُ كلامهم على معنى أَخْبَرَ عن مُسَمًى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي.

وتقول في نحو: (بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً) - إذا أخبرت عن التاء بالذي - (الَّذِي بَلَغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا)، فإن أخبرت عن أخويك قلت: (الَّذَانِ بَلَغْتَ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ)، وعن الْعَمْرَيْنِ قلت: (الَّذَيْنِ بَلَغْتَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمَا رِسَالَةً الْعَمْرَوْنِ) أو عن الرِّسَالَةِ قلت: (الَّتِي بَلَغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً) فَتَقْدِّمُ الضَّمِيرَ وَتَصِلُهُ؛ لَأَنَّهُ إِذَا أُمْكِنَ الْوَصْلُ، لم يجوز العدولُ إلى الْفَضْلِ، وَحِينَئِذٍ فيجوز حذفه؛ لَأَنَّهُ عائد متَّصِلٌ منصوب بالفعل.

الفصل الثاني: في شروط ما يخبر عنه

اعلم أَنَّ الإخبار إن كان بـ (الذي) أو أحد فروعهِ اشْتَرَطَ للمخبر عنه سبعة شروط:

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير؛ فلا يُخْبَرُ عن (أَيْهَم) من قولك: (أَيْهَمُ فِي الدَّارِ) لأنَّك تقول حينئذٍ: الذي هو في الدار أَيْهَمُ؛ فتزيل الاستفهامَ عن صَدْرِيَّتِهِ، وكذا القولُ في جميع أسماء الاستفهام والشرط، وكم الخبرية، وما التعجبية، وضمير الشأن، لا يخبر عن شيء منها؛ لما ذكرنا.

وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خَلْفُهُ التأخير؛ وذلك لأنَّ الضَّمائر المتصلة كالتاء من (قُمْتُ) يُخْبَرُ عنها مع أنَّها لا تتأخر، ولكن يتأخر خَلْفُها، وهو الضمير المنفصل؛ فتقول: (الَّذِي قَامَ أَنَا).

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف؛ فلا يُخْبَرُ عن الحال والتمييز؛ لأنَّك لو قلت في (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً): الذي جاء زَيْدٌ إِيَّاهُ ضَاحِكٌ، لكنك قد نصبت الضمير على الحال، وذلك ممتنع؛ لأنَّ الحال واجب التنكير، وكذا القول في نحوه، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل.

الثالث: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي؛ فلا يُخْبَرُ عن الهاء من نحو: (زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ)؛ لأنَّها لا يُسْتَعْنَى عِنا بالأجنبي، كـ (عَمَرُو) و(بَكَر). وإنَّما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنَّك لو أخبرت عنه، لقلت: (الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ هُوَ) فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خَلَفَ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ففصلته وأخزته، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عَائِدٍ، وإن قُدِّرَتْه عائداً على الموصول، بقي الخبر بلا رابط.

الرابع: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالمُضْمَر؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بـ (حَتَّى) أو بـ (مُنْذُ) أو (مُنْذُ) لأنَّهِنَّ لا يجرون إلَّا الظاهر، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مُقَامِ المخبر عنه، كما تقدَّم، فإذا قيل: (سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمَرُو الْكَرِيمِ) جاز الإخبار عن (زيد) وامتنع الإخبار عن الباقي؛ لأنَّ الضمير لا يخلفهن: أمَّا الأب، فلأنَّ الضمير لا يضاف، وأمَّا القُرْبُ فلأنَّ الضمير لا يتعلَّق به جار ومجرور، ولا غيره، وأمَّا (عمرُو الكريم) فلأنَّ الضمير، لا يوصف ولا يوصف به؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخزت ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز، فتقول في الإخبار عن المتضايقين: (الَّذِي سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمَرُو الْكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ) وكذا الباقي.

الخامس: جواز وروده في الإثبات، فلا يُخْبَرُ عن (أَحَدٍ) من نحو: (ما جاءني أحد) لأنَّه لو قيل: (الذي ما جاءني أحد) لزم وقوع (أحد) في الإيجاب.

السادس: كونه في جملة خبرية، فلا يُخْبَرُ عن الاسم في مثل (اضرب زيدا) لأنَّ الطلب لا يقع صلةً.

السابع: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين، نحو: (زيد) من قولك: (قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو)، بخلاف: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرُو).



وإن كان الإخبار بالألف واللام، اشترط عَشْرَةُ أُمُور: هذه السبعة، وثلاثة أُخَرُ،

وهي: أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية، وأن يكون فعلها متصرفاً، وأن يكون مُقَدِّماً؛ فلا يُخْبَرُ بِأَلٍ عن (زيد) من قولك: (زيدٌ أخوك)، ولا من قولك: (عَسَى زيدٌ أن يَقومَ)، ولا من قولك: (ما زال زيدٌ عالماً).

ويُخْبَرُ عن كُلِّ من الفاعل والمفعول في نحو قولك: (وَقَى اللّهُ الْبَطْلَ)؛ فتقول: (الوَاقِي الْبَطْلَ اللّهُ) و(الوَاقِيهِ اللّهُ الْبَطْلُ)، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء؛ لأنَّ عائد الألف واللام لا يُحذف إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةِ

فصل: وإذا رَفَعْتَ صِلَةً (أَل) ضميراً راجعاً إلى نفس (أَل) استتر في الصلة ولم يبرز؛ تقول في الإخبار عن التاء من (بَلَّغْتُ) في المثال المتقدم (المُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا) ففي (المبلغ) ضمير مستتر لأنه في المعنى لَأَل؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم، و(أَل) للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم، والمبتدأ نفس الخبر.

وإن رَفَعْتَ صِلَةً (أَل) ضميراً لغير (أَل) وجب بُرُوزُهُ وانفصالُهُ، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال؛ تقول في الإخبار عن الأخوين: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ) وعن العمرين: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ) وعن الرسالة: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً) وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم، و(أَل) فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نَفْسُ الْخَبَرِ الذي آخرته.



هذا باب العدد

اعلم أنَّ الواحد والاثنتين يُخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين: أحدهما: أَنَّهُمَا يُدَكَّرَانِ مع المذكَّر؛ فتقول: واحدٌ، وأثنان، وَيُؤنَّثَانِ مع المؤنَّث؛ فتقول: واحدة، واثنتان، والثلاثَةُ وأخواتُهَا تَجْرِي على العكس من ذلك، تقول: ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ، بِالتَّاءِ، وثلاثُ إِمَاءٍ، بِتَرْكِهَا، قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَينَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧].

والثاني: أَنَّهُمَا لَا يُجْمَعُ بينهما وبين المعدود، لا تقول: واحدٌ رجلٍ، ولا اثنا رَجُلَيْنِ، لأنَّ قولك: (رجل) يفيدُ الْجِنْسِيَّةَ وَالْوَحْدَةَ، وقولك: (رَجُلَانِ) يُفِيدُ الْجِنْسِيَّةَ وَشَفْعَ الْوَاحِدِ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما، وأما البواقي فلا تستفاد العِدَّةُ والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً، وذلك لأنَّ قولك: (ثلاثة) يُفِيدُ الْعِدَّةَ دون الجنس، وقولك:

(رجال) يُفِيدُ الْجِنْسَ دُونَ الْعِدَّةِ، فَإِنْ قَصَدْتَ الْإِفَادَتَيْنِ، جَمَعْتَ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ.



فصل: مُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ، كـ (شَجَرٍ) وَ(تَمَرٍ) أَوْ اسْمَ جَمْعٍ كـ (قَوْمٍ) وَ(رَهْطٍ) خُفِضَ بَيْنُ، تقول: (ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ) وَ(عَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وَقَدْ يَخْفِضُ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ، نَحْوُ: ﴿وَكَاكَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدٌ صِدْقَةٌ»، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٢٣ - ثَلَاثُهُ أَتْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ

وَإِنْ كَانَ جَمْعًا خُفِضَ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ).

وَيُعْتَبَرُ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ مَعَ اسْمِي الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ بِحَسَبِ حَالِهِمَا، فَيُعْطَى الْعَدْدُ عَكْسَ مَا يَسْتَحِقُّهُ ضَمِيرُهُمَا، فَتَقُولُ: (ثَلَاثَةٌ مِنَ الْعَنَمِ) بِالتَّاءِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: (غَنَمٌ كَثِيرٌ) بِالتَّذْكِيرِ، وَ(ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ) بِتَرْكِ التَّاءِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: (بَطٌ كَثِيرٌ) بِالتَّأْنِيثِ، وَ(ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ) أَوْ (ثَلَاثٌ) لِأَنَّ فِي الْبَقَرِ لَغَتَيْنِ، التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وَقُرِئَ: ﴿تَشَابَهَتْ﴾.

وَيُعْتَبَرَانِ مَعَ الْجَمْعِ بِحَالٍ مُفْرَدِهِ فَلِذَلِكَ تَقُولُ: (ثَلَاثَةُ إِصْطَبَلَاتٍ) وَ(ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ) بِالتَّاءِ فِيهِمَا اعْتِبَارًا بِالْإِصْطَبِلِ وَالْحَمَامِ، فَإِنَّهُمَا مَذْكَرَانِ، وَلَا تَقُولُ: (ثَلَاثٌ) بِتَرْكِهَا اعْتِبَارًا بِالْجَمْعِ، خِلَافًا لِلْبَغْدَادِيِّينَ.

وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ حَالِ الْوَاحِدِ حَالُ لَفْظِهِ حَتَّى يَقَالَ: (ثَلَاثُ طُلُحَاتٍ) بِتَرْكِ التَّاءِ، وَلَا حَالُ مَعْنَاهُ، حَتَّى يَقَالَ: (ثَلَاثُ أَشْخَصٍ) بِتَرْكِهَا تَرِيدُ نِسْوَةً، بَلْ يُنْظَرُ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمَفْرَدُ بِاعْتِبَارِ ضَمِيرِهِ؛ فَيَعَكْسُ حُكْمَهُ فِي الْعَدَدِ، فَكَمَا تَقُولُ: (طُلُحَةٌ خَضِرٌ) وَ(هَذَا شَخْصٌ جَمِيلٌ) بِالتَّذْكِيرِ فِيهِمَا تَقُولُ: (ثَلَاثَةُ طُلُحَاتٍ) وَ(ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ) بِالتَّاءِ فِيهِمَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ:

٥٢٤ - ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٌ

فَضْرُورَةٌ، وَالَّذِي سَهَّلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٌ) فَاتَّصَلَ بِاللَّفْظِ مَا يُعْضَدُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِقِيَاسٍ، خِلَافًا لِلنَّاظِمِ.

وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ صِفَةً فَالْمُعْتَبَرُ حَالُ الْمَوْصُوفِ الْمُنَوِّيِّ، لَا حَالُهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ عَشْرُ أَثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] أَيْ: عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقِيلَ: (عَشْرَةٌ)، لِأَنَّ الْمِثْلَ مَذْكَرٌ، وَتَقُولُ: (عِنْدِي ثَلَاثَةُ رُبْعَاتٍ) بِالتَّاءِ إِنْ قَدَرْتَ رِجَالًا،

وتركها إن قدرت نساء، ولهذا يقولون: (ثلاثة دَوَابٌّ) بالتاء إذا قصدوا ذكوراً؛ لأنَّ الدابة صفة في الأصل، فكأنهم قالوا: ثلاثة أحمرة دَوَابٌّ، وسمع (ثلاث دَوَابٌّ ذُكُور) بترك التاء؛ لأنَّهم أجزوا الدابة مجرى الجامد؛ فلا يجرونها على موصوف.



فصل: الأعداد التي تُضاف للمعدود عشرة، وهي نوعان:

● أحدهما: الثلاثة والعشرة وما بينهما، وحقُّ ما تُضاف إليه أن يكون: جمعاً، مكسراً، من أبنية القلة، نحو: (ثلاثة أفلس) و(أربعة أعبد) ﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [الفمان: ٢٧]، وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة.

فيضاف للمفرد، وذلك إن كان مائة، نحو: (ثلاث مائة) و(تسع مائة) وشد في الضرورة، قوله:

٥٢٥ - ثَلَاثُ مِئِينَ لِمُلُوكٍ وَفِي بَهَا

ويُضاف لجمع التصحيح في مسألتين:

إحدهما: أن يُهمل تكسير الكلمة، نحو: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، و(خمسُ صَلَوَاتٍ) و﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

والثانية: أن يُجاور ما أهمل تكسيه، نحو: ﴿وَسَبْعَ سُبُلَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فإنه في التنزيل مجاور لـ ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

ويُضاف لبناء الكثرة في مسألتين:

إحدهما: أن يُهمل بناء القلة، نحو: (ثلاث جوارٍ) و(أربعة رجالٍ) و(خمسة ذراهم).
والثانية: أن يكون له بناء قلة، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فيُنزل لذلك منزلة المعدوم؛ فالأول نحو: ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإن جمع قرء بالفتح على أفراء شاذ، والثاني نحو: (ثلاثة شُسُوعٍ) فإن أشساعاً قليل الاستعمال.



● النوع الثاني: المائة والألف، وحقُّهما أن يضافا إلى مفرد، نحو: ﴿مِائَةٌ جَلْدٍ﴾ [النور: ٢]، و﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

وقد تُضاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾، وقد تُميز بمفرد منصوب، كقوله:

٥٢٦ - إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً



فصل: إِذَا تَجَاوَزَتِ العشرة جئت بكلمتين، الأولى: النَّيْفُ، وهو التسعة فمد دونها، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثَبَتَ لها قبل ذلك؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس، وما دون ذلك على القياس، إلا أنك تأني بأحد وإحدى مكان واحد وواحدة، وتبني الجميع على الفتح، إلا (اثنتين) و(اثنتين) فَتُعْرِبُهُمَا كالمُثْنَى، وإلا (ثمانى) فلك فتح الياء وإسكانها، ويقالُ حَذْفُهَا مع بقاء كسر النون ومع فتحها، والكلمة الثانية: (العشرة) وتَرْجِعُ بها إلى القياس التذكير مع المذكر. والتأنيث مع المؤنث، وتَبْنِيهَا على الفتح مطلقاً، وإذا كانت بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين وكسرتها في لغة تميم، وبعضهم يفتحها.

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول: (أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا) و(اثنًا عَشَرَ رَجُلًا) بتذكيرهما. و(ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا) بتأنيث الأول وتذكير الثاني، وتقول: (إِحْدَى عَشْرَةَ أُمَةً) و(اثنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً) بتأنيثهما، و(ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً) بتذكير الأول، و«تأنيث الثاني».

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث؛ تقول: (عَشْرُونَ عَبْدًا) و(ثَلَاثُونَ أُمَةً).

وتمييز ذلك كله مفرد منصوب، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]. ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ سِتْعُ وَسَعُونَ نَجَّةً﴾ [ص: ٢٣]، وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فـ (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فِرْقَةً، ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لَذَكَرَ العددين؛ لأنَّ السَّبْطَ مذكر، وزعم الناظم أنه تمييز، وأن ذكر (أُمماً) رَجَّحَ حكم التأنيث كما رَجَّحَهُ ذكر (كاعبان ومعصر) في قوله:

ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ



فصل: ويجوز في العدد المركب - غير (اثني عشر) و(اثنتي عشرة) - أن يضاف إلى مُسْتَحَقِّ المعدود؛ فيستغنى عن التمييز، نحو: (هَذِهِ أَحَدُ عَشَرَ زَيْدٍ) ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين.

وحكى سيويه الإعراب في آخر الثاني كما في بعلبك، وقال: هي لغة رديئة.

وحكى الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يضاف الأول إلى الثاني كما في عبدالله، نحو: (مَا فَعَلْتَ حَمْسَةَ عَشْرِكَ).

وأجازوا أيضاً هذا الوجه دون إضافة استدلالاً بقوله:

٥٢٧ - كُلفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ



فصل: ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما. اسم فاعل. كما تصوغه من فعل؛ فتقول: ثانٍ، وثالث، ورابع - إلى العاشر. كما تقول: ضارب وقاعد، ويجب فيه أبداً أن يُذكر مع المذكر ويُؤنث مع المؤنث، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه، فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر، فقليل: واحد وواحدة.

ولك في اسم الفاعل المذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذي تريده - على سبعة أوجه:

أحدها: أن تستعمله مفرداً، ليفيد الاتِّصافَ بمعناه مجرداً، فتقول: ثالث، ورابع، قال:

٥٢٨ - لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ وَذَا أَلْعَامُ سَابِعُ

الثاني: أن تستعمله مع أصله. ليفيد أنَّ الموصوف به بعض تلك العِدَّة المعينة لا غير، فتقول: (خَامِسُ خَمْسَةٍ)، أي: بعض جماعة منخضرة في خمسة. ويجب حينئذٍ إضافته إلى أصله. كما يجب إضافة البعض إلى كله. قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّكَ تَالِكُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وزعم الأخفش وقطرب والكسائي وعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه، كما يجوز في (ضارب زَيْد)، وزعم الناظم أنَّ ذلك جائز في (ثانٍ) فقط.

الثالث: أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير؛ فتقول: (هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٍ)، أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، ويجوز حينئذٍ إضافته وإعماله، كما يجوز الوجهان في جاعل ومُصَيِّر ونحوهما، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثانٍ؛ فلا يقال: (ثاني واحد) ولا (ثانٍ واحد) وأجازه بعضهم، وحكاه عن العرب.

الرابع: أن تستعمله مع العشرة؛ ليفيد الاتِّصافَ بمعناه مقيّداً بمصاحبة العشرة، فتقول: (حَادِي عَشَرَ) بتذكيرهما، و(حَادِيَّة عَشْرَةٌ) بتأنيثهما، وكذا تصنع في البواقي: تذكر اللفظين مع المذكر، وتؤنثهما مع المؤنث، فتقول: (الْجُزْءُ الْخَامِسُ عَشَرَ) و(الْمَقَامَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةٌ).

وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين، فإنَّك

تقلب فاءهما إلى مَوْطِنٍ لاهما، فتصيرها ياءً، فتقول: حادٍ وحادية.
الخامس: أن تستعمله معها، ليفيد معنى ثاني اثنين، وهو انحصار العِدَّةِ فيما ذكر، ولك في هذه الحالة ثلاثة أَوْجُه:
- أحدها - وهو الأصل -: أن تأتي بأربعة ألفاظ: أولها الوصف مركباً مع العشرة، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني، فتقول: (ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ).
- الثاني: أن تحذف عشر من الأول استغناء به في الثاني، وتعرب الأول لزوال التركيب، تضيفه إلى التركيب الثاني.

- الثالث: أن تحذف العقد من الأول والثَّيْفَ من الثاني، ولك في هذا الوجه وجهان، أحدهما: أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما، فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل وتجرّ الثاني بالإضافة، والوجه الثاني: أن تعرب الأول وتبني الثاني، حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان، ووجهه أنه قدّر ما حُذِفَ من الثاني فبقي البناء بحاله، ولا يُقَاسُ على هذا الوجه لقلته، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلّول كل منهما محلّ المحذوف من صاحبه، وهذا مردود؛ لأنه لا دليل حينئذٍ على أن هذين الاسمين مُتَنَزَّعَانِ من تركيبين، بخلاف ما إذا أعرب الأول، ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمال الثالث، بل ذكرا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره، وذكر أن بعض العرب يعربه، والتحرير ما قدمته.

السادس: أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة؛ فتأتي أيضاً بأربعة ألفاظ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف، فتقول: (رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ) أجاز ذلك سيبويه، ومنعه بعضهم، وعلى الجواز فيتعيّن بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض، ولك أن تحذف العشرة من الأول، وليس لك مع ذلك أن تحذف الثَّيْفَ من الثاني للإلباس.

السابع: أن تستعمله مع العشرين وأخواتها، فتقدمه، وتعطف عليه العقد بالواو.



هذا باب كنايات العدد

وهي ثلاثة: كَمْ، وكأَيٍّ، وكَذَا.

أما (كَمْ) فتقسم إلى: استفهامية بمعنى أَيٍّ عَدَدٍ، وخبرية بمعنى كثير.
ويشتركان في خمسة أمور: كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار،

وكونهما مبنيين، وكون البناء على السكون، ولزوم التصدير، والاحتياج إلى التمييز.

ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً:

أحدها: (أَنْ) كم الاستفهامية، تُمَيِّزُ بمنصوب مفرد، نحو: (كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ)، ويجوز جرّه بِمَنْ مضمرة جوازاَ إِنْ جُرَتْ كم بحرف، نحو: (بَكَمْ ذَرْهَمَ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ) وَتُمَيِّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع، نحو: (كَمْ رِجَالٍ جَاؤُوكَ) و(كم امرأة جَاءَتْكَ) والإفراد أكثر وأبلغ.

والثاني: أَنَّ الخبرية، تختص بالماضي كُرْبً، لا يجوز (كم غلمان سَأَمَلَكْهُمْ)، كما لا يجوز (رُبَّ غلمان سَأَمَلَكْهُمْ) ويجوز (كَمْ عَبْدًا سَتَشْتَرِيهِ).

والثالث: أَنْ المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبه.

والرابع: أَنَّهُ يتوجّه إليه التصديق والتكذيب.

والخامس: أَنْ المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام، تقول: (كَمْ رِجَالٍ فِي الدَّارِ عَشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ)، ويقال: (كم مَالُكَ أَعَشْرُونَ أم ثلاثون؟).

تنبيه: يروى قولُ الفرزدق:

٥٢٩ - كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

بجرّ (عمّة) و(خالة) على أن كم خبرية، وينصبهما، فقليل: إِنَّ تميماً تجيز نصب مميز الخبرية مفرداً، وقيل: على الاستفهام التهكمي، وعليهما فهي: مبتدأ، و(قد حلبت) خبر، والتاء للجماعة، لأنّهما عمّات وخالات وبرفعهما على الابتداء. و(حَلَبْتُ) خبر للعمّة، أو الخالة، وخبر الأخرى محذوف. وإلاّ لقليل: (قد حلبتاً) والتاء في (حلبت) للواحدة؛ لأنّهما عمّة واحدة وخالة واحدة. و(كم) نُصِبُ على المصدرية أو الظرفية، أي: كم حَلَبْتُ أو وقتاً.



وأما (كأَيّ) فبمنزلة (كَمْ) الخبرية: في إفادة التكثير، وفي لزوم التصدير، وفي انجرار التمييز، إلاّ أَنْ جرّه بمن ظاهرة لا بالإضافة، قال الله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رَزْقَهَا﴾ [النكبت: ٦٠]، وقد ينصب كقوله:

٥٣٠ - اطرُدِ الْيَاسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّ أَلِمَا حُمَّ يُسْنِرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وأما (كَذَا) فيكنى به عن العدد القليل والكثير، ويجب في تمييزها النصب، وليس لها الصّدر؛ فلذلك تقول: (قَبِضْتُ كَذَا وَكَذَا ذَرْهَمًا).



هذا باب الحكاية

حكاية الْجَمَلِ مُطَرَّدَةٌ بعد الْقَوْلِ، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مریم: ٣٠]، ويجوز حكايتها على المعنى، فتقول في حكاية (زَيْدٌ قائمٌ): (قَالَ عَمْرُو قائمٌ زيد) فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح.

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم: (لَيْسَ بِقُرْشِيًّا) رَدًّا على مَنْ قال: (إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا).

وأما في الاستفهام فإن كان المسؤول عنه نكرة والسؤال بأيٍّ أو بَمَنْ حُكي في لفظ: (أَيُّ)، وفي لفظ: (مَنْ) ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيت وإفراد وتثنية وجمع.

تقول لَمَنْ قال: (رَأَيْتُ رَجُلًا، وَامْرَأَةً، وَغُلَامَيْنِ، وَجَارِيَتَيْنِ، وَبَنَيْنِ، وَبَنَاتٍ): أَيًّا، وَأَيَّةً، وَأَيِّينِ، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيَّاتٍ، وكذلك تقول في: (مَنْ)، إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فرقاً من أربعة أوجه:

أحدها: أن أَيًّا عامة في السؤال، فيسأل بها عن العاقل كما مثَّلْنَا، وعن غيره كقول القائل: (رَأَيْتُ حِمَارًا) أو (حمارين) و(مَنْ) خاصة بالعاقل.

الثاني: أن الحكاية في (أَيِّ) عامة في الوقف والوصل. يقال: (جَاءَنِي رَجُلَانِ)، فتقول: (أَيَّانِ) أو (أَيَّانِ يَا هَذَا) والحكاية في (مَنْ) خاصة بالوقف، تقول: (مَنَّا) بالوقف والإسكان. وإن وصلت قلت: (مَنْ يَا هَذَا) وبطلت الحكاية، فأما قوله:

٥٣١ - أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ: مَثُونُ أَنتُمْ؟

فنادِرٌ في الشعر، ولا يُقاس عليه، خلافاً ليونس.

الثالث: أن (أَيًّا) يُحْكِي فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعَةٍ؛ فتقول: (أَيُّ) و(أَيَّا) و(أَيِّ) ويجب في (مَنْ) الإشباع؛ فتقول: (مَنُو) و(مَنَّا) و(مَنِي).

الرابع: أن ما قبل تاء التأنيت في (أَيِّ) واجب الفتح، تقول: (أَيَّةً) و(أَيَّتَانِ) ويجوز الفتح والإسكان في (مَنْ)، تقول: (مَنَّةً) و(مَنْتَ) و(مَنْتَانِ) والأرجح الفتح في المفرد، والإسكان في التثنية.

وإن كان المسؤول عنه علماً لَمَنْ يَعْقِلُ، غير مقرون بتابع، وأداهُ السَّوَالُ (مَنْ) غير مقرونة بعاطف، فالحجازيون: يُجِيزُونَ حكاية إعرابه، فيقولون: (مَنْ زَيْدًا) لَمَنْ قال: (رَأَيْتُ زَيْدًا) و(مَنْ زَيْدٌ) بالخفض لَمَنْ قال: (مررت بزید) وتبطل الحكاية في نحو: (ومن زيد) لأجل العاطف، وفي نحو: (مَنْ غُلَامٌ زيد) لانتفاء العلمیة، وفي

نحو: (مَنْ زَيْدٌ الْفَاضِلُ) لوجود التابع، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم كـ (رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) أو علماً معطوفاً كـ (رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا) فتجوز فيهما الحكاية، على خلاف في الثانية.



هذا باب التأنيث

لَمَّا كَانَ التَّأْنِيثُ فَرَعَ التَّذْكِيرَ احتِجَاجاً لِعَلَامَةٍ، وَهِيَ إِمَّا تَاءٌ مُحَرَّكَةٌ، وَتَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ، كـ (قَائِمَةٌ) أَوْ تَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَتَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ، كـ (قَامَتْ) وَإِمَّا أَلْفٌ مَفْرَدَةٌ، كـ (حُبْلَى) أَوْ أَلْفٌ قَبْلَهَا أَلْفٌ فَتَقْلَبُ هِيَ هَمْزَةٌ كـ (حَمْرَاءٌ) وَيَخْتَصُّانِ بِالْأَسْمَاءِ.

وَقَدْ أَتَوْا أَسْمَاءً كَثِيرَةً بَتَاءً مُقَدَّرَةً، وَيُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَيْهَا، نَحْوُ: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج: ٧٢]، ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْثُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]، ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، وَبِالإِشَارَةِ إِلَيْهَا، نَحْوُ: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣]، وَبِشَبُوهَا فِي تَصْغِيرِهِ، نَحْوُ: (عَيْنَتُهُ) وَ(أَذِينَتُهُ) أَوْ فَعْلُهُ، نَحْوُ: ﴿وَلَمَّا فَصَلَ الْغَيْرُ﴾ [يوسف: ٩٤]، وَبِسُقُوطِهَا مِنْ عَدَدِهِ، كَقَوْلِهِ:

٥٢٢ - وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ



فصل: الغالبُ في التاء أن تكون لِفَضْلِ صِفَةِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ صِفَةِ الْمَذْكَرِ، كـ (قَائِمَةٌ) وَ(قَائِمٌ).

وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ التَّاءُ فِي خَمْسَةِ أَوزَانٍ:

أَحَدُهَا: فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ كـ (رَجُلٌ صَبُورٌ) وَ(امْرَأَةٌ صَبُورٌ)، وَمِنْهُ: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾ [مریم: ٢٨]، أَصْلُهُ بَعُويًّا، ثُمَّ أَدْغَمَ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (امْرَأَةٌ مَلُولَةٌ) فَالْتَّاءُ لِلْمَبَالِغَةِ، بِدَلِيلِ: (رَجُلٌ مَلُولَةٌ) وَأَمَّا (امْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ) فَشَاذٌ مَحْمُولٌ عَلَى صَدِيقَةٍ، وَلَوْ كَانَ فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لِحَقَّقَةِ التَّاءِ، نَحْوُ: (جَمَلٌ رَكُوبٌ) وَ(نَاقَةٌ رَكُوبٌ).

وَالثَّانِي: فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، نَحْوُ: (رَجُلٌ جَرِيحٌ) وَ(امْرَأَةٌ جَرِيحٌ) وَشَذَّ (مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ)، فَإِنْ كَانَ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى فَاعِلٍ لِحَقَّقَةِ التَّاءِ، نَحْوُ: (امْرَأَةٌ رَجِيمَةٌ) وَ(ظَرِيفَةٌ)، فَإِنْ قَلَتْ: (مَرَرْتُ بِقَبِيلَةِ بَنِي فُلَانٍ) أَلْحَقْتُ التَّاءَ خَشْيَةَ الْإِلْبَاسِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَذَكَرِ الْمَوْصُوفَ.

وَالثَّلَاثُ: مِفْعَالٌ كَمِنْحَارٍ، وَشَذَّ: (مِيقَاتُهُ).

وَالرَّابِعُ: مِفْعِيلٌ، كَمِغْطِيرٍ، وَشَذَّ (امْرَأَةٌ مِسْكِينَةٌ) وَسَمِعَ (مِسْكِينٌ) عَلَى الْقِيَاسِ.

والخامس: مِفْعَلٌ كِمِغْشَمٍ، وَمِدْعَسٍ.



وتأتي التاء لِفَضْلِ الواحد من الجنس كثيراً كَتَمَرَةٍ، وَلِعَكْسِهِ فِي جَبْأَةٍ وَكَمَاءَةٍ.
خَاصَّةً، وَعَوْضاً مِنْ فَاءِ كَعِدَةٍ، أَوْ مِنْ لَامِ كَسَنَةٍ أَوْ مِنْ زَائِدٍ لِمَعْنَى، كَأَشْعِيٍّ وَأَشَاعِيَّةٍ.
أَوْ مِنْ زَائِدٍ لَغَيْرِ مَعْنَى، كَزَنْدِيقٍ وَزَنَادِقَةٍ، وَلِلتَّعْرِيبِ كَمَوَازِجَةٍ، وَلِلْمَبَالِغَةِ كَرَاوِيَةٍ.
ولتأكيدِها كَنَسَابَةٍ، ولتأكيدِ التأنِيثِ كَنَعَجَةٍ.

فصل: لكل واحدٍ من ألفي التأنِيثِ أَوْزَانٌ نادرة، ولا نتعرض لها في هذا المختصر، وأَوْزَانٌ مشهورة.

فمشهورُ أوزانِ المقصورة اثْنَا عَشَرَ:

أحدها: فُعَلَى - بضم الأول وفتح الثاني - كَأَرَبَى لِلداهية، وَأُدْمَى وَشُعَبَى.
لموضعين، قال:

أَعْبُدْ حَلًّا فِي شُعَبَى غَرِيباً

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها، وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَرَبَى - بالتون - لِحَبِّ يُجَبِّنُ بِهِ اللَّيْنُ.
وَجُفَى لموضع، وَجُعَى لِعِظَامِ التَّمَلِّ.

وقد تَبَيَّنَ أَنَّ عَدَّ النَّاظِمِ لِفُعَلَى فِي الْأَوْزَانِ المشهورة مشكل.

الثاني: فُعَلَى - بضم الأول وسكون الثاني - أَسْمَأُ كَانَ كِبْهُمَى، أَوْ صِفَةً، كَحُبَلَى
وَطُولَى، أَوْ مُصْدَرَأً كُرْجَعَى.

الثالث: فُعَلَى - بفتحيتين - أَسْمَأُ كَانَ كِبَرَدَى لِنَهْرٍ بِدَمَشَقٍ، أَوْ مُصْدَرَأً، كَمَرَطَى
لَمَشِيَةٍ، أَوْ صِفَةً كَحَيَدَى.

الرابع: فُعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ إِمَّا جَمْعاً كَقَتْلَى
وَجَزْحَى، أَوْ مُصْدَرَأً كَدَعْوَى، أَوْ صِفَةً كَسَكْرَى وَسَيْفَى مُؤَنَّثِي سَكْرَانَ، وَسَيْفَانَ
لِلطَوِيلِ.

فإن كَانَ فُعَلَى أَسْمَأُ كَأَرَطَى وَعَلَقَى ففِي أَلْفِهِ وَجْهَان.

الخامس: فُعَلَى - بضم أوله - كَحَبَارَى وَسُمَانَى لَطَائِرِينَ، وَفِي الصَّحَاحِ أَنَّ أَلْفَ
حَبَارَى لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ، وَهُوَ وَهْمٌ، فَإِنَّهُ قَدْ وَافَقَ عَلَى أَنَّهُ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ.

السادس: فُعَلَى - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - كَسُمَهَى لِلْبَاطِلِ.

السابع: فِعَلَى - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه - كَسِبَطَرَى وَدِفْقَى لِضَرْبَيْنِ
مِنَ الْمَشْيِ.

الثامن: فِعَلَى - بكسر أوله وسكون ثانيه - إِمَّا مُصْدَرَأً كَذِكْرَى، أَوْ جَمْعاً وَذَلِكَ

(جَجَلَى) جمعاً للَجَل - بفتحتن - أَسْمًا لطائر، و(ظَرَبَى) - بالظاء المشالة - جمعاً لظَرَبَان - بفتح أوله وكسر ثانيه - أَسْمًا لدوية، ولا ثالث لهما في الجموع.

التاسع: فَعِيلَى - بِكسر أوله وثانيه مشدداً - نحو: (جَيْثَى) و(خَلِيفَى) وحكى الكسائي: هو من خَصِيصَاء قومه - بالمد - وهو شاذ.

العاشر: فُعَلَى - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه - ككُفْرَى، لوعاء الطَّلَع، و(حُذْرَى) و(بُذْرَى) من الحذر والتبذير.

الحادي عشر: فُعِيلَى - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - كخُلَيْطَى للاختلاط، و(فُتَيْطَى) للنَّاطِف.

الثاني عشر: فُعَالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه - نحو: (شُقَارَى) و(خُبَارَى) لنبتين، و(خُضَارَى) لطائر.

تنبيه: نحو: جُنَفَى، وَخَلِيفَى، وَخُلَيْطَى، ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة، بدليل: عُرَوَاء، وَفَخِيرَاء، وَدُخِيلَاء.



ومشهور أوزان الممدودة سَبْعَةُ عَشَرَ:

أحدها: فَعْلَاء - بفتح أوله وسكون ثانيه - أَسْمًا كان كصَخْرَاء، أو مصدرًا كَرَبَاء، أو صِفة كَحَمْرَاء، و(دِيَمَةُ هَظْلَاء) أو جمعاً في المعنى، كطَرَفَاء.

والثاني والثالث والرابع: أَفْعَلَاء - بفتح العين - وأَفْعِلَاء - بكسرها - وأَفْعُلَاء - بضمها - كقولهم: يوم الأَرْبُعَاء، سمع فيه الأوزان الثلاثة.

الخامس: فَعْلَلَاء - كعَقْرَبَاء لمكان.

السادس: فَعْلَلَاء - بكسر الفاء - كقَصَاصَاء للقصاص.

السابع: فُعْلَلَاء - بضم الأول والثالث - كقُرْقُصَاء.

الثامن: فَاعُولَاء - بضم الثالث - كعَاشُورَاء.

التاسع: فَاعِلَاء - بكسر الثالث - كقَاصِعَاء، لأحد جِحْرَةِ اليربوع.

العاشر: فِعْلِيَاء - بكسر الأول وسكون الثاني - نحو: كَبِيرِيَاء.

الحادي عشر: مَفْعُولَاء، كَمَشْيُوحَاء.

الثاني عشر: فَعْلَلَاء - بفتح أوله وثانيه - نحو: بَرَأَسَاء، بمعنى الناس، يقال: ما أدري أَيُّ البرَأَسَاء هو، وِبَرَاكَاء، بمعنى البرُوك.

الثالث عشر: فَعِيلَاء - بفتح أوله وكسر ثانيه - نحو: قَرِيْنَاء وَكَرِيْنَاء، نوعان من البُسْرِ.

الرابع عشر: فُعُولَاء - بفتح أوله وضم ثانيه - نحو: دَبُوقَاء.

الخامس عشر: فَعَلَاء - بفتححتين - كَحَفَقَاء لموضع، قاله ابنُ النّاطم، وإنّما هو بالجيم والتّون والفاء، ولا نظير له إلا دَأْنَاء للأمة، وَقَرَمَاء لموضع، وعلى هذا فعْدُ النَّاطم لذلك في المشهور مشكّل، وفي المحكم أنّ جَنَفَى بالجيم والتّون والفاء والقَصْر موضع، وأنّه بالمد أيضاً موضع.

السادس عشر: فِعْلَاء - بكسر أوله وفتح ثانيه - نحو: سِيرَاء.

السابع عشر: فُعْلَاء - بضم أوله وفتح ثانيه - كَحُيْلَاء.

هذا باب المقصور والممدود

قَصُرُ الأسماء وَمَدُّهَا ضربان، قياسيٌّ: وهو وظيفة التّحوي، وسماعيٌّ: وهو وظيفة اللّغوي، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً.

وضابطُ الباب عند النحويين أنّ الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام:

أحدها: ما لَهُ نظيرٌ من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره، وهذا النوع مقصور بقياس، وله أمثلة:

منها: كونه مَصْدَرٌ فَعَلَ اللازم، نحو: جَوِيَ جَوَى، وَهَوِيَ هَوَى، وَعَمِيَ عَمَى. فإنّ نظيرها من الصحيح فَرَحَ فَرَحاً، وَأَشَرَ أَشْراً.

قال ابنُ عُصفور وغيره: وَشَدَّ الغَرَاءَ بِالْمَدِّ مَصْدَرٌ غَرِي، وأنشدوا:

٥٣٣ - إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُكَى غِرَاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهْلٍ

وفيما قالوه نظر، لأنّ أبا عُبَيْدَةَ حكى غَارِيَتْ بين الشّيتين غِرَاءً، أي: وَالْيَتْ، ثمّ أنشده، وعلى هذا: فالمدُّ قياسي، كما سيأتي، لأنّ غَارِيَتْ غِرَاءً مثل قاتلت قتالاً، وغَارِيَتْ: فَاعَلَتْ من غَرِيَتْ به، وأنشد (أسلو) بدل: (مَهْلًا) و(فَاضَتْ) بدل: (غَارَتْ) و(حُفَل) بدل: (نُهْل).

ومنها: فَعَلٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - جمعاً لِفَعْلَةٍ - بكسر أوله وسكون ثانيه - نحو: فَرِيَّة وفري، وَمِرْيَةٌ ومري، فإنّ نظيره: قَرِيَّة وقرب.

ومنها: فُعَلٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعاً لِفُعْلَةٍ - بضم أوله وسكون ثانيه - نحو: دُمِيَّة ودُمَى، ومُدِيَّة ومُدَى، وزُبِيَّة وزُبَى، وكُسُوَّة وكُسَى، فإنّ نظيره: حُجَّة وحُجَجٌ، وقُرْبَةٌ وقُرْبٌ.

ومنها: اسم مفعول ما زاد على ثلاثة، نحو: مُعْطَى ومُسْتَدْعَى، فإنّ نظيره مُكْرَدٌ ومُسْتَخْرَجٌ.



الثاني: أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف، وهذا النوع ممدود بقياس، وله أمثلة:

ومنها: أن يكون الاسم مصدرًا لأفعل أو ليفعل أوله همزة وصل. كأعطى إعطاءً، وازتأى ازتئاءً، واستقصى استقصاءً، فإن نظير ذلك أكرم إكراماً، واكتسب اكتساباً. واستخرج استخراً.

ومنها: أن يكون مفرداً لأفعلة، نحو: كسأ وأكسبة. ورداء وأزدية. فإن نظيره جمار وأخمرة، وسلاح وأسلحة، ومن ثم قال الأخفش: أزجية وأقفيه من كلام المولدين؛ لأن رحي وفقى مقصوران. وأمّا قوله:

٥٣٤ - فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ

والمفرد ندى - بالقصر - ضرورة. وقيل: جمع ندى على نداء، كجمل وجمال، ثم جمع نداء على أنديّة، ويُبَعْدُهُ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ نِدَاءٌ جَمْعاً.

ومنها: أن يكون مصدرًا لفعل - بالتخفيف - ذالاً على صوت، كالرُعَاءُ والنُّعَاءُ، فإن نظيره الصُّرَاخُ، أو على داءٍ، نحو: المِشَاءُ، فإن نظيره الدُّوَارُ، والزُّكَامُ.

الثالث: أن يكون لا نظير له؛ فهذا إنما يُدْرِكُ قَصْرَهُ وَمَدُّهُ بِالسَّمَاعِ.

فمن المقصور سماعاً: الفَتَى وَاحِدَ الْفَتَيَانِ، وَالسَّنَا الضَّوْءُ، وَالثَّرَى التُّرَابُ، وَالْحِجَابُ الْعَقْلُ.

ومن الممدود سماعاً: الْفَتَاءُ لِحْدَاثَةِ السَّنِ، وَالسَّنَاءُ لِلشَّرَفِ، وَالثَّرَاءُ لكَثْرَةِ الْمَالِ، وَالْحِذَاءُ لِلتَّعَلُّلِ.



أجمعوا على [جواز] قَصْرِ الْمَمْدُودِ لِلضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ:

٥٣٥ - لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَةٍ وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

وقوله:

٥٣٦ - وَأَهْلُ الْوَقْفِ مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمِ

واختلفوا في جَوَازِ مَدِّ الْمَقْصُورِ لِلضَّرُورَةِ، فَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ مَتَمَسِّكِينَ، بِنَحْوِ قَوْلِهِ:

٥٣٧ - فَلَا فَرْيَدُومٌ وَلَا غِنَاءٌ

وَمَعَهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَقَدَّرُوا الْغِنَاءَ فِي الْبَيْتِ مَصْدَرًا لَغَائِنْتُ لَا مَصْدَرًا لَغْنَيْتُ، وَهُوَ تَعَسَّفٌ.



هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنواع:

أحدها: الصحيح، كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ.

الثاني: الْمُتَنَزِّلُ منزلة الصحيح، كَطَبِيٍّ وَدَلْوٍ.

الثالث: المعتلُّ المنقوص، كَالْقَاضِي.

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغَيَّرَ في التثنية؛ تقول: (رَجُلَانِ، وَامْرَأَتَانِ، وَطَبِيَّانِ، وَدَلْوَانِ، وَالْقَاضِيَانِ) وَشَذَّ فِي أَلِيَّةٍ وَخُصِيَّةٍ: أَلِيَّانِ وَخُصِيَّانِ، وقيل: هما تثنية أَلِيٍّ وَخُصِيٍّ.

الرابع: المعتلُّ المقصور، وهو نوعان:

أحدهما: ما يجب قلب ألفه ياء، وذلك في ثلاث مسائل؛ إحداهما: أن تَتَجَاوَزَ ألفه ثلاثة أحرف، كحُبْلَى وَحُبْلَيَّانِ، وَمَلْهَى وَمَلْهَيَّانِ. وَشَذَّ قولهم: في تثنية فَهَقَرَى، وَخَوَزَلَى: فَهَقَرَانِ، وَخَوَزَلَانِ، بال حذف. الثانية: أن تكون الثالثة مُبْدَلَةً من ياءٍ كَفَتَى، قال الله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ﴾ [يوسف: ٣٦]، وَشَذَّ فِي جِمَى جِمَوَانِ، بالواو. الثالثة: أن تكون غير مُبْدَلَةٍ، وقد أُمِلَّتْ كَمَتَى، لو سَمَّيْتُ بها قلت في تثنيتهما: مَتَيَّانِ.

والثاني: ما يجب قلب ألفه واوًا، وذلك في مسألتين؛ الأولى: أن تكون مُبْدَلَةً من الواو، كعَصَاً وَقَفَاً، وَمَنَاً، وهو لغة في المَنِّ الذي يُورَثُ به، قال:

٥٣٨ - عَصَاً فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدَ

وَشَذَّ قولهم في رِضَاً: رِضَيَّانِ، بالباء مع أنه من الرِّضْوَانِ. الثانية: أن تكون غير مُبْدَلَةٍ، ولم تُمَلَّ، نحو: لَدَى وَإِذَا، تقول، إِذَا سَمَّيْتُ بهما، ثم ثنيتهما، لَدَوَانِ، وَلَدَوَانِ.



الخامس: الممدود، وهو أربعة أنواع:

أحدها: ما يجب سلامة همزته، وهو ما همزته أصلية كقراء ووضاء، تقول: قراءان ووضاءان، والقراء: الناسك، والوضاء: الوضيء الوجه.

الثاني: ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً، وهو ما همزته بدل من ألف التانيث، كحمرء وحمرأوان، وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة، لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف؛ فتقول في عشواء: عشواءان، بالهمز، وجوز الكوفيون، في ذلك، الوجهين.

وشد حمرأيان، بقلب الهمزة ياء وقرفضان وخنفسان وعاشوران، بحذف الألف والهمزة معاً.

الثالث: ما يترجح فيه التصحيح على الإعلال، وهو ما همزته بدل من أصل، نحو: كساء وخياء، أصلهما كساو وخيائي، وشد كسايان.

الرابع: ما يترجح فيه الإعلال على التصحيح، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق، كعلباء وقوباء، أصلهما علباي وقوبا، ياء زائدة فيهما لتلحقهما بقراطاس وقزناس، ثم أبدلت الياء همزة، وزعم الأخفش، وتبعه الجزولي أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح، وسيبويه إنما قال: إن القلب في علباء أكثر منه في كساء.



هذا باب كيفية جمع الاسم المذكر السالم

ويُسَمَّى الجمع الذي على هجاءين، والجمع الذي على حد المثني، لأنه أعرب بحرفين، وسَلِمَ فيه بناء الواحد، وخِتم بنون زائدة تحذف للإضافة.

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء المنقوص وكسرتها، فتقول: (القاضون) و(الداعون) وألف المقصور دون فتحها، فتقول: (الموسون)، وفي التنزيل: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَأَيُّهُمْ عِنْدَنَا لَيْنَ الْمُصْطَفَيْنِ﴾ [ص: ٤٧]، وَيُعْطَى الممدود حكمه في التثنية، فتقول في وضاء: وضأون، بالتصحيح، وفي حمرء علماً لمذكر: حمرأون بالواو، ويجوز الوجهان في نحو: علباء وكساء علمين لمذكرين.



هذا باب كيفية جمع الاسم المؤنث السالم

يَسَلَّمُ فِي هذا الجمع ما سَلِمَ في التثنية، فتقول في جمع هند: (هندات) كما تقول

في تثنيتهما: (هَذَا) إلّا ما خُتِمَ بَاءُ التأنيث، فإنّ تاءه تحذف في الجمع، وتسلم في التثنية، تقول في جمع مُسْلِمَةٍ: (مُسْلِمَات) وفي تثنيتهما: (مُسْلِمَتَان) ويتغير فيه ما تغير في التثنية، تقول: (حُبْلَيَات) بالياء، و(صَحْرَاوَات) بالواو، كما تقول في تثنيتهما: (حُبْلَيَان) و(صَحْرَاوَان) وإذا كان ما قبل التاء حرف علة، أُجْرِيَتْ عليه بعد حذف التاء ما يستحقّه. لو كان آخرًا في أصل الوضع، فتقول في نحو: ظَبْيَةٌ وَعَزْوَةٌ: (ظَبْيَات) و(عَزَوَات) بسلامة الياء والواو، وفي نحو: مُضْطَفَاةٌ وَفَتَاةٌ: (مُضْطَفَيَات) و(فَتَيَات) بقلب الألف ياء. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، وفي نحو فَتَاةٌ: (فَتَوَات) بالواو، وفي نحو: نَبَاءَةٌ: (نَبَاءَات)، و(نَبَاوَات)، وفي نحو قُرَاءَةٌ: (قُرَاءَات) بالهمز لا غير.



فصل: إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً، ثلاثياً، ساكن العين، غير معتلها. ولا مدغمها، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه، نحو: سَجْدَةٌ وَدَعْدٌ، تقول: (سَجَدَات) و(دَعَدَات)، قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقال الشاعر:

٥٣٩ - بِإِلَهِ يَا ظَبْيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

٥٤٠ - وَحُمِلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

فضرورة حسنة؛ لأنّ العين، قد تسكن للضرورة، مع الإفراد والتذكير، كقوله:

٥٤١ - يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسِيبَا

وإن كان مضموم الفاء - نحو: حُطْوَةٌ وَجُمْلٌ - أو مكسورهما - نحو: كِسْرَةٌ وَهِنْدٌ - جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقاً، والإتياع إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدُمِيَّةٌ وَرُبِيَّةٌ، ولا مكسورة واللام واو كدِرْوَةٌ وَرِشْوَةٌ. وَشَذَّ جِرَوَاتٍ - بالكسر -.



ويمتنع التّغيير في خمسة أنواع:

أحدها: نحو: زَيْبَاتٌ وَسُعَادَاتٌ؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان.

الثاني: نحو: ضَخَمَاتٌ وَعَبَلَاتٌ؛ لأنهما وُضَفَانِ لا اسمان. وَشَذَّ كَهَلَاتٍ

- بالفتح - ولا ينقاس، خلافاً لِقُطْرَبِ.

الثالث: نحو: شَجَرَاتٌ، وَتَمَرَاتٌ، وَنَمِرَاتٌ؛ لأنهن مُحَرَّكَاتٌ الوسط. نعم

يجوز الإسكان في نحو: سَمَرَات وَنَمِرَات، كما كان جائزاً في المفرد. لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع.

الرابع: نحو: جَوَزَات وَبَيْضَات، لاعتلال العين، قال الله تعالى: ﴿فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ [الشورى: ٢٢]، وَهَذِيل تحرّك نحو ذلك، وعليه قراءة بعضهم: ﴿تَلَكُّ عَوْرَتِي لَكُمْ﴾ [النور: ٥٨]، وقول الشاعر:

٥٤٢ - أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ

وأتفق جميعُ العرب الفتح في عِيَرَات - جمع عِير - وهي الإبل التي تَحْمِلُ المِيرَةَ، وهو شاذ في القياس، لأنَّه كَبِيعَةٌ وبيعات، فحُفُّه الإسكانُ.

الخامس: نحو: حَجَّات وَحِجَّات وَحُجَّات، لإدغام عينه، فلو حُرِّكْ أَنْفَكْ إدغامه، فكان يثقل [فتضيع] فائدة الإدغام.



هذا باب جمع التكسير

وهو: ما تغيّرت فيه صيغة الواحد، إما بزيادة كَصَبُو وَصِنَوَان، أو بنقص كَتَحْمَةِ وَتَحْمٍ، أو بتبديل شَكْل كَأَسَدٍ وَأَسْدٍ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرَجَالٍ، أو بنقص وتبديل شكل، كَرُسُلٍ، أو بهنَّ كِغْلَمَان.

وله سبعة وعشرون بناءً: منها أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة، وهي أَفْعُلٌ، كَأَكْلُبٍ، وَأَفْعَالٌ، كَأَحْمَالٍ، وَأَفْعِلَّةٌ، كَأَحْمِرَةٍ، وَفِعْلَةٌ، كَصَبِيَّةٍ، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير، وهو ما تجاوز العشرة، وسيأتي.

وقد يُسْتَغْنَى ببعض أبنية القلّة عن بناء الكثرة كأَرْجُلٍ وَأَعْنَاقٍ وَأَفِيدَةٍ، وقد يعكس كَرِجَالٍ وَقُلُوبٍ وَصِرْدَانٍ، وليس منه ما مثَّلَ به النَّاطِمُ وابنه من قولهم في جمع صَفَاةٍ - وهي الصَّخْرَةُ الملساء - صُفْيِيٌّ، لقولهم: أَصْفَاءٌ، حكاه الجوهري وغيره.

● الأول: من أبنية القلّة: أَفْعُلٌ - بضمّ العين - وهو جمع لنوعين:

أحدهما: فَعْلٌ، أَسْمَاءٌ، صحيح العين، سواءً صَحَّتْ لامه أم اعتَلَّتْ بالياء أم بالواو، نحو: كَلْبٌ، وَظَبْيٌ، وَجَزْوٌ، بِخلاف، نحو: ضَخْمٌ فَإِنَّهُ صَفَةٌ، وإِنَّمَا قالوا: أَعْبُدْ لَغَلْبَةِ الاسمية، وبخلاف، نحو: سَوَظٌ وَبَيَّتْ لاعتلال العين، وَشَذَّ قِيَاساً أَعْيُنٌ، وقِيَاساً وَسَمَاعاً أَثُوبٌ وَأَسَيْفٌ، قال:

٥٤٣ - لِكُلِّ ذَهَبٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثُوباً

وقال:

٥٤٤ - كَأْتَهُمْ أَسُوفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ

الثاني: الاسم، الرباعي، المؤنث، الذي قبل آخره مدة، كَعَنَاقٍ، وَذِرَاعٍ، وَعُقَابٍ، وَيَمِينٍ، وَشَذَّ في نحو: شِهَابٍ وَغُرَابٍ من المذكر.



● الثاني: أفعالٌ، وهو لاسم ثلاثي، لا يستحق أفعلٌ، إما لأنه على فَعْلٍ، ولكنه معتل العين، نحو: ثَوْبٌ وَسَيْفٌ، أو لأنه على غير فَعْلٍ، نحو: جَمَلٌ، وَنَمِرٌ، وَعَصْدٌ، وَجَمَلٌ، وَعَنْبٌ، وَإِبِلٌ، وَقُفْلٌ، وَعُنُقٌ، وَلَكِنَّ الغالب في فَعْلٍ - بضم الأول وفتح الثاني - أن يجيء على فُعْلَانٍ - كَصُرْدٍ، وَجُرْدٍ، وَنُعْرٍ، وَخُرَزٍ - وَشَذَّ نحو: أرطاب، كما شَذَّ في فَعْلٍ المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها، نحو: أحمال، وأفراخ، وأزناد، قال الله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾. وقال الحطيئة:

٥٤٥ - مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَحٍ

وقال آخر:

٥٤٦ - وَزَنَـذُكَ أَثَبَبْتُ أَزْنَادَهُـا

● الثالث: أفعلةٌ. وهو لاسم، مذكر، رباعي، - بمدَّة قبل الآخر - نحو: طَعَامٌ، وَحِمَارٌ، وَغُرَابٌ، وَرَغِيفٌ، وَعَمُودٌ.

وَالتُرْم في فَعَالٍ - بالفتح - وَفَعَالٍ - بالكسر - مُضَعَّفِي اللام أو مُعْتَلِيهَا. فالأول: كَبَبَاتٍ وَزِمَامٍ، والثاني: كَقَبَاءٍ وَإِنَاءٍ.



● الرابع: فَعْلَةٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهو محفوظ [في] نحو: وَلَدٌ وَفَتًى، ونحو: شَيْخٌ وَتَوْرٌ، ونحو: ثَتًى، ونحو: غَزَالٌ، ونحو: غُلَامٌ، ونحو: صَبِيٌّ، وَخَصِيٌّ، ولعدم اطراده قال أبو بكر: هو اسم جمع، لا جمع.



والأول: من أبنية الكثرة: فَعْلٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - وهو جمع لشبيين: - أحدهما: أفعَلٌ مقابل فعلاء، كأخمر، أو ممتنعة مقابلته لها لمانع خلقي، نحو: أكمر، وآدر، بخلاف، نحو: آلى لكبير الآلية؛ فإنَّ المانع من ألياء تخلف الاستعمال.

- والثاني: فَعْلَاءٌ مقابلة أفعَل، كحمراء، أو ممتنعة مقابلتها له لمانع خَلْقِي كَرْتَفَاءَ وَعَفْلَاءَ، بالعين - بخلاف - نحو: عَجَزَاءٌ لكبيرة العجز.



الثاني: فُعْلٌ - بضمتين - وهو مطرد في شيئين: في وصف على فَعُول بمعنى فاعل كَصَبُورٍ وَعَفُورٍ، وفي اسم، رباعي، بِمَدَّةٍ قبل لام غير معتلة مطلقاً، أو غير مضاعفة إن كانت المَدَّة ألفاً، نحو: قَذَالٌ وَأَتَانٌ، ونحو: جِمَارٌ وَذِرَاعٌ، ونحو: قُرَادٌ وَكُرَاعٌ، ونحو: قَضِيبٌ وَكَثِيبٌ، ونحو: عَمُودٌ وَقُلُوصٌ، ونحو: سَرِيرٌ وَذُلُولٌ. وخرج، نحو: كِسَاءٌ وَقَبَاءٌ، لأجل اعتلال اللام، ونحو: هِلَالٌ وَسِنَانٌ، لأجل تضعيفها مع الألف، وَشَذَّ عَنَانَ وَعُغْنٌ، وَحِجَابٌ وَحُجُجٌ، ويحفظ في نحو: نَيْرٌ، وَخَشِينٌ، وَنَذِيرٌ، وَصَحِيفَةٌ.

الثالث: فُعْلٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مُطْرَدٌ في شيئين: في اسم على فُعْلَةٍ كقُرْبَةٍ وَعُزْفَةٍ وَمُذْيَةٍ وَحُجَّةٍ وَمُدَّةٍ، وفي الفعلِ أنثى أَفْعَلُ كَالْكُبْرَى والصُّغْرَى، بخلاف حُبْلَى، وشَذَّ في نحو: بُهْمَةٍ، ونحو: رُؤْيَا، نحو: نُوبَةٍ، ونحو: بَذَرَةٍ، وَلِخِيَةٍ، وَنُخْمَةٍ.



الرابع: فَعْلٌ - بكسر أوله - وفتح ثانيه - وهو لاسم على فِعْلَةٍ كحِجَّةٍ، وكِسْرَةٍ، وفِرْزَةٍ، وهي الكَذْبَةُ، ويحفظ في فَعْلَةٍ، نحو: حَاجَةٌ، ونحو: ذِكْرَى، وَقَصْعَةٌ، وَذُرْبَةٌ، وهِذْمٌ.

الخامس: فُعْلَةٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مطرد في وصف لعاقِلٍ على فاعلٍ معتَلِّ اللام كَرَامٍ وَقَاضٍ وَعَازٍ.

السادس: فَعْلَةٌ - بفتحيتين - وهو شائع في وصف لمذكرٍ عاقلٍ صحيح اللام، نحو: كَامِلٌ وَسَاجِرٌ وَسَافِرٌ وَبَارٌّ.



السابع: فَعْلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهو لما دَلَّ على آفةٍ من فَعِيلٍ وَضَفَاءٍ للمفعول كَجَرِيحٍ وَأَسِيرٍ، وَحُمِلَ عليه ستة أوزانٍ ممَّا دَلَّ على آفةٍ: من فَعِيلٍ وَضَفَاءٍ للفاعل كَمَرِيضٍ، وفَعِيلٍ كَرَمِينٍ، وفَاعِلٍ كَهَالِكٍ، وفَعِيلٍ كَمَيْتٍ، وأَفْعَلٍ كَأَحْمَقٍ، وفَعْلَانٍ كَسَكْرَانٍ.



الثامن: فَعَلَة - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو كثير في فُعل أَسْمًا - بضم الفاء - نحو: فُرْط ودُرْج وكُوز ودُب، وقليل في اسم على فَعْل - بفتح الفاء - نحو: غَرْد، أو - بكسرهما - نحو: قِرْد، وَقَل أيضاً في نحو: ذَكَرَ وهَادِر.



التاسع: فُعْل - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحي اللام، كضارب وصائم، ومؤنثيهما وَنَدَرَ في نحو: غَارِ وعَافٍ، كما نَدَرَ في نحو: خَرِيْدَة ونَفْسَاء وِرْجُل أعْزَل.



العاشر: فُعَال - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو لوصف على فاعل صحيح اللام، كصائم وقائم وقاريء، قيل: وَنَدَرَ في فاعلة، كقوله:

٥٤٧ - وَقَدْ أَرَاهُنَّ عُنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

والظاهر أَنَّ الضمير للأبصار لا للنساء، فهو جمع صاد لا صَادَّة، وفي المعتل، كغُرَاءٍ، وسُرَاءٍ.



الحادي عشر: فِعَال - بكسر أوله - وهو لثَلَاثَة عَشَرَ وَرَنًا: الأول والثاني: فَعْل وفَعْلَة، اسمين أو وصفين، نحو: كَغِبَ وقَضَعِيَّ وصَغِبَ وخَذَلِيَّ، وَنَدَرَ في يائِي الفاء، نحو: يَغِر، أو العين، نحو: ضَيَّفَ وضَيَّعِيَّ. الثالث والرابع: فَعْل وفَعْلَة غير معتلي اللام ولا مضعفيها، كجَمَل وجَبَل، ورَقَبَة وثَمَرَة.

الخامس والسادس: فِغَل كِذْب وبِثْر، وفُغَل، كدُهن ورُمَح. السابع والثامن: فَعِيل بمعنى فاعل ومؤنثه، كطَرِيف وكَرِيم وشَرِيف، ومؤنثاتها. والخمسة الباقية: فَعْلَان صفة ومؤنثاه فَعْلَى وفَعْلَانَة، فَعْلَان صفة وأنثاه فَعْلَانَة، كغُضْبَان وغُضْبَى، وَنَدْمَان وَنَدْمَانَة، وَخُمْصَان وَخُمْصَانَة. والتزموا في فَعِيل وأنثاه إذا كانا وَآوِيَّ العينين صحيحي اللامين، كطَوِيل وطَوِيلَة: أَنْ لَا يُجْمَعَا إِلَّا عَلَى فِعَال. ويحفظ فِعَال في نحو: رَاَعَ وَقَائِمَ وَأَمَّ، ومؤنثاتهن وَأَعْجَفَ وَجَوَادَ وَخَيْرَ وَبَطَحَاءَ وَقَلُوصَ.



الثاني عشر: فُعُول - بضمّتين - ويطرّد في أربعة؛ أحدها: اسم على فَعِيل، نحو: كَبِدَ وَوَعِلَ، وهو فيه كاللّازم، وجاء في نحو: نَمَر، نُمُورٌ على القياس ونُمُرٌ، قال: ٥٤٨ - فِيهَا عَيَائِيلُ أَسْوَدٌ وَنُمُرٌ

وقد يكون مَقْصُوراً من نُمُور للضرورة، وقالوا: أنمار.

والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين: مفتوح الفاء، نحو: كَغَبَ وفَلَسَ، ومكسورها، نحو: جَمَلٌ وضَرَسَ، ومضمومها، نحو: جُنْدٌ وُيْرِدٌ، إلّا في ثلاثة؛ أحدها: معتلّ العين كَحُوتٌ، والثاني: معتلّ اللام، كمُدَي، وشَدَّ في نُؤَي نُؤَيٍّ، قال: ٥٤٩ - خَلَّتْ إِلَّا أَيَّاصِرَ أَوْ نُؤَيَّا

الثالث: المضاعف، كـ (مُدَّ) وشَدَّ في حُصٍّ - بالحاء المهملة، وهو الوزُس - حُصُوصٌ، ويحفظ في فَعَلٍ، كَأَسَدٌ، وشَجَنٌ، وَنَدَبٌ، وَذَكَرٌ.



الثالث عشر: فِعْلَانٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وَيَطْرُدُ أيضاً في أربعة: اسم على فُعَالٍ، كَغُلَامٌ وَغُرَابٌ، أو على فُعَلٍ، كَصُرْدٌ وَجُرْدٌ، أو فُعَلٍ واوَيّ العين، كَحُوتٌ وَكُوزٌ، أو فَعَلٍ، كَتَّاجٌ وَحَالٌ وَجَارٍ وَنَارٍ وَقَاعٍ، وَقَلٌّ في نحو: صِنُو وَخَرِبَ، وَغَزَالٌ وَصُورٌ، وَحَائِطٌ وَظَلِيمٌ، وَخُرُوفٌ.



الرابع عشر: فُعْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - ويكثر في ثلاثة: في اسم على فَعْلٍ، كظَهَرٌ وَبَطْنٌ، أو فَعَلٍ صحيح العين، كذَكَرٌ وَجَدَعٌ، أو فَعِيلٍ، كقَضِيبٌ وَرَغِيفٌ وَكُثِيبٌ، وَقَلٌّ في نحو: رَاكِبٌ وَأَسْوَدٌ وَرُقَاقٍ.



الخامس عشر: فُعْلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وَيَطْرُدُ في فَعِيلٍ بمعنى فاعلٍ، غير مضاعف، ولا معتلّ اللام، كظَرِيفٌ، وَكَرِيمٌ، وَبَخِيلٌ، وكثر في فاعل ذالاً على معنى، كالغريزة، كعَاقِلٍ وَصَالِحٍ وَشَاعِرٍ، وشَدَّ فُعْلَاءٌ في نحو: جَبَانٌ وَخَلِيفَةٌ وَسَمِجٌ وَوَدُودٌ.



السادس عشر: - أَفْعِلَاءٌ، بكسر ثالثه - وهو نائب عن فُعْلَاءٍ، في المضعّف، كشَدِيدٌ وَغَزِيزٌ، وفي المعتلّ، كَوَلِيٍّ وَغَبِيٍّ، وشَدَّ في نحو: نَصِيبٌ، وَصَدِيقٌ وَهَيِّنٌ.



السابع عشر: فَوَاعِل، وَيَطْرُد في سبعة، في فاعلة اسماً أو صفة، ك ﴿نَاصِيَةٍ كَرِيمَةٍ﴾ [العلق: ١٦]، وفي اسم على فَوَعَلَ، كجَوَّهَر وكَوَثَّر، أو فَوَعَلَةٍ، كصَوْمَعَةٍ وزَوْبَعَةٍ، أو فَاعَلَ - بالفتح - كخَاتَم وَقَالَب، أو فَاعِلَاء - بالكسر - نحو: قَاصِعَةٌ وزَاهِطَاء، أو فاعل، كجائز وكاهل، أو في وصف على فَاعِل لمؤنث، كحَائِض وطَائِي، أو لغير عاقل، كصَاهِل وشَاهِق، وشذ فَوَارِس ونَوَاقِس وسَوَاق وهَوَالِك.

الثامن عشر: فَعَائِل، وَيَطْرُد في كل رباعي، مؤنث، ثالثه مدَّة، سواء كان تأنيثه بالتاء، كسَحَابَةٍ وصَحِيفَةٍ وحُلُوبَةٍ، أو بالمعنى، كسَمَالٍ وعَجُوزٍ وسَعِيدٍ، علم امرأة.



التاسع عشر: فَعَالِي - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطْرُد في سبعة، فَعَلَاءَةٍ، كَمُؤَمَّاةٍ، وفَعَلَاءَةٍ، كسِغَلَاءَةٍ، وفِغَلِيَّةٍ، كهَبْرِيَّةٍ، وفَعْلُوءَةٍ، كعَرْقُوءَةٍ، وما حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ من نحو: حَبْنَطَى وَقَلْنُسُوءَ، وفَعْلَاءَ اسماً، كصَحْرَاء، أو صفة لا مذكر لها، كعَذْرَاء، وذو الألف المقصورة لتأنيث، كحُبْلَى، أو إلحاق، كذِفْرَى.

تمامُ العشرين: فَعَالَى - بفتح أوله ورابعه - وَيُشَارِكُ الفعالي - بالكسر - في صحراء وما ذكر بعده، وليس لِفَعَالَى ما ينفرد به عن الفعالي إلا وصف.



الحادي والعشرون: فَعَالِي - بالتشديد - وَيَطْرُد في كلِّ ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للتسب، كحُبَّتِي وكُرْسِيٍّ وقُمْرِيٍّ، بخلاف، نحو: مِصْرِيٍّ وبِصْرِيٍّ، وأما أَنَاسِيٌّ: فجمع إنسان لا أَنَسِيٍّ، وأصله أَنَاسِيْنُ، فأبدلوا التَّوْنَ ياءً، كما قالوا: ظَرَبَانٍ وظَرَائِيٍّ.



الثاني والعشرون: فَعَالِل، وَيَطْرُد في أربعة، وهي: الرِّبَاعِي والخَمَاسِي مجردين ومزيداً فيهما؛ فالأَوَّل: كجَعْفَرٍ وزِجْرَج، والثاني: كسَفَرَجَلٍ وجَحْمَرَش، ويجب حذف خامسه؛ فتقول: سَفَارَجٍ وجَحَامَرٍ، وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشْبِهاً للحروف التي تزداد: إمَّا بكونه بلفظ أحدها، كحَذَرَنْقٍ، أو بكونه من مَخْرَجِهِ، كقَرَزْدَقٍ، فإنَّ الدَّال من مخرج التَّاء، والثالث نحو: مُدْخَرَجٍ ومُتَدَخَرَجٍ. والرابع نحو: قَرَطْبُوسٍ وحَنْدَرِيس، ويجب حذف زائد هذين التوعين، إلا إذا كان ليناً قبيل الآخر، فيثبت، ثم إن كان ياءً صَحَّح، نحو: قِنْدِيلٍ، أو واواً أو ألفاً قلباً ياءًين. نحو: عُصْفُورٍ وسِرْدَاحٍ.



الثالث والعشرون: شبه فَعَالِلَ، وَيَطْرُدُ في مزيد الثلاثي غير ما تقدم.
ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة، كأَفْكَلَ وَمَسْجِدٍ وَجَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ وَعَلَقَى،
ويحذف ما زاد عليها؛ فَتُحذفُ زيادة من نحو: مُنْطَلَقٌ، واثنان من نحو: مُسْتَخْرَجٌ
وَمُتَذَكِّرٌ، ويتعين إبقاء الفاضل، كالميم مطلقاً، فتقول في مُنْطَلَقٌ: مَطَالِقٌ، لا نَطَالِقٌ،
وفي مُسْتَدْعٍ: مَدَاعٍ، لا سَدَاعٍ، ولا تَدَاعٍ، خلافاً للمبرد في نحو: مُقْعَنْسِسٍ، فإنه
يقول: قَعَاسِسٌ، ترجيحاً لمماثل الأصل، وكالهمزة والياء المصدرتين، كَالْتَدَدِ وَيَلْتَدَدُ،
تقول: أَلَادٌ وَيَلَادٌ.

وإذا كان حذف إحدى الزيادةتين مُغْنِياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين
حذف المغني حَذْفُهَا، كياء حَيْرُبُونُ، تقول: حَزَابِينَ - بحذف الياء، وقلب الواو ياءً،
لا حَيَابِينَ - بحذف الواو - لأن ذلك مُخَوِّجٌ إلى أن تحذف الياء، وتقول: حَزَابِينَ؛ إذ
لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن، إلا وهو معتل.
فإن تكافأت الزادتان، فالحاذف مُخَيَّرٌ، نحو: نوني سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى وألفيهما،
تقول: سَرَانْدٍ أو سَرَادٍ، وَعَلَانْدٍ أو عَلَادٍ.



هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ، كَفُلَيْسٍ، ودُرَيْهَمٍ، ودُئْبِيرٍ.
وذلك لأنه لا بُدَّ في كلِّ تصغيرٍ من ثلاثة أعمال: ضَمُّ الأول، وفتح الثاني،
واجتلاب ياء ساكنة ثالثة، ثم إن كان المصغر ثلاثياً، اقْتَصَرَ على ذلك وهي بنية فُعَيْلٌ،
كَفُلَيْسٍ وَرُجَيْلٍ، ومن ثمَّ لم يكن، نحو: رُؤْمِلٌ، وَلُعَيْرَى تصغيراً، لأنَّ الثاني غير
مفتوح، والياء غير ثالثة، وإن كان متجاوزاً للثلاثة، احتيج إلى عمل رابع، وهو كسر
ما بعد ياء التصغير، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر،
فهي بنية فُعَيْعِلٌ، كقولك في جعفر: جُجَعْفِرُ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر، فهي
بنية فُعَيْعِيلٌ، لأنَّ اللين الموجود قبل آخر المكبر، إن كان ياءً، سلمت في التصغير،
لمناسبتها للكسرة، كقُنْدِيلٍ وقُنْدِيلٍ، وإن كان واواً، أو ألفاً، قلبا ياءين لسكونهما،
وإنكسار ما قبلهما، كعُصْفُورٍ وعُصْفِيرٍ، ومُصْبَاحٍ ومُصْبِيحٍ.

وَيَتَوَصَّلُ في هذا الباب إلى مثالي: فُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ بما يَتَوَصَّلُ به في باب الجمع
إلى مثالي: فَعَالِلٌ وفَعَالِيلٌ؛ فتقول في تصغير: سَفَرَجَلٍ وفَرَزْدَقٍ ومُسْتَخْرَجٍ، وأَلْتَدَدِ،

وَيَلْنَدَدَ وَحَزَبُونُ: سُفَيْرِج، وَفُرْزِدَ أَوْ قُرْزِيقَ، وَمُخَيْرِجَ، وَأَلِيدَ، وَيُلِيدَ، وَحُزْبِينِ.
وتقول في سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى: سُرَيْدَ وَعُلَيْدَ أَوْ سُرَيْدَ وَعُلَيْدَ.

ويجوز لك في بابي التَّكْسِيرِ والتَّصْغِيرِ: أن تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر، إن لم تكن موجودة، فتقول: سُفَيْرِجَ وَسَفَارِجَ، بالتعويض، وتقول في تَكْسِيرِ أَخْرَنْجَامَ وتصغيره: خَرَاجِيمَ وَخُرَيْجِيمَ، ولا يمكن التعويض، لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف.

وما جاء في البابين مُخَالِفاً لما شرحناه فيهما، فخارجٌ عن القياس، مثاله في التَّكْسِيرِ: جمعهم مكاناً على أَمْكُنَ، وَرَهْطاً وَكُرَاعاً: على أَرَاهِطَ، وَأَكَارَ، وباطلاً وحديثاً: على أَباطِيلَ، وأحاديث، ومثاله في التَّصْغِيرِ، تصغيرهم مغرباً وَعِشَاءً: على مُغَيْرِبَانَ وَعُشْيَانَ، وَإِنْسَاناً وَلَيْلَةً: على أُتَيْسِيَانَ وَلَيْلِيَّةَ، وَرَجُلًا: على رُؤَيْجِلَ، وَصَبِيَّةَ وَغَلْمَةً وَبَنُونَ: على أَصْصِيَّةَ وَأَعْيِلْمَةَ وَأَبْيُتُونَ، وَعَشِيَّةَ: على عُشْيَشِيَّةَ.

فصل: واعلم أنه يُسْتَنْى من قولنا: (يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة) أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

إحداها: ما قبل علامة التَّأْنِيثِ، وهي نوعان: تاءٌ، كَشَجَرَةٍ، وألف كَحُبْلَى.

الثانية: ما قبل المَدَّة الزَّائِدَةُ قبل ألف التَّأْنِيثِ، كَحَمْرَاءَ.

الثالثة: ما قبل ألف أَفْعَالٍ، كَأَجْمَالٍ وَأَفْرَاسٍ.

الرابعة: ما قبل ألف فَعْلَانِ الذي لا يُجْمَع على فَعَالِينَ، كَسُكْرَانَ وَعُثْمَانَ.

فهذه المسائل الأربع، يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التَّصْغِيرِ مفتوحاً، أي: باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التَّصْغِيرِ، تقول: شُجَيْرَةٌ، وَحُبَيْلَى، وَحُمَيْرَاءَ، وَأَجْنِمَالٍ، وَأَفِيرَاسٍ، وَسُكَيْرَانَ، وَعُثَيْمَانَ، وتقول في سِرْحَانَ وَسُلْطَانَ: سُرَيْجِينَ وَسُلَيْطِينَ؛ لأنهم جمعوها على سَرَاحِينَ وَسَلَاطِينَ.



فصل: وَيُسْتَنْى أيضاً من قولنا: (يَتَوَصَّلُ إلى مثال فُعَيْعِلَ وفُعَيْعِيلَ) بما يَتَوَصَّلُ به من الحذف إلى مثال مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ ثماني مسائل، جاءت في الظاهر، على غير ذلك، لكونها مختومة بشيءٍ، قُدِّرَ انفصاله عن البنية، وقُدِّرَ التَّصْغِيرُ وارداً على ما قبل ذلك الشيء، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف، من ألف التَّأْنِيثِ ممدودةً، كَقُرْصَاءَ، أو تائه، كَحَنْظَلَةٍ، أو علامة نسب، كَعَبْقَرِيٍّ، أو ألف ونون زائدتين، كَزُغْفَرَانَ، وَجُلْجُلَانَ، أو علامة تثنية، كَمُسْلِمَيْنِ، أو علامة جمع تصحيح للمذكر، كَجَعْفَرِينَ، أو للمؤنث، كَمُسْلِمَاتٍ، وكذلك عَجَزَ المضاف، كَامرئ القيس، وعَجَزَ المركَّب، كَبَغْلَبَكَّ.

فهذه كلها ثابتة في التّصغير؛ لتقديرها منفصلة، وتقدير التّصغير واقعاً على ما قبلها، وأمّا في التّكسير، فإنّك تحذف، فتقول: قَرَأَص، وَحَنَاطِل، وَعَبَاقِر، وَزَعَاغِر، وَجَلَّاجِل، ولو ساغ تكسير البواقي، لوجب الحذف، إلّا أنّ المضاف يُكسّر بلا حذف، كما في التّصغير، تقول: أَمَارِيءُ القيس، كما تقول: أُمَيْرِيءُ القيس؛ لأنّهما كلمتان، كلّ منهما ذات إعراب يَخُصّها؛ فكان ينبغي للنّظام أن لا يستثنيه.

فصل: وثبت ألف التّائيت المقصورة، إن كانت رابعة، كحُبْلَى، وتحذف إن كانت سادسة، كَلُعْزَي، أو سابعة، كَبَرْدَرَايَا. وكذا الخامسة إن لم يتقدّمها مدّة، كَقَرَقَرَى، فإن تقدّمها مدّة، حذفَت أيّهما شئت، كحُبَارَى وَقُرَيْثَا، تقول: حُبَيْرَى أو حُبِير، وَقُرَيْثَا أو قُرَيْث.



فصل: وإن كان ثاني المصغّر ليناً منقلباً عن لين، رَدَدْتَهُ إلى أصله؛ فتردّ ثاني، نحو: (قِيمَة، وديمة، وميزان، وبَاب) إلى الواو، وَيَرُدُّ ثاني، نحو: (مُوقِن، ومُوسِر، ونَاب) إلى الياء؛ بخلاف ثاني، نحو: (مُتَعَد) فإنّه غير لين؛ فيقال: مُتَعِد، لا مُوَيْعِد، خلافاً للزّجاج والفارسي، وبخلاف ثاني، نحو: (آدم) فإنّه عن غير لين، فتقلب واو، كالألف الزّائدة من نحو: ضَارِب والمجهولة الأصل، كصَاب، وقالوا في عِيد: عَيْد، شدوذاً، كراهيةً، لالتباسه بتصغير عُود، وهذا الحكم ثابت في التّكسير الذي يتغيّر فيه الأوّل، كمَوَازِين، وأَبْوَاب، وأَنْيَاب، وأَعْوَاد؛ بخلاف، نحو: قِيمٍ وِدِيمٍ.



فصل: وإذا صُغِّر ما حُذِف أحد أصوله، وجب رَدُّ محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين، نحو: كُلُّ وَحْدٍ وَمُدٌّ، أعلاماً؛ وَسِهٍ وَيَدٍ وَجِرٍ؛ تقول: أَكْنِلْ وَأُخْنِد، بَرْدُ الفاء، وَمُنِيدٌ وَسُتَيْهَةٌ، بَرْدُ العين، وَيُدَيَّةٌ وَحُرْنِجٌ، بَرْدُ اللّام.

وإذا سُمِّي بما وُضِعَ ثنائياً فإن كان ثانيه صحيحاً، نحو: هَلْ وَبَلْ، لم يُزَد عليه شيء حتى يُصَغَّر؛ فيجب أن يضعف، أو يُزَاد عليه ياء؛ فيقال: هُلْبَلٌ أَوْ هُلَيْ، وإن كان معتلّاً وجب التّضعيف قبل التّصغير، فيقال في لَوْ وَكَيٍّ وَمَا أعلاماً: لَوُِّ وَكَيٍّ - بالتّشديد - وَمَاءٌ - بالمدّ - وذلك لأنّك زِدْتَ على الألف ألفاً؛ فالتقى ألفان، فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغّرت أعطيت حكم دَوَّ وَحَيٍّ وَمَاءٍ؛ فتقول: لَوُِّ، كما تقول: دَوُِّ، وأصلهما: لَوُؤٌ ودَوُؤٌ، وتقول: كُبَيٍّ - بثلاث ياءات - كما تقول: حُبَيٍّ، وتقول: مُوَيٍّ، كما تقول في تصغير الماء المشروب: مُوَيْه، إلّا أنّ هذا لاهه هاء فَرُدَّ إليها.



فصل: وتصغير الترخيم، أن تعمد إلى ذي الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها، ثم توقع التصغير على أصوله، ومن ثم لا يتأتى في نحو: جَعْفَر، وسَفَرَجَل، لتجردهما، ولا في نحو: مُتَدَخِرَج ومُخَرَّنَجْم؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما، لإخلالها بالزنة، وله يكن له إلا صيغتان، وهما: فُعَيْلٌ: كَحَمِيد في أَحَمَدَ وَحَامِد وَمَحْمُود وَحَمْدُون وَحَمْدَان، وفُعَيْلٌ كَفَرِيطس، لا فُعَيْيل؛ لأنه ذو زيادة.



فصل: وتلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عارٍ منها، ثلاثي في الأصل وفي الحال، نحو: (دَار وَسِنّ وَعَيْن وَأُذُن)، أو الأصل دون الحال، نحو: (يَد)، وكذا إن عَرَضَتْ ثلاثيته بسبب التصغير، كَسَمَاء مُطْلَقاً، وَحَمْرَاء وَحُبْلَى مُصَغَّرَيْن تصغير الترخيم. بخلاف، نحو: شَجَر وَبَقَر، فلا تلحقهما التاء فيمن أنتهما، لثلاثا يلبسا بالمفرد، وبخلاف، نحو: خَمْس وَسِت، لثلاثا يلبسا بالعدد المذكر، وبخلاف، نحو: زَيْنَب وَسُعَاد. لتجاوزهما للثلاثة، وشذّ تركّ التاء في تصغير حَرْب وَعَرَب وَدِرْع وَنَعْل ونحوهنّ، مع ثلاثيتهن، وعدم اللبس، واجتلابها في تصغير وَرَاء وَأَمَام وَقُدَام، مع زيادتهنّ على الثلاثة.



فصل: ولا يصغّر من غير المتمكن إلا أربعة: أَفْعَلٌ في التَّعَجُّب، والمركّب المزجي، كَبَعْلَبَكَّ وَسَيْبَوِيهِ، في لغة مَنْ بَنَاهُمَا، وأَمَّا مَنْ أعربهما فلا إشكال. وتصغيرهما تصغير المتمكن، نحو: مَا أُحْيِسْنَهُ وَبُعَيْلَبَكَّ وَسَيْبَوِيهِ، واسم الإشارة، وسمع ذلك منه في خمس كلمات، وهي: ذَا، وتَاء، وذَان، وتَان، وأَوَّلَاءِ، والاسم الموصول، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات، وهي: الذي، والتي، وتثنيتهما. وجمع الذي، وَيُوَافِقُنْ تصغير المتمكن في ثلاثة أمور: اجتلابِ الياء الساكنة، والتزاد كون ما قبلها مفتوحاً، ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة، ويخالفنه في ثلاثة أيضاً: بقاء أولها على حركته الأصليّة، وزيادة ألفٍ في الآخر عوضاً من ضمّ الأول. وذلك في غير المختوم بزيادة تشبيه أو جمع، وأن الياء قد تقع ثانية، وذلك في: (ذَا وتَا)؛ تقول: دَيَّا وَتَيَّا، والأصل: دُيِّيَّا وَتُيِّيَّا فحذفت الياء الأولى، وَدَيَّان وَتَيَّان، وتقول: أُولَيَّا - بالقصر في لغة مَنْ قَصَرَ، وبالمد في لغة مَنْ مَدَّ - وتقول: اللَّدَيَّا، واللَّتَيَّا، واللَّذَيَّانِ، واللَّتَيَّانِ. واللَّذَيُّون، وإذا أردت تصغير (اللاتي)، صغرت التي فقلت: اللَّتَيَّا، ثم جمعت بالألف والياء، فقلت: اللَّتَيَّات؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاتي واللاتي على الأصحّ. ولا يُصَغَّر (ذي) اتفاقاً، للإلباس، ولا (تي)، للاستغناء بتصغير تا، خلافاً لابن مالك.



هذا باب النسب

إذا أردت النسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عملين في آخره، أحدهما: أن تزيد عليه ياء مشددة، تصير حرفَ إغرابٍ، والثاني: أن تكسره؛ فتقول في النسب إلى دِمَشْقٍ: دِمَشْقِيّ.

وتحذف لهذه الباء أمور في الآخر، وأمور متصلة بالآخر:
أما التي في الآخر فستة:

● أحدها: الباء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، سواء كانتا زائدتين، أو كانت إحداهما زائدة والأخرى أصلية.

فالأول: نحو: كُرْسِيّ وَشَافِعِيّ؛ فتقول في النسب إليهما: كُرْسِيّ وَشَافِعِيّ، فيتحد لفظُ المنسوب، ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير، ولهذا كان بخاتي - علماً لرجل - غير منصرف؛ فإذا نسب إليه انصرف.

والثاني: نحو: مَرْمِيّ أصله: مَرْمُويّ، ثم قلبت الواو ياء والضممة كسرةً، وأدغمت الباء في الياء، فإذا نسبت إليه قلت: مَرْمِيّ. وبعضُ العرب يحذف الأولى لزيادتها ويُبقي الثانية، لأصالتها، ويقلبها ألفاً، ثم يقلب الألف واواً، فيقول: مَرْمُويّ. وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين، حذفت الأولى فقط، وقلبَت الثانية ألفاً ثم الألف واواً؛ فتقول في أُمَيَّةَ: أُمُويّ.

وإن وقعت بعد حرف، لم تحذف واحدة منهما، بل تفتح الأولى، وتردّها إلى الواو وإن كان أصلها الواو، وتقلب الثانية واواً، فتقول في طَيّ وَحَيّ: طَوَوِيّ وَحَيَوِيّ.

● الثاني: تاء التانيث، تقول في مَكَّةَ: مَكِّيّ، وَقَوْلُ المتكلمين، في ذات: ذاتي، وَقَوْلُ العامة في الخَلِيفَةِ: خَلِيفَتِي، لَحْنٌ، وصوابُهما: ذَوَوِي، وَخَلِيفِي.

● الثالث: الألف إن كانت متجاوزة للأربعة، أو أربعة متحرّكات ثاني كلمتها؛ فالأول: يقع في ألف التانيث، كخَبَارِيّ، وألف الإلحاق، كحَبْرَكِيّ، فإنه مُلَحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ، والألف المنقلبة عن أصل كَمُضَطَّقِيّ. والثاني: لا يقع إلا في ألف التانيث، كجَمَزِيّ. وأما الساكن ثاني كلمتها، فيجوز فيها القلبُ والحذف، والأزجُ في التي للتانيث، كحَبْلِيّ: الحذف، وفي التي للإلحاق كعَلَقِيّ، والمنقلبة عن أصل، كملهي القلب، والقلب في نحو: ملهي خير منه في نحو: علقِيّ، والحذف بالعكس.

● الرابع: ياء المنقوص المتجاوزة أربعة، كَمُعْتَدٍ وَمُسْتَعْلٍ، فأما الرابعة، كَقَاضٍ، فكألف المقصور الرابعة في نحو: مَسْعَى وَمَلْهَى، ولكن الحذف أَرْجَحُ. وليس في الثالث من ألف المقصور، كَقَتَى وَعَصَى، وياء المنقوص كَعَمٍ وَشَجٍ إِلَّا الْقَلْبُ وَاوَأَ، وحيث قلبنا الياء وَاوَأَ، فلا بُدَّ من تقدّم فتح ما قبلها.

ويجب قلب الكسرة فتحةً في فَعِلٍ، كَنَمِرٍ، وَفَعِلٍ، كَدُثِلٍ، وَفَعِلٍ، كإِبِلٍ. ● الخامس والسادس: علامة التثنية، وعلامة جمع تصحيح المذكر، فتقول في زَيْدَانٍ وَزَيْدُونِ: علمين معربين بالحروف: زَيْدِيّ؛ فأما قبل التسمية، فإنما يُنَسَّبُ إلى مفردهما، وَمَنْ أَجْرَى زَيْدَانٍ عِلْمًا مُجْرَى سَلْمَانَ وقال:

٥٥٠ - أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ

قال: زَيْدَانِيّ وَمَنْ أَجْرَى زَيْدُونِ - عِلْمًا - مُجْرَى غَسْلَيْنِ، قال: زَيْدَيْنِيّ، وَمَنْ أَجْرَاهُ مُجْرَى هَارُونَ وَمُجْرَى عَزْرُونَ، أو ألزمه الواو وفتح النون، قال: زَيْدُونِيّ؛ فنحو: تَمَرَاتٍ إِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ، فالتَّسَبُّبُ إِلَى مَفْرَدِهِ، فيقال: تَمَرِيّ بِالْإِسْكَانِ، وَإِنْ كَانَ عِلْمًا، فَمَنْ حَكَى إِعْرَابَهُ، نَسَبَ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ، وَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ، نَزَلَ تَاءُ مَنْزِلَةِ تَاءِ مَكَّةَ، وَالْفَتْحُ مَنْزِلَةُ أَلْفِ جَمَزَى، فحذفهما وقال: تَمَرِيّ، وبالفتح. وأما نحو: ضُحُمَاتٍ، ففي ألفه: القلبُ، والحذف؛ لأنها كَأَلِفِ حُبْلَى، وليس في ألف، نحو: مُسْلِمَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ إِلَّا الحذف.



وأما الأمور المتصلة بالآخر فسته أيضاً:

الأول: الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى؛ فيقال في طَيْبٍ وَهَيْنٍ: طَيْبِي وَهَيْنِيّ، بحذف الياء الثانية، بخلاف، نحو: هَبَيْخَ، لانفتاح الياء، وبخلاف، نحو: مُهَيِّمٍ، لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة ض.

وكان القياسُ أَنْ يَقَالَ فِي طَيْئٍ: طَيْئِيّ، وَلَكِنَّهُمْ بَعْدَ الْحَذْفِ قَلَبُوا الْيَاءَ الْبَاقِيَةَ أَلْفًا، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَقَالُوا: طَائِيّ.

الثاني: ياء فَعِيلَةٍ، كَحَنِيفَةٍ وَصَحِيفَةٍ، تَحْذَفُ مِنْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ أَوَّلًا، ثُمَّ تَحْذَفُ الْيَاءُ، ثُمَّ تَقْلِبُ الْكُسْرَةَ فَتَحَةً؛ فتقول: حَنَفِيّ وَصَحَفِيّ، وَشَدَّ قَوْلَهُمْ فِي السَّلِيْقَةِ: سَلِيْقِي، وَفِي عَمِيرَةٍ كَلْبٍ: عَمِيرِيّ.

ولا يجوز حذف الياء في نحو: طَوِيلَةٍ، لِأَنَّ الْعَيْنَ مَعْتَلَةً، فَكَانَ يَلْزَمُ قَلْبُهَا أَلْفًا، لِتَحَرُّكِهَا وَتَحَرُّكِ مَا بَعْدَهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلُهَا، فَيَكْثُرُ التَّغْيِيرُ، وَلَا فِي نَحْوِ: جَلِيلَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ مُضَعَّفَةٌ، فَيَلْتَقِي بَعْدَ الْحَذْفِ مِثْلَانِ فَيَثْقُلُ.

الثالث: ياء فُعَيْلَة، كجُهَيْنَة وفُرَيْطَة، تحذف تاء التَّائِثِ أولاً، ثُمَّ تحذف الياء، فتقول: جُهَيْنِي وفُرَيْطِي، وَشَدَّ قولهم في رُدَيْنَة: رُدَيْنِي، ولا يجوز ذلك في نحو: قَلِيلَة، لِأَنَّ العَيْنَ مَضْعُفَة.

الرَّابِع: واو فَعُولَة، كَشَنُوءَة، تحذف تاء التَّائِثِ، ثم تحذف الواو، ثم تقلب الضَّمة فتحة، فتقول: شَنِّي، ولا يجوز ذلك في قُؤُولَة، لِاعْتِلَالِ العَيْنِ، ولا في نحو: مَلُولَة، لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ.

الخامس: ياء فَعِيلِ المَعْتَلِّ اللَّامِ، نحو: غَنِي وَعَلِي، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: غَنَوِي وَعَلَوِي.

السادس: ياء فُعِيلِ المَعْتَلِّ اللَّامِ، نحو: قُصَي، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: قُصَوِي.

وهذان النوعان مفهومان مِمَّا تَقْدَم، وَلَكِنَّهُمَا إِنَّمَا ذُكِرَا هُنَا لِاسْتِطْرَادَا، وَهَذَا مَوْضِعُهُمَا.

فَإِنْ كَانَ فَعِيلٌ وَفُعِيلٌ صَحِيحِي اللَّامِ، لَمْ يَحْذَفْ مِنْهُمَا شَيْءٌ، وَشَدَّ قولهم في ثَقِيفٍ وفُرَيْشٍ: ثَقَفِي وفُرَيْشِي.

فصل: حُكْمُ هَمْزَةِ المَمْدُودِ فِي النِّسْبِ، كحَكْمِهَا فِي التَّثْنَةِ، فَإِنْ كَانَتْ لِلتَّائِثِ، قَلِبَتْ واواً، كَصَخْرَاوِيٍّ أَوْ أَصْلًا سَلِمَتْ، نحو: قُرَائِي، أَوْ لِلإِلْحَاقِ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ فَالْوَجْهَانِ، فتقول: كِسَائِي وَكِسَاوِي، وَعَلْبَاوِي وَعَلْبَائِي.



فصل: يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِ المَرْكَبِ إِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ إِسْنَادِيًّا، كَتَّابُطِي وَبَرَقِي، فِي تَأَبُّطٍ شَرًّا، وَبَرَقٍ نَحْرُهُ، أَوْ مَزْجِيًّا، كَبَغْلِيٍّ وَمَعْدِيٍّ أَوْ مَعْدَوِيٍّ، فِي بَغْلَبَكٍّ وَمَعْدِيٍّ يَكْرِبُ، أَوْ إِضَافِيًّا، كَامْرِيٍّ، [أ] وَمَرِيٍّ، فِي أَمْرِيٍّ الْقَيْسِ، إِلَّا إِنْ كَانَ كُنْيَةً، كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كَلْثُومٍ، أَوْ مَعْرِفًا صَدْرُهُ بِعَجْزِهِ - كَأَبْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ -، فَإِنَّكَ تَنْسُبُ إِلَى عَجْزِهِ؛ فتقول: بَكْرِيٍّ وَكَلْثُومِيٍّ وَعُمَرِيٍّ، وَرَبَّمَا أُلْحِقَ بِهِمَا مَا خِيفَ فِيهِ لَبْسٌ، كقولهم فِي عَبْدِ الأشْهَلِ: أَشْهَلِيٍّ، وَ[فِي] عَبْدِ مَنْفٍ: مَنْفِيٍّ.

فصل: وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَا حِذَفَتْ لَامُهُ، رَدَدْتَهَا وَجُوبًا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مَعْتَلَّةً، كَشَاةٍ، أَصْلُهَا شَوْهَةٌ، بِدَلِيلِ قولهم: شِيَاهُ، فتقول: شَاهِيٍّ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ: شَوْهِي، لِأَنَّهُ يَرُدُّ الْكَلِمَةَ بَعْدَ رَدِّ مَحْذُوفِهَا إِلَى سَكُونِهَا الْأَصْلِيِّ.

الثَّانِيَةِ: أَنْ تَكُونَ اللَّامُ قَدْ رُدَّتْ فِي تَثْنَةٍ، كَأَبٍ، وَأَبَوَانِ، أَوْ فِي جَمْعٍ تَصَحِيحٍ، كَسَنَةٍ وَسَنَوَاتٍ أَوْ سَنَهَاتٍ، فتقول: أَبَوِي وَسَنَوِيٍّ أَوْ سَنَهِيٍّ، وتقول فِي ذُو وَدَاثٍ:

دَوَوِيٍّ، لأمرين، اعتلالِ العين، وَرَدَّ اللَّامُ في تشنية ذات، نحو: ﴿ذَوَاتَا أَفَانٍ ۝٤٨﴾ [الرحمن: ٤٨]، وتقول في أخت: أَخَوِي، كما تقول في أخ. وتقول في بنت: بَنَوِي، كما تقول في ابن، إذا رددت محذوفه، لقولهم: أَخَوَاتُ وَبَنَاتُ، بحذف التاء والرد في صيغة المذكر الأصلية، وَسِرُّهُ أَنَّ الصَّيْغَةَ كُلُّهَا للتأنيث، فوجب رُدُّهَا إلى صيغة المذكر، كما وجب حذف التاء في مَكِّيَّ وَبَصْرِيَّ وَمُسْلِمَاتُ، ويونس يقول فيهما: أَخْتِي وَبِنْتِي، محتجاً بأن التاء لغير التأنيث، لأن [ما] قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل في الوقف هاء، وذلك مُسَلَّمٌ، ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاءِ التأنيث، بدليل مسألة الجمع.

ويجوز رُدُّ اللَّامِ وتركها، فيما عدا ذلك، نحو: يَدٌ، وَدَمٌ، وَشَفَّةٌ، تقول: يَدَوِيٌّ أو يَدِيٌّ، وَدَمَوِيٌّ، أو دَمِيٌّ، وَشَفِيٌّ أو شَفِيَّيٌّ، قاله الجوهري وغيره، وقول ابن الخباز: (إنه لم يسمع إلا شفهي بالرد)، لا يَدْفَعُ ما قلناه، إن سلمناه؛ فإنَّ المسألة قياسية، لا سماعية، ومَن قال: (إنَّ لامها واو)، فإنه يقول إذا رَدَّ: شَفَوِيٌّ، والصواب: ما قَدَّمناه، بدليل: شَافَهُتُ وَالشَّافَاهُ.

وتقول في ابن واسم: أَبْنِيَّ وَأَسْمِيَّ، فإن رددت اللَّامَ قلت: بَنَوِيٌّ وَسَمَوِيٌّ، بإسقاط الهمزة؛ لثلاثاً يُجْمَعُ بين العَوْضِ والمَعْوَضِ منه.

وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفَتْ فَاؤُهُ، أو عينه رَدَدْتُهُمَا وَجُوباً في مسألة واحدة، وهي: أن تكون اللَّامُ معتلةً، كيرَى علماً، وكشِيةً، فتقول في يرى: يَرِيَّيٌّ، بفتحتين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد، وذلك لأنه يصير يَرَأَى، بوزن جَمَزَى، فيجب حينئذ حذف الألف، وقياس أبي الحسن يَرِيَّيٌّ أو يَرَأَوِيٌّ، كما تقول: مَلْهِيٍّ وَمَلْهَوِيٍّ، وتقول في شِية على قول سيبويه: وَشَوِيٍّ، وذلك، لأنك لما رددت الواو صار الوشي، بكسرتين كإبل، فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل في إبل، فانقلبت الياء ألفاً، ثم الألف واواً، وعلى قول أبي الحسن: وَشِيَّيٌّ.

ويمتنع الرَد في غير ذلك، فتقول في سَهٍ وَعِدَّةٌ وَأَضْلُهُمَا سَتَّةٌ وَوَعْدٌ، بدليل أَسْتَاهُ وَالْوَعْدُ: سَهِيٌّ لَا سَتِيَّيٌّ، وَعِدِيٌّ لَا وَعْدِيٌّ؛ لأنَّ لاهما صحيحة.

وإذا سَمَّيْتَ بثنائي الوَضْعِ معتلاً الثاني: ضَعَفْتَهُ قَبْلَ النَّسَبِ، فتقول في لَوْ وَكَيَّ علمين: لَوَّ وَكَيَّ، بالتشديد فيهما، وتقول في (لا) علماً: لَاءٌ، بالمد؛ فإذا نسبت إليهن، قلت: لَوِّيَّ، وَكَيَوِيٍّ، ولانِّي أو لاوِيٍّ، كما تقول في النَّسَبِ إلى الدَّوِّ وَالْحَيِّ وَالْكَسَاءِ: دَوِّيٌّ، وَحَيَوِيٌّ، وَكِسَائِيٌّ، أو كِسَاوِيٌّ.

فصل: ويُنسب إلى الكلمة الدالة على جماعة، على لفظها، إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع، كقَوْمِي وَرَهْطِيَّ، أو اسم جنس كشَجَرِيَّ، أو جمع تكسير لا واحد له، كأبَابِيلِيَّ، أو جارياً مَجْرَى العلم كأَنْصَارِيَّ، وأما نحو: كِلَابٌ وَأَنْمَارٌ عُلَمَاءٌ،

فليس ممّا نحن فيه، لأنّه واحد، فالتسبُّ إليه على لفظه، من غير شُبْهة.
وفي غير ذلك يُرَدُّ المَكْسَرُ إلى مفرده، ثم ينسب إليه؛ فتقول في التسبب إلى
فرائض، وقبائل، وحُمُر: فَرَضِيَّ وَقَبِيلِيَّ، بفتح أولهما وثانيهما، وأخْمَرِيَّ وَحُمَرَاوِيَّ.
فصل: وقد يستغنى عن ياءِ التسبب بصَوْغِ المنسوب إليه على فَعَّال، وذلك
غالبٌ في الحِجَف، كَبَرَّار وَنَجَّار وَعَوَّاج وَعَطَّار، وشذَّ قوله:

٥٥١ - وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ

أي: بِذِي نَبَلٍ، وحمل عليه قومٌ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أو
على فَاعِلٍ، أو على فَعِلٍ، بمعنى ذي كذا؛ فالأول: كَتَامِرٍ، ولابِنٍ وطاعِمٍ وكَاسٍ،
والثاني: كَطْعِمٍ وَلَبِنٍ ونَهْرٍ، قال:

٥٥٢ - لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ



فصل: وما خرج عما قَرَّرناه في هذا الباب فَشَادُّ، كقولهم: أَمْوِيٌّ، بالفتح،
وبِضْرِيٍّ، بالكسر، ودُھَرِيٍّ، للشيخ الكبير بالضم، ومَرَوَزِيٍّ، بزيادة الزاي، وبَدَوِيٍّ،
بحذف الألف، وجَلُولِيٍّ وَخَرُورِيٍّ، بحذف الألف والهمزة.



هذا باب الوقف

إذا وَقَفْتَ على مُنَوَّنٍ، فَأَزْجِحِ اللِّغَاتِ وَأَكْثَرُهَا أَنْ يُحْدَفَ تنوينُهُ بعد الضمة
والكسرة، كـ (هَذَا زَيْدٌ)، و(مَرَزْتُ بَرِيذًا)، وَأَنْ يُبَدَّلَ أَلْفًا بعد الفتحة: إعرابِيَّةٌ كانت،
كـ (رَأَيْتُ زَيْدًا)، أو بنائِيَّةٌ، كـ (إِيَّهَا) و(وَيْهَا). وَشَبَّهُوا (إِذْنَ) بِالْمُنَوَّنِ المنصوب؛
فأبدلوا نونها في الوقف أَلْفًا، هذا قول الجمهور، وزعم بعضهم أَنَّ الوقف عليها
بالنون، واختاره ابنُ عصفورٍ، وإجماع القُرَّاء السبعة على خلافه.

وإذا وَقَفَ على هاءِ الضمير فإن كانت مفتوحةً، ثَبَّتَ صِلَتَهَا، وهي الألف،
كـ (رَأَيْتُهَا)، و(مَرَزْتُ بِهَا)، وإن كانت مضمومة، أو مكسورةً، حَذَفَ صِلَتَهَا، وهي
الواو والياء، كـ (رَأَيْتُهُ)، و(مَرَزْتُ بِهِ) إِلَّا في الضرورة، فيجوز إثباتها، كقوله:

٥٥٣ - وَمَهْمَ مُغْبَرَّةً أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

وقوله:

٥٥٤ - تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

وإذا وَقَفَ على المنقوص، وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون محذوف الفاء، كما إذا سَمَّيْتُ بمضارع وَفَى أو وَعَى، فإنَّكَ تقول: (هَذَا يَفِي) و(هَذَا يَجِي) بالإثبات؛ لأنَّ أصلهما يُوْفِي وَيُوْعِي فحذفت فاؤهما، فلو حذفت لامهما، لكان إجحافاً.

الثَّانية: أن يكون محذوف العين، نحو: مُرٍ، اسمَ فَاعِلٍ من أَرَى، وأصله: مُرِيٌّ، بوزن مُرْعِي؛ ففُتِلت حركة عينه - وهي الهمزة - إلى الزاء، ثم أسقطت، ولم يجر حذف الباء في الوقف لما ذكرنا.

الثَّالثة: أن يكون منصوباً: مُتَوْنًا كان، نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، أو غير مُتَوْنٍ، نحو: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الْاِرْتَأَى﴾ [القيامة: ٢٦].

فإن كان مرفوعاً، أو مجروراً، جاز إثبات يائه وحذفها، ولكن الأَرْجَحُ في المَتَوْنِ الحذف، نحو: (هَذَا قَاضٍ)، و(مَرَزْتُ بِقَاضٍ)، وقرأ ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾ [الرعد: ١١]، وَالْأَرْجَحُ في غير المَتَوْنِ الإثبات، كـ (لِهَذَا الْقَاضِي)، و(مَرَزْتُ بِالْقَاضِي).



فصل: ولك في الوقف على المحرَّك الذي ليس هاء التَّأْنِيثِ خمسة أَوْجُه: أحدها: أن تقف بالسَّكون، وهو الأصل، ويتعيَّن ذلك في الوقف على تاء التَّأْنِيثِ.

والثاني: أن تقف بالرَّوْم، وهو: إخفاء الصَّوت بالحركة، ويجوز في الحركات كلّها، خلافاً للقرَّاء في مَنَعِهِ إِيَّاهُ في الفتحه، وأكثرُ القرَّاء على اختيار قوله.

والثالث: أن تقف بالإشمام، ويختصُّ بالمضموم، وحقيقته: الإشارة بالشفَّتين إلى الحركة بُعْدَ الإسكان، من غير تصويت؛ فإنَّما يدركه البصير دون الأعمى.

والرابع: أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه، نحو: (هَذَا خَالِدٌ)، و(هُوَ يَجْعَلُ)، وهو لغة سَعْدِيَّة، وشرَّطه خمسة أمور، وهي: أن لا يكون الموقوف عليه همزة، كخَطَأَ وَرَشَأَ، ولا ياء، كالقَاضِي، ولا واواً، كَيَدْعُو، ولا ألفاً، كَيَخْشَى، ولا تالياً لسَّكون، كزَيْدٌ وَعَمْرُو.

والخامس: أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: ﴿وَوَاصُوا بالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، وقوله:

٥٥٥ - أَنَا ابْنُ مَرْوَيْسَةَ إِذْ جَدَّ النَّفَرُ

وشروطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعدّر تحريكه ولا يستثقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدّي النقل إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز النقل في نحو: (هذا جَعْفَرٌ) لتحرك ما قبله، ولا في نحو: (إنسان) و(يَشْدُ) و(يقول) و(يبيع) لأنّ الألف والمدغم، لا يقبلان الحركة، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، تُستثقل الحركة عليهما، ولا في نحو: (سَمِعْتُ الْعِلْمَ) لأنّ الحركة فتحة، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش، ولا في نحو: (هَذَا عِلْمٌ) لأنّه ليس في العربية فَعْلٌ - بكسر أوله وضمّ ثانيه -.

ويختصّ الشرطان الأخيران بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو: ﴿لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥]، وإن كانت الحركة فتحةً، وفي نحو: (هذا رِذْءٌ)، وإن أدّى النقل إلى صيغة (فَعْلٍ)، ومَنْ لم يثبت في أوزان الاسم فَعْلٌ - بضمة فكسرة - وزعم أن الدليل منقول عن الفعل لم يُجْز في نحو: (يَقْفُلُ) النَّقْلَ، ويجيزه في نحو: (يُبْطِئُ) لأنّه مهموز.



فصل: وإذا وقف على تاء التانيث التزمت التاء، إن كانت متصلة بحرف كُثِّمَتْ، أو فعل، كَقَامَتْ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، كَأَخْتٍ وَبَيْتٍ. وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة، نحو: تَمْرَةٌ وَشَجَرَةٌ، أو ساكن معتل، نحو: صَلَاةٌ وَمُسْلِمَاتٌ. لكن الأرجح في جمع التصحيح، كمُسْلِمَاتٍ، وفيما أشبهه، وهو اسم الجمع، وما سمّي به من الجمع تحقيقاً أو تقديرًا، فالأول: أولاتٌ، والثاني: كَعَرَفَاتٍ وَأَذْرِعَاتٍ، والثالث: كَهَيْهَاتٍ، فإنّها في التقدير: جمع هَيْهية ثم سمّي بها الفعل الوقف بالتاء، ومن الوقف بالإبدال قولهم: (كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ؟)، وقولهم: (دَفَنُ الْبَنَاءِ مِنَ الْمَكْرُمَةِ)، وقرأ الكسائي والبزي: ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، والأرجح في غيرهما الوقف بالإبدال. ومن الوقف بتركه، قراءة نافع، وابن عامر، وحزمة: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ﴾ [الدخان: ٤٣]، وقال الشاعر:

٥٥٦ - وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتٍ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتِ
كَأَنَّ نُفُوسَ الْقَوْمِ عِنْدَ الْعَلَصَمَتِ وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتِ

فصل: ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع:

أحدها: الفعل المعلن بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم، نحو: (لَمْ يَغْرُهُ) و(لَمْ يَخْشَهُ)، و(لَمْ يَزِمَهُ)، ومنه: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، أو لأجل البناء، نحو: (اغْرُهُ)، و(اخْشَهُ)، و(ازِمَهُ)، ومنه: ﴿فِيَهْدِلُهُمْ أَفْتِدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠]، والهاء في ذلك كلّها جائزة، لا واجبة، إلّا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من (وَعَى يَعِي)، فإنّك تقول: (عِهْ): قال النّاظم: (وكذا إذا بقي على

حرفين، أحدهما: زائد، نحو: يَعْه). اهـ. وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَنْ تَقِ﴾ [غافر: ٩]، بترك الهاء.

الثاني: (ما) الاستفهامية المجرورة، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَتْ، نحو: عَمَّ، وَفِيمَ، وَمَجِيءَ مَ جِئْتُ، فرقاً بينهما وبين (ما) الخبرية في مثل: (سألت عَمَّا سألت عنه) فإذا وَقَفْتُ عليها، أَلَحَقْتُها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف، وَوَجَبَتْ إن كان الخافض اسماً، كقولك في: (مجيء مَ جِئْتُ) و(اقتضاء ما اقتضى): مَجِيء مَهْ، وَاقْتِضَاء مَهْ، وترجّحت إن كان حرفاً، نحو: ﴿عَمَّ يَسَاءَلُونَ﴾ [النبا ١]، وبها قرأ البرزّي.

الثالث: كل مبني على حركة بناء دائماً، ولم يُشبهه المعرب، وذلك، كياء المتكلم، وكهَيّ، وَهُوَ فيمن فتحهن، وفي التنزيل: ﴿مَا هِيَ﴾ [الفارعة: ١٠]، و﴿مَالِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و﴿سُلَاطِينِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩]، وقال الشاعر:

٥٥٧ - فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ

ولا تدخل في نحو: (جاء زيدٌ)، لأنه مُعْرَبٌ، ولا في نحو: (اضرب)، و(لم يضرب) لأنه ساكن، ولا في نحو: (لا رجل) و(يا زيد) و(من قبل ومن بعد) لأن بناءهن عارضٌ، وشذّ قوله:

٥٥٨ - أَرَمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهُ

فَلَحِجَّتْ ما بُنِيَ بناءً عارضاً؛ فَإِنَّ (عَلُ) من باب (قبل وبعد) قاله الفارسي والناظم، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة، ولا في الفعل الماضي، كـ (ضرب). و(قعد)؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصلّة، وخبراً، وحالاً، وشرطاً.



مسألة: قد يُعطى الوصلُ حُكْمُ الوقف، وذلك قليل في الكلام، كثير في الشعر؛ فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ وَأَنْظَرُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿فِيْهْدِيْهِمْ أَفْتِدَةً قُلْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، بإثبات هاء السكت في الدّرج، ومن الثاني قوله:

٥٥٩ - مِثْلُ الْحَرِيْقِ وَأَفَقُ الْقَصَبِ

أصله: الْقَصَبُ - بتخفيف الباء - فَقَدَرَ الوقفَ عليها، فشَدَّهَا، على حد قوله في الوقف: (هَذَا خَالِدٌ) بالتشديد، ثم أتى بحرف الإطلاق، وهو الألف، وبقي تضعيف الباء.



هذا باب الإمالة

وهي: أن تَذَهَبَ بالفتحة إلى جهة الكسرة؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبَتْ إلى جهة الياء، كَالْفَتَى، وإِلَّا فالْمَمَالُ الفتحة وحدها، كَيَغَمَّةً وَيَسْحَرِ.
وللإمالة أسبابٌ تقتضيها، وموانعٌ تُعارض تلك الأسباب، وموانع لهذه الموانع تُحول بينها وبين المنع.
أما الأسباب فثمانية:

أحدها: كَوْنُ الألف مبدلة من ياء متطرفة، مثاله في الأسماء: الفتى، والهدى، ومثاله في الأفعال: هَدَى واشْتَرَى، ولا يُمَال، نحو: ناب مع أن ألفه عن ياء، بدليل قولهم: أنياب؛ لعدم التطرف، وإِنَّمَا أميل، نحو: فتاة ونَوَاة، لأنَّ تاء التأنيث في تقدير الانفصال.

الثاني: كَوْنُ الياء تَخْلُفُها في بعض التصاريف كَألف مَلْهَى، وَأزْطَى، وَحُبْلَى، وَغَزَا، فهذه وشبهها تُمَالُ؛ لقولهم في التثنية: مَلْهَيَان، وَأزْطَيَان، وَحُبْلَيَان، وفي الجمع حُبْلَيَات، وفي البناء للمفعول: غَزَي، وعلى هذا، فيشكل قولُ الناظم: إِنَّ إمالة ألف (تلا) في: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا نَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢]، لمناسبة إمالة ألف ﴿جَلَّهَا﴾ [الشمس: ٣]، وقوله وقولُ ابنه: إِنَّ إمالة ألف ﴿سَجَى﴾ [الضحى: ٢]، لمناسبة إمالة ﴿قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، بل إِمَالَتُهُما لقولك: قُلَيَّ، وَسَجَيَّ.

ويُستثنى من ذلك ما رُجِوعُهُ إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو بسبب ممازجة الألف لحرف زائد؛ فالأول: كرجوع ألف (عَصَا)، وَ(قَفَا) إلى الياء في قول هُذَيْل، إِذَا أَضَافُوهُمَا إلى ياء المتكلم: عَصَيَّ وَقَفَيَّ، والثاني: كرجوعها إليها إِذَا صُغِرَا، فقول: عَصِيَّةً وَقَفِيَّ، أو جُمِعَا على فُعُول، فقول: عَصِيَّ وَقَفِيَّ.

الثالث: كَوْنُ الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك: فَلْتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء، نحو: باع وكال، وهاب، أم عن واو مكسورة، كخاف، وكاد، ومَات في لغة مَنْ قال: مِتُّ بالكسر، بخلاف، نحو: قَالَ، وطَالَ، ومَات في لغة الضم.

الرابع: وقوع الألف قبل الياء، كبايعته وسأيرته، وقد أهمله الناظم والأكثرون.
الخامس: وقوعها بعد الياء، متصلة، كَيَبَّان، أو منفصلة بحرف كَشَيَّان وجادت يداها، أو بحرفين أحدهما الهاء، نحو: دخلت بيتها.

السادس: وقوع الألف قبل الكسرة، نحو: عَالِمٌ وَكَاتِبٌ.

السابع: وقوعها بعدها منفصلة: إِمَّا بحرف، نحو: كتاب وسلاح، أو بحرفين،

أحدهما: هاء، نحو: يريد أن يضربها، أو ساكن، نحو: شِمْلَال، وسِرْدَاح أو بهذين وبالهاء، نحو: دِرْهَمَاك.

الثامن: إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها، أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب؛ فالأول: كرأيت عماداً، وقرأت كتاباً، والثاني: كقراءة أبي عمرو والأخوين: ﴿وَالضَّحَى﴾ [الضحى: ١]، بالإمالة مع أَنَّ أَلْفَهَا عن واو الضُّحَاة لمناسبة ﴿سَجَا﴾ [الضحى: ٢]، و﴿قَلَّ﴾ [الضحى: ٣]، وما بعدهما.



وأما الموانع فثمانية أيضاً، وهي: الرء، وأحرف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين المعجمتان، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف.

وَشَرَطُ المنع بالراء أمران: كونها غير مكسورة، واتِّصَالُهَا بالألف: إمَّا قبلها، نحو: فِرَاش، وزَاشِد، أو بعدها، نحو: هذا حمار، ورأيت حماراً، وبعضهم يجعل المؤخِّرة المفصولة بحرف، نحو: (هذا كافر) كالمُتَّصِلة.

وَشَرَطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها، نحو: صَالِح، وضَامِن، وطَالِب، وظَالِم، وغَالِب، وخَالِد، وقَاسِم، أو ينفصل بحرف، نحو: غَنَائِم، إلَّا إن كان مكسوراً، نحو: طَلَاب، وغِلَاب، وخِيَام، وصِيَام؛ فإنَّ أهل الإمالة يميلونه، وكذلك الساكن بعد كسرة، نحو: مِضْبَاح، وإِضْلَاح، ومِطْوَاع، ومِثْقَلَة - وهي التي لا يعيش لها ولد - ومن العرب مَنْ لا ينزل هذا منزلة المكسور.

وَشَرَطُ المؤخَّر عنها كونه: إمَّا مُتَّصِلاً، كسَاخِر، وحَاطِب، وحَاظِل، ونَاقِف، أو منفصلاً بحرف، كَنَاقِق، ونَافِخ، ونَاعِق، وبَالِغ، أو بحرفين، كمَوَائِق ومُنَاشِيط، وبعضهم يُميل هذا لتراخي الاستعلاء.

وَشَرَطُ الإمالة التي يَكْفُهَا المانع: أن لا يكون سببها كسرة مقدَّرة ولا ياء مقدَّرة؛ فإنَّ السَّبب المقدَّر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف أقوى من الظاهر؛ لأنَّه إمَّا متقدِّم عليها أو متأخِّر عنها، فمن ثَمَّ أميل، نحو: خاف وطاب وحق وزاغ.



مسألة: يُؤثِّر مانعُ الإمالة إن كان منفصلاً، ولا يؤثِّر سببها إلَّا مُتَّصِلاً؛ فلا يُمَال نحو: (أتى قَاسِمٌ) لوجود القاف، ولا (لزيد مال) لانفصال السَّبب.

هذا ملخص كلام النَّازِم وابنه، وعليهما اعتراض من وجهين: أحدهما: أنَّهما مثلاً ب (أتى قاسم) مع اعتراضهما بأنَّ الياء المقدَّرة لا يؤثِّر فيها المانع، والاستعلاء في هذا النوع لو اتَّصل لم يؤثِّر، والمثال الجيد (كتاب قاسم).

والثاني: أن نصوص التحوّين مخالفة لما ذكرا من الحكمين.
قال ابن عصفور في مُقَرَّبِهِ - بعد أن ذكر أسباب الإمالة - ما نصه: وسواء كانت
الكسرة متصلة أم منفصلة، نحو: (لزيد مال) إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى.
وقال أيضاً: وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل
لكسرة عارضة، نحو: (بمال قاسم) أو فيما أميل من الألفات التي هي صِلَاتُ الضَّمَائِرِ،
نحو: (أراد أن يعرفها قبل). انتهى. ولولا ما في شرح الكافية لحملتُ قوله في النظم:
وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْقُصِلُ

على هاتين الصّورتين؛ لأشعار (قد يفعل) في عرف المصنفين بالتقليل.



وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة؛ فإنها تمنع المستعلي والراء أن
يمنعا، ولهذا، أميل ﴿وَعَلَى أَنْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]،
مع وجود الصاد والغين، و﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ﴾ [المطففين: ١٨]، مع وجود الراء
المفتوحة، و﴿ذَارُ الْفَكَارِ﴾ [غافر: ٣٩]، مع وجودهما، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف
كالمتصلة، سمع سيبويه الإمالة في قوله:

٥٦٠ - عَسَى اللّهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ



فصل: تَمَالِ الفتحَة قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة:

أحدها: الألف، وقد مضت، وَشَرَطُهَا أَنْ لَا تكون في حرف، ولا في اسم
يُشَبِّهه؛ فلا تُمَال (إلا) لأجل الكسرة، ولا نحو: (على) للرجوع إلى الياء في نحو:
(عَلَيْكَ) و(عَلَيْهِ) ولا (إلى) لاجتماع الأمرين فيها. ويستثنى من ذلك: (ها) و(نا)
خاصّة؛ فإنهم طردوا الإمالة فيهما فقالوا: (مرّ بنا وبها) و(نظر إلينا وإليها). وأمّا
إمالتهم (أَنْتَى) و(مَتَى) و(بَلَى) و(لَا) في قولهم: (افْعَلْ هذا إمّا لا) فَشَادُّ من وجهين:
عدم التّمكّن، وانتفاء السّبب.

والثّاني: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحَة في غير ياء، وكونهما
متصلتين، نحو: (من الكبر) أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو: (من عمرو) بخلاف،
نحو: (أعوذ بالله من الغَيْرِ، ومن قبح السّيَرِ، ومن غَيْرِكَ) واشتراط الناظم تَطَرُّفَ الرّاء
مردود بنصّ سيبويه على إمالتهم فتحَة الطّاء من قولك: (رَأَيْتُ حَبَطَ رِيّاح).

والثالث: هاء التّأنيث، وإنّما يكون هذا في الوقف خاصّة، كَرَحْمَةِ وَنِعْمَةٍ؛ لأنّهم
شبهوا هاء التّأنيث بآلفه لاتفاقهما: في المخرج، والمعنى، والزيادة، والتطرف،

والاختصاص بالأسماء، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً نحو: ﴿كِتَبَةٌ﴾ [الحاقة: ٢٥] والصحيح المنع، خلافاً لثعلب وابن الأنباري.

هذا باب التصريف

وهو: تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي؛ فالأول: كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف. والثاني: كتغيير قول وعزو إلى قَال وعَزَا، ولهذين التغيرين أحكام كالصحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام عِلْمُ التَّصْرِيف، ولا يدخل التصريف في الحروف، ولا فيما أشبهها وهي الأسماء الْمُتَوَعَّلَةُ في البناء والأفعال الجامدة؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولامه، وَقَدْ وَبِلٌ، وما أشبه الحرف كتاء قمت، و(نا) من (قمنا)، وأما ما وُضِعَ عَلَى أكثر من حرفين ثم حُذِفَ بعضُه فيدخله التصريف، نحو: يَدٍ وَدَمٍ في الأسماء، ونحو: (قِ زَيْدًا) و(قُم) و(بِغ) في الأفعال.



فصل: ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد، وأَقْلُهُ التَّلَاثِيُّ كرجل، وغايته الخماسي كسَفَرَجَل، وما بينهما الرباعي كجَعْفَرٍ، وإلى مَزِيدٍ فيه، وغايته سبعة كاسْتِخْرَاجٍ، وأمثله في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر.

وأبنية التلثي أَحَدٌ عَشَرَ، والقسمة تقتضي اثني عشر؛ لأنَّ الأول: واجب الحركة، والحركات ثلاث، والثاني: يكون محرّكاً وساكناً؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر، وأمثلتها: فَلَسٌ، فَرَسٌ، كَيْفٌ، عَضُدٌ، جَبَرٌ، عَنَبٌ، إِبِلٌ، قُفْلٌ، صُرْدٌ، دُئِلٌ، عُتْقٌ، والمهملة منها، فُعِلٌ.

وأما قراءة أبي السَّمَال: ﴿وَالسَّمَاءُ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧]، بكسر الحاء وضمة الباء، فقبيل: لم تثبت، وقيل: أتبع الحاء للتاء من ذات، والأصلُ ﴿الْحُبُكِ﴾ بضميتين، وقيل: على التداخل في حرفي الكلمة، إذ يقال: حُبُكٌ - بضميتين - وَحِبُكٌ - بكسرتين.

وزعم قومٌ إهمال فُعِلَ أيضاً، وأجابوا عن دُئِلٍ وَرَيْمٍ بأنهما منقولان من الفعل واحتجَّ المبتون بُوْعِلَ لغة في الوْعِلِ، وإنما أهمل أو قلَّ لقصدِهم تخصيصه بفعل المفعول.

والرباعيُّ المجرّدُ مفتوحُ الأول والثالث كجَعْفَرٍ، ومكسورهما كزُبُرَجٍ، ومضمومهما كدُمُلُجٍ، ومكسور الأول مفتوح الثاني، كفِطْحُلٍ، ومكسور الأول مفتوح الثالث، كدِرْهَمٍ.

وزاد الأخفش والكوفيتون مضمومَ الأول مفتوحَ الثالث كجُخْدَبٍ، والمختار أنه

فرع من مضمومهما، ولم يُسمع في شيء إلا وسمع فيه الضم، كجُحْدَبٍ، وطُخْلَبٍ، وجُرْشَعٍ، ولم يسمع في بُرْثَنٍ وَبُرْجَدٍ وَعَرْفُطٍ إِلَّا الضمُّ.

وللخماسي المجرد أربعة، أمثلتها: سَفَرَجَل، جَحْمَرِش، قِرْطَعْب، قُدْغِيل.

فجملّة الأوزان المتفق عليها عشرون، وما خرج عما ذكرناه من الأسماء العربية الوضع، فهو مُفَرَّغ عنها؛ إمّا بزيادة كُمُنْطَلَقٍ وَمُخْرَنْجِمٍ، أو بنقص أصل، كيدٍ وَدَمٍ، أو بنقص حرف زائد، كـ (عُلْبِطٍ) أصله عُلَابِطٌ؛ بدليل أنّهم نطقوا به، وأنّهم لا يوالون بين أربع محرّكات، أو بتغيير شكل، كتغيير مضموم الأوّل والثالث: بفتح ثالثة في نحو: جُحْدَبٍ، وبكسر أوّله في نحو: خِرْزُوعٍ، وتغيير مكسورهما بضمّ ثالثة في زُبُرٍ، وأما سَرَحْسُ وَيَلْخُسُ فأعجميان.



فصل: وينقسم الفعل إلى مُجَرَّدٍ، وأقلّه ثلاثة كضرب، وأكثره أربعة، كدُخْرِجٍ. وإلى مزيد فيه، وغايته: ستة، كاستُخْرِجَ، وأوزانه كثيرة.

وأوزانُ الثلاثي ثلاثة: كضرب وَعَلِمَ وَظُرِفَ، وأمّا نحو: ضُربَ، بضمّ أوّله وكسر ثانيه - فمَنْ قال: (إنّه وزن أصليّ) مستدلاً بأن، نحو: جُنَّ وَبُهِتَ وَطُلَّ دُمُهُ، وَأُهِدِرَ، وَأُولِعَ بكذا، وَعُنِيَ بحاجتي، بمعنى اعتنى بها، وَزُهِيَ علينا، بمعنى تكبر لم تستعمل إلا مبنية للمفعول - عدّة رابعاً، وَمَنْ قال: (إنّه فرعٌ من فعل الفاعل) مستدلاً بترك الإدغام في نحو: سُويِرَ، لم يعدّه.

وللرباعي وزنٌ واحدٌ كدُخْرِجَ، ويأتي في دُخْرِجَ - بالضم - الخلاف في فعل المفعول.



فصل: في كيفية الوزن، ويسمى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء، فالعين، فاللام، مُعْطَاةٌ ما لموزونها من تحرّك وسكون، فيقال في فُلَسَ: فَعُلَ، وفي ضُربَ: فَعَلَ، وكذلك في قامَ وَشَدَّ، لأنّ أصلهما: قَوَمَ وَشَدَدَ، وفي عَلِمَ: فَعِلَ، وكذلك في هابَ وَمَنَّ، وفي ظُرِفَ: فَعُلَ، وكذلك في طَالَ وَحَبَّ.

فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت لأمّا ثانية في الرباعي، فقلت في جعفر: فَعَلَلُ، وثانية وثالثة في الخماسي، فقلت في جَحْمَرِش: فَعَلَّلِل.

ويقابل الزائد بلفظه، فيقال في أكرمَ، وَيَبْطِرَ، وَجَهْوَرَ: أَفَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُولَ، وفي أَفْتَدَرَ: أَفْتَعَلَ، وكذلك في اضْطَبَّرَ وَأَدَّكَرَ، لأنّ الأصل: اضْطَبَّرَ وَأَدَّكَرَ، وفي استُخْرِجَ: اسْتَفْعَلَ.

إِلَّا أَنَّ الزَّائِدَ إِذَا كَانَ تَكَرُّاراً لِأَصْلٍ فَإِنَّهُ يُقَابَلُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِمَا قَبِلَ بِهِ ذَلِكَ الْأَصْلُ، كَقَوْلِكَ فِي جَلَّتِ، وَسُخُنُونَ، وَأَعْدَدُونَ: فَعِلِيلٌ، وَفَعْلُولٌ، وَافْعُولٌ. وإذا كَانَ فِي الْمَوْزُونِ تَحْوِيلٌ، أَوْ حَذْفٌ، أَتَيْتَ بِمِثْلِهِ فِي الْمِيزَانِ، فَتَقُولُ فِي نَاءٍ: فَلَعٌ، لِأَنَّهُ مِنْ نَأَى، وَفِي الْحَادِي: عَالَفٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَحْدَةِ، وَتَقُولُ فِي يَهَبُ: يَعْلُ، وَفِي بَغٍ: فُلٌ، وَفِي قَاضٍ: قَاعٌ.



فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله:
وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْضَيْ
وفي التعريفين نظر، أما الأول: فلأن الواو من (كُوكِبَ)، والنون من (قَرْنُقُلْ)
زائدتان كما ستعرفه مع أنَّهما لا يسقطان.

وأما الثاني: فلأن الفاء من (وَعَدَ) والعين من (قَالَ) واللام من (غَزَا) أصول مع
سقوطهنَّ في: (يَعِدُ) و(قُلْ) و(لَمْ يَغْزُ).
وتحريرُ القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال: اعلم أنَّه لا يحكم على حرف
بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين، ثم الزائد نوعان، تكرار لأصل،
وغيره.

فالأول: لا يختصُّ بأحرف بعينها، وشرطه أن يماثل اللام كَجَلْبَبَ وَجَلْبَابٍ أَوْ
العين: إما مع الاتصال كَقَتْلَ، أَوْ مع الانفصال بزائد كَعَقْتُقْلَ، أَوْ تماثل الفاء والعين
كَمَرْمَرِيسَ، أَوْ العين واللام كَصَمَحَمَحَ، وأما الذي يماثل الفاء وحدها كَقَرَقَفَ،
وَسُنْدُسَ، أَوْ العين المفصولة بأصل كَحَذَرْدٍ - فأصلي.

وإذا بُنِيَ الرباعي من حرفين فإن لم يصحَّ إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كِسِمْسِمَ،
وإن صحَّ كَلَمَلَمَ وَلَمَمَ، فقال الكوفيتون: ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف مماثل
للثاني، وقال الزجاج: زائدٌ غير مُبدلٍ من شيء، وقال بقية البصريين: أصل.
والنوع الثاني: مختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أَرَبَعَ مرات
فقال:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةَ مَسْئُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ
فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين، كضارب، وعِمَاد، وَعَظْبِي
وَسَلَامِي، بخلاف، نحو: قال وغزا.

وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط؛ أحدها: ما ذكر في الألف. والثاني: أن لا تكون الكلمة من باب سمسّم، والثالث: أن لا تتصدّر الواو مطلقاً، ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع، وذلك نحو: صَيَّرَ، وَجَّهَرَ، وَقَضَيْبَ، وَعَجَّزَ، وَجَذَرِيَّةً، وَعَزَّوْفَةً، بخلاف، نحو: بَيْتَ، وَسَوَّطَ، وَيُؤَيُّوْ، وَوَعَوَعَةً، وَوَرَنْتَلْ، وَيَسْتَعُورَ.

وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً، وهي: أن تتصدّر، ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط، وأن لا تلزم في الاشتقاق، وذلك نحو: مَسْجِدَ وَمَثْبِجَ، بخلاف، نحو: ضِرْغَامَ، وَمَهْدَ، وَمَرَزْجُوشَ، وَمِرْزَعِزَ، فإنَّهم قالوا: (ثَوْبٌ مُمَرَّعَزٌ) فأثبتوها في الاشتقاق.

وتزاد الهمزة المصدّرة بالشّرطين الأولين، نحو: أَفْكَلَ وَأَفْضَلَ، بخلاف، نحو: كُنَابِيلَ، وأَكَلَ، وإِسْطَبَلَ.

وتزاد المتطرفة بشرطين، وهما: أن تسبقهما ألف، وأن تُسبق تلك الألف بأكثر من أصليين، نحو: حَمْرَاءَ وَعِلْبَاءَ وَقَرْفُصَاءَ، بخلاف، نحو: مَاءٍ وَشَاءٍ وَبَنَاءٍ وَأَبْنَاءٍ.

وتزاد النون متأخرة بالشّرطين، نحو: عُثْمَانُ وَعُضْبَانُ، بخلاف، نحو: أَمَانٌ وَسِنَانٌ.

وتزاد متوسطة بثلاثة شروط: أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية، وأن تكون ساكنة، وأن تكون غير مدغمة، وذلك، كَعَصْنَفَرٍ، وَعَقَنْقَلٍ، وَقَرَنْقَلٍ، وَحَبَنْطَى، وَوَرَنْتَلٍ، بخلاف عَثِيرَ، وَعَرْبَقَ، وَعَجَنَسَ.

وتزاد مُصَدَّرَةً في المضارع.

وتزاد التاء في التأنيث كقائمة، والمضارع كتنقوم، والمطاوع كتعلم، وتَدَخَّرَجَ والاستِفْعَالُ والتَّفْعُلُ والافْتِعَالُ وفروعهن.

وتزاد السين في الاستفعال، وأهملها الناظم وابنه.

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمّهات وأَهْرَاقَ، وَطَيْسَلٌ للكثير، بدليل سقوطها في الأئومة والإراقة والطّيس.

وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء، بنحو: (لِمَةً) و(لَمْ تَرَهُ) ولللام بـ (بذلك) و(تلك) فمردود؛ لأنّ كلاً من هاء السّكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءاً من غيرها.

وما خلا من هذه القيود حُكم بأصالته، إلّا إن قامت حُجّة على الزيادة، فذلك حكم بزيادة همزتي شَمَالٍ وَاخْبَنْطَأَ، وميمي دَلَامِصٍ وَابْنُثُمَ، ونوني حَنْظَلٌ وَسُنْبُلٌ، وتاءني مَلَكُوتٌ وَعِفْرِيَّتٌ، وسيّني قُدْمُوسٌ وَأَسْطَاعٌ، لسقوطها في الشّمُولِ وَالْحَبْطِ والدلاصة والبنوة والملك والعُفْر - بفتح أوله وهو التراب - والقدّم والطاعة، وفي قولهم: (حَظَلَّتِ الْإِبِلُ) إذا آذاها أكل الحَنْظَلِ، و(أَسْبَلَ الزَّرْعُ). وبزيادة نوني نَرْجَسَ

وهُنْدَلِجْ ، وتاءِي تَنْضُبْ وَتُخَيِّبْ لانتفاء فَعْلِلْ وفُعْلَلْ وفُعْلَلْ .



فصل في زيادة همزة الوصل

وهي : همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرَج .

ولا تكون في مضارع مطلقاً، ولا في حرف غير أل، ولا في ماض ثلاثي كَأَمَرَ وأخذ، ولا رباعي، كأكرم وأعطى، بل في الخماسي كانطلق، والسداسي كاستخرج، وفي أمرهما، وأمر الثلاثي كاضرب، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي كالانطلاق والاستخراج .

قالوا: وفي عشرة أسماء محفوظة، وهي: اسْمٌ، وأسْتُ، وابن، وأبْنُم، وأبْنَةُ، وامْرُؤ، وامْرَأة، واثْنان، واثْنَتَان، وأَيْمُنُ المخصوص بالقسم؛ وينبغي أن يزيدوا (أل) الموصولة؛ وإيْمُ لغة في أيْمُن، فإن قالوا: هي أيْمُن فحذفت اللام، قلنا: وابنم هو ابن فزيدت الميم .

مسألة: لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات، وجوب الفتح في المبدوء بها أل، ووجوب الضم في نحو: أَنْطَلِقُ وَأَسْتَخْرِجُ مبنيين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل، نحو: أَقْتُلْ، اكْتُبْ، بخلاف امشُوا افْضُوا، وَرُجِحَانِ الضم على الكسر فيما عَرَضُ جعلُ ضمة عينه كسرة من نحو: اغْزِي، قاله ابن الناظم، وفي تكملة أبي علي أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاصُ ضَمِّ الهمزة، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة المُشَمَّة، وَرُجِحَانِ الفتح على الكسر في أيْمُن وأبْنُم، ورجحانُ الكسر على الضم في كلمة اسم، وجوازُ الضم والكسر والإشمام في نحو: اخْتَارَ وانْقَادَ مبنيين للمفعول، ووجوب الكسر فيما بقي، وهو الأصل .

مسألة: لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما حذفت الهمزة المكسورة، نحو: ﴿أَتَحَذَّرْتَهُمْ سَخِرًا﴾ [ص: ٦٣]، ﴿أَسْتَغْفَرْتُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وهو الأصل؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا تُحَقِّقْ، لأنَّ همزة الوصل لا تثبت في الدَّرَج إلا ضرورة، كقوله:

٥٦١ - أَلَا لَا أَرَى اثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً

بل الوجه أن تُبَدَلَ ألفاً، وقد تُسَهَّلُ مع القصر، تقول: (أَلْحَسَنُ عِنْدَكَ) و(أَيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ) بالمد على الإبدال راجحاً، وبالتسهيل مرجوحاً، ومنه قوله:

٥٦٢ - أَلَلْحَقُّ إِنْ دَارَ الرَّبَّابِ تَبَاعَدَتْ

وقد قرىء بها في نحو: ﴿الَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿الَّذِينَ﴾ [يونس: ٩١].



هذا باب الإبدال

الأخرفُ التي تُبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام تسعة، يجمعها (هدأت مُوطياً) وخرج بقولنا: (شائعاً) نحو قولهم في: (أَصِيلَان): تصغير أصيل على غير قياس، وفي: (اضطجع)، وفي نحو: (علي) في الوقف: أصيلال والطَّجَع، وَعَلَج، قال:

٥٦٣ - وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَالاً أَسَائِلُهَا

وقال:

٥٦٤ - مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حِثْفٍ فَالطَّجَعُ

وقال:

٥٦٥ - خَالِي عُؤَيْفٌ وَأَبُو عَالِجٍ

وتسمى هذه اللغة عَجَجَةً قُضَاعَةً.

ومعنى (هدأت) سكنت، و(مُوطياً) من أوطأته جعلته وطيئاً؛ فالياء فيه بدل من الهمزة.

وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل؛ إذ جمعها فيه، في: (طويت دائماً)، ثم إنه لم يتكلم هنا عليها مع عدّه إيّاها، ووجهه أنّ إبدالها من غيرها إنّما يطرد في الوقف على نحو: رَحْمَةٌ وَنِعْمَةٌ، وذلك مذكور في باب الوقف، وأمّا إبدالها من غير التّاء فمسموع كقولهم: هَيْأَكَ، وَلِهَيْئِكَ قائمٌ، وَهَرَقْتُ الماءَ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ، وَهَرَخْتُ الدَّابَّةَ.



فصل في إبدال الهمزة

تُبدلُ من الواو والياء في أربع مسائل:

إحداها: أن تتطرف إحدهما بعد ألف زائدة، نحو: كِسَاءٌ وَسَمَاءٌ وَدُعَاءٌ، ونحو:

بناء وَطَبَاءَ وَفَنَاءَ، بخلاف، نحو: قَاوَلَ وَبَايَعَ وَإِدَاوَةَ وَهِدَايَةَ، ونحو: غَزَوْ وَطَبَّى، ونحو: واو وآي.

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو: حمراء، فَإِنَّ أصلها حَمَرَى كَسَكْرَى، فزيدت أَلَفَ قبل الآخر للمد كَأَلَفَ كتاب وغلّام، فأبدلت الثانية همزة.

الثانية: أَنْ تقع إحداهما عيناً لاسم فاعِلٍ أَعْلَتْ فيه، نحو: قاتل وبائع، بخلاف، نحو: عَيْنٍ، فهو عاين، وَعَوَرَ فهو عَاوِرٌ.

الثالثة: أَنْ تقع إحداهما بعد أَلَفَ مَفَاعِلٍ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد، نحو: عجائز وصحائف، بخلاف قَسُورَةٍ وَقَسَاوِرَ، وَمَعِيشَةٍ وَمَعَايِشَ، وشُدٌّ مُصِيبَةٍ وَمَصَائِبَ، وَمَنَارَةٌ وَمَنَائِرَ.

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف، نحو: قِلَادَةٌ وَقِلَانِدٌ، ورسالة ورسائل.

الرابعة: أَنْ تقع إحداهما ثاني حرفين لَيَّتَيْنِ بينهما أَلَفَ مَفَاعِلٍ، سواء كان اللينان ياءَيْنِ كَنَيَّافٍ جمع نَيْفٍ، أو واوَيْنِ، كأَوَاتِلَ: جمع أَوَّلٍ، أو مختلفين كسيائد جمع سَيِّدٍ إذ أصله سَيُّودٌ، وأمّا قوله:

٥٦٦ - وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

فأصله بالعواوير؛ لأنّه جمع عَوَّارٍ وهو الرَّمَدُ، فهو مفاعيل، كطواويس، لا مفاعل؛ فلذلك صُحِّحَ، وعكسه قول الآخر:

فِيهَا عَيَائِلُ أَسْوَدٌ وَنَمُرٌ

فأبدل الهمزة من ياء مفاعيل؛ لأنَّ أصله مَفَاعِلُ، لأنَّ عيائيل جمع عَيْلٍ - بكسر الياء - واحد الْعِيَالِ، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله:

٥٦٧ - ... تَنُقَّادُ الصَّيَارِيفِ

فلذلك أُعِلَّ.

وهنا مسألة خاصة بالواو، اعلم أنّه إذا اجتمع وَآوَانٍ وكانت الأولى: مُصَدَّرَةً، والثانية: إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوِيَّةِ، أبدلت الواو الأولى همزة؛ فالأولى نحو: جمع وَاصِلَةٍ وَوَاقِيَةٍ، تقول: أَوَاصِلُ وَأَوَاقٍ، وأصلهما: وَوَاصِلُ وَوَوَاقٍ، والثانية نحو: الأولى أنثى الأول، أصلها وُولى بووين، أو لاهما: فاء مضمومة، والثانية: عين ساكنة، بخلاف، نحو: ووفى وووري، فَإِنَّ الثانية ساكنة منقلبة عن أَلَفٍ «فَاعِلٍ»، وبخلاف، نحو: الوُولى بووين مُحَقَّقاً من الوُؤلى بوو مضمومة فهمزة، وهي أنثى

الأوأل، أَفْعَلَ من وأل إذا لجأ، وخرج باشتراط التصدير، نحو: هَوَوِيَّ وَنَوَوِيَّ، المنسوب إلى هَوَى وَنَوَى.



فصل في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة، ويقع ذلك في بابين:
أحدهما: باب الجمع الذي على مَفَاعِلَ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واواً.
وخرج باشتراط العروض، نحو: المرأةَ وَالْمَرَائِي؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد لأنَّ المرأةَ مِفْعَلَةٌ من الرؤْيَةِ، فلا تُغَيَّرُ في الجمع، وخرج باشتراط اعتلال اللام، نحو: صَحَائِفَ وَعَجَائِزَ وَرَسَائِلَ؛ فلا تغير الهمزة في شيءٍ من ذلك أيضاً.

وأما ما حَصَلَ فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان: قلبُ كسرة الهمزة فتحة، ثم قلبها ياءً في ثلاث مسائل، وهي: أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو منقلبة عن واوٍ. وواواً في مسألة واحدة، وهي: أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة.

مثال ما لامه همزة خَطَايَا، أصلها خطايىء - بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها - ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف، فصار خطائىء - بهمزتين - ثم أبدلت الهمزة الثانية ياءً، لما سيأتي من أنَّ الهمزة المتطرِّفة بعد همزة تبدل ياءً، وإن لم تكن بعد مكسورة، فما ظنُّك بها بعد المكسورة؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحةً للتخفيف؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامه صحيحة، نحو: مَدَارَى وَعَدَارَى في المَدَارِي والعَدَارِي، قال:

٥٦٨ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لَلْعَدَارَى مَطِيَّيَ

وقال:

٥٦٩ - تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُئْتَى وَمُرْسَلِ

فَفَعَلَ ذلك هنا أولى، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصار خَطَاءً - بألفين بينهما همزة - والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شِبْهُ ثلاثِ أَلِفَاتٍ، فأبدلت الهمزة ياءً؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال.

ومثال ما لامه ياء أصلية قَضَايَا، أصلها قضايى - بياين الأولى: ياء فَعِيلَةٍ، والثانية: لام قَضِيَّةٍ - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحةً. ثم قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياءً، فصار قضايا بعد أربعة أعمال.

ومثال ما لاه واو قلبت في المفرد ياء مَطيَّة؛ فَإِنَّ أَصْلَهَا مَطيَّوَةٌ فَعِيْلَةٌ مِنَ الْمَطا، وهو الظَّهْر، ثم أُبدلت الواو ياءً، ثم أُدغمت الياء فيها، وذلك على حد الإبدال والإدغام في سَيُود ومَيُوت؛ إذ قيل فيه: سَيَد ومَيَّت، وجمعها مَطايا، وأصلها مَطايو، ثم قلبت الواو ياءً لتطرُّفها بعد الكسرة، كما في الغازي والداعي، ثم قلبت الياء الأولى همزةً كما في صحائف، ثم أُبدلت الكسرة فتحةً، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة ياءً؛ فصار مَطايا بعد خمسة أعمال.

ومثال ما لاه واو سلمت في الواحد: هِراوة وهِراوى، وذلك أننا قلبنا ألف هِراوة في الجمع همزةً على حد القلب في رسالة ورسائل، ثم أُبدلنا الواو ياءً لتطرُّفها بعد الكسرة، ثم فتحنا الكسرة فانقلبت الياء ألفاً، ثم قلبنا الهمزة واواً؛ فصار هِراوى بعد خمسة أعمال أيضاً.



الباب الثاني

باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

والذي يُبدلُ منهما أبدأ هو الثانية، لا الأولى؛ لأنَّ إفراط الثقل بالثانية حَصَلَ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو يكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى: متحركة، والثانية: ساكنة، أُبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى، فتبدل ألفاً بعد الفتحة، نحو: آمَنْتُ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها: «وكان يأْمُرُنِي أَنْ آتَزَرَ» وهو بهمزة فألف، وعَوَّامُ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة، ولا وَجَهَ له؛ لأنَّه افتعل من الإزار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة، وياء بعد الكسرة، نحو: إيمان. وَشَدَّتْ قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا لَهُمْ﴾ [قرش: ٢]؛ بالتحقيق، وواواً بعد الضمة، نحو: أَوْثَمَنَ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ (أَوْثَمَنَ) بهمزتين، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وَرَدَهُ.

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة؛ فإن كانتا في موضع العين؛ أُدغمت الأولى في الثانية، نحو: سَأَلَ ولَالَ ورَأَسَ. وإن كانتا في موضع اللام أُبدلت الثانية ياءً مطلقاً؛ فتقول في مثال قِمَطَرٍ من قَرَأَ: قَرَأَي، وفي مثال سَفَرَجَلٍ منه: قَرَأَيَا - بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أُبدلت ياء

مطلقاً، وإن لم تكن طَرَفًا وكانت مضمومة؛ أبدلت واوًا مطلقاً.
وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واوًا، وإن انكسر أبدلت ياء.

وأمثلة المتطرفة أن تبني من قرأ مثل: جَعْفَرٍ أو زَبْرَجٍ أو بُزْنٍ، وأمثلة المكسورة أن تبني من أم مثل أَصْبَحَ - بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمهما والباء فيهن مكسورة - فتقول في الأول: أُمِّمٌ - بهزنتين مفتوحة فساكنة - تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكّن من إدغامها في الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياء، وكذا تفعل في الباقي أيضاً وذلك واجب، وأمّا قراءة ابن عامر والكوفيين: ﴿أُمِّمَةٌ﴾ [القصص: ٥] بالتحقيق، فمِمَّا يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز، وأمثلة المضمومة: أُوبٌ، جمع أَبٌ وهو الْمَرْعَى، وأن يُبْنَى من أم مثل إَصْبَحُ - بكسر الهمزة وضمّ الباء - أو مثل أُبْلُمُ؛ فتقول: أوم - بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة - وأصل الأول: أُأُبُّ على وزن أفلس، وأصل الثاني والثالث: إِئْمٌ وَأُؤْمٌ؛ فنقلوا فيهنّ، ثم أبدلوا الهمزة واوًا، وأدغموا أحد المثليين في الآخر ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أوادم جمع آدم، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أوَيديم تصغير آدم، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من أم على وزن إَصْبَحَ - بكسر الهمزة وفتح الباء -.

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحرّكتين همزة مضارعة نحو: أُوْمٌ وأَيْنٌ مضارعِي أَمَمْتُ وأَنْتُ جاز في الثانية التّحْقِيقُ تشبيهاً لهمزة المتكلم لدالتها على مَعْنَى بهمزة الاستفهام، نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].



فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين:

إحداهما: أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في مِضْبَاحٍ: مَصَابِيحٍ، وفي مِفْتَاحٍ: مَفَاتِيحٍ، وكذلك تصغيرهما.

الثانية: أن تقع قبلها ياء تصغير، كقولك في غُلَامٍ: غُلِيمٍ.

وأما إبدالها من الواو ففي عَشْرِ مَسَائِلَ:

إحداها: أن تقع بعد كسرة، وهي إما طَرَفٌ كَرَضِيٍّ وَقَوِيٍّ وَعُفْيٍّ وَالْعَازِيٍّ والدَّاعِيٍّ، أو قبل تاء التّأْنِيثِ كَشَجِيَّةٍ، وَأَكْسِيَّةٍ، وَعَازِيَّةٍ، وَعُرَيْقِيَّةٍ في تصغير عَرْقُوءَةٍ، وَشَدٌّ سَوَاسِيُوءَةٍ في جمع سواء، وَمَقَاتِيُوءَةٌ بمعنى خُدَامٍ، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثال قَطِرَانٍ من الغزو: غَزِرِيَانٍ.

الثانية: أن تقع عيناً لمصدر فعل أُعْلَتْ فيه ويَكُون قبلها كسرة، وبعدها ألف، كصَيَامٍ وَاثْقِيَادٍ، وَاغْتِيَادٍ، بخلاف، نحو: سَوَارٍ، وَسَوَاكٍ؛ لانتفاء المصدرية، ونحو: لَأَوْدَ لِيَوَادًا وَجَاوَزَ جَوَارًا، لصحة عين الفعل، وَحَالَ جَوْلًا، وَعَادَ المريض عَوْدًا، لعدم الألف، وَرَاحَ رَوَاحًا لعدم الكسرة.

وقلّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ﴾ [النساء: ٥]، وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْكِبَىٰ أَلِيَّتَ الْحَرَامِ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، في قراءة نافع وابن عامر في النساء، وفي قراءة ابن عامر في المائدة.

وشدّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نارت الطّيبة نَوَارًا، بمعنى نفّرت، ولم يُسمع له نظير.

الثالثة: أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة. وهي في الواحد: إمّا مُعَلَّةٌ، نحو: دَارٍ وَدِيَارٍ، وَحِمْلَةٍ وَحَيْلٍ، وَدِيمَةٍ وَدِيمٍ، وَقِيَمَةٍ وَقِيمٍ، وَقَامَةٍ وَقِيمٍ؛ وشذ حاجة وجوج، وإمّا شبيهة بالمُعَلَّة، وهي الساكنة. وشرط القلب في هذه أن يَكُون بعدها في الجمع ألف، كسَوَاطٍ وَسِيَّاطٍ، وَخَوْضٍ وَحِيَاضٍ، وَرَوْضٍ وَرِيَاضٍ؛ فإن فقدت صحّحت الواو، نحو: كُوزٍ وَكُوزَةٍ وَعَوْدٍ - بفتح أوله؛ للمسن من الإبل - وَعَوْدَةٍ؛ وشذ قولهم: ثَبْرَةٌ وَتُصْحَحُ الواو إن تحركت في الواحد، نحو: طَوِيلٌ وَطَوَالٌ؛ وشذّ قوله:

٥٧٠ - وَأَنَّ أَعَزَّاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا

قيل: ومنه ﴿الضَّيْفَتُ الْيَتَامَى﴾ [ص: ٣١]، وقيل: جمعٌ جيّد، لا جَوَادٍ. أو أُعْلَتْ لامه كجمع رِيَانٍ وَجَوٍّ - بتشديد الواو - فيقال: رِوَاءٌ وَجِوَاءٌ، بتصحيح العين، لثلاً يتوالى إعلالان، وكذلك ما أشبههما، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب النظم، فتأمّله.

الرابعة: أن تقع طَرَفًا رابعة فصاعداً؛ تقول: عَطَوْتُ وَزَكَوْتُ؛ فإذا جثت بالهمزة أو التضعيف قلت: أُعْطِيتُ وَزَكِيتُ. وتقول في اسم المفعول: مُعْطِيَانٌ وَمُزَكِّيَانٌ، حمل الماضى على المضارع، واسم المفعول على اسم الفاعل، فإنّ كلا منهما آخره كسرة. وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال، نحو: تَغَارَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا؛ مع أنّ المضارع لا كسر قبل آخره، فأجاب بأنّ الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله - وهو غَارَيْنَا وَدَاعَيْنَا - حملاً على تُغَارِي وَتُدَاعِي، ثم استصحب معها.

الخامسة: أن تلي كسرةً، وهي ساكنة مفردة، نحو: مِيرَانٌ وَمِيَقَاتٌ، بخلاف، نحو: صَوَانٌ وَسَوَارٌ وَاجْلِيوَادٌ وَأَعْلِيوَاتٌ.

السادسة: أن تكون لاماً لَفْعَلِيٍّ - بالضم صفة، نحو: ﴿إِنَّا زَيْنًا أَسْمَاءُ الدُّنْيَا﴾ [الصفات: ٦]، وقولك: لِلْمَتَمِّينَ الدَّرَجَةُ الْعُلْيَا، وأما قول الحجازيين: (القُصُوى) فشاذ

قياساً فصيح استعمالاً، نُبّه به على الأصل، كما في اسْتَحْوَذَ والقَوْد. فإن كانت فُعْلَى اسماً لم تغير، كقوله:

٥٧١ - أَذَاراً بِحُزْوَى هَجَبٍ لِّلْعَيْنِ عِبْرَةً

السابعة: أن تلتقي هي والياء في كلمة؛ والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سبب وميت، أصلهما: سَيُودٌ وَمَيُوتٌ؛ ومثاله فيما تقدمت الواو طي وَلَيٌّ مصدرأ طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ، وأصلهما: طَوِيٌّ وَلَوِيٌّ.

ويجب التصحيح إن كانا من كلمتين، نحو: (يَدْعُو يَاسِر) و(يَزْمِي وَاْعِد) أو كان السابق منهما متحركاً، نحو: طويل وَعَبُور، أو عارض الذات، نحو: رُوية مخفف رُوية، أو عارض السكون، نحو: قَوِيٌّ فَإِنَّ أصله الكسر، ثم إنه سَكَنَ للتخفيف، كما يقال في عِلْمٍ: عِلْمٌ.

وشذ عماً ذكرنا ثلاثة أنواع: نوع أُعِلَّ، ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاءِ تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، بالإبدال والإدغام، ونوعٌ صُحِّحَ مع استيفائها، نحو: ضَيَّوْنَ وَأَيَّوْمَ، وَعَوَى الكلب عَوِيَّةً، وَرَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ، ونوعٌ أُبْدِلَتْ في الياء واواً وأدغمت الواو فيها، نحو: عَوَّةٌ وَنَهْوٌ عن المنكر.

وأطرَد في تصغير ما يكسُر على مَفَاعِل - نحو: جَدُولٌ وَأَسْوَدٌ لِلْحَيَّة - الإعلال والتصحيح.

الثامنة: أن تكون لامٌ مفعولٍ الذي ماضيه على فَعَلٍ - بكسر العين - نحو: رَضِيَهُ فهو مَرَضِيٌّ وقَوِيٌّ على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه، وشذ قراءة بعضهم: ﴿مَرَضُوءَةٌ﴾ [الفجر: ٢٨]، فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح، نحو: مَغْرُوزٌ، وَمَدْعُوزٌ، والإعلال شاذ؛ كقوله:

٥٧٢ - أَنَا اللَّيْثُ مَغْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيًّا

والتاسعة: أن تكون لامٌ فُعُول جمعاً، نحو: عَصَاٌ وَعُصِيٌّ وَقَفَاٌ وَقَفِيٌّ وَذَلُّواٌ وَذُلِّيٌّ، والتصحيح شاذ؛ قالوا: أَبُوءُ، وَأُخُوٌّ، وَنُحُوٌّ جمعاً لِنَحْوٍ وهو الجهة، وَنُجُوٌّ - بالجيم - جمعاً لَنُجُوٍّ، وهو السَّحَاب الذي هَرَّاقَ ماءه، وَبُهْوٌ وهو المصدر وَبُهْوٌ.

فإن كان فُعُول مفرداً وجب التصحيح، نحو: ﴿وَعَتَوُا عَتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصاص: ٨٣]، وتقول: نما المَالُ ثُمُومًا، وَسَمًا زيد سُمُومًا وقد يُعَلُّ نحو: عَتَا الشَّيْخُ عُتِيًّا، وقسا قلبه قِسِيًّا.

العاشرة: أن تكون عيناً لَفْعَلٍ جمعاً صحيح اللام كضَيِّمٌ وَثَيِّمٌ؛ والأكثر فيه التصحيح؛ تقول: صُومٌ وَثُومٌ، ويجب إن اعتلت اللام، لثلاثا يتوالى إعلالان وذلك

كشَوَى وَغَوَى جَمْعِي شَاوٍ وَغَاوٍ، أَوْ فُصِّلَتْ مِنَ الْعَيْنِ، نَحْوُ: صُومًا وَنُومًا، لِبَعْدِهَا حِينَئِذٍ مِنَ الطَّرَفِ، وَشَذَّ قَوْلُهُ:

٥٧٣ - فَمَا أَرَقَّ النَّيَّامُ إِلَّا كَلَامُهَا

فصل في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة، وهي أن ينضم ما قبلها، نحو: بُويعَ وَضُورِبَ، وفي التنزيل: ﴿مَا وَدَّيَ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ٢٠].

وأما إبدالها من الياء ففي أربع مسائل:

إحداها: أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع، نحو: مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ، ويجب سلامتها إن تحركت، نحو: هُيامٌ، أو أدغمت كحَيْضٌ، أو كانت في جمع ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كِهيمٍ ويبيضُ في جمع أَفْعَلٌ أَوْ فَعْلَاءٌ.

الثانية: أن تقع بعد ضمة وهي إما لَامٌ فِعْلٌ كَنَهْوُ الرَّجُلِ وَقَصُّوْهُ بِمَعْنَى مَا أَنْهَاهُ، أَيْ: أَعْقَلَهُ، وما أَقْضَاهُ، أَوْ لَامٌ اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كأن بُنِيَ مِنَ الرَّمِيْ مِثْلَ مَقْدَرَةٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ: مَرْمُوءَةٌ، بِخِلَافِ، نَحْوُ: تَوَانِي تَوَانِيَّةٌ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ تَوَانِيًّا بِالضَّمِّ كَتَكَاسَلٍ تَكَاسَلًا، فَأَبْدَلْتَ ضَمَّتَهُ كَسْرَةً لَتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنَ الْقَلْبِ، ثُمَّ طَرَأَتِ التَّاءُ لِإِفَادَةِ الْوَحْدَةِ وَبَقِيَ الْإِعْلَالُ بِحَالِهِ، أَوْ لَامٌ اسم مختوم بالألف والنون كأن بُنِيَ مِنَ الرَّمِيْ عَلَى وَزْنِ سَبْعَانَ اسم الموضع الذي يقول فيه ابن الأحمر:

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ

فإِنَّكَ تقول: رَمُوانٍ.

الثالثة: أن تكون لاماً لَفْعَلَى، - بفتح الفاء - اسماً لا صفةً، نحو: تَقْوَى وَشَرَوْى وَفَتَوَى، قال الناطم وابنه: وَشَذَّ سَعْيًا لِمَكَانٍ، وَرَيًّا لِلرَّائِحَةِ، وَطَغْيًا لَوْلَدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، انتهى؛ فأما الأول: فيحتمل أنه منقول من صفة كَحَزَيًا وَصَدْيًا مَوْثِي حَزْيَانٍ وَصَدْيَانٍ، وأما الثاني: فقال النحويون: صفة غلبت عليها الإسمية، والأصل: رائحة رَيًّا، أَيْ: مَمْلُوءَةٌ طَيِّبًا، وأما الثالث: فالأكثرُ فيه ضَمُّ الطَّاءِ؛ فَلَعَلَّهُمْ اسْتَصْحَبُوا التَّصْحِيحَ حِينَ فَتَحُوا لِلتَّخْفِيفِ.

الرابعة: أن تكون عيناً لِفُعْلَى - بالضم - اسماً كطُوبَى مَصْدَرًا لَطَابٍ، أَوْ اسماً لِلجَنَةِ، أَوْ صفة جارية مُجْرَى الْأَسْمَاءِ وهي فُعْلَى أَفْعَلٌ، كَالطُّوبَى وَالْكُوسَى وَالْخُورَى مَوْثَاتٍ أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ، والذي يدل على أنها جارية مُجْرَى الْأَسْمَاءِ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ يَجْمَعُ عَلَى أَفَاعِلٍ، فيقال: الأفاضل والأكابر، كما يقال في جمع أَفْكَلٍ: أَفَاكِلَ.

فإن كان فُعَلَى صفةً محضةً وجب قلب ضمته كسرة، ولم يسمع من ذلك إلا ﴿فَسَمَةُ ضِرْكَةٍ﴾ [النجم: ٢٢]، أي: جائرة: ومِشْيَةٌ حِكْمَى، أي: يتحرك فيها المنكبان هذا كلام النحويين.

وقال النَّاظِم وابنه: يجوز في عين فُعَلَى صفةً أن تسلم الضمة فتقلب الياء واوًا، وأن تبدل الضمة كسرةً فتسلم الياء؛ فتقول: الطُّوبَى والطَّيْبَى، والكُوسَى والكَيْسَى، والضُّوْقَى والضَّيْقَى.



فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط:

الأول: أن يتحرَّكا؛ فلذلك صَحَّتا في القَوْل والْبَيْع لسكونهما.

والثاني: أن تكون حركتهما أصلية، ولذلك صَحَّتا في جَبَل وتَوَم مخففي: جَبَّال وتَوَّام.

والثالث: أن يفتح ما قبلهما، ولذلك صَحَّتا في العَوْض والجَبَل والسُّور.

والرابع: أن تكون الفتحة مُتَّصِلَةً، أي: في كلمتيهما، ولذلك صَحَّتا في ضرب واحد، وضرب ياسر.

والخامس: أن يتحرَّك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامَّين، ولذلك صَحَّت العين في بَيَان وطَوِيل وَخَوَزَتْق، واللام في رَمَيَا وَغَزَوْا وَفَتَيَانَ وَعَصَوَانَ وَعَلَوِي وَفَتَوِي، وأُعلت العين في قَامَ، وَبَاعَ وَبَابَ وَنَابَ لتحرك ما بعدها، واللام في غَزَا وَدَعَا وَرَمَى وَبَكَى؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك في يَخْشُونَ وَيَمْحُونَ، وأصلهما يَخْشَيُونَ وَيَمْحَوُونَ؛ فقلبتا ألفين، ثم حذفنا للساكنين.

والسادس: أن لا تكون إحداهما عيناً لفعل الذي الوصف منه على أَفْعَلَ، نحو: هَيْفَ فهو أَهْيَفُ، وَعَوِرَ فهو أَعْوَرُ.

والسابع: أن لا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل كَالْهَيْفَ.

والثامن: أن لا تكون الواو عيناً لافْتَعَلَ الدالُّ على معنى التَّفَاعُلِ، أي: التشارك في الفاعلية والمفعولية، نحو: اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا فإنه في معنى تجاوروا وتشاوروا. فأما الياء فلا يُشْتَرَطُ فيها ذلك: لقربها من الألف، ولهذا أُعلت في اسْتَأَفُوا مع أنَّ معناه تَسَائَفُوا.

والتاسع: أن لا تكون إحداهما مَثْلُوَّةً بحرفٍ يستحقُّ هذا الإعلال؛ فإن كانت

كذلك، صَحَّتْ وأُعِلَّتِ الثانية، نحو: الْحَيَا، وَالْهَوَى وَالْحَوَى مصدر: حَوِيَ إِذَا اسْوَدَّ. وربما عكسوا فَأَعْلَوْا الأولى وصححوا الثانية، نحو: آيَة فِي أَسْهَلِ الْأَقْوَالِ.

فإن قلت: لنا أَسْهَلُ منه، قول بعضهم: إِنَّهَا فَعِلَةٌ كَثِيقَةٌ؛ فَإِنَّ الإِعْلَالَ حِينَئِذٍ عَلَى الْقِيَاسِ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: إِنَّ أَصْلَهَا أُيِّنَتْ - بفتح الياء الأولى - أو أُيِّنَتْ - بسكونها - آيَّةٌ فاعِلَةٌ؛ فَإِنَّهُ يُلْزَمُ إِعْلَالُ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، وَإِعْلَالُ السَّاكِنِ، وَحَذْفُ الْعَيْنِ لغير مُوجِبٍ.

قلت: ويلزم على الأول تقديم الإِعْلَالَ عَلَى الإِدْغَامِ، والمعروف العكس، بدليل إِبْدَالِ هَمْزَةِ أَيْمَةٍ يَاءٍ لَا أَلْفَاءٍ؛ فَتَأْمَلُهُ.

والعاشر: أَنْ لَا يَكُونَ عَيْنًا، لِمَا آخِرُهُ زِيَادَةٌ تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ؛ فَلِذَلِكَ صَحَّحْنَا فِي نَحْوِ: الْجَوْلَانِ وَالْهَيْمَانَ وَالصُّورَى وَالْحَيْدَى. وَشَدَّ الإِعْلَالَ فِي مَا هَانِ وَدَارَانَ.



فصل في إبدال التاء من الواو والياء

إِذَا كَانَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَاءَ لِلِافْتِعَالِ أَبْدَلْتَ تَاءً وَأَدْغَمْتَ فِي تَاءِ الْافْتِعَالِ، وَمَا تَصْرَفَ مِنْهَا، نَحْوُ: اتَّصَلَ وَاتَّعَدَّ، مِنَ الْوَصْلِ وَالْوَعْدِ، وَاتَّسَرَ مِنَ الْيُسْرِ، قَالَ:

٥٧٤ - فَإِنْ تَتَّعِدْزِي أَتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا

وقال:

٥٧٥ - فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَّلِجْنَ مَوَالِجَا

وَتَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ الْإِزَارِ (إِيتَزَرَ)، وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الْيَاءِ تَاءً وَإِدْغَامُهَا فِي التَّاءِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ بَدَلَ مِنْ هَمْزَةٍ، وَلَيْسَتْ أَصْلِيَّةً، وَشَدَّ قَوْلُهُمْ فِي افْتَعَلَ مِنَ الْأَكْلِ: (اتَّكَلَ)، وَقَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ فِي اتَّخَذَ: (إِنَّهُ افْتَعَلَ مِنَ الْأَخْذِ) وَهَمْ، وَإِنَّمَا التَّاءُ أَصْلٌ، وَهُوَ مِنْ تَخَذَ، كَاتَّبَعَ مِنْ تَبَعَ.



فصل في إبدال الطاء

تُبْدَلُ وَجُوبًا مِنْ تَاءِ الْافْتِعَالِ الَّذِي فَاؤُهُ صَادٌ أَوْ ضَادٌ أَوْ طَاءٌ أَوْ ظَاءٌ، وَتَسْمَى أَخْرُفُ الْإِطْبَاقِ، تَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنْ صَبَرَ: اضْطَبَّرَ، وَلَا تُدْغَمُ؛ لِأَنَّ الصَّفِيرِيَّ لَا يَدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ، وَمِنْ ضَرَبَ: اضْطَرَبَ، وَلَا تُدْغَمُ؛ لِأَنَّ الضَّادَ حَرْفَ مُسْتَطِيلٍ، وَمِنْ

طَهَرَ: اظْطَهَرَ، ثم يجب الإدغام، لاجتماع المثليين في كلمة، وأولهما ساكن ومن ظَلَمَ: اظْطَلَمَ، ثم لك ثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني، ومع عكسه، وقد روي بهن قوله:

٥٧٦ - هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوَاً، وَيُظْلِمُ أَخِيَاناً فَيَظْلِمُ

فصل في إبدال الدال

تُبْدَلُ وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه دالٌّ أو ذالٌّ أو زايٌّ، تقول في افْتَعَلَ من دَانَ: إِذْدَانٌ، ثم تُدْغَمُ لما ذكرناه في اظْطَهَرَ، ومن رَجَرَ ارْزَجَرَ، ولا تدغم لما ذكرناه في اضْطَبَرَ، ومن ذَكَرَ: إِذْذَكَرَ، ثم تُبْدَلُ المعجمة مهملة وتدغم، وبعضهم يعكس، وقد قرئ شاذاً: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [الفر: ١٥]، بالمعجمة.



فصل في إبدال الميم

أبدلت وجوباً من الواو في فَمٍ، وأصله فَوَه، بدليل أفَوَاه، فحذفوا الهاء تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم من الواو، فإن أُضِيفَ رُجِعَ به إلى الأصل، فقل: فُوكٌ وربما بقي الإبدال، نحو: «لُخْلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ».

ومن النون بشرطين، سكونها ووقوعها قبل الباء، سواء كانا في كلمة أو كلمتين، نحو: ﴿أُبْعَثْ﴾ [الشمس: ١٢]، و﴿مَنْ بَعَثْنَا﴾ [يس: ٥٢]، وشذوذاً في نحو قوله:

٥٧٧ - وَكَفَّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَيِّنَامِ

وأصله: (البَيِّنَانِ)، وجاء عكس ذلك في قولهم: (أَسْوَدُ قَاتِنٍ) وأصله: قاتم.

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرِّك المعتل
إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل:

إحداها: أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل.

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة، نحو: يَقُولُ وَيَبِيعُ، أصلهما يَقُولُ مَثَلُ: يَقْتُلُ، وَيَبِيعُ مَثَلُ: يَضْرِبُ، وأن تقلبه حرفاً يناسب تلك الحركة إن لم يُجانسها، نحو: يَخَافُ وَيُخِيفُ، أصلهما: يَخَوْفُ كَيَذْهَبُ وَيُخَوِّفُ كَيُكْرِمُ.

وَيَمْتَنِعُ الثَّقَلُ إِنْ كَانَ السَّاكِنُ مَعْتَلًا، نَحْوُ: بَايَعَ، وَعَوَّقَ وَيَبَّيَّنَ، أَوْ كَانَ فَعَلَ تَعَجَّبَ، نَحْوُ: مَا أَبَيَّنْتُهُ، وَأَبَيَّنَ بِهِ، وَمَا أَقْوَمُهُ، وَأَقْوَمَ بِهِ، أَوْ مَضَعَفًا، نَحْوُ: أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، أَوْ مَعْتَلُ اللَّامِ، نَحْوُ: أَهْوَى وَأَخْيَا.

المسألة الثانية: الاسم المُشَبَّه للمضارع فِي وَزْنِهِ دُونَ زِيَادَتِهِ، أَوْ فِي زِيَادَتِهِ دُونَ وَزْنِهِ؛ فَالْأَوَّلُ: كَمَقَامَ، أَصْلُهُ مَقُومٌ - عَلَى مِثَالِ مَذْهَبٍ - فَنَقَلُوا وَقَلَّبُوا، وَالثَّانِي: كَأَن تَبْنِي مِنَ الْبَيْعِ أَوْ مِنَ الْقَوْلِ أَسْمًا عَلَى مِثَالِ تَحْلِيءٍ - بِكَسْرِ التَّاءِ وَهَمْزَةٍ بَعْدَ اللَّامِ - فَإِنَّكَ تَقُولُ تَبْيِيعٌ - بِكَسْرَتَيْنِ بَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ - وَتَقِيلُ، كَذَلِكَ، وَهَذِهِ الْيَاءُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ لِسُكُونِهَا بَعْدَ الْكَسْرِ.

فَإِنْ أَشَبَّهَهُ فِي الْوِزْنِ وَالزِّيَادَةِ مَعًا، أَوْ بَايَنَهُ فِيهِمَا مَعًا، وَجِبَ التَّصْحِيحُ: فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، وَأَمَّا نَحْوُ: (يَزِيدُ) عِلْمًا فَمَنْقُولٌ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ بَعْدَ أَنْ أُعِلَّ إِذْ كَانَ فِعْلًا، وَالثَّانِي نَحْوُ: مِخْيَاطٌ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَقَالَ النَّاطِمُ وَابْنُهُ: وَكَانَ حَقٌّ مِخْيَاطٌ أَنْ يُعَلَّ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ خَاصَّةً بِالْأَسْمَاءِ، وَهُوَ مُشَبَّهٌ لِتَعْلَمَ، أَي: بِكَسْرِ حَرْفِ الْمِضَارَعَةِ فِي لُغَةِ قَوْمٍ، لَكِنَّهُ حَمَلَ عَلَى مِخْيَاطٍ لِمِثْلِهِ بِه لَفْظًا وَمَعْنَى، انْتَهَى. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَوْ صَحَّ مَا قَالَا لَلَزِمَ أَنْ لَا يُعَلَّ تَحْلِيءٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُشَبَّهًا لِتَحْسِبَ فِي وَزْنِهِ وَزِيَادَتِهِ. ثُمَّ لَوْ سُلِّمَ أَنَّ الْإِعْلَالَ كَانَ لِأَمْرًا لِمَا ذَكَرَ لَمْ يَلْزَمِ الْجَمِيعُ، بَلْ مَنْ يَكْسِرُ حَرْفَ الْمِضَارَعَةِ فَقَطْ.

المسألة الثالثة: الْمَصْدَرُ الْمُوَازِنُ لِأَفْعَالٍ أَوْ اسْتِفْعَالٍ، نَحْوُ: إِقْوَامٌ وَاسْتِقْوَامٌ، وَيَجِبُ بَعْدَ الْقَلْبِ حَذْفُ إِحْدَى الْأَلْفِينَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ؛ لِزِيَادَتِهَا، وَقُرْبِهَا مِنَ الطَّرْفِ. ثُمَّ يَوْتِي بِالتَّاءِ عَوَضًا، فَيُقَالُ: إِقَامَةٌ، وَاسْتِقَامَةٌ. وَقَدْ تَحَذَفَ، نَحْوُ: ﴿وَقَالُوا الصَّلَاةُ﴾ [النور: ٣٧].

المسألة الرابعة: صِيغَةُ مَفْعُولٍ، وَيَجِبُ بَعْدَ الثَّقَلِ فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ، حَذْفُ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ لِمَا ذَكَرْنَا، وَيَجِبُ أَيْضًا فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ الْحَذْفُ، وَقَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرًا؛ لِثَلَاثِ تَنْقَلِبِ الْيَاءِ وَآوًا فَتَلْتَبِسُ ذَوَاتُ الْيَاءِ بِذَوَاتِ الْوَاوِ، مِثَالُ الْوَائِي مَقُولٌ وَمَضُوعٌ، وَالْيَائِي مَبِيعٌ وَمَدِينٌ.

وَبَنُو تَمِيمٍ تُصَحِّحُ الْيَائِي، فَيَقُولُونَ: مَبِيعٌ وَمَخْيُوطٌ، قَالَ:

٥٧٨ - وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وقال:

٥٧٩ - وَإِخَالُ أُنْذَكَ سَيِّدٌ مَغْيُونٌ

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، سُمِعَ ثَوْبٌ مَضُوءٌ، وفرسٌ مَقُودٌ.



هَذَا بَابُ الْحَذْفِ

وفيه ثلاث مسائل:

إحداها: تتعلق بالحرف الزائد، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلْ فإنَّ الهمزة تُحذف من أمثلة مضارعِهِ وَمِثَالِي وَضَفِهِ، أعني وصفي الفاعل والمفعول، تقول: أَكْرِمُ، وَنُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَمُكْرِمٌ، وَمُكْرِمٌ، وشذَّ قوله:

٥٨٠ - فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنَّ يُؤْكِرَمَا

المسألة الثانية: تتعلق بفاء الفعل، وذلك أنَّ الفعل إذا كان ثلاثياً واوياً الفاء مفتوح العين فإنَّ فاءَهُ تُحذف في أمثلة المضارع، وفي الأمر، وفي المصدر المبني على فِعْلَةٍ - بكسر الفاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف، تقول: يَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ، ويا زيدُ عِدْ عِدَّةً، وَأَمَّا الْوَجْهَةُ فاسم بمعنى الْجِهَةُ لا للتوجه، وقد ترك تاء المصدر شذوذاً، كقوله:

٥٨١ - وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

المسألة الثالثة: تتعلق بعين الفعل، وذلك أنَّ الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد، فإنه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تاماً، ومحذوف العين بعد نقل حركتها، ومع ترك النقل، وذلك نحو: ظَلَّ، تقول: (ظَلَلْتُ، وَظَلْتُ، وَظَلَّتْ)، وفي ظَلَّلَنْ، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَطَلَّتُمْ تَفْكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة، جاز الوجهان الأولان، نحو: يَقْرِزْنَ، وَيَقْرِزْنَ، وَاقْرِزْنَ، وَقِرْزَنَ.

ولا يجوز في نحو: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ﴾ [سبأ: ٥٠]، ولا في نحو: ﴿فَيُظَلِّلَنَّ رَوَاكِدَ عِلَانَ ظَهْرِيٍّ﴾ [الشورى: ٣٣]، إلا الإتمام، لأن العين مفتوحة، وقرأ نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، بالفتح، وهو قليل لأنه مفتوح، ولأن المشهور قَرَزْتُ في المكان - بالفتح - أَقِرُّ - بالكسر - وأما عكسه ففي قَرَزْتُ عيناً أَقِرُّ.



هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثلين المتحرّكين بأحد عشر شرطاً:
أحدهما: أن يكونا في كلمة كشَدَّ ومَلَّ وَحَبَّ، أصلهنَّ شَدَدَ بالفتح، ومَلَّلَ بالكسر، وَحَبَّبَ بالضم، فإن كانا في كلمتين، مثل: (جَعَلَ لَكَ)، كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

الثاني: أن لا يتصدَّر أولهما كما في دَدَن.

الثالث: أن لا يتَّصِلَ أولهما بمدغم، كجُسَّس، جمع جاسّ.

الرابع: أن لا يكونا في وزن ملحوق، سواء كان الملحوق أحد المثلين، كقَرَدَد ومَهْدَد، أو غيرهما كهَيْلَل، أو كليهما، نحو: أَفْعُسَس، فإنَّها ملحقة بجعفر، ودحرج، وأحرنجم.

الخامس والسادس والسابع والثامن: أن لا يكونا في اسم على فَعَل بفتحتين كطَلَل ومَدَد، أو فُعَل بضمّتين، كذُلِّل وجُدُد جمع جَدِيد، أو فَعَل بكسر أوله وفتح ثانيه كِلِمَم، وكِلَلٍ أو فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه كدُرَر وجُدَد جمع جُدَّة، وهي الطريقة في الجبل.

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام.

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة، نحو: اخْصَصَ أبي، واكْفَفَ الشرُّ، أصلهما: اخْصَصْ، واكْفَفْ - بسكون الآخر - ثم نُقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحُرِّكت الفاء لالتقاء الساكنين، وأن لا يكون المثلان ياءين، لازماً تحريك ثانيهما، نحو: حَيَّيْ، وَعَيَّيْ، ولا تاءين في افتعل، كاسْتَتَرَ واقتَتَلَ.

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام واللفك، قال تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ عَن بَيْنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ويقرأ أيضاً: ﴿مَنْ حَيٍّ﴾، وتقول: اسْتَتَرَ واقتَتَلَ، وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت؛ فتقول في الماضي: سَتَرَ وَقَتَّلَ، وفي المضارع يَسْتَرُ وَيَقْتُلُ، بفتح أولهما، وفي المصدر سِتَاراً وَقِتْلاً، بكسر أولهما.

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أخر:

إحداهن: أولى التّائين الزائدتين في أول المضارع، نحو: تَتَجَلَّى وتَتَذَكَّر. وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء، وبذلك قرأ البزي رحمه الله تعالى في الوصل، نحو: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ [البقرة:

٢٦٧، ﴿وَلَا تَرْجِعْ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿كُنْتُمْ تَمْنُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين، وهي الثانية، لا الأولى خلافاً لهشام، وذلك جائز في الوصل أيضاً، قال الله تعالى: ﴿نَارًا تَلْقَى﴾ [الليل: ١٤]، ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

وقد يجيء هذا الحذف في التون، ومنه على الأظهر قراءة ابن عاصم: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وأصله: نُتَجَّى - بفتح النون الثانية - وقيل: الأصل: نُنجي - بسكونها - فأدغمت كإجاصة وإجانة، وإدغام التون في الجيم لا يكاد يعرف، وقيل: هو من نجا ينجو، ثم ضُعفت عينه وأُسند لضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماضٍ.

الثانية والثالثة: أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً، أو فعل أمر، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام وهو لغة تميم، قال الله تعالى: ﴿وَأَغْضَضَ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] وقال الشاعر:

٥٨٢ - فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ

والتزم الإدغام في هَلَمْ، لثقلها بالتركيب، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر، نحو: رُدَّ وَشُدَّ من الضم للاتباع؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين.

ويجب الفك في أَفْعَلٍ في التعجب، نحو: أَشَدُّ بَيَاضٍ وَجْوهَ الْمُتَّقِينَ؛ وأُحِبُّ إلى الله تعالى بالمحسنين.

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل، نحو: حَلَلْتُ، و﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ﴾ [سبا: ٥]، ﴿وَسَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨].

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً؛ نحو: لِحَحْتِ عَيْنِهِ. وألِلَ السَّقاء، أو في ضرورة، كقوله:

٥٨٣ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجَزِلِ



فهرس الشواهد الواردة في كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام

الشاهد

رقم الشاهد

حرف الهمزة

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي	أبوه منذر ماء السماء	٣٩
.....	من لد شولاً فالى إتلائها	٩٦
وأعلم أن تسليماً وتركاً	للا متشابهان ولا سواء	١٣٦
لا أقعد الجبن عن الهيحاء	ولو توالى زمر الأعداء	٢٥٤
ريما ضربة بسيف صقيل	بين بصرى وطعنة نجلاء	٣٠٨
نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت	رد، التحية نطقاً أو بإيماء	٣٨٥
فلا والله لا يلفى لما بي	ولا للما بهم أبداً دواء	٤٠٧
يا عنز هذا شجر وماء	عاعيت لو ينفعني العيحاء	٤٦٤
إذا عاش الفتى مائتين عاماً	فقد ذهب اللذاة والفتاء	٥٢٦
سيغنيني الذي أغناك عني	فلا فقر يدوم ولا غناء	٥٣٧
ومهمه مغبرة أرجاؤه	كأن لون أرضه سماؤه	٥٥٣

حرف الباء الموحدة

أقلى اللوم عاذل والعتابا	وقولي إن أصبت لقد أصابا	١
--------------------------	-------------------------	---

١٣	لا يزالون ضاربين القباب	رب حي عرنس ذي طلال
١٥	فما هي إلا لمحة وتغيب	على أحوذيين استقلت عشية
٧٣	ترضى من اللحم بعظم الرقبه	أم الحليس لعجوز شهر به
٧٥	عليّ ولكن ملء عين حبيبها	أهابك إجلالاً، وما بك قدرة
٨٩	فالعيش إن حم لي عيش من العجب	باتت فؤادي ذات الخال سالبة
٩٢	على كان المسومة العراب	سراة بني أبي بكر تسامى
١٠٢	وما صاحب الحاجات إلا معذبا	وما الدهر إلا منجنوناً بأهله
١١٢	بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب	وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة
١١٥	فإنك مما أحدثت بالمجرب	فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها
١١٩	من الأكوار مرتعها قريب	وقد جعلت قلوب بني سهيل
١٢١	تكلمني أحجاره وملاعبه	وأسقيه حتى كاد مما أبثه
١٢٤	يكون وراءه فرج قريب	عسى الكرب الذي أمسيت فيه
١٢٦	حين قال الوشاة هند غضوب	كرب القلب من جواه يذوب
١٤٠	فإن لنا الأم النجيبة والأب	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
١٤٢	فإنني وقيار بها لغريب	فمن يك أمسى بالمدينة رحله
١٥٠	كأن ورديه رشاء خللب	
١٥٦	فيه نلذ ولا لذات للشيب	إن الشباب الذي مجد عواقبه
١٦١	لا أم لسي إن كان ذاك ولا أب	هذا لعمركم الصغار بعينه
١٧٥	إنما الشيخ من يدب دبيبا	زعمتني شيخاً، ولست بشيخ
١٨٩	أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب	كذاك أدبت حتى صار من خلقي
١٩١	ترى حبهم عاراً علي وتحسب	بأي كتاب أم بأية سنة
١٩٣	تقول هزيم الریح مرت بأثاب	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه
١٩٩	وأرأف مستكفى وأسمع واهب	وأنت أراني الله أمتع عاصم
٢٠٨	ألقحنها غر السحائب	نتج الربيع محاسناً
٢١٢	فإن الحوادث أودى بها	فإما ترينني ولي لمة
٢٢٥	يسؤك، وإن يكشف غرامك تدرب	وقالت: متى يبخل عليك ويعتلل
٢٢٨	ما دام معنياً بذكر قلبه	وإنما يرضي المنيب ربه
٢٣٤	عدلت بهم طهية والخشايبا	أثعلبة الفوارس أم رباحا

٢٣٦	فيه، كما غسل الطريق الثعلب	لذن بهز الكف يعسل متنه
٢٤٤	رجال فبزت نبلهم وكليب	تعفق بالأرطى لها وأرادها
٢٤٨	فندلاً زريق المال ندل الثعالب	على حين أهلي الناس جل أمورهم
٢٥٠	ألؤماً لا أبا لك واغترابا	أعبدأ حل في شعبي غريباً
٢٦٢	وما لي إلا مذهب الحق مذهب	وما لي إلا آل أحمد شيعة
٢٧٩	والزم توقي خلط الجد باللعب	أصخ مصبخاً لمن أبدى نصيحته
٢٩١	وأم أوعال كهها أو أقربا	خلي الذنابات شمالاً كثبا
٢٩٣	يورث المجد دائباً فأجابوا	ربه فتية دعوت إلى ما
٢٩٤	إلى اليوم، قد جربن كل التجارب	تخيرن من أزمان يوم حليلة
٢٩٦	فكلكم يصير إلى ذهاب	لدوا للموت وابنوا للخراب
٣١٠	كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه	أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
٣٤١	أيي وأيك فارس الأحزاب	فلئن لقيتك خاليتين لتعلمن
٣٤٢	لذن شب حتى شاب سود الذوائب	صريع غوان شاقهن وشقنه
٣٥٩	ولا عدمننا قهر وجد صنب	ما إن رأينا للهوى من طب
٣٩١	من ابن أبي شيخ الأباطح طالب	نجوت وقد بل المرادي سيفه
٣٨٨	حصباء در على أرض من الذهب	كأن صغرى وكبرى من فقاقتها
٤٠٢	يا ليت عدة حول كله رجب	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
٤٠٣	إلى الشر دعاء، وللشر جالب	فإياك إياك المراء؛ فإنه
٤٠٨	أصعد في علو الهوى أم تصوبا	فأصبح لا يسألنه عن بما به
٤١٠	أعيدكما بالله أن تحدثا حربا	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا
٤١٥	جرى في الأنابيب ثم اضطرب	كهز الرديني تحت العجاج
٤٤٨	يا للكهول وللشبان للعجب	يبكيك ناء بعيد الدار مغترب
٤٥٠	وللغفلات تعرض للأريب	ألا يا قوم للعجب العجيب
٤٥١	سيدعوه داعي ميتة فيجيب	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
٤٦٠	كأنما ذر عليه الزرنب	وا، بأبي أنت وفوك الأشنب
٤٩٧	تشيب الطفل من قبل المشيب	إذن والله نرميهم بحرب
٥٠٦	ما كنت أوتر أتراباً على ترب	لولا توقع معتر فأرضيه
٥١٩	ومن دون رمسينا من الأرض سبب	ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا
٥٢٠	عتبت، ولكن ما على الأرض معتب	أخلاي لو غير الحمام أصابكم

- فأما القتال لا قتال لديكم
في ليلة من جمادى ذات أندية
.....
لكل دهر قد لبست أثوبا
كأنه السيل إذا اسلحبا
عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر
.....
فغض الطرف إنك من نمير
- ولكن سيراً في عراض المواكب
لا يبصر الكلب في ظلماتها الطنبا
يا عمرو يا بن الأكرمين نسبا
حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيبا
مثل الحريق وافق القصب
بمنهمر جون الرباب سكوب
وكأنها تفاحة مطيوبة
فلا كعباً بلغت ولا كلابا

حرف التاء المثناة

- فإن الماء ماء أبي وجدي
خبير بنو لهب؛ فلا تك ملغياً
ألا عمر ولي مستطاع رجوعه
قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
وما كنت أدري قبل عزة ما البكى
علام تقول الرمح يثقل عاتقي
ليت، وهل ينفع شيئاً ليت؟
ربما أوفيت في علم
كلا أخي وخليلي واجدي عضداً
يا أبجر بن أبجر يا أنتا
كلف من عنائه وشقوته
والله أنجأك بكفي مسلمت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت
- ويثري ذو حفرت وذو طويت
مقالة لهبي إذا الطير مرت
فيرأب ما أثأت يد الغفلات
حتى ألت بنا يوماً مللمات
ولا موجعات القلب حتى تولت
إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت
ليت شباباً بوع فاشتريت
ترفعن ثوبي شمالات
في النائبات وإمام المللمات
أنت الذي طلقت عام جعتا
بنت ثمانى عشرة من حجته
من بعد ما وبعد ما وبعد مت
وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

- فيا ليتي إذا ما كان ذاكم
شربن بماء البحر ثم ترفعت
- ولجت وكنت أولهم ولوجا
متى لجج خضر لهن نثيج

- ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج ٣٥٤
يا ليتني علقت غير حارج قبل الصباح ذات خلق بارج ٤٢٦
أم صبيبي قد حببا أو دارج
خالي عويف وأبو علج المطعمان الضيف في العشج ٥٦٥

حرف الحاء المهملة

- نحن الذون صبحوا الصباحا نحن قتلنا الملك الجحجحا ٤٥
من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح ١٠٧
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائج ٢٠٤
إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح ٣٩١
أخاك أخاك؛ إن من لا أخاً له كساع إلى الهيجا بغير سلاح ٤٥٩
يا ناق سيرى عنقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا ٥٠١
وقولي كلما جشأت وجاشت: مكانك تحمدي أو تستريحي ٥٠٤
أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح ٥٤٢

حرف الدال المهملة

- أريت إن جاءت به أملودا أقائلن أحضروا الشهودا ٤
دعاني من نجد؛ فإن سنيته لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا ١٢
ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد ٢٠
لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنالهماء قنفو أكرم والد ٢٩
أريني جواداً مات هزلاً لعلني أرى ما تربن أو بخيلاً مخلدا ٣٣
قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد ٣٧
نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد ٣٨
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد ٧١
وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك إذا لم تلفه لك منجدا ٨٤
ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد ٨٧
قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا ٨٨

٩٠	كليلة ذي العائر الأرمـد	وبات وباتت له ليلة
١١٤	فلما دعاني لم يجدني بقعد	دعاني أخي والخيل بيني وبينه
١٢٢	إذا نحن جاوزنا حفير زياد	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
١٢٧	إذا غدا حشو ربطة وبرود	كادت النفس أن تفيض عليه
١٢٩	يقيناً لرهـن بالذي أنا كائد	أموت أسي يوم الرجاء وإنني
١٣١	وتعدو دون غاضرة العوادي	فلأنك موشك ألا تراها
١٣٢	تشكى فآتي نحرها فأعودها	فقلت عساها نار كأس وعلها
١٣٨	إلى حمامتنا أو نصفه فقد	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
١٤٧	حلت عليك عقوبة المتعمد	شلت يمينك إن قتلت لمسلماً
١٥٩	وقال ألا لا من سبيل إلى هند	فقام يذود الناس عنها بسيفه
١٧١	فإن اغتباطاً بالوفاء حميد	درت الوفي العهد يا عرو فاغتبط
١٧٧	فعدرت فيمن كان عنها معردا	ظننتك إن شبت لظى الحرب صالياً
١٨٠	يسومك ما لا يستطيع من الوجد	إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى
٢٠١	أجنـداً يحملن أم حديدا؟	ما للجمال مشيها وثيدا
٢٠٣	من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد	تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه
٢٢٩	ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى	لم يعن بالعلياء إلا سيداً
٢٤٥	جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
٢٥٨	علفتها تبناً وماء باردا	لما حططت الرحل عنها واردا
٢٦٠	عاف تغير إلا النوى والوتد	وبالصريمة منهم منزل خلق
٢٧٣	بذكراكم حتى كأنكم عندي	تسلت طراً عنكم بعد بينكم
٢٩٥	ملكاً أجار لمسلم ومعاهد	وملكت ما بين العراق ويشرب
٣٠٧	وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا	وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع
٣٧٥	جحاش الكرملين لها فديد	أتاني أنهم مزقون عرضي
٤٠٠	مهففة لها فرع وجيد	ورب أسيلة الخدين بكر
٤٠٤	أخذت علي موثقاً وعهودا	لا لا أبوح بحب بثنة؛ إنها
٤٣٥	سرادق المجد عليك ممدود	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٤٣٦	بأجود منك يا عمر الجوادا	فما كعب بن مامة وابن أروى
٤٤٢	أنت خلّفتني لدهر شديد	يا بن أمي ويا شقيق نفسي
٤٤٧	لأناس عتوهم في ازدياد	يا لقومي ويا لأمثال قومي

٤٦٥	أقوت وطال عليها سالف الأمد	يا دار مية بالعلياء فالسند
٤٧٢	قديمأ، ويقتط الزناد من الزند	ومن عضة ما ينبتن شكيرها
٤٧٧	ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا	وإياك والميتات لا تقربنها
٤٩٣	مني السلام وألا تشعرا أحدا	أن تقرأن على أسماء ويحكمما
٥٣٨	عصاً في رأسها منوا حديد	وقد أعددت للعذال عندي
٥٤٦	وزنبدك أثبتت أزنادهما	وجدت إذا اصطلحوا خيرهم
٥٤٧	وقد أراهن عني غير صداد	أبصارهن إلى الشبان مائلة
٥٦٣	عيت جواباً، وما بالربع من أحد	وقفت فيها أصيلاً لا أسائلها
٥٨١	وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا	إن الخليط أجدوا البين فانجردوا
٢١	ألا يجاورنا إلاك ديار	وما علينا إذا ما كنت جارتنا
٢٣	إياهم الأرض في دهر الدهارير	بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت
٢٧	إذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا	بلغت صنع امرئ بر إخالكه
٢٨	عن العهد، والإنسان قد يتغير	لئن كان إياه لقد حال بعدنا
٣٦	حاشاي، إني مسلم معذور	في فتية جعلوا الصليب إلههم
٤٠	ما مسها من نقب ولا دبر	أقسم بالله أبو حفص عمر
٤١	سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو	وما اهتز عرش الله من أجل هالك
٤٧	علينا اللأء قد مهدوا الحجورا	فما آباؤنا بأمن منه
٤٨	لعلي إلى من قد هويت أطير	أسرب القطا هل من يعير جناحه
٥٧	فما لدى غيره نفع ولا ضرر	ما الله موليك فضل فاحمدنه به
٥٨	ولو أتيح له صفو بلا كدر	ما المستفز الهوى محمود عاقبة
٥٩	أبناء يعصر حين اضطرها القدر	لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت
٦٢	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر	ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً
٦٣	صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
٦٨	سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا	ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر
٨٢	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر	ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى
٨٣	وكونك إياه عليك يسير	ببذل وحلم ساد في قومه الفتى
١٠٤	إذ هم قریش، وإذ ما مثلهم بشر	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
١٠٩	يبغي جوارك حين لات مجير	لهفي عليك للهفة من خائف
١١٦	وهل ينكر المعروف في الناس والأجر	ولكن أجراً لو فعلت بهين

- فأبت إلى فهم، وما كدت آتياً
وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها
بأي بلاء يا نمير بن عامر
فلا أب وابناً مثل مروان وابنه
تعلم شفاء النفس قهر عدوها
وقد زعمت أنني تغيرت بعدها
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة
أبالأراجيز يا بن اللؤم توعدني
إذا قلت إنني آتب أهل بلدة
غداة أحلت لابن أصرم طعنة
وأحقرهم وأهونهم عليهم
جاء الخلافة أو كانت له قدراً
نبئتهم عذبوا بالنار جارهم
وإنني لتعروني لذكراك هزة
من أمكم لرغبة فيكم جبر
أفي الحق أن مغرم بك هائم
أبحنا حيهم قتلاً وأسراً
بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة
اطلب ولا تضجر من مطلب
أقول لها حين جد الرحيب
أنفساً تطيب بنيل المنى
لمن الديار بقنة الحجر
ما زال مذ عقدت يده إزاره
ربما الجامل المؤبل فيهم
إنارة العقل مكسوف بطوع هوى
والذئب أخشاه إن مررت به
دعوت لما نابني مسورا
ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة
- وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر
إذا للام ذوو أحسابها عمرا
وأنتم ذنابي لا يدين ولا صدر
إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
فبالغ بلطف في التحيل والمكر
ومن ذا الذي يا عز لا يتغير
عشبة لاقينا جذام وحميرا
وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورا
وضعت بها عنه الولية بالهجر
حصين عبيطات السدائف والخمر
وإن كانا له نسب وخير
كما أتى ربه موسى على قدر
وهل يعذب إلا الله بالنار
كما انتفض العصفور بلله القطر
ومن تكونوا ناصريه ينتصر
وأنت لا خل لدي ولا خمر
عدا الشمطاء والطفل الصغير
لديكم، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
فأفة الطالب أن يضجرا
ل: أبرحت ربا وأبرحت جارا
وداعي المنون ينادي جهاراً
أقوين من حجج ومن دهر
فسما فأدرك خمسة الأشبار
وعناجيج بينهن المهار
وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
وحدي، وأخشى الرياح والمطرا
فلبى فلبى يدي مسور
فما شربوا بعداً على لذة خمرة

- أكل امرئ تحسبين أمراً
ضروب بنصل السيف سوق سمانها
فتاتان أما منهما فشبيهة
ثم زادوا أنهم في قومهم
فذلك إن يلق المنية يلقها
نعم امرأ هرم، لم تعر نائبة
ولست بالأكثر منهم حصى
لا يبعدن قومي الذين هم
النازلون بكل معترك
لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً
يا ليثما أمنا شالت نعامتها
إن ابن ورقاء لا تخشى بواده
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا
حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له
جاري لا تستنكري عذيري
يا اسم صبراً على ما كان من حدث
لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره
خل الطريق لمن يبني المنار به
إذا مات منهم سيد سرق ابنه
ألم تروا إرمأً وعادا
ومر دهر على وبار
طلب الأزارق بالكثائب إذ هوت
لا تتركني فيهم شطيروا
لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى
إن وقتلي سليكاً ثم أعقله
لا أعرفن ربياً حوراً مدامعها
فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها
فكان مجني دون من كنت أتقي
كم عمة لك يا جرير وخالة
- ونار توقد بالليل نارا
إذا عدموا زاداً فإنك عاقر
هلالاً، وأخرى منهما تشبه البдра
غفر ذنبهم غير فخر
حميداً، وإن يستغن يوماً فأجدر
إلا وكان لمرتاع لها وزرا
وإنما العزة للكائر
سم العدة وأفة الجزر
والطيبون معاقد الأزر
شعث ابن سهم أم شعث ابن منقر
أيما إلى جنة أيما إلى نار
لكن وقائع في الحرب تنتظر
وإننا لنبغي فوق ذلك مظهرا
وقمت فيه بأمر الله يا عمراً
سيرى وإشفاقي على بعيري
إن الحوادث ملقي ومنظر
طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
وأبرز ببرزة حيث اضطررك القدر
ومن عضة ما ينبتن شكيرها
أودى بها الليل والنهار
فهلكت جهرة وبار
بشبيب غائلة النفوس غدور
إنني إذن أهلك أو أطيرا
فما انقادت الآمال إلا لصابر
كالثور يضرب لما عافت البقر
كان أبكارها نعال دوار
مطبعة من يأتها لا يضرها
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

- ٥٣٠ أَلَمْ أحم يسره بعدد عسر اطرده اليأس بالرجاء فكأي
 ٥٣٥ ولو تحننى كل عود ودبر لا بد من صنعا وإن طال السفر
 ٥٣٩ ليلاي منكن أم ليلى من البشر بالله يا طبيبات القاع قلن لنا
 ٥٤٤ غضب مضاربها باق بها الأثر كأنهم أسيف بيض يمانية
 ٥٤٥ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ
 ٥٤٨ فى أشب الغيطان ملتف الحظر حفت بأطواد جبال وسمر
 فيها عيائيل أسود ونمر
 ٥٥٢ لا أدلج الليل ولكن أبتكر لست بليلى ولكني نهر
 ٥٥٤ إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله
 ٥٥٥ وجاءت الخيل أثافي زمر أنا ابن ماوية إذ جد النقر
 ٥٦٢ أو انبت حبل أن قلبك طائر أألحق إن دار الرباب تباعدت
 ٥٦٦ وكحل العينين بالعواور حنى عظامي وأراه ثاغري
 ٥٧٥ تضايق عنها أن تولجها الإبر فإن القوافي تتلجن موالجاً

حرف السين المهملة

- ٣١ إذ ذهب القوم الكرام ليسي عددت قومي كعديد الطيس
 ١٤٥ في بلدة ليس بها أنيس يا ليتني وأنت يا لميس
 ٢٣٧ والحب يأكله في القرية السوس أليت حب العراق الدهر أطعمه
 ٢٤٠ أتك أتك اللاحقون احبس احبس فأين إلى أين النجاة ببغلتي
 ٢٦١ إلا اليعافير وإلا العيس وبلدة ليس بها أنيس
 ٣٢٩ دواليك، حتى كلنا غير لابس إذا شق ببرد شق بالبرد مثله
 ٣٧٤ هلالاً، وأخرى منهما تشبه الشمس فتاتان إما منهما فشبیهة
 ٤٥٣ ترجو الحباء، وريها لم يأس يا مرو إن مطيتي محبوسة
 ٤٨٣ عجائزاً مثل السعالي خمساً لقد رأيت عجباً مذ أمسا
 ٤٨٤ وتناس الذي تضمن أمس اعتصم بالرجاء إن عن بأس
 ٤٨٥ ومضى بفصل قضائه أمس اليوم أعلم ما يجيء به
 ٤٩٠ وعدتني غير مختلس كي لتقضيمني رقية ما

حرف الصاد المهملة

٥٧٤ فإن تتعدني أتعدك بمثلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا

حرف الضاد المعجمة

٨٥ قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبك حتى يغمض الجفن مغمضاً
 ٣٢٤ طول الليالي أسرع في نقضي طوين-طولي وطوين عرضي
 ٣٢٨ ضرباً هذاذيك وطعنأ وخضا يمضي إلى عاصي العروق النحضا

حرف الطاء المهملة

٣٩٤ حتى إذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

حرف الظاء المعجمة

٧٩ يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه

حرف العين المهملة

٣٠ تمل الندامي ما عداني؛ فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولع
 ٦٤ خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع
 ٦٩ فإن يك جثمانني بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع
 ٩٧ أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع
 ١٢٣ ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
 ١٢٨ سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا
 ١٥٧ تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع
 ١٦٤ لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع
 ٢١٥ فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إليّ، ثم تصدعوا
 ٢٣٥ إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

٢٤٢	نَ إذا هم لمحووا شعاعه	بعكاز يعشى الناظرين
٢٤٩	فما نيل الخلود بمستطاع	فصبراً في مجال الموت صبراً
٢٦٣	إذا لم يكن إلا النبيون شافع	فإنهم يرجون منه شفاعة
٢٨٩	يراد الفتى كيما يضر وينفع	إذا أنت لم تنفع فضر؛ فإنما
٢٩٠	لسانك كيما أن تغر وتخدع	فقلت: أكل الناس أصبحت مانحاً
٣٣٣	له ولد منها فذاك المذرع	إذا باهلي تحته حنظلية
٣٣٤	إليّ، فهلا نفس ليلي شفيها	ونبتت ليلي أرسلت بشفاعة
٣٣٥	فقلت: ألما تصح والشيب وازع	على حين عاتبت المشيب على الصبا
٣٦٣	عند الرقاد، وعبرة لا تقلع	أودى بني وأعقبوني حسرة
٣٦٤	فتخرموا، ولكل جنب مصرع	سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم
٣٦٧	وبعد عطائك المائة الرتاعا	أكفرأ بعد رد الموت عني
٣٩٩	فلم أعط شيئاً ولم أ منع	وقد كنت في الحر ذا تدرا
٤١١	عليه الطير ترقبه وقوعا	أنا ابن التارك البكري بشر
٤١٧	أموتي ناء أم هو الآن واقع	ولست أبالي بعد فقدي مالكا
٤٢١	ما بين ملجم مهره أو سافع	قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم
٤٤٣	يا بنة عما لا تلومي واهجعي
٤٤٦	إلى بيت قعيدته لكاع	أطوف ما أطوف ثم آوي
٤٧٦	تركع يوماً والدهر قد رفعه	لا تهين الفقير عليك أن
٤٩٢	فتتركها شناً ببیداء بلقع	أردت لكيما أن تطير بقربتي
٥٢٨	لستة أعوام، وذا العام سابع	توهمت آيات لها فعرفتھا
٥٣٢	وهي ثلاثة أذرع وأصبع	أرمي عليها وهي فرع أجمع
٥٦٤	مال إلى أرطاة حقف فألطجع	لما رأى ألا دعه ولا شبع

حرف الفاء

٦	صهباء خرطوماً عقاراً قرقفا	خالط من سلمى خياشيم وفا
٧٦	أذو نسب أم أنت بالحبي عارف؟	فقلت: حنان، ما أتى بك ههنا؟
١٠١	ولا صريف، ولكن أنتم الخزف	بني غدانة ما إن أنتم ذهب
١٠٥	وما كل من وافى منى أنا عارف	وقالوا تعرفها المنازل من منى

١٣٩	بدا أبي العباس والصيوبا	إن الربيع الجود والخريف
٣٤٤	فما عطفت مولى عليه العواطف	ومن قبل نادى كل مولى قرابة
٣٥٧	كما تضمن ماء المزنة الرصف	تسقي امتياحاً ندى المسواك ريقها
٤٧٥	أبدأ، وقتل بني قتيبة شافي	من نثقفن منهم فليس بأيب
٥٠٥	أحب إليّ من لبس الشفوف	ولبس عباءة وتقر عيني
٥٦٧	نفي الدراهم تنقاد الصياريف	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة

حرف القاف

٥٢	ذوات ينهضن بغير سائق	جمعتها من أينق موارد
٥٥	أمنت، وهذا تحملين طليق	عدس ما لعباد عليك إمارة
١٢٥	في بعض غراته يوافقها	يوشك من فر من منيته
١٤٣	بغاة ما بقينا في شقاق	ولا فاعلموا أنا وأنتم
١٦٤	اتسع الخرق على الراقق	لا نسب اليوم ولا خلة
٢٠٠	ستجزي بما تسعى فتسعد أو تشقى	حذار فقد نبئت إنك للذي
٢٤٧	بله الأكف كأنها لم تخلق	تذر الجماجم ضاحياً هاماتها
٣٩٨	قرع القواقيز أفواه الأباريق	أفنى تلادي وما جمعت من نشب
٤١٤	فيبدو، وتارات يجم فيغرق	وإنسان عيني يحسر الماء تارة
٥٠٣	وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق؟	ألم تسأل الربيع القواء فينطق
٥١٨	من الفتى وهو المغيظ المحنق	ما كان ضرك لو مننت، وربما
٥٧١	فماء الهوى يرفض أو يترقق	أداراً بحزوى هجت للعين عبرة

حرف الكاف

٥	أثرك الله به إيثاركا	والله أسماك سماً مباركاً
١٧٤	وإلا فهبني امرأ هالكا	فقلت: أجرني أبا مالك
٢٣٢	تختبط الشوك ولا تشاك	حوكت على نيرين إذ تحاك
٣٢٦	لم يك شيء يا إلهي قبلكا	وكنت إذ كنت إلهي وحدكا
٤٦٣	إني رأيت الناس يحمدونكا	يا أيها المائح دلوي دونكا

حرف اللام

- ما أنت بالحكم الترضى حكومته
تنورتها من أذرعَات وأهلها
رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً
أنا الذائد الحامي الذمار وإنما
أبني كليب إن عمِّي اللذا
محا حبها حب الألى كن قبلها
ألا عم صباحاً أيها الطفل البالي
إذا ما لقيت بنني مالك
ألا تسألان المرء ماذا يحاول
فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى
يذيب الرعب منه كل غضب
فقلت: يمين الله أبرح قاعداً
أنت تكون ماجد نبيل
لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكاً
أزمان قومي والجماعة كالذي
فلست بأتية ولا أستطيعه
لات هنا ذكرى جبيرة أم من
أبني إن أباك كارب يومه
وما قصرت بي في التسامي خؤولة
بأنك ربيع وغيث مريع
علموا أن يؤملون فجادوا
وما هجرتك حتى قلت معلنة:
ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد
فقلت: تعلم أن للصيد غرة
حسبت التقى والجود خير تجارة
أراهم رفقتي حتى إذا ما
- ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
بيثرب، أدنى دارها نظر عالي
شديداً بأعباء الخلافة كاهله
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
قتلا الملوك وفككا الأغلالا
وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل
وهل يعمن من كان في العصر الخالي
فسلم على أيهم أفضل
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل
عليهم وهل إلا عليك المعول
فلولا الغمد يمسكه لسالا
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
إذا تهب شمأل بليل
جنوده ضاق عنها السهل والجبل
لزم الرحالة أن تميل مميلاً
ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل
جاء منها بطائف الأهوال
فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل
ولكن عمي الطيب الأصل والخال
وأنت هناك تكون الشمالا
قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
لا ناقة لي في هذا ولا جمل
إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
وإلا تضيعها فإنك قاتله
رباحاً، إذا ما المرء أصبح ثاقلاً
تجافى الليل وانخزل انخزالاً

١٨٤	فصيروا مثل كعصف مأكول	ولعبت طير بهم أبابيل
١٩٠	وما إخال لدينا منك تنويل	أرجو وأمل أن تدنوا مودتها
٢٠٧	ل أهلي فكلهم يعذل	يلومونني في اشتراء النخيل
٢١١	ولا أرض أبقل إبقالها	فلا مزنة ودقت ودقها
٢١٦	ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل	ولما أبى إلا جماحاً فؤاده
٢١٨	وتغرس إلا في منابتها النخل	وهل ينبت الخطي إلا وشيجه
٢٢٠	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل	جزى ربه عني عدي بن حاتم
٢٢١	ولا جفا قط إلا جباً بطلا	ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم
٢٢٤	غيري، وعلق أخرى غيرها الرجل	علقتها عرضاً، وعلقت رجلاً
٢٢٦	وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله	فيا لك من ذي حاجة حيل دونها
٢٣٨	فلم أتخذ إلا فناءك موئلا	عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته
٢٣٩	وهيهات خل بالعقيق نواصله	فهيهات هيهات العقيق ومن به
٢٤٣	لغير جمل من خليلي مهمل	جفوني ولم أجف الأخلاء؛ إنني
٢٥١	منه وحرف الساقى، كطي المحمل	ما إن يمس الأرض إلا منكب
٢٥٢	لدى الستر إلا لبسة المتفضل	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
٢٥٧	مكان الكليتين من الطحال	فكونوا أنتم وبني أبيكم
٢٦٤	إلا رسيمه وإلا رمله	ما لك من شيخك إلا عمله
٢٦٧	وكل نعيم لا محالة زائل	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٢٦٩	يلوح كأنه خلل	لمية موحشاً طلل
٢٧٢	لنفسك العذر في إيعادها الأمل؟	يا صاح هل حم عيش باقياً فترى
٢٧٤	لدى وكرها العناب والحشف البالي	كأن قلوب الطير رطباً ويابساً
٢٧٨	على أثرينا ذيل مرط مرحل	خرجت بها أمشي تجر وراءنا
٢٨٣	رب العباد إليه الوجه والعمل	أستغفر الله ذنباً لست محصيه
٢٩٢	كه ولا كهن إلا حاظلا	فلا ترى بعلاً ولا حلائلا
٢٩٧	بصيرون في طعن الأباهر والكلى	ويركب يوم الروع منا فوارس
٣٠٥	تصل، وعن قيض بزياء مجهل	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
٣١٣	فألهيته عن ذي تائم محول	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
٣١٤	علي بأنواع الهموم ليبتلي	وليل كموج البحر أرخى سدوله
٣١٦	كدت أقضي الحياة من جلله	رسم دار وقفت في طلله

- فأنت به حوش الفؤاد مبطناً
لقد ظفر الزوار أقفية العدى
الود أنت المستحقة صفوه
إن للخير وللشر مدى
لعمرك ما أدري وإنني لأوجل
ولقد سددت عليك كل ثنية
مكر مفر مقبل مدبر معاً
عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رافة
فرشني بخير لا أكونن ومدحتي
أنجب أيام والداه به
كما خط الكتاب بكف يوماً
ضعيف النكاية أعداءه
كناطح صخرة يوماً ليوهونها
أخا الحرب لباساً إليها جلالها
أقيم بدار الحزم ما دام حزمها
فنعم ابن أخت القوم غير مكذب
ألا حبذا عاذري في الهوى
دنوت وقد خلناك كالبدر أجملاً
تروحي أجدر أن تقيلي
بكيت وما بكى رجل حزين
ويأوي إلى نسوة عطل
وإذا أقرضت قرضاً فاجزه
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
كأن دثاراً حلققت بلبونه
ورجا الأخطل من سفاهة رأيه
فما كان بين الخير لو جاء سالماً
تضل منه إبلي بالهوجل
أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل
فهيهات هيهات العقيق ومن به
- سهداً، إذا ما نام ليل الهوجل
بما جاوز الآمال ملأسر والقتل
مني، وإن لم أرج منك نوالا
وكلا ذلك وجه وقبل
على أيننا تعدو المنية أول
وأئتت نحو بني كليب من عل
كجلمود صخر حطه السيل من عل
فسقناهم سوق البغاث الأجادل
كناحت يوماً صخرة بعسيل
إذ نجلاه؛ فنعم ما نجلا
يهودي يقارب أو يزييل
يخال الفرار يراخي الأجل
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
وليس بولاج الخوالف أعقلا
وأحر إذا حالت بأن أتحولا
زهير حساماً مفرداً من حمائل
ولا حبذا الجاهل العاذل
فظل فؤادي في هواك مضللاً
غداً بجنبي بارد ظليل
على ربعين مسلوب وبال
وشعثاً مراضيع مثل السعالي
إنما يجزي الفتى ليس الجمل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل
عقاب تنوفي لا عقاب القواعل
ما لم يكن وأب له لينالا
أبو حجر إلا ليال قلائل
في لجة أمسك فلاناً عن فل
وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي
وهيهات خل بالعقيق نواصله

٤٦٦	بصبح، وما الإصباح منك بأمثل	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي
٤٦٧	يزخرف قولاً ولا يفعل	يميناً لأبغض كل امرئ
٤٧١	أفبعد كندة تمدحن قبिला	قالت فطيمة: حل شعرك مدحه
٤٧٩	فما طائري يوماً عليك بأخيلا	ذريني وعلمي بالأمر وشيمتي
٤٨٦	فقالت: لك الويلات؛ إنك مرجلي	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
٤٩٥	وأمكنني منها إذن لا أقيلا	لئن عاد لي عبدالعزیز بمثلها
٥٢١	ولكن لا خيار مع الليالي	ولو نعطي الخيار لما افترقنا
٥٢٣	لقد جار الزمن على عيالي	ثلاثة أنفس وثلاث ذود
٥٣٣	غراء، ومدتها مدامع نهل	إذا قلت مهلاً غارت العين بالبكى
٥٥١	وليس بذى سيف وليس بنبال	وليس بذى رمح فيطعنني به
٥٥٧	أرمض من تحت وأضحى من عله	يا رب يوم لي لا أظلمه
٥٦١	على حدثان الدهر مني ومن جمل	ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة
٥٦٨	فيا عجباً من كورها المتحمل	ويوم عقرت للعذارى مطيتي
٥٦٩	تضل العقاص في مثنى ومرسل	غدائره مستشزرات إلى العلا
٥٧٠	وأن أعزاء الرجال طيالهـا	تبين لي أن القماعة ذلة
٥٨٣	الواسع الفضل الوهوب المجزل	الحمد لله العلي الأجلل

حرف الميم

٨	ومن يشابهه أبه فما ظلم	بأبه اقتدى عدي في الكرم
٢٣	إلا يزيدهم حباً إليهم	وما أصحاب من قوم فأذكرهم
٢٤	على ذاك فيما بيننا مستديمها	وإني على ليلى لزار، وإنني
٤٢	والعيش بعد أولئك الأيام	ذم المنازل بعد منزلة اللوى
٤٤	لقليل فخر لهم صميم	هما اللتا لو ولدت تميم
٥٦	ولا يحد عن سبيل المجد والكرم	من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه
٦١	وهو على من صبه الله علقم	وإن لسانى شهدة يشتفى بها
٨٦	لذاته بادكار الموت والهـرم	لا طيب للعيش ما دامت منغصة
٩٣	وجيران لنا كانوا كرام	فكيف إذا مررت بدار قوم
٩٤	إن ظالماً أبداً وإن مظلوما	حدثت على بطون ضنة كلها

- إذا لم تك المرأة أبدت وسامة
وما خذل قومي فأخضع للعدى
يقول إذا اقلولى عليها وأقردت:
وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً
ويوماً توافينا بوجه مقسم
لا يهولنك اصطلاء لظى الحر
فلا لغو ولا تأثيم فيها
ألا ارعواء لمن ولت شبيبته
فلا تعدد المولى شريكك في الغنى
ما خللني زلت بعدكم ضمنا
هما سيدانا يزعمان، وإنما
ولقد علمت لتأتين منيتي
ولقد نزلت فلا تظني غيره
أبعد بعد تقول الدار جامعة
يلومونني في اشتراء النخيل
تولى قتال المارقين بنفسه
لقد ولد الأخيطل أم سوء
ما برئت من ريبة وذم
تزودت من ليلى بتكليم ساعة
فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا
يغضي حياء ويغضي من مهابته
ونبتت عبدالله بالجو أصبحت
قضى كل ذي دين فوفى غريمه
لا يركنن أحد إلى الإحجام
عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة
علقتها عرضاً وأقتل قومها
تخيرته فلم يعدل سواه
لعل الله فضلكم علينا
بيض ثلاث كنعاج جم
- فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم
ولكن إذا أدعوهم فهم هم
ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
إذا أنه عبد القفا واللهازم
كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
ب؛ فمحذورها كأن قد ألما
وما فاهوا به أبداً مقيم
وآذنت بمشيب بعده هرم
ولكنما المولى شريكك في العدم
أشكو إليكم حموة الألم
يسوداننا إن أيسرت غنماهما
إن المنايا لا تطيش سهامها
مني بمنزلة المحب المكرم
شملي بهم، أما تقول البعد محتوما
ل أهلي فكلهم ألوم
وقد أسلماه مبعد وحميم
على باب استها صلب وشام
في حربنا إلا بنات العم
فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها
عشية آناء الديار وشامها
فما يكلم إلا حين يبتسم
كراماً مواليتها لئاماً صميمها
وعزة ممطول معنى غريمها
يوم الوغى متخوفاً لحمام
فما لك بعد الشيب صباً متيماً؟
زعماء، لعمر أبيك ليس بمزعم
فنعم المرء من رجل تهام
بشيء أن أمكم شريم
يضحكن عن كالبرد المنهم

- ٣٠٤ من عن يميني تارة وأمامي
 ٣٠٩ كما الناس مجروم عليه وجارم
 ٣١٩ شفاء، وهن الشافيات الحوائم
 ٣٢٣ إلى الوشاة وإن كانوا ذوي رحم
 ٣٣٢ ببيض المواضي حيث لي العمائم
 ٣٣٦ على حين يستصبين كل حليم
 ٣٤٣ وإن كانت مودتكم لماما
 ٣٤٥ أكاد أغص بالماء الحميم
 ٣٤٧ لعناً يشن عليه من قدام
 ٣٥٢ بمثل أو أنفع من بيل الديم
 ٣٦٠ فإن نكاحها مطر حرام
 ٣٦٢ زيد حمار دق باللحام
 ٣٦٦ أهدى السلام تحية ظلم
 ٣٦٩ طلب المعقب حقه المظلوم
 ٣٧٦ والناذرين إذا لم ألقهما دمي
 ٣٨٠ ربعة خيراً، ما أعف وأكرما
 ٣٨٦ منه إلا صفحة أو لمام
 ٣٩٨ يفضلها في حسب وميسم
 ٤٠٥ يرين من أجاره قد ضيما
 ٤١٨ فقلت: أهى سرت أم عادني حلم
 ٤٢٠ هنالك أم في جنة أم جهنم
 ٤٣٣ بمثلك هذا لوعة وغرام
 ٤٣٧ وليس عليك يا مطر السلام
 ٤٣٩ أقول: يا اللهم يا اللهما
 ٤٥٧ وأضحت منك شاسعة أماما
 ٤٦٨ فما التخلي عن الإخوان من شيمي
 ٤٦٩ كما عهدتك في أيام ذي سلم
 ٤٧٠ لكي تعلمي أنني امرؤ بك هائم
 ٤٧٣ إذا نال مما كنت تجمع مغنما
- فلقد أراني للرماج دريئة
 وننصر مولانا، ونعلم أنه
 أبأنا بهم قتل، وما في دمائهم
 ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم
 ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم
 لأجتذب منهن قلبي تحلماً
 فريشي منكم وهواي معكم
 فساغ لي الشراب وكنت قبلاً
 لعن الإله تعلقة بن مسافر
 علقت آمالي فتمت النعم
 فإن يكن النكاح أحل شيء
 كأن برزون أبا عصام
 أظلم إن مصابكم رجلاً
 حتى تهجر في الرواح وهاجها
 الشامي عرضي ولم أشتمهما
 جزى الله عني والجزاء بفضله
 حب بالزور الذي لا يرى
 لو قلت ما في قومها لم تيثم
 إن إن الكريم يحلم ما لم
 فقلت للطيف مرتاعاً فأرقني
 وليت سليمي في المنام ضجيعتي
 إذا هملت عيني لها قال صاحبي:
 سلام الله يا مطر عليها
 إنني إذا ما حدث ألما
 ألا أضحت حبالكم رماما
 يا صاح إما تجدني غير ذي جدة
 هلا تمنن بوعده غير مخلفة
 فليتك يوم الملتقي ترينني
 قليلاً به ما يحمدنك وارث

٤٧٤	شيخاً على كرسية معهما	يحسه الجاهل ما لم يعلم
٤٨٢	فإن القول ما قالت حذام	إذا قالت حذام فصدقوها
٤٩٤	لكان لكم يوم من الشر مظلم	فأقسم أن لو التقينا وأنتم
٤٩٩	كسرت كعوبها أو تستقيما	وكننت إذا غمزت قناة قوم
٥٠٠	عار عليك - إذا فعلت - عظيم	لا تنه عن خلق وتأتي مثله
٥٠٩	لها أبداً ما دام فيها الجراضم	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد
٥١٠	يوم الأعازب إن وصلت وإن لم	احفظ وديعتك التي استودعتها
٥١١	يقول: لا غائب مالي ولا حرم	وإن أتاه خليل يوم مسألة
٥١٤	سيلفى على طول السلامة نادما	ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا
٥١٥	ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضما	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه
٥١٦	وإلا يعمل مفرقك الحسام	فطلقها فلست لها بكفء
٥٢٥	ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم	ثلاث مئين للملوك وفى بها
٥٣١	فقالوا: الجن، قلت: عموا ظلاما	أتوا ناري فقلت: منون أنتم؟
٥٣٦	وأهل الوفا من حادث وقديم	فهم مثل الناس الذي يعرفونه
٥٧٣	فما أرق النيام إلا كلامها	ألا طرقتنا مية بنة منذر
٥٧٦	عفواً، ويظلم أحياناً فيظلم	هو الجواد الذي يعطيك نائله
٥٧٧	وكفك المخضب البنام	يا هال ذات المنطق التمتام
٥٨٠	فإنه أهل لأن يؤكرما	

حرف النون

٢	كان فقيراً معدماً؟ قال: وإن	قالت بنات العم: يا سلمى وإن
١٠	واعترتني الهموم بالماطرون	طال ليلى وبت كالمجنون
١١	أباً برأ، ونحن له بنين	وكان لنا أبو حسن علي
١٤	وقد جاوزت حد الأربعين	وماذا تبتغي الشعراء مني
١٦	ومنخرين أشبهها ظبياناً	أعرف منها الجيد والعينانا
١٧	وأنكرنا زعانف آخرين	عرفنا جعفرأ وبني أبيه
٢٥	لقد كان حبيك حقاً يقينا	لئن كان حبك لي كاذباً
٢٦	أرجاء صدرك بالأضغان والإحن	أخي حسبتك إياه وقد ملئت

- أيها السائل عنهم وعني
ألا إن قلبي لدى الظاعنين
ومن حسد يجوز عليّ قومي
أقاطن قوم سلمى أو نووا ظعننا
قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت
لولا اصطبار لأودى كل ذي مقّة
عندي اصطبار وأما أنني جزع
تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى
صاح شمر، ولا تزل ذاكر المو
إن هو مستولياً على أحد
ولي نفس تنازعني إذا ما
فوالله ما فارقتكم قالياً لكم
خليلي هل طب؟ فإنني وأنتما
أنا ابن أبة الضيم من آل مالك
وصدر مشرق اللون
أشاء ما شئت، حتى لا أزال لما
يحشر الناس لا بنين ولا آ
تخذت غراز إثرهم دليلاً
أما الرحيل فدون بعد غد
أجهلاً تقول بني لؤي
إذا ما الغانيات برزن يوماً
ولم يبق سوى العدو
نجيت يا رب نوحاً واستجبت له
لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسب
قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان
ألا رب مولود وليس له أب
يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
إن يغنيا عني المستوطنا عدن
إنك لو دعوتني ودوني
- لست من قيس ولا قيس مني
حزين فمن ذا يعزي الحزين
وأبي الدهر ذو لم يحسدوني
إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا
بكنه ذلك عدنان وقحطان
لما استقلت مطاياهن للظعن
يوم النوى فلوجد كاد يبريني
وكل امرئ والموت يلتقيان
ت فنسيانه ضلال مبین
إلا على أضعف المجانين
أقول لها: لعلي أو عساني
ولكنما يقضى فسوف يكون
وإن لم تبوحا بالهوى دنفان
وإن مالك كانت كرام المعادن
كأن ثدياه حقان
لا أنت شائبة من شأننا شاني
باء إلا وقد عرّتهم شؤون
وفروا في الحجاز ليعجزوني
فمتى تقول الدار تجمعنا
لعمر أبيك أم متجاهلينا؟
وزججن الحواجب والعيونا
ن دناهم كما دانوا
في فلك ماخر في اليم مشحونا
عني، ولا أنت ديانني فتحزوني
وربع عفت آياته منذ أزمان
وذو ولد لم يلده أبوان
لاقي مباعدة منكم وحرمانا
فإنني لست يوماً عنهما بغن
زوراء ذات مسترع بيون

لقللت لبيه لمن يدعوني

٣٣٧	تذكر ما تذكر من سليمي	على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت داينت بها حسانا	مخافة الإفلاس والليانا
٣٩٣	ولقد أمر على اللثيم يسبني	فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
٤٠١	فمداك حمي خمولان	جميعهم وهمدان
٤٠٦	حتى تراها وكأن وكأن	أعناقها مشدات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة	وبالشام أخرى، كيف يلتقيان؟
٤٤٠	عباس يا الملك المتوج، والذي	عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	بلهف ولا بليت ولا لَوَائِي
٤٤٩	يا يزيدا لآمل نيل عز	وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني
٥٠٢	فقلت: ادعي وأدعو؛ إن أندي	لصوت أن ينادي داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحملت زفرات الضحى فأطقتها	وما لي بزفرات العشي ييدان
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤياً	محافرهما كأشربة الإضيـنا
٥٥٠	ألا يا ديار الحي بالسبعان	أمل عليها بالبلـى الملوان
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً	وإخال أنك سيد معيون

حرف الهاء

٩	إن أباهـا وأبـا أباهـا	قد بلغا في المجد غايتاهـا
٢٥٨	علفتها تبنأ وماء باردا	حتى شئت همالة عيناهـا
٢٧٧	عهدت سعاد ذات معنى	فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت عليّ بنو قشير	لعمر الله أعجبني رضاها
٣١٥	بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقي الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد، حتى نعله ألقاهـا
٤٦١	واهأ لسلمى ثم واهأ واهـا	هي المني لو أننا نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا الغلام	فما إن يقال له من هو

حرف الياء

- فإما كرام موسرون لقيتهم
 بأهبة حزم لذ، وإن كنت آمناً
 تعز فلا شيء على الأرض باقيا
 أو تحلفي بربك العلي
 فإن كان لا يرضيك حتى تردني
 ألفيتا عيناك عند القفا
 وقائلة خولان فانكح فتاتهم
 وقد يجمع الله الشيتتين بعد ما
 علي إذا ما جئت ليلي بخفية
 كلانا غني عن أخيه حياته
 عميرة ودع إن تجهزت غاديا
 رضيت بك اللهم رباً؛ فلن أرى
 فيا راكباً إما عرضت فبلغن
 كأن العقيليين يوم لقيتهم
 قد عجبت مني ومن يعيليا
 فلو كان عبدالله مولى هجوته
 لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً
 لقد علمت عرسي مليكة أنني
- فحسبي من ذو عنده ما كفانيا
 فما كل حين من توالي مواليا
 ولا وزر مما قضى الله واقيا
 أني أبو ذبالك الصبي
 إلى قطري لا إخالك راضيا
 أولى فأولى لك ذا واقيه
 وأكرومة الحيين خلو كما هيا
 يظنان كل الظن أن لا تلاقيا
 زيارة بيت الله رجلا حافيا
 ونحن إذا متنا أشد تغانيا
 كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
 أدين إلهاً غيرك الله ثانيا
 نداماي من نجران أن لا تلاقيا
 فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
 لما رأتنني خلقاً مقلوليا
 ولكن عبدالله مولى مواليا
 أصم في نهار القيظ للشمس باديا
 أنا الليث معدياً علي وعاديا



فَهْرَسْتُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع	الصفحة
ترجمة المؤلف	٥
هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه	٧
هذا باب شرح المعرب والمبني	١١
هذا باب التكررة والمعرفة	١٧
هذا باب العلم	٢٢
هذا باب أسماء الإشارة	٢٤
هذا باب الموصول	٢٥
هذا باب المعرفة بالأداة	٣٠
هذا باب المبتدأ والخبر	٣١
هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر	٣٧
هذا باب أفعال المقاربة	٤٤
هذا باب الأحرُفِ التَّمَانِيَةِ الداخلة على المبتدأ والخبر	٤٧
هذا باب «لا» العاملة عمل إنَّ	٥٤
هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما	
مفعولين	٥٨
هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة	٦٣
هذا باب الفاعل	٦٤
هذا باب النائب عن الفاعل	٧٠
هذا باب الاشتغال	٧٣

٧٦	هذا باب التَّعَدِّي واللُّزوم
٧٩	هذا باب التنازع في العمل
٨١	هذا باب المفعول المطلق
٨٤	هذا باب المفعول به
٨٥	هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظَرْفًا:
٨٨	هذا باب المفعول معه
٨٩	هذا باب المستثنى
٩٤	هذا باب الحال
١٠١	هذا باب التمييز
١٠٣	هذا باب حروف الجر
١١١	هذا باب الإضافة
١٢٣	فصل: في أحكام المضاف للياء
١٢٤	هذا باب إعمال المصدر، واسمه
١٢٥	هذا باب إعمال اسم الفاعل
١٢٧	هذا باب إعمال اسم المفعول
١٢٨	هذا باب أبنية مَصَادِرِ الثلاثي
١٢٩	هذا باب مصادر غير الثلاثي
١٣٠	هذا باب أبنية أسماء الفاعلين: والصفات المُشَبَّهَات بها
١٣١	هذا باب أبنية أسماء المفعولين
١٣١	هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد
١٣٣	هذا باب التَّعَجُّب
١٣٦	هذا باب نعم وبئس
١٣٨	هذا باب أفعال التفضيل
١٤٠	هذا باب النعت
١٤٤	هذا باب التوكيد
١٤٦	هذا باب العطف
١٤٧	هذا باب عطف النسق

١٥٣	هذا باب البدل
١٥٦	هذا باب النداء: وفيه فصول
١٥٦	الفصل الأول: في الأخرُف التي يُنبَّه بها المنادى، وأحكامها
١٥٧	الفصل الثاني: في أقسام المنادى، وأحكامه
١٥٩	الفصل الثالث: في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه
١٦٠	الفصل الرابع: في المنادى المضاف للياء
١٦١	هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء
١٦٢	هذا باب الاستغاثة
١٦٢	هذا باب التُدبة
١٦٣	هذا باب الترخيم
١٦٦	هذا باب المنصوب على الاختصاص
١٦٦	هذا باب التحذير
١٦٧	هذا باب الإغراء
١٦٧	هذا باب أسماء الأفعال
١٦٩	هذا باب أسماء الأصوات
١٧٠	هذا باب نوني التوكيد
١٧١	فصل في حكم آخر المؤكّد
١٧٣	هذا باب ما لا ينصرف
١٧٩	هذا باب إعراب الفعل
١٨٦	فصل في لو
١٨٧	فصل في أما
١٨٨	فصل في لولا ولوما
١٨٩	باب الأخبار بالذي وفروعه، والألف واللام
١٨٩	الفصل الأول: في بيان حقيقته
١٨٩	الفصل الثاني: في شروط ما يخبر عنه
١٩١	هذا باب العدد
١٩٦	هذا باب كنايات العدد

١٩٨	هذا باب الحكاية
١٩٩	هذا باب التأنيث
٢٠٢	هذا باب المقصور والممدود
٢٠٤	هذا باب كيفية التثنية
٢٠٥	هذا باب كيفية جمع الاسم المذكر السالم
٢٠٥	هذا باب كيفية جمع الاسم المؤنث السالم
٢٠٧	هذا باب جمع التكسير
٢١٣	هذا باب التصغير
٢١٧	هذا باب النسب
٢٢١	هذا باب الوقف
٢٢٥	هذا باب الإمالة
٢٢٨	هذا باب التصريف
٢٢٩	فصل في كيفية الوزن، ويسمى التمثيل
٢٣٠	فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد
٢٣٢	فصل في زيادة همزة الوصل
٢٣٣	هذا باب الإبدال
٢٣٥	فصل في عكس ذلك
٢٣٦	الباب الثاني: باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة
٢٣٧	فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو
٢٤٠	فصل في إبدال الواو من أختيها الألف والياء
٢٤١	فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء
٢٤٢	فصل في إبدال التاء من الواو والياء
٢٤٢	فصل في إبدال الطاء
٢٤٣	فصل في إبدال الدال
٢٤٣	فصل في إبدال الميم
٢٤٣	هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله
٢٤٥	هذا باب الحذف

الموضوع	الصفحة
هذا باب الإدغام	٢٤٦
فهرس الشواهد	٢٤٩
فهرس الموضوعات	٢٧٣

